قرن من

الاستدامة

أول بنك مصري في ١٠٠ عام

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا

تقرير
الاستدامة
السنوي
٢٠١٩-٢٠٢٠

على مدار قرن من الزمان ظل بنك مصر
مساهمًا رئيسيًا في دفع الاقتصاد المصري للمضي قدمًا
نحوالازدهار. عمل خلالها على استغلال كافة الإمكانيات
المتاحة لتحرير الاقتصاد ونهوض قوة مصر الاقتصادية
من خلال فتح مسارات خلاقة فى توظيف مدخرات المصريين
للمساهمة في الاستثمارات الوطنية.

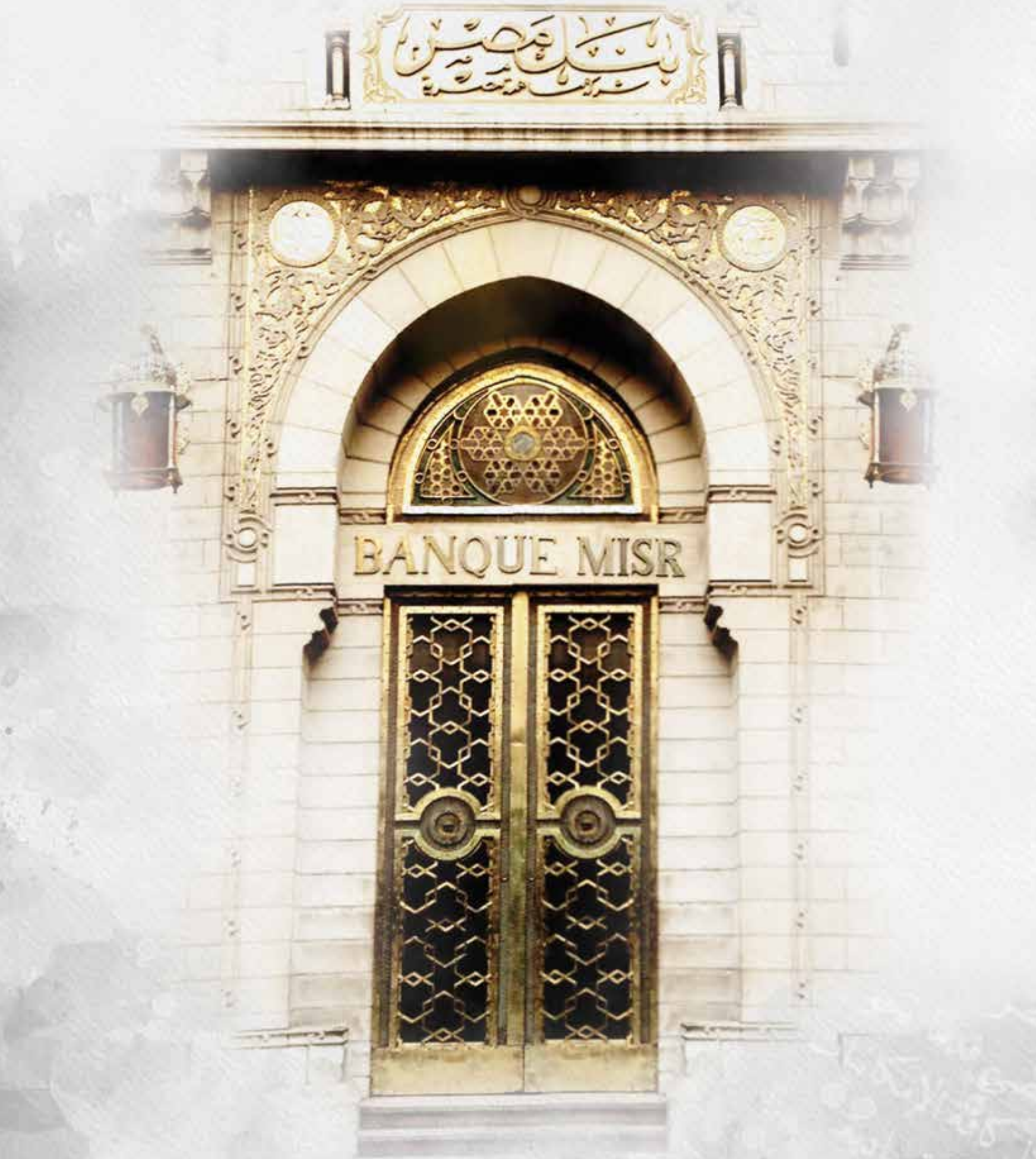
بنك مصر
BANQUE MISR

طلعت حرب باشا
(١٨٦٧-١٩٤١).

إشادة بذكرى طلعت حرب

لا يتسنى لكثير من الناس الحصول على فرصة المثابرة لتنفيذ مهام ذات منظور ثاقب سابقة للمستقبل كتلك التي حظي بها رجل الاقتصاد العظيم طلعت حرب باشا. وفي مستهل قرن جديد من تاريخ إنشاء بنك مصر، ينبغي علينا أن نسترجع رؤية طلعت حرب لنعزز بذلك مدى أهمية قيادته الراسخة. وبرغم العديد من العقبات التي تم مواجهتها، فإن طلعت حرب لم يتخل عن التزامه الصادق لتحقيق تحرير الاقتصاد ودعم النمو الشامل. فكانت رؤيته الثاقبة التي استهدفت إنشاء مؤسسة مصرفية من خلال الاستثمارات المحلية. ووضع تصور من شأنه تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال دمج مدخرات المصريين المتفرقة بهدف توطيد السيادة الاقتصادية.

ومثلت فكرة إنشاء بنك مصري أكثر من مجرد هدف دؤوب يتم السعي لتحقيقه. فقد واصل طلعت حرب دعوته إلى إنشاء هذا المشروع مشددًا على مدى أهميته لمدة ١٥ عامًا، وذلك من خلال تناوله لتلك الفكرة في مقالاته الصحفية وكلماته التي كان يلقيها خلال الاجتماعات والندوات. إضافةً إلى تكليفه ليكون ضمن أعضاء الوفد المشارك في البعثة التي تستهدف التعرف على تطور نشأة البنوك المملوكة للدولة في أوروبا.

وفي عام ١٩١١، قدم طلعت حرب إنشاء بنك مصر كفكرة نظرية، تم طرحها في كتابه الصادر بعنوان «علاج مصر الاقتصادي.. ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة» ليكون بمثابة دراسة جدوى تهدف إلى بدء تأسيس بنك مصر. فقد أراد أن يُنشئ أول بنك مملوك بالكامل للمصريين لتصحيح أوضاع الاقتصاد المصري. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، قام طلعت حرب بجمع مبلغ ٨٠،٠٠٠ جنيه مصري لتمويل إنشاء بنك مصر، لتبرز معالم تلك الفكرة بعد اندلاع ثورة ١٩١٩، وتدخل حيز التنفيذ في عام ١٩٢٠.

وقد كرس طلعت حرب حياته لخدمة هدف سامي. وتضمنت أركان الرؤية التقدمية التي طرحها طلعت حرب بشأن التحرر الاقتصادي على إنشاء العديد من المشروعات التنموية، ساهمت في تشكيل أسس النظام الاقتصادى المصري المعاصر، والتي من بينها مشروعات لصناعة القطن والسينما والنقل. وحين شغل منصبي نائب الرئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب لبنك مصر، واصل جهوده على مدار ١٩ عامًا في إدارة العمليات المصرفية لبنك مصر والشركات التابعة له، والتي كانت كلمة «مصر» تشكل جزءًا من الأسماء التجارية لتلك الشركات. وفي يوم ١٤ سبتمبر لعام ١٩٣٩، قدم طلعت حرب استقالته بعد مجابهة ضغوط عديدة، لتكون استقالته بمثابة خطوة لضمان الاستمرارية لكيان بنك مصر.

وقد تمكن بنك مصر من تحقيق إنجازات بارزة من خلال جهوده الحثيثة لدفع دور القطاع المصرفي للمضي قدمًا. ولم يغفل بنك مصر قط عن تحقيق التوازن بين أهدافه على الصعيدين المالي والاجتماعي، ولا سيما أن مهمة بنك مصر منذ إنشاؤه هي خدمة المصالح العليا للوطن في المقام الأول. وقد تطورت مكانة البنك إلى أن أصبح ركيزة للاقتصاد الوطني. وقدم بنك مصر الدعم للبلاد في تخطي العديد من الأزمات والعقبات على مدار القرن الماضي.

وكان بنك مصر أول بنك وطني يحقق الريادة في الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية ومعايير الاستدامة للمبادرة العالمية لإعداد التقارير ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة وكذلك مبادرة الصيرفة المسؤولة. كما قام البنك بالارتقاء بمكانته الريادية داخل القطاع المصرفي من خلال تطبيقه لمنهجية تدعم مصالح العملاء وتُحقق الاستدامة استنادًا على التحول الرقمي. وقد نجح بنك مصر إلى حد كبير في تطوير منظومته المصرفية ومنصاته الرقمية لإتاحة الإمكانية لعملائه على المستويين المحلي والدولي للحصول بسلاسة على أحدث التقنيات المالية والخدمات المصرفية الرقمية. وعلى الرغم من انتشار وباء كورونا، لا يزال بنك مصر يقوم بتعزيز تحوله الرقمي السريع تماشيًا مع التحديات المُستجدة.

ومع بداية قرن جديد يشهد استمرار الإرث التاريخي لبنك مصر، فإنه يمكننا أن نقول بأن القيادة الملهمة لطلعت حرب تعد نبراسًا لمسيرة البنك المستقبلية نحو الاستدامة.

الفهرس

١
نبذة عن التقرير

لمحة مختصرة ١٠
كلمة رئيس مجلس الإدارة ١٢

٢
رحلة البنك.. قرن من الزمان

بنك مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل ٤٤
أوسمة التكريم ٤٦

٣
استراتيجية بنك مصر

رؤيتنا ومهمتنا وقيم بنك مصرر ٥٠
استراتيجية التحول الرقمي لبنك مصر ٥٢
التواجد المحلي والدولي لبنك مصر ٥٦
تواجد بنك مصر على المنصات الإلكترونية ٦٣
أهداف بنك مصر للاستدامة ٦٤

٤
نهج الاستدامة

منهجية بنك مصر نحو الاستدامة ٧٢
تمكين الموظفين ٧٤
نظم الأجور والمكافآت ٨١
الاستدامة فى سلسلة التوريد ٨٤
تجربة متميزة للعملاء ٨٨
التواصل مع الهيئات الحكومية ٩٢
شراكة من أجل التنمية ٩٣
تمكين المجتمع ٩٤
المسؤولية المؤسسية تجاه البيئة ١١٨
استراتيجية مواجهة جائحة فيروس كورونا ١٢١

٥

حوكمة الشركات

أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة بنك مصر ١٢٦
أعضاء مجلس الإدارة ١٢٨
المدراء التنفيذيون ١٢٩
لجان مجلس إدارة بنك مصر ١٦٧
اللجان العليا ١٧٥
سياسة مكافحة الرشوة والفساد ١٨٤
ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ١٨٦
إدارة المخاطر ١٨٨
سياسة الإبلاغ عن المخالفات ١٨٩

٦

الأداء التنفيذي

قطاع تكنولوجيا المعلومات ١٩٢
قطاع التجزئة المصرفية ١٩٤
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر ٢٠٠
الأسواق المالية والاستثمار ٢٠٣
الصيرفة الإسلامية ٢٠٦
قطاع ائتمان الشركات ٢٠٩
قطاع الأموال والمراسلين ٢١٢
قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية ٢١٧

٧

الأداء المالي

أبرز ملامح الأداء المالي ٢٢٢
الأداء المالي ٢٢٤
القوائم المالية ٢٢٦

الأميرة فوزية
في زيارة لمعرض شركات
بنك مصر.

نبذة عن التقرير

إن تحقيق الازدهار على مدار قرن هو بمثابة علامة فارقة لا يتسنى للكثير من المؤسسات الوصول إليها, وهو أمر يستلزم الاحتفاء به. وخلال هذة السنة الفارقة, يحتفي تقرير بنك مصر بالمشروعات والأفراد والشراكات التي ساهمت في تحقيق النجاح على مدار الأعوام الماضية. وبعد أن احتفلنا بمئوية ذلك الإرث التاريخي، فإننا نمضي قدمًا كمؤسسة رائدة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

يتناول تقرير الاستدامة صورة شاملة عن رؤيتنا بخصوص التمويل المُستدام والمسؤول. وباعتبار بنك مصر أحد أكبر البنوك الحكومية, فإن البنك يُبدي التزامًا بدعم النمو الاقتصادي وتمكين المجتمعات. في هذا التقرير, يستعرض البنك جهوده المتواصلة التى تستهدف خلق قيمة لمساهميه على كافة الأصعدة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما يعرض التقرير تفاصيل النهج الذي نتبعه لتحقيق الاستدامة, بما في ذلك المعلومات التي تتعلق باستراتيجية البنك وأهدافه ومستوى أدائه. ومن خلال طرح البيانات المسجلة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٩ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ومن الفترة ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, فإن التقرير يتضمن المعلومات الخاصة بأولويات نهج الاستدامة, والتي يتم تحديدها من خلال خلق القيمة لأصحاب المصلحة. كما يتسم البنك بالشفافية في افصاحه عن بياناته المالية وجهوده إبان تحقيق الاستدامة, إلى جانب مشاركة توقعاته فيما يتعلق بمستوى أداؤه المستقبلي وأولوياته وخططه مع بداية قرن جديد.

وللعام السادس على التوالي, قام البنك بإعداد هذا التقرير بما يتسق مع مبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير, حيث تناول التقرير الإفصاح عن المعلومات وفقًا للخيار الأساسي لمعايير المبادرة.

وحيث إن مصر تسير بخطى ثابتة نحو مخطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة البالغة عددها ١٧ هدفا بحلول عام ٢٠٣٠, فإن ذلك التقرير يقدم جهود البنك التي تتوافق مع هذه الأهداف على مدى السنوات الخمس الماضية, بالإضافة إلى الاتساق مع مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة و مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما يتطلع البنك للتفاعل مع أصحاب المصلحة وتحليل رؤاهم بهدف تحسين الأثر الذي يُحققه البنك إلى جانب دفع عجلة الازدهار الاقتصادي والرخاء المجتمعي. وفي هذا التقرير, يركز البنك اهتمامه على الموضوعات ذات أهمية كبرى لأصحاب المصلحة, وذلك وفقًا لتقييم سنوي يتم إجراؤه بشأن تلك الموضوعات, وعلى مدار التقرير يتم تقييم الأثر الذي يحققه البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مستوى القطاعات غير المالية, فضلاً عن عرض بيانات النتائج المالية المُجمعة والمُدققة عن العام المالي من ١ يوليو ٢٠١٩ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ إضافة إلي الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر٢٠٢٠.

لمحة مختصرة

أبرز الملامح الغير مالية

عدد الفروع

+ ٧٢٥

عدد العملاء

+ ١٣

مليون

مراكز دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

٧٥٨

عدد الموظفين

حوالي ٢٠

ألف

قاعدة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

+١٨٨

ألف

شبكة الفروع المراسلة

٣٦٢

عدد ماكينات الصراف الآلي

+٣

ألف

(مع أليات دفع ميسرة)

فروع المعاملات الإسلامية ببنك مصر(كنانة)

٤٧

عدد نقاط البيع

+١٦٧

ألف

عدد مستخدمي المحفظة الإليكترونية لبنك مصر

١,٠٤ مليون

عدد بطاقات الدفع الصادرة

+١٠,٧٧ مليون

حجم استثمارات قطاع المسؤولية المجتمعية

(من يوليو ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢٠)

حوالي ٢,٣ مليون جنيه مصرية

*** البيانات المدرجة مسجلة عن تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**

أبرز الملامح المالية

صافي الأرباح

١١ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٤,٤ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

إجمالي الأصول

١٢٢٨ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

١٣٤٢ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

حقوق الملكية

٧٨,٩ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٩٢,٦ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٥ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٣ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

ودائع العملاء

٩٢٨ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

١٠٣٨ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

ضرائب الدخل

١٣ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٧,٣ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

حجم محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

(القروض المنتظمة المباشرة وغير المباشرة)
(نمطي وإسلامي)

٣٧,٧ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٤٥,٥ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

محفظة صافي القروض

٣٣٥,٤ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ٦)

٤٤٥,٤ مليار جنيه مصري
(٢٠٢٠ - ١٢)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بنك مصر باعتباره مؤسسة تركز على هدف وتسعى لتحقيق قيمة, فكان لِزاما علينا أن يكون لنا دورًا مجتمعيًا فعالاً, حيث نعمل على حماية الأموال المودعة لدينا وتحويل مدخرات الأفراد بالدولة إلى فرص استثمارية مثمرة. ويعد بنك مصر ركيزة وطنية لتوفير فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق قيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة. ونحن نلتزم بمهمتنا هذه منذ أن تم تأسيس البنك وفى طريقنا نحو المستقبل.

يصادف توقيت إعداد هذا التقرير بداية قرن جديد على إنشاء بنك مصر الذى تأسس عام ١٩٢٠, والذي يُعد حدثًا لن نشهده سوى مرة واحدة في حياتنا. ويتيح هذا التقرير الفرصة لنسافر عبر الزمن ونحتفي بالإنجازات التي تم تحقيقها على مدار العقود الماضية. ومنذ تأسيسه, ظل بنك مصر يمثل إحدى الركائز الاقتصادية لمصر ونموذجًا يحتذى به لتحقيق الاستدامة ونبراسًا يضيء الطريق للأجيال القادمة.

تمكين المجتمع

من منظور خطتنا المستقبلية للأعوام الخمس المُقبلة, فإن بنك مصر لديه إيمان راسخ بمدى أهمية ممارسة دورًا إيجابيًا في مجتمعاتنا. لذلك, نسعى لتحقيق هذا الدور الإيجابي من خلال خدمة وتمكين عملائنا وتطوير إمكانيات موظفينا والاستثمار في بناء مجتمعاتنا, إلى جانب مواكبة أحدث التوجهات الهادفة إلى تحقيق مستقبل أفضل. ومنذ تأسيسه عام ١٩٢٠, حظي بنك مصر بمكانة مرموقة بين جميع البنوك المصرية. والتي اكتسبها من خلال تواجده المستمر في المشروعات الوطنية التي لها الريادة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نحن في بنك مصر نتخذ خطوات استباقية لضمان تلبية متطلبات وتوقعات أصحاب المصلحة وبما يتسق مع توجهاتهم. كما أننا نثق في قدراتنا على تحقيق ازدهار طويل المدى وكذلك تقديم قيمة مضافة من خلال مبادئ الاستدامة. كما أن إدارتنا الشاملة لسبل التواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة لتحقيق ما يطمحون إليه دفعنا إلى الإسهام في مشروعات تدعم سيل التعاون, الأمر الذي يرسخ مكانتنا ونحن في مسارنا للنجاح من خلال مؤسسة هادفة منوطة بتحقيق قيمة.

التكيف مع وباء كورونا

لقد كان العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عامًا استثنائيًا, حيث إنه كان بمثابة صحوة للعالم من أجل تصحيح مسار الأنظمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وفي تلك الأثناء, كان بنك مصر في خضم التحول الرقمي.

إن وباء كورونا كان بمثابة صدمة للجميع, لكننا مضينا بخطى واثقة وثابتة في تخطي العقبات. إن القيم التي نتبناها هي قيم باعثة على الفخر لأنها سببًا في مكانتنا, وتتمثل في الشراكة والمسؤولية والنزاهة والتفاني والتميز. كما أن لدينا ثقة مكانتنا الراسخة التى سوف تُمكنُا من تخطي العقبات التي تسبب فيها الوباء, و تضعنا بمأمن من المخاطر. كما تُمكنُا من تحقيق الازدهار في العديد من القطاعات الاقتصادية على مدار تاريخنا الذي استمر مئة عام, وهو ما دعم تحقيق الازدهار رغم الوباء. ونحن أيضًا على دراية بالدور الذي ينبغي علينا ممارسته تزامنًا مع انتشار أزمة كورونا, لأنه يمثل إحدى المسؤوليات التي نتضلع بها باعتبارنا ركيزة رئيسية في المنظومة المالية وكذلك داعم رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي طويل المدى.

وقد كان مستوى أداؤنا في مواجهة العقبات الراهنة أفضل مما كان متوقعًا. لحرصنا على ضمان استمرارية منظومة العمل دون التعرض للانقطاع وتوفير بيئة عمل آمنة والحد من انتشار العدوى بين أصحاب المصلحة. هذا فضلاً عن تشكيل لجنة إدارة الأزمات والطوارئ تتولى مسؤولية إعداد خطة لتفادي العدوى ومراقبة الأوضاع واتخاذ القرارات اللازمة والمتابعة. كما نحرص على تقليل احتمالية حدوث العدوى بين موظفينا وعملائنا وشركائنا وكذلك داخل مجتمعنا. نحن نعمل بدأب بهدف ضمان استمرارية سير العمل. والتزامًا بتوجيهات البنك المركزي المصري، قمنا باتخاذ خطوات استباقية لدفع عجلة الاقتصاد إبان الأزمة. وعلى ذلك قمنا بتطوير منصات الدفع الإليكتروني وتأجيل أقساط القروض وكروت الائتمان لمدة ٦ أشهر, وكذلك تم رفع قيمة حد السحب على بطاقات الخصم الفوري إلى ٢٠ ألف جنيه مصري. وقد تقرر تعديل الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي لتصبح ٥٠ ألف جنيه مصري من فروع البنك. على المستوي الاجتماعي, خصص ٢,٣ مليار جنيه مصري في الفترة من ١ يوليو ٢٠١٩ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, حيث تم توجيه معظم التمويل لدعم الفئات المجتمعية الأكثر تضررًا من جائحة كورونا وضمان التأهب الطبي لمواجهة الفيروس .

منح الأولوية لموظفينا

إن الإشادة التي حظي بها بنك مصر لكونه أفضل جهة للعمل تعد بمثابة الركيزة الجوهرية لتحقيق نمو واستدامة يخضعان لمبادئ الصيرفة المسؤولة. كما واصلنا اتخاذ خطوات تنمية وتطوير مهارات الكفاءات والاحتفاظ بهم, إلى جانب تطوير المسار المهني للموظفين ليتسنى لهم تولي مناصب قيادية أو اكتساب خبرات تقنية متعمقة, وذلك من خلال تطوير المستوى المعرفي والمهارات المهنية بهدف إضفاء طابع الشمولية والتنوع على مكان العمل. كما أن الخدمات البنكية التي نقدمها تهدف في صميمها دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التآلف المجتمعي والحفاظ على البيئة. ولم نغفل يومًا أن موظفينا هم جوهر نجاح بنك مصر, كما أنهم خط الدفاع الأول لنا, ومن دونهم ما كنا نصل إلى ما صِرنا عليه الآن.

الارتقاء بمستوى التحول الرقمي

إن ما حققناه على أرض الواقع في مجال التحول الرقمي يفوق الخطة المستهدفة بهذا الصدد, فقد تمكنا من تحقيق كافة مستهدفاتنا على مدار العام الماضي. كما أسهمت الخبرات التي اكتسبناها في رفع قدرتنا على الصمود ومجابهة الصعاب واستعادة الأوضاع بصورة سريعة.

كما أننا نعمل على توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية بهدف تحفيز القطاعات المجتمعية التي تحظى بالقدر الكاف من الخدمات وكذلك المجتمعات النائية على الاندماج في القطاع المصرفي الرسمي. وإبان حدوث الأزمة الناتجة عن وباء كورونا, أثبتت منظومة تكنولوجيا المعلومات على مستوى البنك إمكانيته على ضمان استمرارية وسلاسة مستوى الأداء وتحقيق المرونة. ورغم اضطرار أكثر من ٧٠% من موظفينا للعمل من المنزل خلال الأزمة, إلا أنهم نجحوا في الحفاظ على مستوى أدائهم.

حاليًا, صار للتحول الرقمي تأثير على كافة مجالات الاقتصاد. وبالتإلى, فإننا نرى أن تنفيذ العمليات المصرفية سيكشف لنا عن المزيد من الفرص والإمكانيات الكامنة, بما في ذلك توسيع نطاق تقديم الخدمات المصرفية ليتخطى نطاق التواجد الجغرافي. وقد نجحنا في أن يكون لنا الريادة في تحقيق التحول الرقمي داخل القطاع المصرفي, وذلك من خلال إتاحة الإمكانية لإجراء التعاملات المصرفية على مدار الساعة وفي أي مكان. وعلى الرغم من تزايد معدل التفاعل عبر المنصات الرقمية على مستوى العالم خلال فترة ما بعد كورونا, سيظل اهتمامنا منصبًا أيضًا على عدم فقدان التواصل مع العملاء دون استخدام شبكة الإنترنت في محاولة منا لإضفاء الطابع الإنساني على الخدمات المالية.

قد اتخذنا العديد من الخطوات الملموسة لتحقيق التحول الرقمي, حيث قمنا بتطوير خدمات الإنترنت البنكي, بنك أونلاين. هذا إلى جانب تقديم العديد من الخدمات المصرفية المبتكرة لعملائنا, وذلك من خلال إتاحة عدد أكبر من خدماتنا من خلال تطبيق الموبايل البنكي. كما كان لنا السبق في تقديم الخدمات المصرفية عبر محفظة بنك مصر الإلكترونية.

هذا إلى جانب تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر المنصات المصرفية بهدف توفير الخدمات لعملائنا على مدار الساعة. هذا إلى جانب تحقيقنا للريادة في إتاحة إمكانية الشراء باستخدام تكنولوجيا رمز الاستجابة السريع QR Code من خلال نقاط البيع وعبر المواقع الإلكترونية, وذلك من خلال المسح الضوئي لرمز الاستجابة باستخدام المحافظ الإلكترونية . ولأول مرة في مصر.

الشمول المالي

وفقًا لرؤيتنا, فإن الشمول المالي هو بمثابة ركيزة جوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا إلى جانب تأييدنا للمبادرات والأنشطة التي يتم تنفيذها بهذا الصدد. وبناءً على استراتيجيتنا, فإننا نركز اهتمامنا على مجموعة محددة من الأولويات بهدف تحقيق منظومة اقتصادية تتسم بالشمولية في كافة قطاعاتها, حيث إننا نولي اهتمامنا على تيسير إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية ودعم رواد الأعمال والمشروعات الناشئة, فضلاً عن تمكين المرأة والشمول الرقمي.

تيسير الحصول على الخدمات المصرفية

يتولى بنك مصر متابعة تنفيذ استراتيجية للتوسع الجغرافي للمصريين المغتربين في الخارج، وكذلك توسيع نطاق النشاط التجاري العابر للحدود وتشجيع عمليات تصدير المنتجات المصنعة محليًا. كما أننا نتولى إدارة شبكة ممتدة من الفروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافةً إلى تواجد جغرافي راسخ عالميًا.

ويأتي على قدم المساواة اهتمامنا بتوسيع نطاق تواجدنا على المستوى المحلي، الأمر الذي يمثل لنا أولوية استراتيجية لخدمة الأفراد غير المتعاملين مع البنوك أو الذين لا يتوفر لهم القدر الكاف من الخدمات المصرفية. وذلك من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية بأسعار تنافسية، بهدف سد الفجوات داخل السوق. كما ينبغي أن نشير إلى الضرورة الحتمية للمعرفة المالية إبان الوقت الراهن، حيث أن الجهل بالمنظومة المالية يعد من أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام تيسير إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية بالمناطق الريفية. ولذلك، فإن بنك مصر له دور مؤثر في تنفيذ الحملات والمبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بشأن مبادئ القطاع المصرفي المعاصر وفوائده.

رواد الأعمال والمشروعات الناشئة

يسعى بنك مصر لتشجيع الشباب لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتوطين ثقافة ريادة الأعمال بصورة ملموسة . كما تم رفع معدل محفظة القروض لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرتماشيًا مع توجيهات البنك المركزي المصري.

كما ندرك حجم الصعوبات فيما يتعلق بالحصول على التمويل بهدف تأسيس شركة، وبالأخص قطاع الشركات الناشئة، والتي تتضمن تحقيق الدخل وتوفير حجم التمويلات المطلوبة. لذا، فنحن نوفر لهم المعلومات المطلوبة بشأن الإجراءات وعمليات التوثيق والتسجيل بالقطاعات التجارية أو الصناعية أو الخدمية. كما أننا نقدم المساعدة لرواد الأعمال في إجراء دراسات الجدوى المطلوبة. كما يقدم البنك استشارات مالية إلى جانب عقد ورش العمل للمساهمة في اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما يشجع بنك مصر الشباب على خلق أفكار جديدة لمشاريعهم وأعمالهم.

تمكين المرأة

نحن نقدم العون للسيدات من أجل الحصول على حقوقهم والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، وكذلك التمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة والقدرة على التكيف وتحقيق دخل. لذا، يقوم بنك مصر بإقامة ورش عمل لنشر المعرفة المالية بين السيدات. فضلاً عن تعاون بنك مصر الوثيق مع العديد من الجهات المعنية لتسهيل منح التمويل وخاصةً للسيدات.

الشمول الرقمي

لقد نجحنا في تحقيق تقدم على صعيد الاستفادة من منظومة الشمول المالي، وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية الرقمية بسبل أسرع وأوفر ويتم تطويرها باستمرار. وبناءً على استراتيجيات الأنظمة الرقمية، فنحن نعمل جاهدين على تحسين مستوى الخدمة للجهات العاملة في القطاع الاقتصادي المصري. كما أننا نركز من خلال تقديم حلول مصرفية رقمية على تمكين الشباب والمرأة والمشروعات الناشئة ورواد الأعمال. وعلى صعيد مماثل، فإننا نعمل على توفير مجموعة من الخدمات المصرفية الرقمية التي تتناسب مع متطلبات الفئات المُهمشة ماليًا أو تلك التي تفتقر لتلك الخدمات، حيث أننا نعمل بشكل مسؤول لتوفير تلك الخدمات للعملاء.

الأداء المالي

لقد أظهرت المؤشرات المالية لبنك مصر ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات النمو على مستوى كافة القطاعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما أننا نشهد نقلة هائلة من التطور إبان تحقيق مفهوم الاستدامة, حيث تمكنا من تحقيق معدل تقدم كبير على الأصعدة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وكذلك إبان تطبيق أسس الحوكمة. كما تمكنا من الاحتفاظ بمعدلات ربحية مستقرة. خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, حيث حقق بنك مصر ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة ٤٠% في قيمة الأرباح قبل اقتطاع الضرائب, لتسجل بذلك قيمة قدرها ٢٤ مليار جنيه مصري بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٠. كما سجل البنك إجمالي صافي أرباح بقيمة ١١ مليار جنيه مصري, لتسجل معدل نمو بنسبة ٢٨,٥%, بعد اقتطاع ضرائب بقيمة ١٣ مليار جنيه مصري. كما شهدت صافى أرباح البنك نمواً متوالياً لتصل لنحو ٤,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠, وذلك عقب سداد ضريبة دخل بقيمة ٧,٣ مليار جنيه. فيما ارتفعت أصول بنك مصر لتصل إلى ١٢٢٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠, مقارنة بنحو ٩٦٧ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٩, وبنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت أصول بنك مصر نحو ١٣٤٢مليار جنيه بزيادة ١١٤مليار جنيه.

وعلى الرغم من الآثار السلبية لانتشار كوفيد-١٩, نجح البنك في تحقيق معدلات نمو على صعيد الأرباح وإرساء قواعد راسخة نحو تحقيق النمو مستقبلًا. بالإضافة إلى تحقيق مؤشرات قوية على صعيد الميزانية ومعدلات السيولة, الأمر الذي دعم زيادة ثقة العملاء, فضلًا عن تسهيل جميع الاجراءات المرتبطة بشريحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وعملاء قطاع التجزئة بدعم من توجهات البنك المركزي المصري بصفة عامة وسلسلة الإجراءات المتبعة من قبل البنك. كما تتزامن فترة إعداد التقارير مع موعد استحقاق شهادات الادخار ذات العائد المرتفع التي أصدرها بنك مصر خلال العام المالي الماضي, بهدف الحد من آثار معدلات التضخم المرتفعة على المودعين إلى جانب ممارسة دور إيجابي نحو دعم الاقتصاد الوطني.

وتناولنا فيما سبق نظرة عامة على بعض إنجازاتنا التي حققناها على مدار العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. وسيعرض ذلك التقرير المزيد من المعلومات حول نهجنا لتحقيق الاستدامة, فضلاً عن المؤشرات السنوية التي يتم تقييمها ونشرها بصفة دورية.

تحقيق النمو الاقتصادي

انتقالاً إلى الموقف الاقتصادي للبلاد, فإن برامج الإصلاح الهيكلي التي جرى تنفيذها مؤخرًا على مستوى الاقتصاد الكلي قد أسهمت في تحقيق الاستقرار وسمحت لمصر بمجابهة أزمة كورونا العالمية من خلال أداء مالي مستقر. هذا فضلاً عن اتخاذ البنك المركزي لخطوات استباقية بهدف الحد من التداعيات السلبية الناجمة عن انتشار فيروس كوفيد -١٩, والتي تتضمن خفض الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة على الإيداع والإقراض.

كما رصدت الحكومة المصرية ٢٠٠ مليار جنيه مصري للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد, لتغطية الالتزامات العاجلة فيما يتعلق بقطاع الصحة وإقرار مساعدات نقدية للعمالة المؤقتة ودعم خفض سعر الكهرباء وتأجيل سداد أقساط القروض.

وقد أسهمت جهود الدولة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والحفاظ على مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما أن الميزانية المخصصة للعام المالي ٢٠٢٠ /٢٠٢١ كانت الأكبر على الإطلاق في تاريخ الدولة المصرية, حيث وصلت قيمتها ٢,٢ تريليون جنيه مصري, بزيادة قيمتها ١٣٨,٦ مليار جنيه مصري خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. بهدف تحقيق تعافي اقتصادي سريع, قامت الحكومة برفع قيمة الاستثمارات العامة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ٢٨٠,٧ مليار جنيه مصري بزيادة غير مسبوقة, مقارنةً بالعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بهدف تحقيق معالجة فعالة للتباطؤ الاقتصادي الناجم بفعل أزمة كورونا. كما أن الاقتصاد المصري حقق معدل نمو بنسبة ٣.٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠.

وتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق الاقتصاد نمو بمعدل ٢,٨% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ و ٥,٢% خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. وبفضل رؤية الحكومة وتنفيذاً لخطة مواجهة وباء كورونا في التوقيت المناسب, نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات تنمية مماثلة لتلك التي تم تحقيقها قبل انتشار الوباء. كما أشادت مؤسسة جي بي مورجان بأن مصر هي الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي اختتمت بنجاح الدورة السنوية لمراجعة التصنيف الائتماني واحتفظت بثقة جميع مؤسسات التقييم الائتماني العالمية وهم ستاندرد أند بورز و موديز وفيتش. كما أشارت مؤسسة موديز بأن مصر ستظل الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ستستعيد معدلات نمو ما قبل كورونا في عام ٢٠٢١ على خلفية الجهود الدؤوبة للحكومة من أجل تحفيز معدلات النمو المطلوبة. وعلى ذلك منحت الوكالة نظرة مستقبلية مستقرة لعام ٢٠٢١. كما تحقق المنظومة المصرفية في مصر التوازن بين مستوى الربحية والضغوط الناجمة عن مستوى عمليات الإقراض بما يضمن مستوى سيولة جيد ونظرة ائتمانية مستقرة.

ويعتبر بنك مصر أفضل جهة توظيف, وهذا يعد ركيزة أهدافنا لتحقيق نمو مسؤول والاستدامة. كما أننا نعتمد على سبل التعاون باعتبارها أساس لتحقيق مستقبل أفضل للجميع. وما كانت نتائجنا لتتحقق لولا اهتمامنا بأصحاب المصلحة ضمن أولويات استراتيجيتنا و أنشطتنا. ومع بداية حقبة جديدة من التنمية والفرص الواعدة, فإن لدينا ثقة بقدرتنا على تحقيق آمال المستقبل بكل عزيمة وإصرار.

مع أطيب التحيات

محمد محمود الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

الأحداث البارزة في تاريخ بنك مصر

أسهم بنك مصر بشكل كبير في صياغة تاريخ وحضارة مصر على مدى القرن الماضي. إن ما شهده البنك من أحداث وما حققه من إنجازات رائدة لا يمكن حصرها في هذا التقرير، وإليكم نبذة مختصرة عن تاريخ بنك مصر.

١٩٢٠

تم الاكتتاب فى أسهم بنك مصر, بينما امتلك طلعت حرب ٥٠٠ سهم فقط. صورة نُشرت في صحيفة اللطائف المصورة تضم المساهمين في بنك مصر مع طلعت حرب باشا.

١٩٣٠

استمرار التوسع الجغرافي لبنك مصر وتأسيس عدد من الشركات التابعة منها شركة مصر للطيران عام ١٩٣٢.

١٩٤٠

وفاة طلعت حرب يوم ١٣ أغسطس ١٩٤١ عن عمر يناهز ٧٤ عامًا.

١٩٥٠

بنك مصر كان من أول البنوك التي قامت بتوظيف السيدات. صورة تضم أوائل الموظفات اللاتي تم تعينهن في عام ١٩٥٠.

١٩٦٠

تحول بنك مصر إلى مؤسسة حكومية بانتقال ملكيته للدولة وتحويله إلى شركة مساهمة مصرية مملوكة أسهمها بالكامل للبنك المركزي بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠.

١٩٧٠

في عام ١٩٧٦, وافق مجلس إدارة بنك مصر على تأسيس لجنة عليا لدراسة مستقبل ميكنة الحسابات المصرفية.

الرئيس أنور السادات وهو يضع حجر الأساس لبرج بنك مصر.

١٩٨٠

إنطلاق قطاع الصيرفة الإسلامية. كان بنك مصر أول بنك في الشرق الأوسط يقدم ويستخدم أجهزة الكمبيوتر فى الصناعة المصرفية وكذلك ماكينات الصراف الآلى.

١٩٩٠

إطلاق بنك مصر لقطاع القروض المشتركة وخدمة البطاقات الائتمانية.

٢٠٠٠

إطلاق بنك مصر لآلية التعاون بين المصارف عام ٢٠٠٤ بهدف تحسين مستويات سيولة النقد الأجنبي. كما قام بنك مصر بافتتاح متحفه عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠٠٦, قام بنك مصر بتأسيس مركز الاتصالات وتطوير نظام العمليات المصرفية الأساسية من خلال نظام الفليكس كيوب. وفي عام ٢٠٠٧, أنشأ بنك مصر مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع لتكون ذراعه الخاص بدور المسؤولية المجتمعية للبنك. وفي عام ٢٠٠٨, أنشئ بنك مصر وحدة الحاسب الآلي ومركز مواجهة الكوارث.

٢٠١٠

أطلق بنك مصر قطاع لخدمات بنك مصر أون لاين والخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. إن بنك مصر هو أول بنك مملوك للدولة بنك يحقق الالتزام بمعايير الأمم المتحدة للمواطنة ويتوافق مع معايير مبادرة تقارير الاستدامة العالمية . هذا إلى جانب إصداره لبطاقات مصرفية للشباب من الفئة العمرية تحت ١٦ عام. كما أنه أول بنك يحصل على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بطاقات الدفع الالكترونية PCI -DSS بأحدث اصداراتها.

٢٠٢٠

أطلق بنك مصر مشروع الديجيتال فاكتوري ومجموعة من خدمات الموبايل والإنترنت البنكي.

قرن
من النجاح

التوسع الجغرافي دوليًا

١٩٢٠

منذ أن تم تأسيس بنك مصر, واصلت شبكة فروعه في التوسع محليًا وصولاً إلى ٧٢٥ فرع في ديسمبر ٢٠٢٠.

١٩٢٢

افتتح بنك مصر فرعه الخارجي في فرنسا.

١٩٢٩

يعد بنك مصر- لبنان من أعرق البنوك المتواجدة بلبنان, وقد حصل على المركز الثالث على مستوي البنوك المسجلة تاريخياً. ومع مرور ٩٠ عامًا على تاريخ تأسيسه, فإن بنك مصر -لبنان حقق مكانة ريادية, مدعومًا بحجم مركزه المالي ونطاق نشاط أعماله وشبكة فروعه التي تضم ١٢ فرعًا.

١٩٨٤

أعاد بنك مصر افتتاح فرعه في فرنسا.

١٩٩٢

قام بنك مصر بإنشاء بنك مصر أوروبا في ألمانيا, ليكون بذلك أول بنك مصري يحقق التواجد على مستوى وسط وشمال شرق أوروبا.

٢٠٠٧

يتولى بنك مصر إدارة خمسة فروع تابعة له في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٠١٧

بنك مصر يفتتح مكتب تمثيل في الصين.

٢٠١٨

بنك مصر يفتتح مكتب تمثيل له في روسيا.

٢٠١٩

بنك مصر يفتتح مكتب تمثيل في إيطاليا.

بنك مصر يفتتح مكتب تمثيل في كوريا الجنوبية.

أوائل الشركات التي قام بنك مصر بتأسيسها

يمتلك بنك مصر حاليًا أسهم في ما يقرب من ١٥٨ شركة عاملة في العديد من القطاعات

أغسطس ١٩٢٢

قام بنك مصر بتأسيس أول شركة تابعة للبنك وهي مطبعة مصر برأس مال مدفوع بقيمة ٥٠٠٠ جنيه مصري لدعم الثقافة والآداب.

يونيو ١٩٢٥

أفتتح بنك مصر شركة مصر للتمثيل والسينما, أول شركة مصرية للانتاج السنيمائي برأس مال بقيمة ١٥٠٠٠ جنيه مصري.

أغسطس ١٩٢٧

تأسيس شركة مصر للغزل والنسيج.

أغسطس ١٩٢٥

قدم بنك مصر خدمة النقل على مدار أكثر من ٩٢ عامًا. إلى جانب دعم الصناعة السمكية في مصر منذ تأسيس شركة مصر لمصايد الأسماك.

أكتوبر ١٩٢٤

شركة مصر للنقل والملاحة.

أسس بنك مصر شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان المحلة الكبرى برأس مال قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري.

سبتمبر ١٩٢٧

تأسيس شركة مصر للكتان.

مايو ١٩٣٢

أنشأ بنك مصر شركة مصرية للطيران، والتي عُرفت فيما بعد باسم مصر للطيران برأس مال مصدر بقيمة ٤٠,٠٠٠ جنيه مصري.

يناير ١٩٣٤

شركة مصر للملاحة البحرية.

أكتوبر ١٩٣٤

شركة مصر للسياحة.

١٩٣٦

تصنيف مطبعة بنك مصر الأفضل عالميًا.

١٩٤٠

شركة مصر للمستحضرات الطبية

القروض

القيمة المدرجة بالمليون جنيه مصري

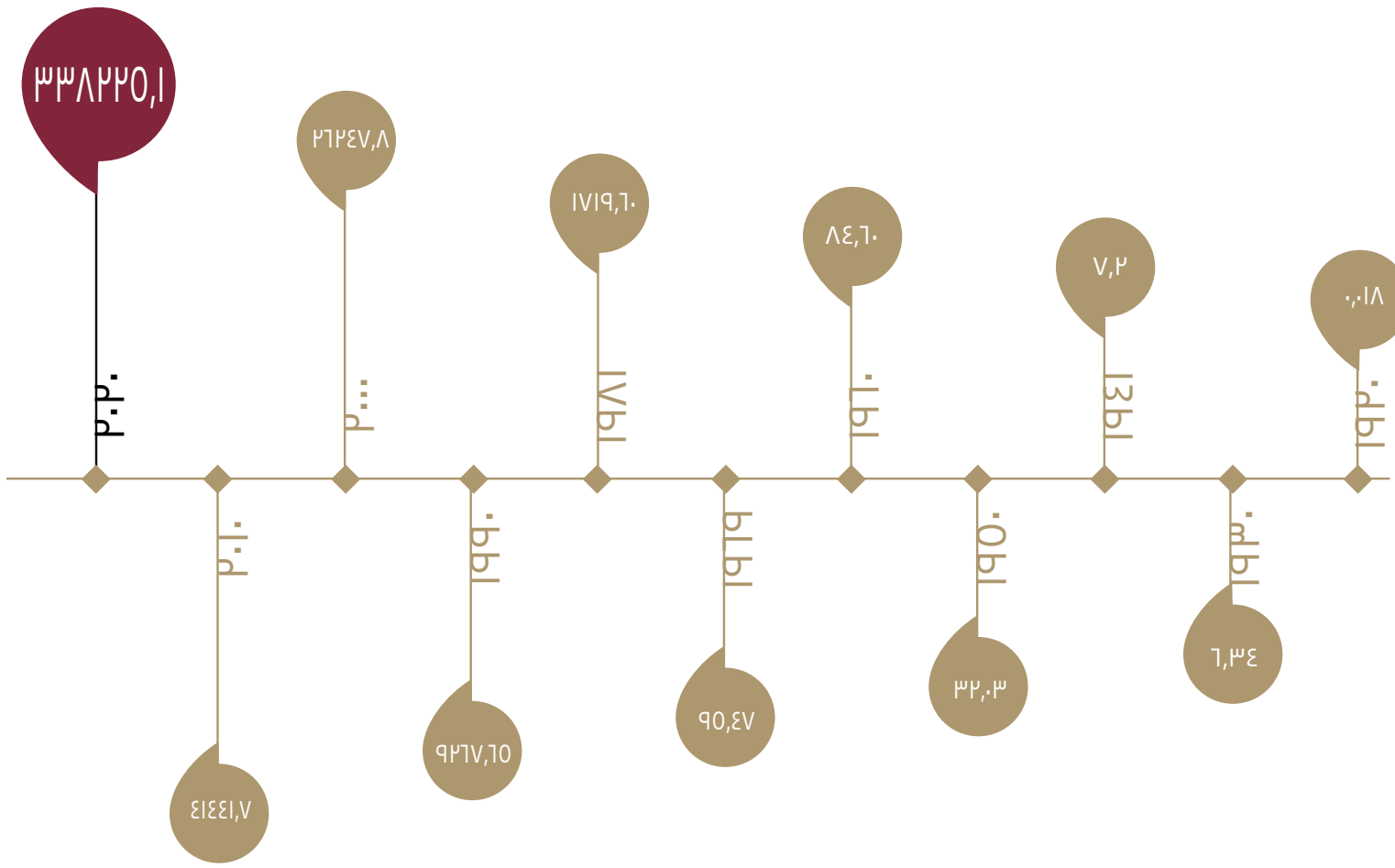

حقوق المساهمين وقيمة رأس المال

القيمة المدرجة بالمليون جنيه مصري

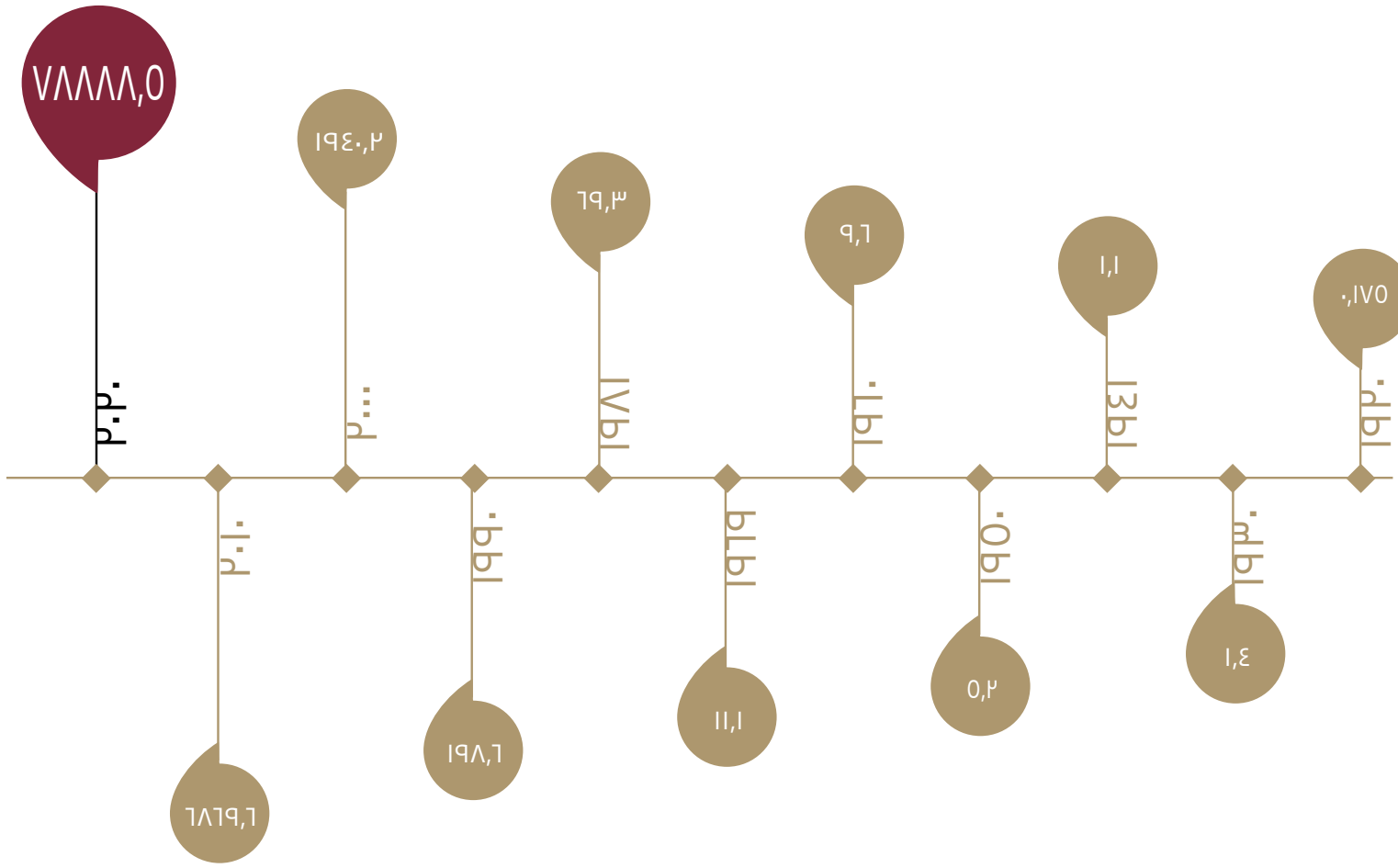

قرن
من النجاح

موظفو بنك مصر

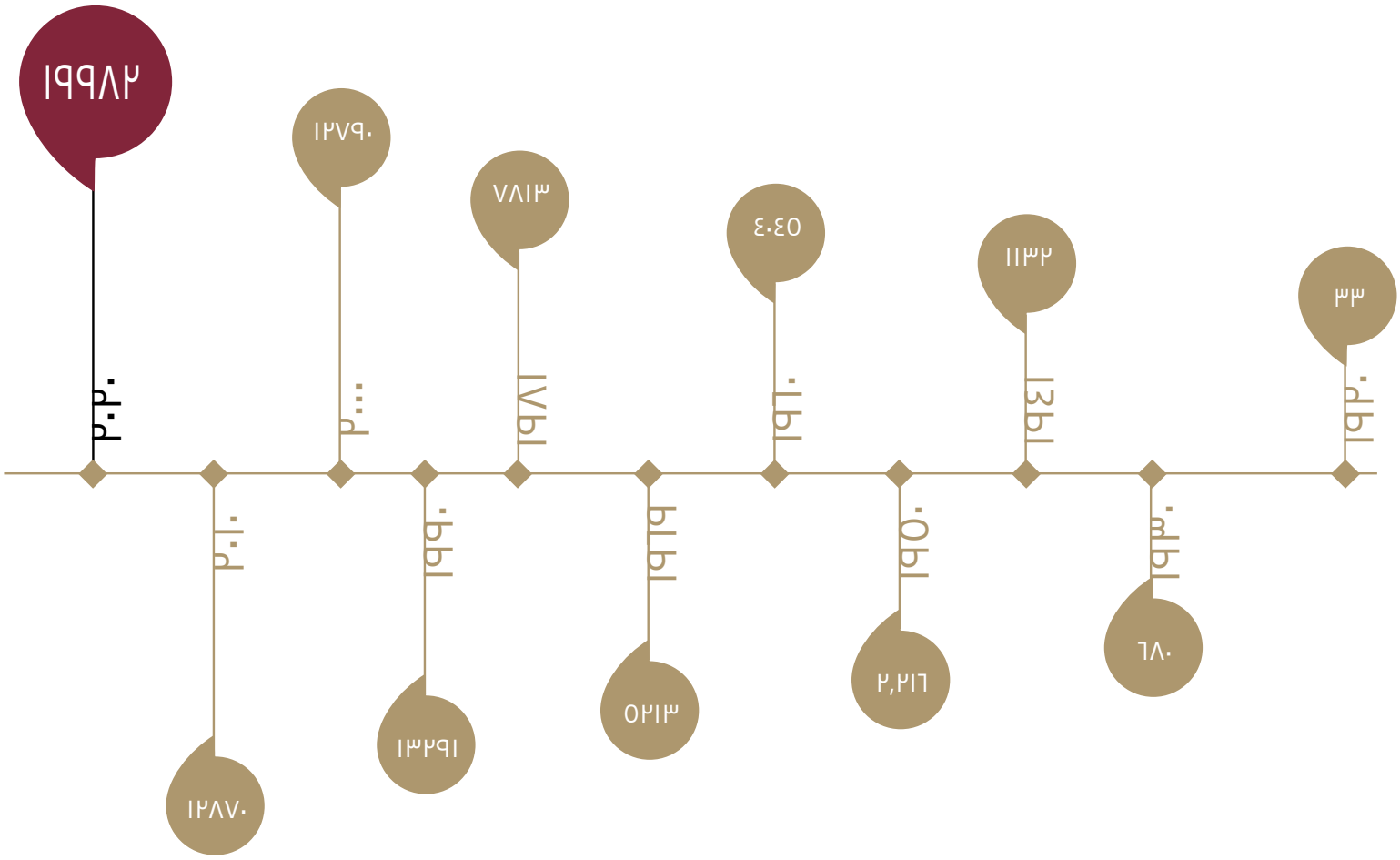

* القيم المالية الواردة هي القيم المسجلة عن فترة السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو بخلاف القيم المالية الواردة عن العام المالي ٢٠٢٠ والمسجلة يوم ٣١ ديسمبر.

الفروع المحلية

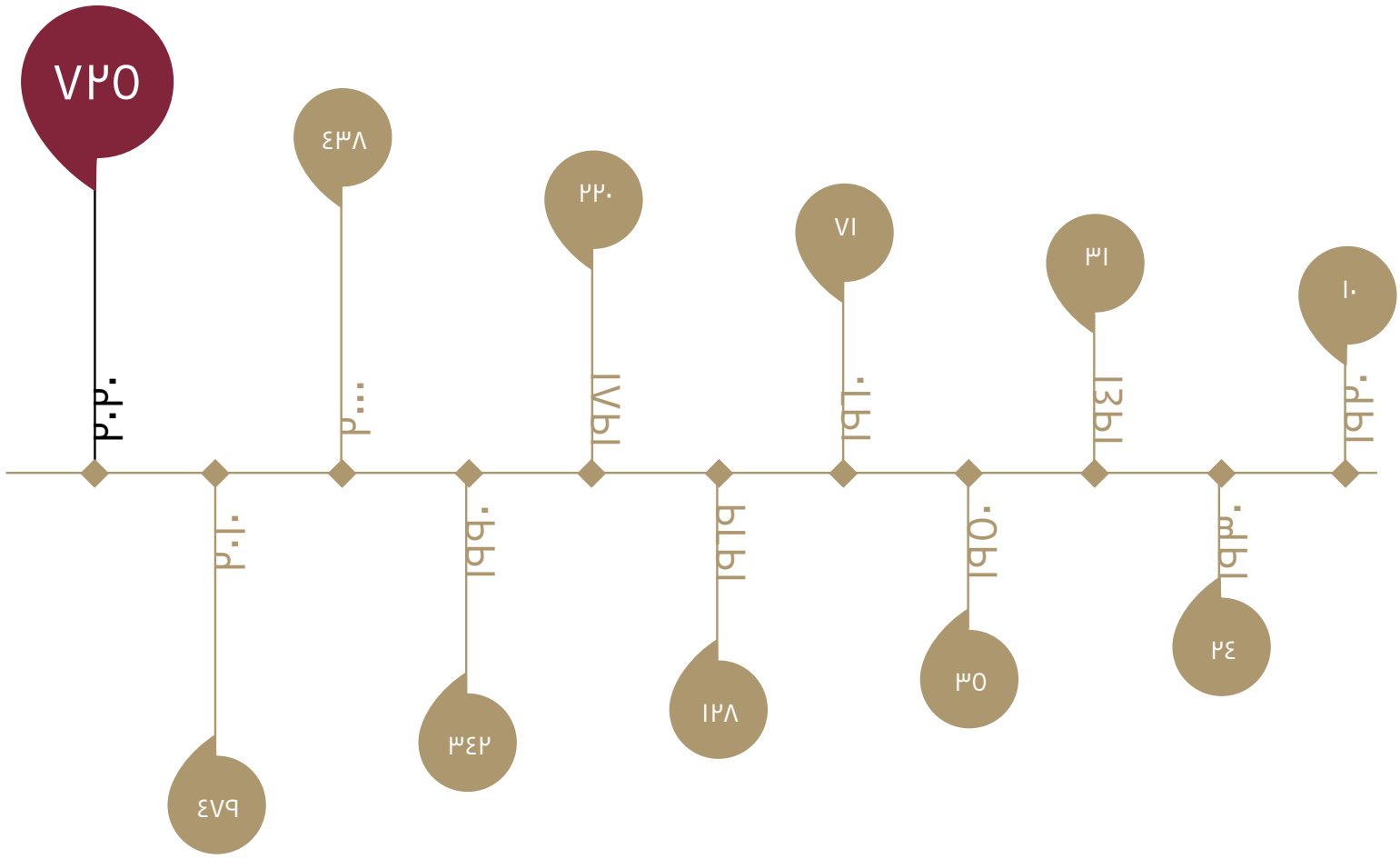

* القيم المالية الواردة هي القيم المسجلة عن فترة السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو بخلاف القيم المالية الواردة عن العام المالي ٢٠٢٠ والمسجلة يوم ٣١ ديسمبر.

العائد على الأصول

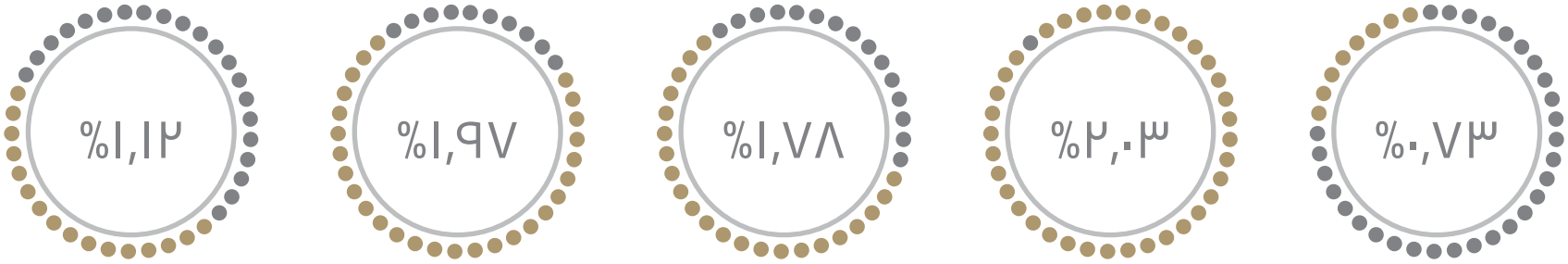

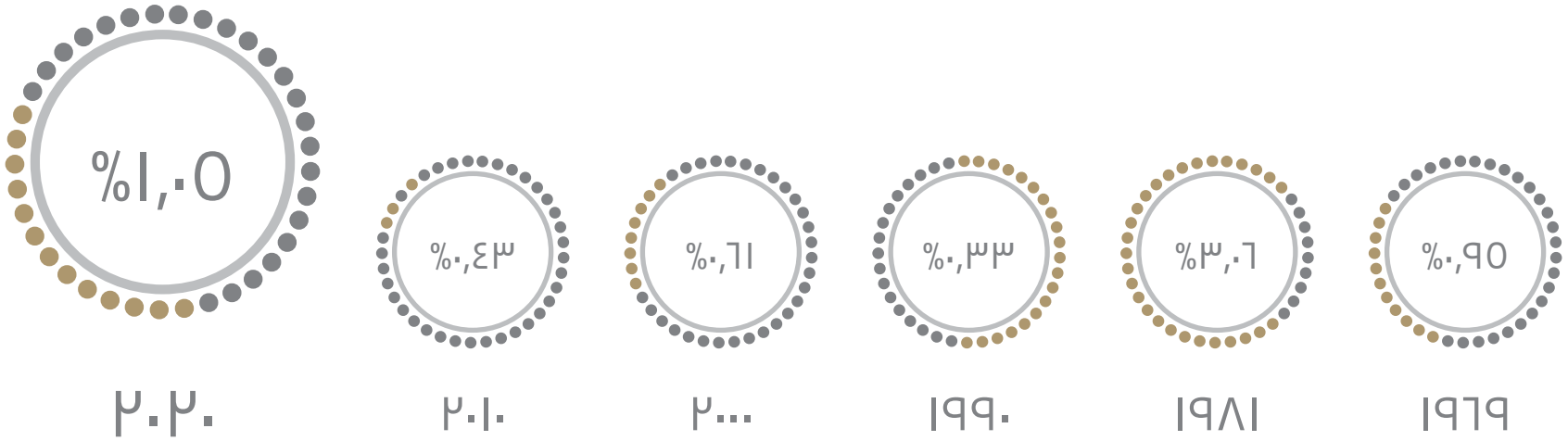
%٠,٩٥
%٣,٠٦
%٠,٣٣
%٠,٦١
%٠,٤٣
%١,٠٥
١٩٧٩
١٩٨١
١٩٩٠
٢٠٠٠
٢٠١٠
٢٠٢٠

صورة تذكارية تضم
طلعت حرب باشا
وحافظ عفيفى باشا خلال
احتفالية لبنك مصر.

العملات التذكارية لبنك مصر

١٩٧٠

عملة ذهبية صادرة عن بنك مصر عام ١٩٧٠, أحتفاءًا بمرور ٥٠ عامًا على تأسيس بنك مصر. يظهر على إحدى جوانب العملة صورة لمقر البنك.

يظهر على الجانب الآخر للعملة أيقونة الملكة كليوبترا, والتي تمثل شعار بنك مصر.

قطعة فضية – تقديرًا من بنك مصر, يظهر علي أحد جانبي العملة مبني المركز الرئيسي.

يظهرعلى الجانب الآخر للعملة أيقونة الملكة كليوبترا, والتي تمثل شعار بنك مصر.

١٩٨٠

عملة فضية صادرة عن بنك مصر عام ١٩٨٠، احتفاء بمرور ٦٠ عامًا على تأسيس بنك مصر. يظهرعلى إحدى جوانب العملة صورة لمقر البنك.

يظهر على الجانب الآخر للعملة أيقونة الملكة كليوبترا، والتي تمثل شعار بنك مصر

١٩٩٥

عملة ذهبية صادرة عن بنك مصر عام ١٩٩٥, احتفاءً باليوبيل الماسي, بمرور ٧٥ عامًا على تأسيس بنك مصر.

يظهر على الجانب الآخر للعملة صورة لمقر البنك.

عملة فضية فئة جنيه واحد عام ١٩٩٥ احتفاءاً باليوبيل الماسي ومرور ٧٥ عام على تأسيس بنك مصر, ويظهر على أحد جانبي العملة صورة لبرج بنك مصر.

الجانب الآخر من العملة يظهر عليه عملة محفور عليها عبارة جمهورية مصر العربية

٢٠٢٠

عملة ذهبية صادرة عن بنك مصر فئة جنيه واحد عام ٢٠٢٠, احتفاءً بمئوية تأسيس بنك مصر. يظهر على أحد جانبي العملة صورة لمقر البنك.

يظهر على الجانب الآخر صورة طلعت حرب باشا.

عملة فضية فئة ١٠٠ جنيه صادرة عن بنك مصر عام ٢٠٢٠, احتفاءً بمئوية تأسيس بنك مصر. يظهر على أحد جوانب العملة صورة لمقر البنك.

يظهر على الجانب الآخر صورة طلعت حرب باشا.

طوابع بريدية

١٩٦١

طابع بريد يحمل صورة مؤسسة مصر بفئة ١٠ مليم عام ١٩٦١, وقد تم إصداره بمناسبة تأسيس بنك مصر وكذكرى لطلعت حرب باشا. الطابع يظهر عليه صورة مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. وقد تم إصداره من قبل مصلحة المساحة خلال عصر الجمهورية العربية المتحدة.

١٩٧٠

طابع بريد بفئة ٢٠ مليم, وقد تم إصداره بمناسبة ذكرى اليوبيل الذهبي لبنك مصر لتأسيس بنك مصر. ويظهر على طابع البريد صورة طلعت حرب باشا ومقر بنك مصر خلال عصر الجمهورية العربية المتحدة.

١٩٩٢

طابع بريد صادر عام ١٩٩٢ م- ١٤١٣ هـ تكريمًا للذكرى المائة خمس وعشرين لميلاد طلعت حرب (١٨٦٧-١٩٤١). وتم إصدار هذا الطابع البريدي بفئة ١٠ قروش، وقد قام بتصميم الطابع لطفي الصواف وتمت طباعته في مطابع البريد المصري.

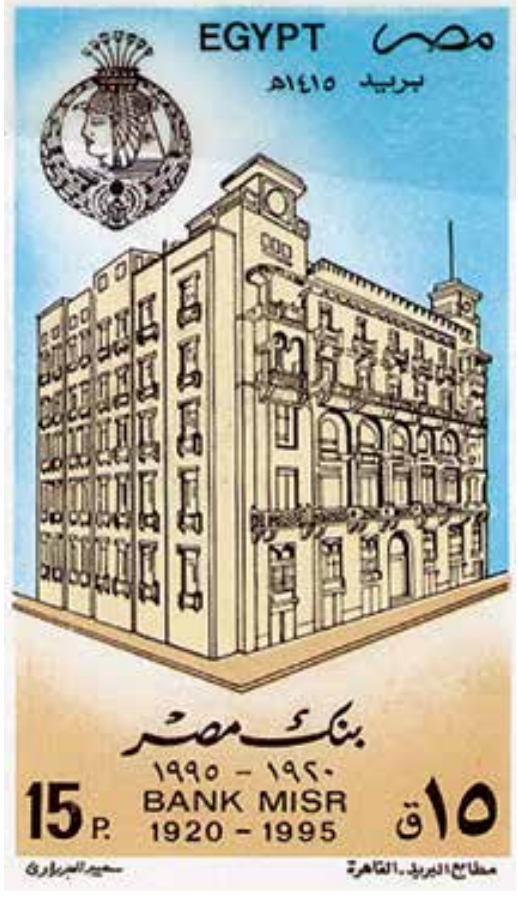

١٩٩٥

طابع بريد صادر عام ١٩٩٥م بفئة ١٥ قرش احتفاءً باليوبيل الماسي لتأسيس بنك مصر (١٩٢٠ - ١٩٩٥). وقد قام بتصميم الطابع سعيد البدراوي وتمت طباعته في مطابع البريد المصري.

رؤساء مجلس إدارة بنك مصر

غرفة اجتماعات
مجلس إدارة
بنك مصر.

١٩٢٠

١

أحمد مدحت يكن

١٩٢٠ -١٩٤٠

٢

د. حافظ عفيفي

١٩٤٠-١٩٥١

٣

عبد المقصود أحمد

١٩٥١ -١٩٥٠

٤

عبد الحميد الشريف

١٩٥٠

٥

محمد رشدي

١٩٥٠-١٩٦٩

٦

أحمد فؤاد

١٩٦٩-١٩٨٤

١٣

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة

٢٠١٥ - الوقت الحالي

٢٠٢٠

٧

محمد نبيل إبراهيم

١٩٨٤ - ١٩٨٧

٨

محمود محمد محمود

١٩٨٧ - ١٩٩٠

٩

محمد علي حافظ

١٩٩٠ - ١٩٩٣

١٠

عصام الدين الأحمدي

١٩٩٣ - ١٩٩٩

١١

د. بهاء الدين حلمي

١٩٩٩ - ٢٠٠٢

١٢

محمد كمال الدين بركات

٢٠٠٢ - ٢٠١٤

نواب رؤساء مجلس إدارة بنك مصر

مكتب
طلعت حرب باشا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
محمد طلعت حرب	فؤاد سلطان	حافظ عفيفي	عبدالمقصود أحمد	إلياس أندروس	محمد رشدي	عبد الجليل العمري	عبد الحميد الشريف	محمود العتال	أحمد فؤاد
١٩٣٩-١٩٢٠	١٩٤٠ - ١٩٢٠	١٩٣٩ - ١٩٥١	١٩٣٩ - ١٩٥٠	١٩٥٢ - ١٩٥١	١٩٥٢ - ١٩٥٠	١٩٥٤ - ١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٦٢ - ١٩٥٠	١٩٦٩ - ١٩٥٧

١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
سيد مرعي	محمد عزت فهمي	محمد ذكي العرابي	محمد نبيل إبراهيم	محمد محمود القزاز	محمد علي حافظ	عصام الدين الأحمدي	أحمد رفعت عبده	بهاء الدين حلمي إسماعيل	محمود علي البسيوني بدير
١٩٧٧ - ١٩٦٣	١٩٧٢ - ١٩٧٦	١٩٧٩ - ١٩٧٦	١٩٨٤ - ١٩٧٩	١٩٨٧ - ١٩٨٤	١٩٩٠ - ١٩٨٧	١٩٩٣ - ١٩٩٠	١٩٩٥ - ١٩٨٨	١٩٩٩ - ١٩٩٤	٢٠٠٠ - ١٩٩٧

٢١

طارق عامر

معالي محافظ البنك المركزي المصري

٢٠٠٣

٢٢

محمد العباس
السيد الجوهري

٢٠٠٣- ٢٠٠٥

٢٣

محمد بحي
صائم أوزالب

٢٠٠٤ - ٢٠١٠

٢٤

محمد أحمد
عبدالسلام كفافي

٢٠٠٥ - ٢٠٠٨

٢٥

محمد نجيب
إبراهيم عبدالمجيب

٢٠١٠ - ٢٠١١

٢٦

محمد عباس
حسن فايد

٢٠١٠ - ٢٠١٤

٢٧

أحمد محي الدين
أبو العز

٢٠١٤- ٢٠١٧

٢٨

سهر الدماطى

٢٠١٧- ٢٠١٨

٢٩

عاكف المغربي

٢٠١٦ - الوقت الحالى

٣٠

حسام الدين عبدالوهاب

٢٠١٨ - الوقت الحالى

صوة تذكارية
للرئيس السادات
في زيارته
لبنك مصر عام ١٩٨٠.

رحلة البنك.. قرن من الزمان

منذ قرن مضى، قام طلعت حرب باشا بتحرير الاقتصاد المصري، حيث كان الهدف المنشود تحويل مدخرات المصريين إلى موارد مالية يمكن استثمارها لتحقيق عائد مرتفع يؤدي إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني. وتحولت فكرة إنشاء أول بنك وطني في مصر إلى إحدى الركائز الرئيسية الداعمة للاقتصاد القومي.

يعتبر بنك مصر بمثابة تطور جذري في النظام المصرفي المصري. وبفضل تمويل مصري، نجح بنك مصر في الارتقاء برؤية طلعت حرب لإنشاء بنك لخدمة الأمة، وقام نحو ١٢٦ مصري بالاكتتاب كمساهمين في إنشاء بنك مصر كشركة مساهمة مصرية تحمل اسم بنك مصر، بموجب المرسوم الصادر بتاريخ ٣ أبريل ١٩٢٠، ليتولى إداراته مصريين أكفاء. ومنذ ذلك الحين، ظلت مسؤولية بنك مصر الرئيسية هي تحفيز معدل نمو اقتصادي شامل على المستوى المحلي.

وقام بنك مصر بتوجيه فعّال للاستثمارات المصرية بهدف إرساء دعائم العديد من الصناعات المحلية. كما قدم بنك مصر خدمات مصرفية مبتكرة ترقى إلى الطراز العالمي، فضلاً عن تحقيق أثر مستدام.

وعلى مدار قرن من الزمان أو يزيد، استمر بنك مصر في تقييم مستوى نجاحاته الفعلية باعتباره أول بنك وطني يحقق مستوى يفوق توقعات عملائه. حيث نجح البنك في دفع القطاعات الحيوية وتولي زمام المبادرات التنموية. وقد حقق بنك مصر الاستدامة لمكانته الريادية بالرغم مما شهده من ظروف محلية ودولية نتج عنها مؤشرات اقتصادية مُتباطئة.

وكما كان مستهدفًا منذ البداية، فإن بنك مصر دومًا ما يُزيد من نطاق الموارد المالية المتاحة من خلال تخطيط مالي يتسم بالمرونة والإمكانية على التكيف لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الفصل، سنجعلك تتعرف على أهم إنجازاتنا. و سنكشف لك عن نقاط الانطلاق التي شكلت إرثنا المشهود له طيلة القرن الماضي متجهين بذلك لتحقيق مستقبلنا الزاهر.

بنك مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل

لقد كان عام ١٩٢٠ التوقيت الذي أطلق فيه العنان لنظرة مستقبلية كانت السبيل لتحقيق الاستقلال والنمو للاقتصاد المصري. وعلى مدار قرن، تمكن بنك مصر من تحفيز التنمية الاقتصادية والتقدم على المستويين الاجتماعي والبيئي.

المسار الزمني

أسس طلعت حرب باشا بنك مصر كشركة مساهمة مصرية بموجب المرسوم الصادر بتاريخ ٣ أبريل ١٩٢٠. بعد مرور ٤٠ عامًا, وبعد قيام الثورة المصرية. وانتقلت ملكيته للدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠, وتم تحويله إلى شركة مساهمة عربية مملوك أسهمها بالكامل للبنك المركزى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥. وأصبح حاليا بنك مملوك بالكامل للدولة في شكل شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

وحقق بنك مصر طفرات كبرى مرارًا وتكرارًا في القطاع المصرفي من خلال ما قدمه من حلول مصرفية متطورة على مدار العقود الماضية, طامحًا لتحقيق المزيد من التقدم خلال القرن القادم. ولخدمة قاعدة عملاء تضم ١٣ مليون عميل, فإن بنك مصر هو مؤسسة مالية تستهدف تقديم خدماتها على المستويين المحلي والإقليمي من خلال أقسامه لخدمة الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمؤسسات التجارية الكبرى.

ويقع المقر الرئيسي لبنك مصر في ١٥١ شارع محمد فريد- وسط القاهرة- مصر. هذا فضلاً عن استمراره في توسيع تواجده الجغرافي من أجل تعزيز دوره الفعّال على مستوى القارات الثلاث. ويتميز البنك بتواجده الإقليمي والدولي من خلال فروع أجنبية وبنوك مراسلة ومكاتب التمثيل. كما أن بنك مصر يحقق السبق دومًا في تطبيق أحدث نظم التكنولوجيا المالية والاستراتيجيات الرقمية لضمان إمكانية الوصول إلى ما يقدمه من منتجات وخدمات بسلاسة ويسر.

مهمته

إن مهمة بنك مصر الأساسية لا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح المالية وإنما تستهدف أيضًا تحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدار مئة عام, ظل بنك مصر يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية لجميع المصريين. وقد حظي بنك مصر منذ أن تم تأسيسه بشهرة كبيرة نظرًا لدوره الجوهري في تنمية الاقتصاد الوطني . وقد استمر بنك مصر في دفع النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في مدخرات المصريين, بما يدعم الصناعات المصرية ويحقق عائد اجتماعي كبير, فضلاً عن إسهامه في أنشطة القطاع الخاص وتوفير فرص عمل.

دوره

لقد كان لبنك مصر السبق في دعم الصناعات المحلية لكونها ركيزة دعم للنمو الاقتصادي. ومنذ تأسيسه, ظل بنك مصر يبدي التزامًا بتمويل وإنشاء مشروعات تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي بشتى المجالات, من بينها قطاع التصنيع والطيران والنقل البحري والبترول والتأمين والمنسوجات والتعدين والنقل والعقارات والفنون.

وفي إشارة لبعض المشروعات التي أسسها بنك مصر, كان من بينها مصر للطيران ومصر للتأمين ومصر للأسمنت المسلح واستديو مصر وشركة مصر لحليج الأقطان. وحاليًا يدير بنك مصر محفظة من الاستثمارات موجهة إلى ١٥٨ مشروع في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما يدعم بنك مصر تحقيق غاية مشتركة تتمثل في تحسين مستوى الحياة على المستويين المالي والاجتماعي فضلاً عن تركيز الاهتمام على تحسين الأثر البيئي. وقد صار ذلك هدفًا مترسخًا على مستوى كافة قطاعات الأعمال الخاصة بالبنك, كما إنها تنعكس على أداء الجهات التي نعمل معها ورواد الأعمال الذين نستثمر في قدراتهم والعملاء الذين نقوم بخدمتهم. لذلك, فإن بنك مصر ينتهج استراتيجية قائمة على ثلاث ركائز اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا من أجل مستقبل مستدام.

هذا فضلاً عن التزام بنك مصر بمعايير إعداد تقارير الاستدامة وفقًا لمبادرة التقرير العالمي، ليكون بذلك أول بنك حكومي يقوم بإعداد تقرير حول أنشطته تتضمن تطبيق مبادئ مثل الحوكمة وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والمشاركة المجتمعية ومعايير الحفاظ على البيئة. ويمتثل البنك أيضًا لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتحقيق المواطنة المشتركة من خلال دوره المؤسسي بصدد المسؤولية المجتمعية.

مكانة ريادية

كان لبنك مصر السبق في القطاع المصرفي المصري من خلال ابتكار طريقة للإيداع النقدي حتى بعد انتهاء مواعيد العمل بالفروع, وذلك من خلال توفير خزن مثبتة خارج فروع البنك مباشرةً, وهذه الخزائن الليلية قد تم تصنيعها في لندن وتثبيتها خارج فروع بنك مصر في عام ١٩٣٩. كما أنه كان أول بنك في منطقة الشرق الأوسط يقوم باستخدام أجهزة الحاسب الآلي في القطاع المصرفي عام ١٩٨٠. ومع انطلاق عصر التحول الرقمي، أسهم بنك مصر بشكل فعال في تطوير النظام المصرفي المعمول به واستحداث منصات رقمية يتوفر بها أحدث التقنيات المالية لتوفير خدمات مصرفية رقمية لجميع عملائه. حتى في ظل انتشار وباء كورونا, سرعان ما تمكن بنك مصر من تطبيق التدابير الاحترازية باستخدام التقنيات الرقمية بهدف التماشي مع المتطلبات المالية المتنامية لعملائه. ومؤخرًا, قام بنك مصر بتأسيس قطاع للتحول الرقمي الأول من نوعه. ويتولى القطاع تطبيق أول نظام متكامل لإتاحة حلول رقمية مبتكرة لضمان تجربة مصرفية أفضل لعملائه, إلى جانب تطوير كافة الموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يسعى بنك مصر بشكل دؤوب على تطوير خدماته والحفاظ على مستوى نجاحه على المدى الطويل. هذا إلى جانب اتخاذ خطوات استباقية فيما يتعلق بتطوير خدماته بما يسهم في الوفاء بكافة متطلبات العملاء وتحقيق توقعاتهم, باعتبارهم شركاء النجاح. ويعمل بنك مصر على تعزيز دوره الريادي وإمكانياته المستمرة لتحقيق مستويات أداء فعّالة. كما أن بنك مصر لا يزال يساهم في تحقيق الرخاء والازدهار المجتمعي على مدار أكثر من مائة عام. ولا يزال بنك مصر يبدي التزامًا صادقًا تجاه دوره الوطني لتعزيز التنمية المستدامة في كافة المجالات بمصر.

أوسمة التكريم

إن التكريمات التي حصل عليها بنك مصر هى نِتاج الجهود الدؤوبة والتزام البنك تجاه أولويات استراتيجيته. نحن فخورون بإنجازاتنا، ونحن إبان عصر مصرفي جديد. كما أن ما حصدناه من جوائز قد دعم إصرارنا على المضي قدمًا إلى جانب توجيه تركيزنا لخدمة عملائنا والاقتصاد والمجتمع والبيئة. وقد حصد بنك مصر ٥٠ جائزة ووسام تكريمًا له على أحدث ما قام به من إنجازات.

مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو عن عام ٢٠٢٠

- جائزة «أفضل علامة تجارية مصرفية للعام – مصر»
- جائزة «أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية مصر»
- جائزة «البنك الأسرع نمواً في تمويل التجارة – مصر»
- جائزة «أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر»
- جائزة «البنك الأسرع نمواً في إدارة النقد – مصر»

مجلة انترناشونال فاينانس عن عام ٢٠٢٠

- جائزة «البنك الأكثر ابتكاراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر»
- جائزة «أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية مصر»

مجلة ذا بانكر التابعة لفايننشال تايمز عن عام ٢٠٢٠

- «صفقة العام» في فئة التوريق على مستوى إفريقيا
- «صفقة العام» في فئة التمويل الإسلامي على مستوى إفريقيا
- تصنيف متقدم في قائمة التصنيف العالمي لأفضل ١٠٠٠ بنك

مجلة جلوبال برانذز عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل علامة تجارية للتجزئة المصرفية – مصر»
- «أفضل علامة تجارية للخدمات المصرفية للشركات – مصر»
- «أفضل علامة تجارية مصرفية في مجال خدمة العملاء – مصر»

مجلة ذا يوروبيان البريطانية

- «بنك العام في الابتكار الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٠»
- «أفضل بنك شريك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر ٢٠٢٠»
- «أفضل بنك في إدارة أصول الخزانة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢١»
- «أفضل بنك في إدارة السيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢١»
- «أفضل بنك في أدوات الدخل الثابت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢١»
- «أفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢١»
- «أفضل جهة مقدمة لسيولة العملات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢١»

استقصاء عن فئة التمويل التجاري من مجلة «يورومني» لعام ٢٠٢٠

- «التصنيف الأول كرائد للسوق المصري»
- «التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة على مستوى إفريقيا»
- «التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة على مستوى مصر»

مجلة آسيان بانكينج اند فاينانس عن عام ٢٠٢٠

- جائزة «أفضل بنك في إدارة النقد المحلي- مصر»
- جائزة «أفضل بنك في تمويل التجارة المحلية- مصر»

استقصاء عن فئة إدارة النقد لقطاع الشركات غير المالية من مجلة «يورومني» لعام ٢٠٢٠

- التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة على مستوى إفريقيا
- «التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة على مستوى مصر»

الأمانة العامة لجوائز جلوبال العالمية لعام 2020

- تكريم رئيس مجلس إدارة بنك مصر- محمد الإتربي- ضمن أفضل ١٠٠ رئيس تنفيذي عربي

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

- «أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر ٢٠٢٠»

قائمة بلومبرج العالمية للقروض المشتركة لعام ٢٠٢٠

- المركز الثاني كأفضل مسوق تمويلي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- المركز الثاني كأفضل مرتب رئيسي للقروض المشتركة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عن عام ٢٠٢٠

- أفضل بنك مصري في تمويل المشروعات الكبرى

مجلة إنترناشيونال بيزنس عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية - مصر»
- «أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر»

مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية- مصر»

مجلة جلوبال فاينانس

- «أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط» لعام ٢٠٢٠
- «أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في الشرق الأوسط» لعام ٢٠٢١

مجلة «آسيا موني» التابعة لمجموعة يورومني عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل بنك محلى فى الشرق الأوسط وأفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق»
- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط"
- «أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر»

مجلة ذا جلوبال ايكونوميكس عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل بنك مقدم للخدمات المصرفية الإسلامية - مصر»
- «البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً - مصر»
- «البنك الأسرع نمواً في المعاملات المصرفية - مصر»

مجلة انترناشونال إنفيستور

- «البنك الأكثر تميزاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر لعام ٢٠٢٠»
- «البنك الأكثر ابتكاراً– مصر لعام ٢٠٢١»

مجلة اسيا وان عن عام ٢٠٢٠

- «أفضل علامة تجارية في آسيا ودول مجلس التعاون
- الخليجي»

تكريم رئيس مجلس إدارة بنك مصر- محمد الإتربي- كأفضل شخصية قيادية في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي

مجلة ذا ديجيتال بانكر عن عام ٢٠٢٠

- «البنك الأفضل استراتيجية في مجال الموارد البشرية – مصر»
- «بنك العام في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر»

أكاديمية جوائز التميز ٢٠ ٢٠

- جائزة «فخر العرب ٢٠٢٠ » عن فئة القيادة المصرفية المتميزة مقدمة لرئيس مجلس إدارة بنك مصر, محمد الإتربي

طلعت حرب
من أمام مدخل
أحد فروع بنك مصر، ويظهر
في الخلفية مجموعة مختلفة
من العملاء.

استراتيجية بنك مصر

يصعب تخيل الحياة الاقتصادية واليومية بدون الإنترنت خاصة مع العديد من التأثيرات ومجالات تمكين الأفراد, حيث ساهم الإنترنت في تغيير عقلية المستهلك إلى صورة أكثر جاهزية للبحث وتقييم العروض المختلفة المرتبطة بالخدمات المالية المقدمة, مما يعكس أهمية التعاون بين البنوك والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

بنك مصر أدرك الحاجة الملحة لرقمنة عملياته منذ بضع سنوات, لذلك خصص استثمارات ضخمة في مجال التكنولوجيا والروبوتات وتحليل البيانات, إلى جانب تركيز استراتيجية البنك الخاصة بالتحول الرقمي نحو إحداث تغييرًا ثقافيًا جذريًا يقود عملياته ويشجع على الابتكار بجميع الاقسام.

ويعتبر العام المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ عامًا مميزًا لعدة أسباب, ففي ظل التحديات والصعوبات خلال فترة تفشي وباء كوفيد -١٩ العالمي, واصل بنك مصر استراتيجيته نحو التحول الرقمي, والتي دعمت البنك في استيعاب المتغيرات الأخيرة على صعيد تغير سلوك العملاء تجاه إدارة حياتهم المالية من خلال التطبيقات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

يعرض هذا الفصل استراتيجية بنك مصر التي تغطي تواجده العالمي والمحلي والرقمي, فضلًا عن اتجاه ورؤية البنك ورسالته وقيمه تجاه التنمية المستدامة.

رؤيتنا

أداؤنا المتميز... طريقنا نحو ريادة... نستحقها أسماً وتراثا

مهمتنا

التميز في توفير كافة الاحتياجات المصرفية لعملائنا, تعظيم القيمة لأصحاب رأس المال، تنمية ولاء العاملين مع القيام بدور رائد في رخاء وتنمية مصر

قيم بنك مصر

تحـدد قيمنـا الأساسيـة المتمثلة فـي الشراكة والمسؤولية والنزاهة والتفاني والتميـز من نحن وكيـف نقـوم بعملنـا. وتعكـس قيمنـا جوهـر مهمتنـا مـن أجـل الاستدامة عبر الاستثمار فـي المجتمع, والدعـم المسـتمر للتنميـة المسـتدامة.

ستظل القيم الأساسية لبنك مصر راسخة بعمق في استراتيجيته وأداء أعماله اليومية, ولأكثر من قرن, قاد بنك مصر الطريق نحو التنمية المستدامة والنمو المسؤول في مصر, واليوم تحتفي قيم بنك مصر بإنجازاته السابقة والطريق للمستقبل الذي نأمل في تحقيقه.

١ الشراكة

الشراكة في بنك مصر هي جوهر تكوين كيان موحد, وننظر إلى الموظفين والعملاء والموردين كشركاء في رحلتنا المشتركة نحو الاستدامة ونحو نظام بيئي مترابط وشامل.

٢ المسؤولية

تمثل مسؤولية بنك مصر مثالاً على تحمل كل موظف المسؤولية تجاه نفسه وزملائه وعملائه, وينعكس بشكل مباشر على نجاح البنك. بما يحقق لبنك مصر أهدافه الاستراتيجية من خلال الفهم المشترك أن المستقبل المستدام يتطلب المساءلة داخل وخارج عملية صنع القرار.

٣ النزاهة

يقدّر بنك مصر النزاهة والشفافية قبل كل شيء, لذلك يلتزم إلتزامًا صارمًا بالسياسات واللوائح الداخلية والخارجية لحماية العملاء والموظفين, ولدعم القدرة نحو تغيير إيجابي مستدام داخل المجتمع.

٤ التفاني

نجاح بنك مصر هو نتاج مثابرة موظفيه على الأداء بدرجة من الكفاءة تفوق التوقعات, والتفاني نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة وأهداف خدمة المجتمع

٥ التميز

التميز لبنك مصر هو قيمة للابتكار, ويضع البنك معايير عالية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه ومجتمعه, ويعد التميز طريق بنك مصر نحو دفع حدود الخدمات المصرفية المبتكرة إلى تجاوز جميع التوقعات.

استراتيجية التحول الرقمي لبنك مصر

يسعى بنك مصر دائمًا ليكون البنك المفضل لعملائه وموظفيه من خلال تقديم خدمات مميزة وحلول ذات قيمة مضافة. ويستعد بنك مصر للرقمنة بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠, حيث بدأت الحكومة المصرية عملية إصلاح كبرى على صعيد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من خلال إجراء إصلاحات رقمية بعيدة المدى, من بينها: إطلاق نظام مصرفي مفتوح, وإنشاء شبكة نقدية مشتركة, وتشكيل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي, وزيادة انتشار الإنترنت والهاتف المحمول, وتعزيز قطاع التكنولوجيا المالية وكذلك تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال الذكاء الاصطناعي.

ويقوم بنك مصر بدور قيادي في دعم برامج الإصلاح الوطنية, عبر وضع تصورًا لقسم التحول الرقمي في عام ٢٠١٩ بهدف صريح وهو إعداد البنك ليكون في طليعة مقدمي الخدمات المصرفية الرقمية, بما يساهم في تحفيز التحول الرقمي.

وتركز جميع الأنشطة التي يقوم بها البنك في إطار مبادرات التحول الرقمي على مجالات مختلفة لتحسين الكفاءات التشغيلية, ودعم التنمية الاقتصادية, والاستجابة السريعة لديناميكيات السوق المتغيرة.

وتهدف استراتيجية التحول الرقمي لبنك مصر إلى تحقيق أفضل تجربة للعملاء, وتقديم أحدث المنتجات, وزيادة ربحية البنك.

كما ستساعد استراتيجية التحول الرقمي للبنك على تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية والتي تتضمن رقمنة تعاملات العملاء ودعم الشمول المالي.

ويهدف البنك حاليًا إلى طرح منصة مصرفية رقمية آمنة قابلة للتطوير, بما يتيح للعملاء الوصول إلى الخدمات عن بُعد على مدار ٢٤ ساعة في اليوم, سبعة أيام في الأسبوع.

كما تركز الاستراتيجية الحالية على نشر التكنولوجيا المتطورة للمساعدة نحو إثراء المشاركة وتحسين التكاليف, وزيادة الربحية, بهدف تحقيق الريادة والتميز على صعيد تقديم المنتجات والخدمات المالية الرقمية عبر الاستفادة من القنوات الرقمية المتقدمة للانتقال إلى مشهد «الخدمات المصرفية المفتوحة» في السنوات القليلة المقبلة.

أول بنك رقمي

أسس بنك مصر شركة مصر للابتكار الرقمي (MDI) في عام ٢٠٢٠, بهدف إطلاق أول بنك رقمي في مصر. يأتي ذلك تماشياً مع قواعد البنك المركزي, وفي ضوء التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي في المنطقة, وبهدف سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء.

تتعهد شركة مصر للابتكار الرقمي بتعزيز الشمول المالي من خلال تبنى التقنيات الرقمية في الحلول والمعاملات التجارية, بهدف تقديم قيمة مضافة للعملاء.

قطاع التحول الرقمي

حصل بنك مصر على جائزة أفضل بنك في مجال الابتكار الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٠, كما احتل بنك مصر الصدارة من خلال استراتيجية رقمية متعددة القنوات تهدف إلى الحصول على تجربة مصرفية مثالية.

وتركز استراتيجية التحول الرقمي على أربعة محاور رئيسية: ثقافة التحول الرقمي, تطوير الفروع, بناء القدرات و Digital Factory.

ثقافة التحول الرقمي

تعتبر تعزيز ثقافة التحول الرقمي ركيزة أساسية وأداة شاملة في رحلة التحول الرقمي لبنك مصر, بهدف الوصول إلى ثقافة أكثر تطورًا, مع التأكيد على دور القيم والمبادئ بين جميع الموظفين.

تعتبر ثقافة التحول ركيزة أساسية لبنك مصر وأداة شاملة تمهد الطريق نحو بناء ثقافة متماسكة وتعزز القيم والمبادئ بين جميع الموظفين، كما تُمكّن ثقافة التحول الاستراتيجية الرقمية لبنك مصر وتسريع وتيرة تبني أساليب العمل الجديدة.

وبينما يستعد بنك مصر للتحول الرقمي, فمن الضروري بناء ثقافة يتمتع بها كل شخص بخبرات مميزة في التكنولوجيا وعلى دراية بالمخاطر المرتبطة بها, لموائمة أهداف التحول الرقمي مع قيم وسلوك الموظفين.

ويدعم بنك مصر بيئة عمل تتمتع بالتعاون والتعلم المستمر لتحقيق التحول الرقمي, كما قام البنك بموائمة مقاييس الأداء وهياكل الحوافز مع أهداف الثقافة الرقمية.

كما يعزز بنك مصر ثقافة رقمية مرنة تمتد إلى الخارج وتتفاعل مع العملاء, وتعد محو الأمية الرقمية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الشمول المالي لبنك مصر, خاصة بين كبار السن مما يضمن العدالة الاجتماعية.

ونحو تعزيز الشمول الرقمي, وضعت الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري نظامًا قويًا لتفعيل نظام الدفع غير النقدي والذي يتطلب الحوكمة والشفافية فيما يتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات والكفاءة التشغيلية, بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز التحول الى مجتمع لا نقدي بعد صدور القانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٩ اعتبارًا من ١٦ أبريل ٢٠١٩.

ويحرص بنك مصر دائمًا على إتاحة الخدمات المصرفية الرقمية لجميع الشرائح الاجتماعية لتلبية متطلباتهم المالية المتنوعة, كما يبذل بنك مصر جهودًا متواصلة نحو تغيير ثقافة العملاء والتخوف من استخدام تلك الخدمات الرقمية وذلك عبر إطلاق العديد من الحملات الإعلانية للإعلان عن التقنيات الجديدة وتعزيز مفهوم الدفع الإلكتروني من خلال نموذج استعراضي.

تطوير الفروع

بدأ بنك مصر تطوير الفروع بهدف تطوير تجربة العملاء والموظفين داخل الفرع عن طريق, تعزيز تجربة العملاء, المبيعات, تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال التشغيل الآلي للفروع وتغيير الكثير من المعاملات المالية وغير المالية إلى الخدمة الذاتية التي لا تتطلب التدخل البشري.

ويقدم ممثلي خدمة العملاء في فرع البنك توجيه العملاء إلى مكان الخدمة الذاتية, كما تتميز الفروع الجديدة بآلات الصراف الآلي الذكية التي تسمح بتسويات بطاقات الائتمان, والإيداع بدون بطاقة, ودفع فواتير المرافق العامة. وتشمل فروع بنك مصر المجددة أيضًا تقنية الفيديو كونفرانس للتواصل مع الخبراء .

بناء القدرات

يهدف بناء القدرات إلى إنشاء مواهب تقنية ذو مستوى عالمي لتحقيق الهدف نحو خطة التحول الرقمي.

ونظرًا لندرة الموارد من حيث المواهب التقنية, أطلق الفريق أول أكاديمية رقمية في مصر لجذب وتطوير الجيل القادم من المواهب الرقمية الاستثنائية للحصول الدائم على المواهب التقنية, كما يعزز فريق بناء القدرات أيضًا المهارات الأساسية لجميع الموظفين لتمكينهم من الأداء وتحقيق التحول المطلوب.

بنك مصر Digital Factory

اتخذ بنك مصر خطى غير مسبوقة في عملية التحول الرقمي ساهمت في رفع سقف التوقعات, حيث أنشأ البنك واجهة متخصصة, Digital Factory لإعادة تصور وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة في مصر على مدار السنوات المقبلة. ويجمع The Digital Factory مطوري البرامج ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات وأصحاب المنتجات والمحللين و سكرم ماسترز, بهدف تطوير واختبار وتصميم وبرمجة تطبيقات ومنتجات جديدة بالتعاون الوثيق مع أقسام الأعمال في بنك مصر.

تأسس Digital Factory علي «التفكير التصميمي» و«المنهجيات الرشيقة» لتقديم منتجاتنا وإصداراتنا الجديدة بشكل أسرع إلى السوق. ويعد بنك مصر أول بنك مصري يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الرقمية من خلال منصات سهلة الاستخدام:

خدمات بنك مصر أونلاين

تسمح خدمات بنك مصر اون لاين لشرائح عملائه المتنوعة من الأفراد والشركات بتنفيذ مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية بطريقة آمنة في أي وقت وفي أي مكان.

خدمات مدفوعات الشركات

يقدم بنك مصر خدمات مدفوعات الشركات (CPS) بهدف مساعدة عملائه على سداد الضرائب والتعريفات والتأمينات الاجتماعية وغيرها من المدفوعات الحكومية المستحقة إلكترونيا.

الخدمات المصرفية لبنك مصر عبر الإنترنت والموبايل البنكي

خدمات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت والموبايل البنكي

قام بنك مصر بتجديد منصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل البنكي، لتقديم تجربة استثنائية لعملائه فى مجال التجزئة. يوفر التطبيق الجديد وسيلة سهلة الاستخدام للحصول علي الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كما يوفر التطبيق خدمة حجز دور لعملائنا فى حالة زيارة الفرع للحصول على خدمات البنك بدلاً من الانتظار لمدة طويلة.

بالإضافة إلي معالجة المدفوعات/ التحويلات، وطلب/ حظر الشيكات، وإصدار/ حظر البطاقات، وحساب القروض، بالإضافة إلي منتجات وخدمات أخري.

خدمات الشركات عبر الإنترنت والموبايل البنكي

قام بنك مصر بتطوير منظومة خدمات الإنترنت البنكي للشركات والمؤسسات BM Online Business، والتي يمكن من خلالها متابعة الحسابات وإجراء العديد من المعاملات البنكية بسهولة وأمان.

يأتي ذلك في إطار سعي بنك مصر لتقديم الخدمات المميزة لعملائه بما يمكنهم من إنجاز وأداء أعمالهم بصورة آمنة وسريعة، ولمواكبة التطور التكنولوجي.

برنامج رموز الأمان Soft Token

يقوم البرنامج بخلق الرقم السري الذي يتم استخدامه لمرة واحدة فقط، وتتيح كلمة المرور المعاملات المصرفية بأمان عبر الهاتف المحمول دون الحاجة إلى حمل جهاز رمز.

محفظة بنك مصر

تتيح خدمة محفظة بنك مصر للمستخدمين إيداع وسحب النقود باستخدام هواتفهم المحمولة كما تمكن الخدمة العملاء التحويل من محفظة إلى أخرى.

كما يمكن للعملاء استخدام خدمات فوري والتي تتضمن دفع الفواتير، وشحن الرصيد، والتبرعات، ودفع التذاكر.

وتتيح الخدمة للعملاء أيضًا تلقي التحويلات الأجنبية وإتمام عمليات الشراء لدى البائعين المسجلين، ويمكن شحن المحفظة باستخدام بطاقات بنك مصر للخصم أو الائتمان أو الدفع المسبق. بنك مصر هو أول بنك يمكن عملائه من الشراء باستخدام تكنولوجيا الـ QR Code فى نقاط البيع.

بنك مصر إكسبريس

قرض SME Express هو المنتج الأول الذي أطلقه digital factory وهو الأول في مصر الذي يدعم الشركات الصغيرة لتشغيل وتنمية أعمالهم من خلال تبسيط وتسريع الوصول إلى التمويل من خلال عملية شفافة وشروط مرنة وتجربة رقمية سلسة.

تم تطوير SME Express هذا العام ليشمل المحفظة الإسلامية لتقديم «برنامج مرابحة أونلاين» على أساس قواعد الشريعة الإسلامية مع نفس تجربة العملاء المحسنة.

التواجد المحلي والدولي لبنك مصر

مصر

٧٢٥
فرعاً

لبنان

بنك تابع

١٢
فرع ومكتب تمثيلي
في أبيدجان (ساحل العاج)

فرنسا

فرع واحد

إيطاليا

مكتب تمثيل

روسيا

مكتب تمثيل

الامارات العربية المتحدة

٥ فروع

ألمانيا

بنك تابع

الصين

مكتب تمثيل

كوريا الجنوبية

مكتب تمثيل

يمتلك بنك مصر حضوراً قوياً في السوق كقيمة استراتيجية رئيسية لتوفير الخدمات المصرفية، حيث عزز تواجده في السوق المصرية والعالمية بنجاح على مدار القرن الماضي، بجانب تنفيذه لاستراتيجية جديدة تهدف إلى توسيع نطاقه مع المساهمة في التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية والعالمية التي يتواجد بها. يضع بنك مصر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار للمجتمع كقيمته الأساسية المستدامة. ويضمن بنك مصر دائماً كفاءة أعلى وتجربة أفضل للعملاء، ويفتخر بنك مصر بامتلاكه أكبر شبكة من الفروع بالشرق الأوسط وأفريقيا، كما لا يزال ضخ الاستثمارات مستمراً بهدف تسهيل الوصول إلى الفروع وأجهزة الصراف الآلي غير المتصلة بالإنترنت وتطوير خدمات الإنترنت والموبايل البنكي.

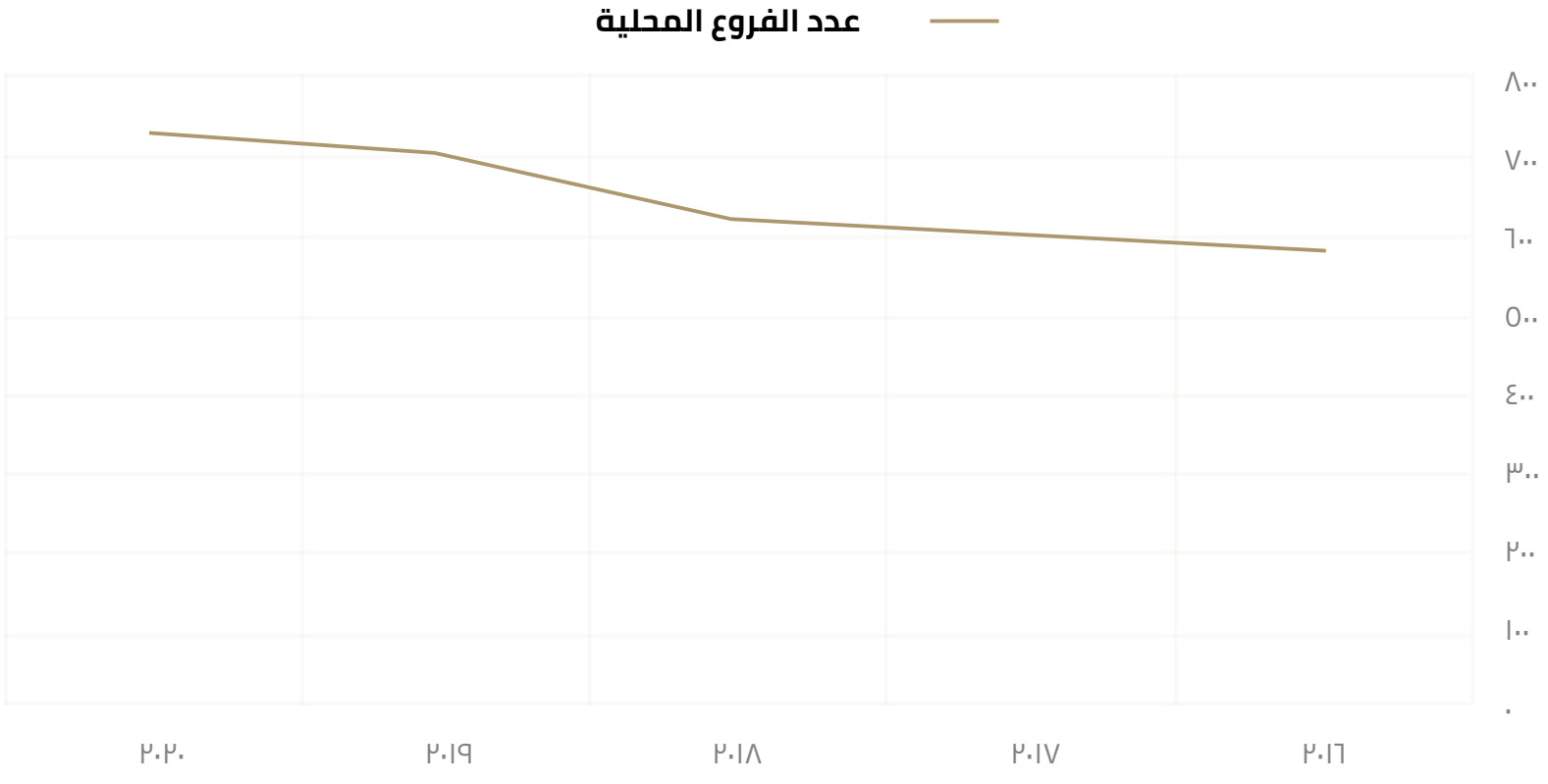

التواجد المحلي لبنك مصر

الفروع

يعتبر وجود منافذ مصرفية ملائمة يسهل الوصول إليها جزءًا مهمًا من توسيع الشمول المالي في مصر.

وتقدم الفروع تجارب تساعد على تعزيز مشاركة أكبر للعلامة التجارية, مع انتشار القنوات الرقمية, يمكّن بنك مصر العملاء الأقل ذكاءً من الناحية الرقمية شخصيًا من خلال شبكة فروع محلية تضم أكثر من ٧٢٥ فرعًا.

ويستهدف بنك مصر مواصلة الاستثمار في خططه التوسعية بهدف فتح ٨٧٥ فرعًا بحلول عام ٢٠٢٢, وتجديد فروعه لتقليل الآثار البيئية السلبية والتخفيف من تغير المناخ.

أجهزة الصراف الآلي

قام بنك مصر بتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي المتطورة الخاصة به لتصل إلى ٣٠٣٦ جهازًا في ديسمبر ٢٠٢٠.

بالإضافة إلى عمليات السحب النقدي التقليدية, والإيداع النقدي, وتسهيلات الصرف الأجنبي, قام بنك مصر بتزويد أجهزة الصراف الآلي الخاصة به بمميزات جديدة تشمل الخدمات المميزة لأجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك مصر, التحويلات النقدية بدون بطاقة, والتحويلات من محفظة الى محفظة, والودائع, ودفع الفواتير, والتبرعات, واستفسارات I-Score, ومختلف مدفوعات رسوم الاشتراك.

نقاط البيع – POS

قام بنك مصر بتشغيل ثاني أكبر شبكة من أجهزة نقاط البيع حيث وصل حجمها إلى حوالي ١٩,٩٦٤ بقيمة تداول ٢١,٨٨ مليار جنيه مصري في يونيو ٢٠٢٠.

وزاد عدد أجهزة نقاط البيع بشكل كبير ليبلغ حوالي ١٦٧ ألف نقطة في ديسمبر ٢٠٢٠, بقيمة إجمالية للمعاملات ١٢,٦٦ مليار جنيه مصري، عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

التواجد الدولي لبنك مصر

نجح بنك مصر في تطوير عدد كبير من أنشطة التعاون التجاري والفرص من خلال سياسة التوسع الخارجي. يمتد التواجد الدولي لبنك مصر عبر ثلاث قارات ويسلط الضوء على الميزة التنافسية لدمج نجاحه المستدام في جميع أنحاء العالم، حيث يدير بنك مصر خمسة فروع في الامارات العربية المتحدة، وفرع في باريس، وبنك تابع في ألمانيا، و١٢ فرع يتولى إدارتها بنك تابع في لبنان ومكتب تمثيلي في أبيدجان (ساحل العاج) يديره البنك التابع له في لبنان، فضلًا عن أربعة مكاتب تمثيلية في روسيا (موسكو)، الصين (كوانزو)، كوريا الجنوبية (سيول)، إيطاليا (ميلان). وضع بنك مصر استراتيجية جديدة للتوسع عالمياً على مدار الخمس سنوات، خاصة في قارتي أفريقيا وآسيا، هدفها زيادة تواجد البنك في السوق الإفريقي والأسيوي خلال السنوات الخمس القادمة. كما يهدف بنك مصر إلى دعم تواجده في إفريقيا وآسيا من خلال دخول مقديشو - الصومال، ونيروبي - كينيا، وجيبوتي- جيبوتي، والرياض - المملكة العربية السعودية، ومركز دبي المالي العالمي (DIFC) - الإمارات العربية المتحدة.

تواجد بنك مصر في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يدير بنك مصر خمسة فروع في الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي والعين ودبي ورأس الخيمة والشارقة. ويمتلك بنك مصر–الإمارات مجموعة خدمات مميزة مثل المنتجات المصرفية للشركات، والتجزئة، والمؤسسات المالية والقروض المشتركة، وإدارة الثروات الدولية، والأسواق العالمية، والخزينة، والاستثمار وذلك لضمان الاستدامة وتنوع الإيرادات وخلق محفظة متوازنة والاحتفاظ بمزيج من دخل الرسوم والفوائد على المنتجات.

وقام بنك مصر-الإمارات بتحويل توجه محفظة الشركات من خلال إعادة توجيه السوق المستهدف وتحويل التركيز إلى الأطراف ذات المخاطر المنخفضة. وخلال الفترة الحالية، إرتفعت نسبة إقراض الشركات في الإمارات العربية المتحدة عن ٥٠% إلى الحكومات والجهات ذات الصلة في كل من الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتغطي المحفظة العديد من قطاعات الاقتصاد مثل توليد الطاقة وتحلية المياه، والاتصالات، وشركات النفط والغاز الوطنية، وشركات التصنيع الوطنية، ومحطات التبريد، إلخ.

وتعمل الخدمات المصرفية للأفراد في بنك مصر على تطوير قاعدة عملاء مستدامة ومتنوعة من خلال ودائع وحسابات تشغيل منخفضة التكلفة نسبيًا، كما طورت الخدمات المصرفية للأفراد العديد من أنواع الحسابات الرائدة في السوق حيث أطلقت حملات توعية بالسوق تلتها حملات تسويق المنتجات المستهدفة. كما قام بنك مصر بتوظيف فريق متخصص للاستحواذ على المزيد من العملاء وذلك بعد إطلاق منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لجذب العملاء وتشغيل الحسابات التجارية.

وتمتلك المؤسسات المالية والقروض المشتركة نهج متعدد الجوانب من خلال توفير خدمات البنوك المراسلة، ودعم حلول التجارة الدولية، والمشاركة في التسهيلات للمؤسسات المالية.

وتوفر إدارة الثروات الدولية للعملاء ذو الملاءة المالية العالية إمكانية الوصول إلى المنتجات الاستثمارية مثل سندات الخزانة والدخل الثابت بمعدلات إيداع عالية. كما تقدم فرصًا للتمويل وتلبي احتياجات عملاء البنك بمجموعة من حلول التحوط مثل تغيرات أسعار الفائدة، والسلع، والعملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزانة بإدارة السيولة الزائدة بشكل مربح كما يدير محفظة الاستثمارات.

وعلى الصعيد التشغيلي؛ يواصل بنك مصر - الإمارات الاستثمار في تطوير أنظمته الأساسية, حيث أطلق البنك عرضًا مصرفيًا عبر الإنترنت, واستثمر في أمن البيانات مع استخدام أنظمة (Mirrored Lives) في المواقع البديلة مما يوفر الحد الأدنى من وقت (النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات), وكذا العمل على تطوير تكامل الأنظمة المصرفية وحلول STP.

وفي ظل أزمة فيروس كورونا, قام البنك بتفعيل نظام العمل عن بُعد بنجاح, حيث قام بإجراء تطوير كبير على صعيد الأرشفة خارج الفرع مع الاستثمار في التشغيل الآلي وأنظمة سير العمل.

كما أنشأ البنك أيضًا وحدة معالجة مركزية لضمان معالجة البيانات والحسابات بشكل صحيح وموحد وفعال للتركيز على خدمة العملاء واكتساب عملاء جدد.

وسجل بنك مصر-الإمارات نسبة ربحية من العائد على متوسط الأصول بلغت ١,١% خلال عام ٢٠١٩ و٠,٦% في النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وبلغت نسبة الربحية للعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) ١٠,٦% خلال عام ٢٠١٩ و٦,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

بنك مصر في لبنان

بدأ بنك مصر لبنان ش.م.ل في لبنان منذ عام ١٩٢٩, ويعتبر أحد أقدم البنوك في لبنان وثالث بنك يتم افتتاحه في البلاد منذ عام ١٩٢٩, ويمتلك بنك مصر لبنان فروع في جميع أنحاء لبنان ويدير مكتب تمثيلي في أبيدجان-ساحل العاج.

ويعد بنك مصر لبنان بنك عالمي له إرث قوي ونظرة حديثة, ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية المميزة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزانة والتجارة, فضلا عن الخدمات الاستشارية المصرفية الخاصة التي تقدم أحدث التقنيات والخبرات المصرفية تميزاً, ويمتلك بنك مصر لبنان ترخيص من قبل هيئة الاسواق المالية في لبنان للقيام بأنشطة أعمال الأوراق المالية, بما في ذلك خدمات التداول والحفظ.

وأنشأ بنك مصر لبنان شركة مصر لبنان للتأمين في ديسمبر ٢٠١٠, وذلك بهدف تطوير مجموعة متكاملة من الخدمات, وتحديدًا الخدمات التي تركز بشكل أساسي على التأمين المصرفي الذي يتماشى مع خطى البنك في تجارة التجزئة.

وعلى مدار أكثر من تسعة عقود, التزم بنك مصر لبنان بتطوير الاقتصاد والمجتمع اللبناني. قام بنك مصر مؤخراً بالتركيز على القضايا البيئية, وزيادة الوعي بأهمية الإدارة المستدامة للنفايات, لذلك أطلق البنك برنامج إعادة التدوير بالتعاون مع L'Ecoute, وهي جمعية غير ربحية تساعد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على الدمج في المجتمع والوصول إلى العالم المهني.

وإيمانًا بأهمية الدور المجتمعي, قام بنك مصر لبنان بإطلاق عدد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية, منها حملة «دافا», بهدف جمع التبرعات لتزويد الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملابس ومنتجات النظافة وغيرها من الضروريات للاسر والأفراد في لبنان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ويدعم البنك حملة «دافا» منذ عام ٢٠١٦, حيث ساعدت ٤٥,٠٠٠ عائلة في ٢٠١٨ ويزداد هذا العدد سنويا.

وكجزء من برنامج بنك مصر لبنان, أطلق ثاني أكبر مبادرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات حتى الآن وهي التعاون مع اللاعب حسن ضياء, راكب دراجات من ذوي الاحتياجات الخاصة, ويتضمن البرنامج التدريب والسفر والمشاركة في المسابقات بهدف الوصول إلى الألعاب البارالمبية.

ومع انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والقيود التي فرضتها على الحياة اليومية, ارتفعت أهمية الخدمات المصرفية الرقمية. وفى ضوء تحليل مركز التكلفة قرر بنك مصر لبنان إغلاق ثمانية أفرع. وتأثرت النتائج المالية لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ بسبب المخصصات الكبيرة المخصصة للقروض والمحافظ السيادية, بعد قرار الحكومة اللبنانية تعليق تسويات سندات اليوروبوند المستحقة, مما أثر على ربحية البنوك.

وتم اختيار السيد جابي قسيس, العضو المنتدب الجديد وعضو مجلس الإدارة - في سبتمبر ٢٠٢٠, وهو مصرفي رفيع المستوى, يتمتع بخبرات على مدار ٥٠ عامًا في العديد من المناصب والأسواق الرئيسية بما في

ذلك لبنان ومصر والأردن وسوريا والعراق. وتم تكليف السيد جابي قسيس بإعادة هيكلة بنك مصر لبنان وصياغة نموذج عمل قابل للتنفيذ، وتكشف الأرقام المالية عن انخفاض إجمالي أصول البنك بنحو ١٣%، وإجمالي الودائع بنسبة ٨%، وإجمالي محفظة القروض بنسبة ٤٠%. ويعتبر البنك من أوائل البنوك التي استكملت المساهمة النقدية في زيادة رأس المال بموجب تكليف من مصرف لبنان "البنك المركزي اللبناني"، ويواصل بنك مصر لبنان تعهده بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية، ومعايير حوكمة الشركات العالية، والمبادئ التوجيهية الصارمة لإدارة المخاطر، وكل ذلك ضمن بيئة امتثال متكاملة.

بنك مصر في فرنسا

افتتح بنك مصر - فرع باريس في عام ١٩٢٢ في شارع دانييل كازانوفا، المعروف سابقا بشارع بيتيت شامبس، تم تغيير المقر في عام ١٩٨٤ ليتواجد البنك في شارع أوبر في باريس، ويعد البنك عضوًا في الجمعية المصرفية الفرنسية ويعمل تحت مظلة البنك المركزي الفرنسي.

ويتمثل دور بنك مصر باريس في تنمية التجارة بين مصر و فرنسا بشكل خاص وبين اوروبا والشرق الاوسط بشكل عام. وشهدت معاملات البنك تضاعف حجم عمليات تمويل التجارة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، كما قام البنك بتعيين خبير في مجال تمويل التجارة متخصص في السوق الأفريقي لتوسيع نشاطه ليشمل الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا. ويقدم فرع بنك مصر في باريس خدمات التجزئة المصرفية للعملاء من أصحاب العلاقات التجارية مع مصر. ونجح بنك مصر باريس في إدارة أكثر من مليار دولار في عمليات تمويل التجارة خلال أزمة فيروس كورونا.

وتعتبر سلامة ورفاهية الموظفين من أولويات بنك مصر باريس خلال فترة الوباء العالمي، لذلك حافظ البنك على روح العمل المعتادة من خلال تطوير مشروع نظام رقمي يشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مشروع ANAالائتماني، وبرامج تمويل التجارة، ولا يزال النظام الرقمي الجديد في مرحلة الاختبار تمهيدًا لإطلاقه خلال عام ٢٠٢١.

بنك مصر في ألمانيا

عقب تجربة بنك مصر الناجحة في الاسواق الدولية، قررت الإدارة تأسيس بنك مصر أوروبا GmbH بفرانكفورت، ألمانيا عام ١٩٩٢. ويمتلك بنك مصر نحو ٨٤,٧٥% من أسهم بنك مصر أوروبا، بواقع حصة مباشرة بنسبة ٧٤,٧٥%، و١٠% من الاسهم من خلال بنك القاهرة.

ويعتبر بنك مصر – أوروبا البنك المصري الأول والوحيد في ألمانيا، برأسمال مدفوع يصل إلى ٦٠ مليون يورو، ويمتلك رخصة مصرفية متكاملة فضلًا عن عضويته في اتحاد المصارف الألمانية.

ويتمتع بنك مصر بعضويته في عدد من المؤسسات المصرفية المحلية والعربية والدولية، من بينها: اتحاد البنوك الأجنبية ومقره ألمانيا، جمعية أرباب صناعة الخدمات المصرفية الخاصة، جمعية أعمال دول الشرق الأدنى الأوسط الألمانية (NUMOV)، غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية في القاهرة، الغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة، وغرفة التجارة النمساوية العربية في فيينا.

وترتكز أعمال البنك حاليًا على دعم العملاء في الانشطة التجارية بين أوروبا ومصر فضلا عن الاستثمار في مشروعات تنموية ومستدامة في مصر.

ونجح البنك من خلال التركيز على قوته في تمويل التجارة والضمانات، في تحقيق أداء قوي على مدار فترات طويلة، من معدلات الفائدة المنخفضة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، كما يساهم النظام المصرفي الاساسي الحديث ومفهوم إدارة المخاطر التطلعي أيضًا في تعزيز الوعي بالمخاطر.

يقدم البنك كافة خدمات تمويل التجارة وضمانات ائتمان الصادرات، والتي تتضمن تقديم تمويلات مغطاة تأمينيًا لحسابات الصادرات الخاصة بالمصدرين المصريين.

كمـا يقـدم خدمـات مصرفية للبنـوك المراسلة فـي مصـر والشـرق الاوسـط, إلـى جانـب تمويـل عوائـد الصادرات الـواردة مـن مصـر.

وبالتعـاون مـع الغرفـة الألمانيـة العربيـة للصناعـة والتجـارة بالقاهـرة, طـور البنـك منتـج مصرفي مخصص تحديـدًا لتلبيـة متطلبات المصدرين المصريين ذات التعاملات التجاريـة مـع البلدان الأوروبيـة, ويسعى بنك مصر أوروبا القيام بدور البوابة الرئيسية لجميع الأعمال والاستثمارات في مصر.

وسـاهمت جهـود البنـك المسـتمرة فـي زيادة نسبة الأصول عالية الجودة فـي القـروض المشـتركة وإنشـاء محفظـة أصـول ماليـة عاليـة السيولة, وهو ما يدر إيرادات تضمن استمرار التدفق الثابت للدخـل وزيـادة فـي حجـم الاعمـال, ً ممـا ينعكـس إيجابـا علـى الاداء المالـي العـام.

ونظرًا للأهمية المتزايدة للاستثمارات المرتبطة بالاستدامة, فقد طور بنك مصر أوروبا استراتيجية ESG والتي تهدف إلى رفع حجم الأصول المرتبطة بالبيئة والاستدامة إلى حوالي ٣٠% من الميزانية العمومية للبنك كل عام.

تمكن بنك مصر أوروبا من إدارة تأثير أزمة فيروس كورونا على العمليات اليومية من خلال حلول عمل مرنة والتركيز على سلامة الموظفين مع الحفاظ على عمل البنك دون انقطاع. لكن تباطؤ النمو الاقتصادي في جميع أنحاء أوروبا والقيود القانونية أثر في نفس الوقت على بنك مصر أوروبا. إن الانتعاش الاقتصادي لأوروبا يكتسب وتيرته الآن, وسنرى تطورًا إيجابيًا في المستقبل.

مكاتب تمثيل بنك مصر

أسـس بنـك مصـر أربعـة مكاتب تمثيل كجـزء مـن استراتيجيته التوسعية, حيث يدير البنـك حاليـًا مكاتب تمثيل فـي كلًا من الصيـن (كوانزو), روسـيا (موسكـو), كوريـا الجنوبيـة (سيـول), إيطاليـا (مـيـلان). وتشارك المكاتب التمثيلية لبنك مصر في أنشطة تجارية غير متعلقة بالمعاملات لدعم التجارة الثنائية واقتناص الفرص الاستثمارية غير المستغلة. كما تلعب مكاتب بنك مصر دورًا حيويًا في التعامل مع مختلف المؤسسات والبنوك, وتشمل الأنشطة التجارية الرئيسية لمكاتب تمثيل بنك مصر ما يلي:

- العمـل كقنـاة اتصـال بين المركز الرئيسـي وبيـن البنـوك المراسلة العامة والخاصـة والمؤسسـات الماليـة والشـركات والمنظمـات.
- الاسـتفادة مـن فـرص الأعمال لفـروع ووحـدات بنـك مصـر فـي مصـر والإمارات ولبنان وفرنسا وألمانيا, والتـي توفـر مجموعـة شـاملة مـن المنتجـات والخدمـات المصرفيـة تتضمن التمويـل التجـاري (اعتمادات مستندية- خطابات ضمان - تحصيلات مستندية), إلـى جانب أوامـر الدفـع والتحويلات وائتمان الشـركات, ... الـخ.
- تعزيز العلاقات بين البنك والبنوك المراسلة.
- القيام بأبحاث وتحليل الاسـواق.

تواجد بنك مصر على المنصات الإلكترونية

يسعى بنك مصر بشكل مستمر لتحديث وتطوير قنواته التسويقية الرقمية, حيث يتصدر جميع المنصات الاجتماعية وقوائم المشاهدات الرسمية للبنوك على موقع يوتيوب, بإجمالي عدد مشاهدات عبر قناة بنك مصر الرسمية تصل إلى ٢٤١ مليون مشاهدة.

ويعتبر بنك مصر البنك الأول والوحيد في مصر الذي يحصل على جائزة الدرع الفضي من موقع يوتيوب (التابع لمؤسسة جوجل العالمية), بإجمالي عدد مشتركين عبر قناته ٢٦٥ ألفًا.

واحتل بنك مصر المرتبة الأولى على صعيد قائمة البنوك على فيسبوك, حيث بلغ عدد متابعيه ٤,٨٩ مليون متابع على صفحته الرسمية, و٧٦,٦ ألف متابع على تويتر, و٩٤,١ ألف متابع على إنستجرام.

كما حرص بنك مصر علي تحديث موقعه الإلكتروني, والذي يعد من أكثر المواقع الإلكترونية البنكية تطوراً بالسوق المحلية حيث يوجد بالموقع حاسبة متطورة لكافة القروض, ومحدد مواقع للتسهيل علي العملاء في تحديد مواقع آلات الصراف الآلي ومواقع فروع البنك المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وذلك عن طريق Google Maps, وتعد تلك الوسيلة من أحدث الوسائل التكنولوجية المتقدمة ويتميز الموقع بوجود كافة التفاصيل الخاصة لجميع المنتجات والخدمات المقدمة من بنك مصر, كما تم تحديث الجزء الخاص بالموارد البشرية علي الموقع حيث يتم التقدم لكافة الوظائف إلكترونياً بشكل مبسط.

وذلك انطلاقاً من إيمان بنك مصر بأهمية التكنولوجيا لتحسين الخدمات وتعزيزها, يطور البنك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات عبر استخدام أحدث الاتجاهات العالمية مع إطلاق حلولاً جديدة ومبتكرة ومناسبة.

قنوات التواصل مع العملاء

تتعدد عروض وخدمات بنك مصر المصرفية الإلكترونية إلى ما وراء شبكة الفروع التقليدية, وبصرف النظر عن القنوات التقليدية, يقدم البنك قنوات مصرفية ذاتية الخدمة, مثل خدمات Chatbot وواتس اب لخدمة الأفراد والشركات.

خدمه Chatbot

Chatbot خدمة المساعد الآلي, متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع, وتوفر الخدمة حلول أكثر فعالية لتحليل استفسارات العملاء من خلال نظرة عميقة في البيانات. وعلى مدار ثلاثة أشهر, تم تقديم الخدمة بمتوسط ١٦,٠٠٠ مكالمة شهريًا, تمثل ٧٩% من إجمالي مكالمات العملاء.

خدمة الواتس اب

أطلق بنك مصر خدمة الواتس اب التي تمكن العملاء من تنفيذ عدد كبير من المتطلبات المصرفية على مدار الساعة. وتعد تلك الخدمة التفاعلية خطوة نحو المضي قدماً في التحول الرقمي حيث يتمكن العملاء من اجراء حوار تفاعلي في كافة الأوقات دون انتظار, وتساهم هذه التكنولوجيا في تنويع سبل التواصل مع العملاء, الأمر الذي يساعد على تحقيق المزيد من النجاح والتطور من خلال تحسين العمليات, وإعادة ابتكار نماذج الأعمال. ويعد بنك مصر أول بنك في مصر يطلق هذه الخدمة ليؤكد بذلك ريادته في مجال تكنولوجيا التحول الرقمي.

مركز خدمة عملاء بنك مصر الخط الساخن ١٩٨٨٨

يعتبر مركز خدمة عملاء بنك مصر أحد اهم قنوات الاتصال الرئيسية للبنك مع العملاء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر الخط الساخن ١٩٨٨٨. خلال السنوات الأخيرة, قام بنك مصر بتجديد نظام الخدمات المصرفية عبر الهاتف ليتضمن نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية الذاتية (IVR), والذي يوفر للعملاء العديد من المعاملات المصرفية بشكل مبسط وآمن.

أهداف بنك مصر للاستدامة

تتماشى أهداف بنك مصر مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠, وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وخلال الخمسة أعوام المقبلة, يستهدف البنك التركيز على جميع الأهداف التنموية التي يستطيع من خلالها التأثير إيجابيًا على رفاهية المجتمع. الأهداف أدناه توضح النشاطات التي استطاع البنك التأثير فيها إيجابًا.

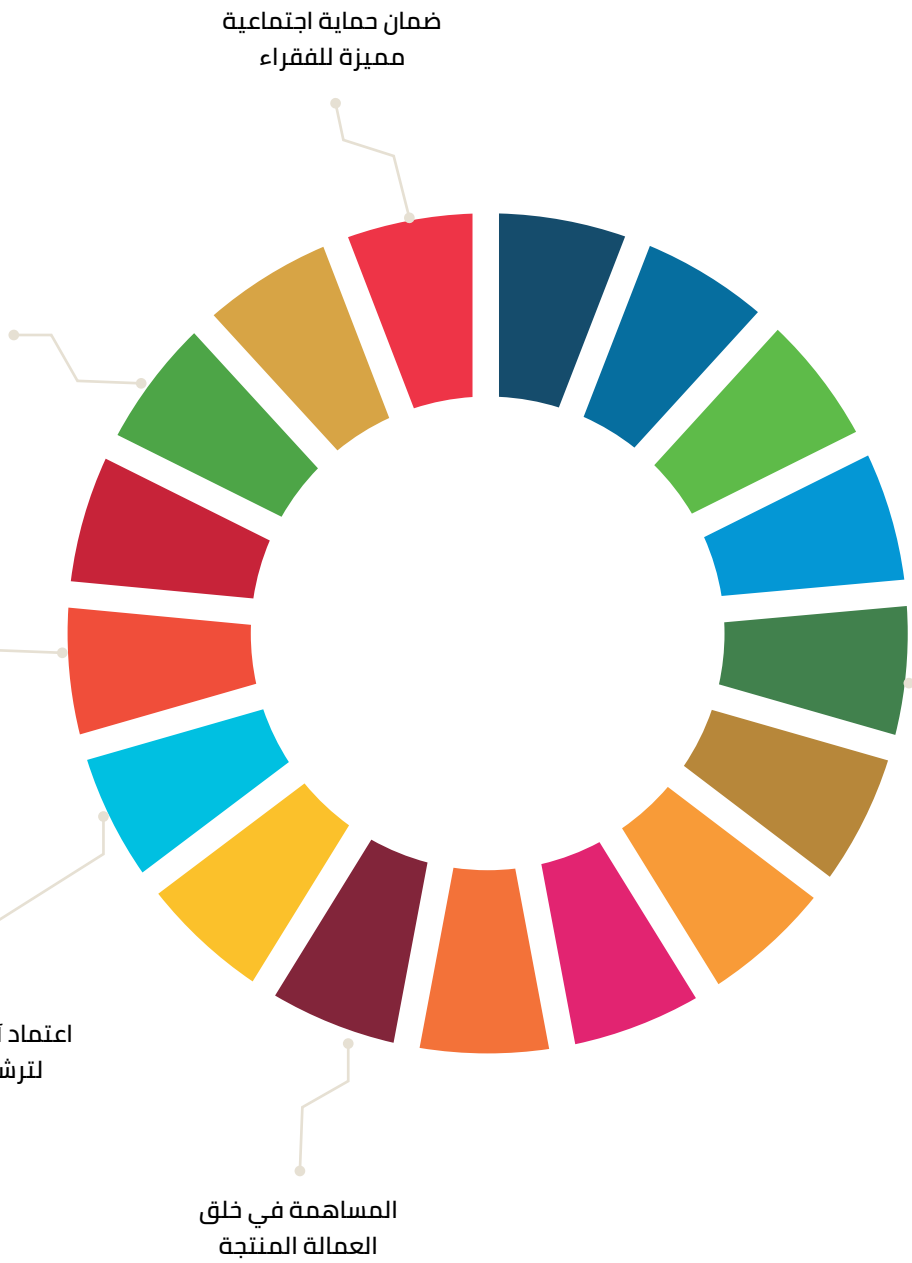
ضمان حماية اجتماعية
مميزة للفقراء
تمكين الفئات
الأكثر استحقاقًا
من الوصول إلى الرعاية
الصحية المُثلى
المساواة بين الجنسين
ودعم تمكين المرأة
تكثيف الجهود لتحسين جودة
الهواء وتقليل التلوث
اعتماد آليات إدارة المياه
لترشيد الاستهلاك
المساهمة في خلق
العمالة المنتجة

القضاء علي الفقر

١

يستهدف بنك مصر القضاء على الفقر من خلال توفير وسائل جيدة لدعم سكان الأحياء الفقيرة والقرى التي تعيش تحت خط الفقر.

ويتضمن نهج بنك مصر التخفيف من حدة الفقر ضمن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي يقودها لتحقيق أهداف إنمائية شاملة لسد فجوات المساواة بين الجنسين في القرى الأكثر احتياجًا.

ولزيادة ضمان الحماية الاجتماعية للفقراء, أصدر البنك شهادات أمان وبطاقات «ميزة» للخصم المباشر, كما شارك بنك مصر في خطة الدعم النقدي والتي تستهدف العمالة الموسمية, بهدف التصدي لتداعيات أزمة فيروس كوفيد -١٩.

كما عزز بنك مصر الشمول المالي الرقمي وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر فضلًا عن توسيع قاعدة عملاء هذه المحفظة.

القضاء التام علي الجوع

٢

يدعم بنك مصر الأمن الغذائي والزراعة المستدامة, حيث تترابط جهود البنك لتحقيق هذا الهدف مع أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات بهدف تنمية المناطق الحضرية.

وفي إطار ذلك, يستثمر بنك مصر في الشركات العاملة في مجال الزراعة والصناعات الغذائية لسد الاكتفاء الذاتي وتعزيز الصادرات, بما في ذلك شركة الصالحية للاستثمار والتنمية التابعة لبنك مصر والتي تعمل في مجال الثروة الحيوانية وإنتاج الدواجن, وتغطي مساحة زراعية تصل إلى ٢١ ألف فدان بطاقة إنتاجية ١٠٥ مليون بيضة سنويًا.

كما أطلق بنك مصر العديد من المشاريع, من ضمنها مشروع انطلاقة ومشروع إنشاء القرى النموذجية والذي يهدف إلى تسخير الحياة في القرى الأكثر احتياجًا من خلال الحفاظ على التنوع الوراثي للبذور والنباتات المزروعة, وتعزيز تقنيات الري الفعالة, وتنمية مهارات المزارعين, وزيادة أوجه المعرفة حول الأساليب الحديثة للثروة الحيوانية.

الصحـة الجيدة والرفاه

٣

تتماشى استراتيجية بنك مصر لتحقيق الرخاء مع جهوده الهادفة إلى تحسين صحة المجتمع, حيث ساهم حظر التدخين في أماكن العمل المغلقة في البنك نحو التخفيف من الأمراض المرتبطة بالتدخين وزيادة إنتاجية الموظفين.

كما حقق بنك مصر تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق برفاهية موظفيه, عبر إطلاق مشروع الفروع الخضراء بجانب تغطية الرعاية الصحية.

ويعد محور تمكين الفئات الضعيفة من الوصول إلى الرعاية الصحية المثلى جزء لا يتجزأ من استراتيجية بنك مصر للمسؤولية الاجتماعية للشركات, كما يدرس البنك زيادة جهوده للحفاظ على صحة المجتمع من خلال دعم المشاريع الصحية, إلى جانب استضافة ندوات تهدف إلى زيادة الوعي فضلًا عن تطبيق تدابير وقائية للحد من تداعيات وباء كوفيد-١٩.

التعليم الجيد

٤

يرسخ بنك مصر فرص التعليم الشامل في إطار استراتيجيته للاستدامة لتعزيز مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

كما تركز استراتيجية بنك مصر للمسؤولية الاجتماعية على القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم من خلال تطوير مرافق التعليم وضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة من خلال المنح التعليمية.

ويتبنى بنك مصر أساليب الحياة المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من خلال تعزيز مناخ عمل متنوع ثقافيًا, فضلًا عن جهود تعزيز المعرفة المالية ومهارات تنظيم المشاريع بين الشباب.

المساواة بين الجنسـين

٥

وعلى صعيد مجال تمكين المرأة، يتميز بنك مصر بقيادة مؤسسية قوية لتوفير بيئة عمل عادلة، والتمكين القائم على النوع الاجتماعي، بجانب التصدي أمام أي ممارسات تمييزية ضد المرأة .

وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، أقام البنك فعاليات تربوية ورياضية، بالإضافة إلى مشاركته في احتفال جمعية سيدات أعمال مصر ٢١.

كما وقع بنك مصر اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC)) لدمج رائدات الأعمال في الاقتصاد الرسمي.

بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ١٠ ملايين جنيه لمؤسسة بهية للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعلاجه لضمان رعاية صحية أفضل للمرأة، فضلًا عن توفير فرص التأهيل والتدريب المهني للنساء المعيلات في الأحياء الفقيرة.

المياه النظيفة والنظافة الصحية

٦

يسعى بنك مصر الاستفادة من دوره الرئيسي في تسخير كفاءة الموارد الطبيعية، لذلك قام بتطبيق تقنية الحفاظ على المياه لتوفيرها من خلال حنفيات استشعار في معظم فروعه، بما في ذلك الفروع الخضراء، مما قلل من استخدام المياه بنسبة ٢٣,٥%.

كما دعم البنك الجهود الوطنية الرامية إلى التخلص الآمن من النفايات وضمان الصرف الصحي والنظافة الكافية والعادلة للجميع.

ويمول بنك مصر إنشاء محطة لتحلية المياه بمشروع مدينة الروبيكى للجلود، لضمان الحصول على مياه الشرب النظيفة في الأحياء الفقيرة والقرى الأكثر احتياجًا.

وتطبق شركة الصالحية التابعة للبنك تقنيات إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها بالإضافة إلى أنظمة الري بالتنقيط لضمان الكفاءة المثلى لاستخدام المياه.

طاقة نظفية وبأسعار معقولة

٧

يدعم بنك مصر التحركات الوطنية والدولية للحصول على موارد طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة، حيث ساهمت إجراءات تطبيق أنظمة طاقة فعالة من حيث التكلفة عاملاً أساسياً نحو تعويض البصمة الكربونية للبنك إلى جانب المساهمة في صندوق المناخ الأخضر لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

كما يطبق بنك مصر استخدام LED الموفرة للطاقة ونظام تكييف التبريد المتغير (VRV) في فروعه لضمان التخلص الآمن من النفايات ولضمان بصمة بيئية أفضل.

وفي إطار استخدام موارد الطاقة المتجددة والمستدامة، عزز بنك مصر فرص الاستفادة من إمكانات الطاقة الشمسية من خلال تقديم خطط قروض لأنظمة الألواح الشمسية السكنية، بجانب تمويل المرافق الضخمة ومشاريع الطاقة.

العمـل اللائق ونمو الاقتصاد

٨

يحرص بنك مصر على دفع النمو الاقتصادي من خلال دعم مشاريع التنمية عبر القطاعات وتقديم أفضل الخدمات المصرفية وتعزيز العلاقات التجارية على المستوى الدولي بالإضافة إلى تحفيز ريادة الأعمال، وتوفير فرص عمل لائقة وشاملة للشباب والفئات الأكثر ضعفًا بالتعاون مع مؤسسات البنك.

وحصل بنك مصر على جائزة أفضل استراتيجية للموارد البشرية - مصر في عام ٢٠٢٠ لجهوده في تحفيز الإبداع والابتكار بين القوى العاملة الشاملة من خلال أخلاقيات العمل العادلة والتدريب المهني المستمر، ويسعى بنك مصر للمساهمة في خلق فرص عمل منتجة وتوفير بيئة عمل لائقة، ودعم هذه الجهود من خلال دمج ميثاق أخلاقي مسؤول لموردي بنك مصر لحماية حقوق العمال وحظر الممارسات التمييزية.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

٩

ترتبط استراتيجية بنك مصر بالحفاظ على التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان بشكل أساسي، باعتباره بنكًا وطنيًا بارزًا، يساهم بشكل كبير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

وعزز بنك مصر دعم النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال معدل نموه المتفوق في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما عزز التعافي السريع لقطاع العقارات في مصر على الرغم من تداعيات فيروس كورونا.

كما تساهم المباني الخضراء لبنك مصر بشكل كبير في البنية التحتية المقاومة للمناخ من خلال التقنيات النظيفة والسليمة بيئيًا، وكان دور بنك مصر في رعاية مختلف القطاعات الصناعية حافزًا كبيرًا لمبادرات البحث العلمي، بما في ذلك مذكرة التفاهم بين بنك مصر ومايكروسوفت لبناء برنامج الابتكار المفتوح لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر.

وحصل بنك مصر على جائزة أفضل بنك في الابتكار الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٠ وأفضل بنك شريك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام ٢٠٢٠ من قبل مجلة ذا يورومايان.

الحد من أوجه عدم المساواة

١٠

يسعى بنك مصر لدعم أوجه المساواة عبر تمكين الفئات الضعيفة، لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء والفئات الأكثر ضعفًا.

وخلال مرحلة مبكرة، قام بنك مصر بتوسيع نطاق التزامه الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي و الدولي في إطار دوره كمؤسسة مالية مسؤولة.

ويطبق بنك مصر نظام أجور ورواتب عادلة بالإضافة إلى دعم الحرية النقابية والمفاوضات، كما يعمل دائمًا على تحفيز الشمول المالي الرقمي للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتحظر مدونة السلوك لبنك مصر أي ممارسات تميزية على أساس العرق أو الجنس أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو أي وضع آخر، كما يدعم بنك مصر المصريين الذين يعيشون في الخارج من خلال تقديم برامج وخدمات متنوعة وتلبية احتياجاتهم المالية لإدماجهم في الاقتصاد القومي.

مـدن ومجتمعات محلية مستدامة

١١

يقود بنك مصر الجهود الهادفة نحو تسخير الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة وتحويلها لمجتمعات مزدهرة، فضلًا عن التخفيف من الخسائر الاقتصادية المباشرة وتسريع وتيرة التعافي بعد تفشي جائحة كوفيد -١٩.

كما يبذل بنك مصر جهودًا كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للمحرومين في المناطق العشوائية، حيث يمول بنك مصر المشروعات القومية التي تعزز الاستدامة البيئية، بما في ذلك مشروع إسكان بشاير الخير ومشروع الأسمرات لضمان ظروف معيشية كريمة في المناطق العشوائية.

ومن أبرز جهود بنك مصر لتقليل الأثر البيئي السلبي، إنشاء فروع خضراء، فضلًا عن خطط التمويل الخضراء، لتوسيع دوره المساهم فيما يتعلق بالانتقال إلى المدن المستدامة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

١٢

تعد كفاءة الموارد ذات أهمية كبيرة على صعيد استراتيجية الاستدامة لبنك مصر لضمان المساهمة بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر والتحول نحو اقتصادات خضراء ومنخفضة الكربون وفقًا للمعايير الدولية.

ويبذل بنك مصر دائمًا جهودًا مكثفة لتحسين جودة الهواء وتقليل الإنبعاثات بشكل فعال من خلال إطلاق مشروع الفرع الأخضر، والذي يوفر مواد البناء، ويضمن التخلص الآمن من النفايات، كما يساهم في تقليل الورق، وتقليل انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون .

ويهدف مشروع الفروع الخضراء إلى الترشيد دون تعطيل النشاط والعمليات الإلزامية للنظام المصرفي، بما يزيد من الممارسات المتبعة لزيادة كفاءة الموارد وتعزز أنماط الحياة المستدامة.

العمل المناخي

١٣

يعمل بنك مصر بصورة مستمرة للحد من غازات الاحتباس الحراري والاستجابة للتغيرات المناخية, حيث انضم بنك مصر إلى مبادرة تمويل البيئة للأمم المتحدة (UNEP FI), وواصل الجهود المتسقة الصديقة للمناخ بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠, واتفاقية باريس للمناخ, وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ويتبنى بنك مصر مهمة دفع النمو الاقتصادي الأخضر من خلال تقديم حلول مستدامة, بما في ذلك تمويل صناديق الطاقة المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة التي تقلل انبعاثات الكربون وتسريع وتيرة الاقتصاد المنخفض الكربون.

كما يلتزم بنك مصر بالمعايير الدولية لتقليل انبعاثات الكربون من خلال مشروع الفروع الخضراء, حيث يعمل المشروع على تقليل الحرارة من خلال اعتماد حلول التبريد الميكانيكي وغير المكثفة للطاقة, مما يستلزم اختيار المواد المناسبة, والحفاظ على نسب النوافذ المناسبة, واستخدام المظلات, بجانب اختيار جميع المعدات والأجهزة التي تتمتع بمواصفات منخفضة لانبعاثات الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات

السلام والعدل والمؤسسات القوية

١٦

أكدت استراتيجية الاستدامة وهيكل حوكمة بنك مصر على التكامل الهادف بين التنمية المستدامة وبناء مجتمعات سلمية وشاملة و مسؤولة, لذلك يوصي ميثاق الشرف لبنك مصر أصحاب المصلحة على تعزيز حماية الحريات الأساسية, والقضاء على جميع أشكال العنف, وإنهاء جميع أشكال الاستغلال والاتجار ضد الأطفال.

كما يفرض بنك مصر معايير غير تمييزية لضمان عملية صنع قرار عادلة وتشاركية و الذي يضمن المساءلة والشفافية على جميع المستويات التشغيلية للبنك.

ويقوم بنك مصر بتطبيق اللوائح والسياسات بشكل كبير لمكافحة أي شكل من أشكال المكاسب غير المشروعة والفساد والإرهاب لتعزيز وصول الجميع إلى العدالة.

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

IV

تحت شعار «نعمل معًا من أجل الرخاء», يدعم بنك مصر الاستثمارات التي تدفع الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي.

بالإضافة إلى ذلك, يوسع بنك مصر دوره التعاوني من خلال الشراكات المحلية والعالمية لتعزيز ممارسات التجارة العادلة وتعزيز المجتمعات المستدامة.

كما يعزز بنك مصر الجهود التعاونية باستخدام شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لدفع النمو الاقتصادي, وتعزيز الابتكار, وزيادة فرص العمل, وتوسيع بناء القدرات كمحاور حاسمة للتقدم الوطني.

أهداف التنمية المستدامة

مدحت يكن بصحبة
طلعت حرب وفؤاد سلطان
أثناء افتتاح فرع بنك مصر
بدمنهور- مايو ١٩٣٤.

نهج الاستدامة

اكتسب بنك مصر ريادته من رسالته ودوره الاستباقي في دعم والامتثال لممارسات الاستدامة في الأسواق التي يعمل فيها. على الرغم من الانتكاسات العالمية الناجمة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا, واصل بنك مصر في التركيز على أدائه نحو الاستدامة لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بالإضافة الى تعزيز ممارسات الحوكمة داخل البنك.

تعد ممارسات بنك مصر نحو الاستدامة ركيزة أساسية للتعايش في واقع جديد بعد جائحة فيروس كورونا. بالتزامن مع استراتيجيتها الموجهة نحو العملاء, يعد التزام بنك مصر بممارسات التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكمة من خلال نهج مرن يمكن البنك إلى حد كبير في التزامه بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير واتفاقية باريس للمناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

يحرص بنك مصر دائمًا في تطبيق ممارسات الحوكمة المسؤولة بشكل ملحوظ والمشاركة في مختلف المبادرات على المستوى المحلي والعالمي لتحقيق مجتمعات أكثر استقرارا وازدهارا. حتى أثناء جائحة فيروس كورونا, استمر بنك مصر في تقديم الخدمات والارتقاء برضا العملاء مع الحفاظ على سلامتهم.

فقد نجح بنك مصر في تحقيق مستهدفات التحول الرقمي والشمول المالي وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة وتوقعاتهم المستقبلية من خلال تبني أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية. كما كثف البنك جهوده بشكل موسع نحو ممارسات ترشيد استهلاك الموارد وإدارة النفايات. كما حقق البنك قفزات في دعم العديد من الاستثمارات الخضراء.

تعد الاستدامة هدف راسخ وأحد دعائم ازدهار بنك مصر على الأمد الطويل. يفصح البنك عن ممارسات الاستدامة التي يتبناها بمنتهى الشفافية والنزاهة عبر إصدار النسخة السادسة من تقريره السنوي للاستدامة لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ وفقا لكل من المعايير المحلية والعالمية. تتناول صفحات هذا التقرير باستفاضة جهود بنك مصر المتباينة نحو الاستدامة.

منهجية بنك مصر نحو الاستدامة

يحرص بنك مصر على تقييم جهوده تجاه القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومدى تطبيقه لمبادئ الحوكمة, وذلك من خلال تعزيز سبل الحوار المتسق مع الأطراف المشتركة, والتعرف على القضايا ذات الصلة بمبدأ الاستدامة, بهدف توجيه جهوده نحو القضايا ذات الأولوية القصوى.

ويجري البنك تحليل شامل بشأن أولويات الاستدامة بهدف تحقيقها من خلال العمليات التي يتولى البنك تنفيذها واستراتيجية الدعم والتخطيط الاستراتيجي وجهوده نحو تطوير القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة.

ومن خلال التحليل الذي يتم إجراؤه بشأن أولويات الاستدامة, يحدد البنك كلًا من نقاط القوة والضعف في أنشطته بهدف تحديد إطار عملية إتخاذ القرار بشأن تحقيق الاستدامة وفرص الاستثمار.

ويستعرض بنك مصر مؤشرات الأداء غير المالي في تقرير الاستدامة السنوي من خلال الإلتزام بمعايير المبادرة العالمية للتقارير, واعتبارًا من العام المالي ٢٠١٩\٢٠٢٠, حقق بنك مصر توافق بين التزامه بمعايير المبادرة العالمية للتقارير إضافة إلى معايير محاسبة الاستدامة من أجل تحقيق رؤية أوضح بمستوى الأداء غير المالي.

وتتوافق افصاحات بنك مصر ذات الصلة بتحقيق الاستدامة بشكل أكبر مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة, لإطلاق «المبادئ المصرفية المسؤولة».

كما يقوم بتحديد الاتجاهات السائدة بشأن تحقيق الاستدامة وحوكمة بيئية واجتماعية والحوكمة المؤسسية.

كما يتولى البنك الإفصاح عن مستوى أدائه سنويًا, عبر إجراء التقييمات الخاصة بعمليات الإفصاح بالتعاون مع شركاء العمل والعملاء والموظفين والهيئات الحكومية والموردين والمجتمع المحلي.

وعادة يجري بنك مصر تقييم سنوي لتحديد المعايير الضرورية لتحقيق نهج الاستدامة, كما يتمتع موظفي بنك مصر, وفي مقدمتهم رئيس مجلس الإدارة والمدراء الماليين والرؤساء التنفيذيين, بدور رئيسي فيما يتعلق بتقييم نهج الاستدامة, وذلك من خلال إسهامهم في تحسين مستوى أداء البنك وتعزيز الاستراتيجية التسويقية, إلى جانب توليهم لرئاسة الأقسام المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك الخاصة بأولويات تحقيق الاستدامة وترسيخ قيم طويلة المدى في إطار رؤية البنك الواضحة ومسارات المهمة التي يقوم بتنفيذها.

كما يحرص البنك على إدراج مقترحات أصحاب المصلحة الخارجيون في عملية تقييم أولويات الاستدامة, بالإضافة إلى عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات محلية ودولية, بهدف وضع ركيزة لتحقيق مستقبل مستدام .

كما يولي بنك مصر اهتمامه أيضًا بتحقيق التواصل الفعال مع عملاء قطاع التجزئة المصرفية والإلتزام بأجندة الحكومة المصرية لتحقيق الاستدامة, كما تتمتع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والوكالات التابعة للأمم المتحدة, والمنظمات الأهلية بمشاركة واضحة في الدور المجتمعي لبنك مصر بإعتبارهم أحد فئات أصحاب المصلحة ببنك مصر.

ونظرًا لأهمية دورهم في تحقيق الاستدامة, فإن تلك الفئة لديها دراية كبيرة بمتطلبات الأفراد الذين يتولى تمثيلهم تلك الفئة والعقبات التي قد تواجههم, وذلك من أجل تحقيق الأفضل لصالحهم.

مشاركة أصحاب المصلحة

يحقق بنك مصر مستوى تواصل فعال مع مجموعة متنوعة من فئات أصحاب المصلحة من خلال أنشطته اليومية, وعبر سلسلة من القنوات المترابطة بهدف تقييم أهداف الاستدامة وتحديد مستوى أهميتها وتدعيمها, من خلال نهج جدير بالثقة يتسم بالشفافية والمصداقية. كما يحقق بنك مصر التواصل مع العديد من فئات أصحاب المصلحة من خلال قنوات متنوعة متاحة داخليًا على مستوى القطاعات وخارجيًا, إلى جانب تقرير الاستدامة السنوي لبنك مصر. ويحقق البنك التواصل مع فئات المساهمين الخارجيين من خلال ما يتم نشره من محتوى عبر موقعه الرسمي والذي يتم تناقله عبر وسائل الإعلام, فضلًا عن حملات الدعاية التلفزيونية. وفي ذات الإطار, يحرص البنك على التواصل مع الحكومة المصرية من خلال مشاركته في مختلف المبادرات التي يتم إطلاقها, إلى جانب مشاركته في منصات ومنتديات القطاع المصرفي، كما يحقق بنك مصر الاستفادة من الأدوات الرقمية المتاحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق أقصى مستوى من التفاعل مع فئات أصحاب المصلحة الخارجيين, مع التواصل مع موظفيه من خلال شبكة إلكترونية داخلية ومجلة تصدر بصورة ربع سنوية. ووفقًا لعملية التقييم السنوي، تم تحديد ترتيب أولويات تحقيق الاستدامة المدرجة فيما يلي تبعًا لمستوى أهميتها. وفي هذا التقرير, تناول بنك مصر دوره في تحقيق أثر إيجابي تجاه تلك الموضوعات باعتبارها من الأولويات, التي كان لبنك مصر دور في تنميتها.

الموضوعات المختارة لعام ٢٠١٩\٢٠٢٠

المحور الاقتصادي:

- التحول الرقمي
- الأمن السيبراني
- الشمول المالي
- التوظيف وخلق فرص عمل
- إدارة المخاطر

المحور البيئي:

- إعادة التدوير
- خفض مستوى استهلاك الطاقة
- خفض مستوى استهلاك المياه
- خفض مستوى الانبعاثات الدفيئة

المحور الاجتماعي:

- تكافؤ الفرص والتنوع في بيئة العمل
- مكافحة الفقر
- الصحة والسلامة
- التعليم والتدريب وبناء القدرات

محور إرساء مبادئ الحوكمة:

- مكافحة الفساد
- قواعد السلوك المهني
- الإبلاغ عن الفساد
- سياسة نظم الأجور والمكافآت

تمكين الموظفين

ويدرك بنك مصر مدى أهمية الدور الذي يقوم به فريق العمل ذو الخبرة المهنية التي تمكنه من تحديد مسار الجهود المستقبلية. ويعد موظفوا بنك مصر بمثابة أساس ذو قيمة كبيرة يسهم في تدعيم الإطار الراسخ للتميز المؤسسي، وتمثل أهم الركائز لتحقيق أهداف بنك مصر نحو الاستدامة في تكافؤ الفرص وتوفير بيئة عمل صحية ونشر ثقافة عمل داعمة.

كما ينشر بنك مصر ثقافة عمل إيجابية ومجموعة من القيم المشتركة بهدف تدعيم مشاعر الولاء وروح المسؤولية بين موظفيه, كما أن بيئة العمل الإيجابية التي يوفرها البنك تتحقق من خلال التنوع في بيئة العمل وتكافؤ الفرص والشمولية.

ولا يدخر بنك مصر جهدًا لتمكين موظفيه وتأهيل فرق عمل من ذوي الكفاءات, كما لا يقتصر اهتمام بنك مصر بموظفيه على الارتقاء بمهاراتهم وتحسين كفاءاتهم للوصول إلى أفضل معدلات الأداء, بل يتيح لهم كافة الفرص لتحقيق التطور المهني بهدف مواكبة التطورات العالمية على مدار مسارهم المهني.

ويحقق بنك مصر استثمارًا استراتيجيًا من خلال تطوير مهارات موظفيه وتأهيلهم ليكونوا قادة الغد, كما أن تحقيق التنوع في مهارات موظفي البنك تدعم تحقيق مستوى أفضل من التواصل والإنتاجية.

ويحرص بنك مصر على دعم هيكله المؤسسي من خلال الاحتفاظ بأصحاب الكفاءات والمهارات العالية وضمان تحقيق مستوى عالي من الرضا الوظيفي وتحسين سبل التواصل على المستوى القطاعات الداخلية وتحقيق الشفافية في استراتيجية التسلسل الوظيفي والمكافآت.

وأسس بنك مصر أساليب فعالة للمساءلة وضمان تحقيق النزاهة والشفافية عند إجراء تقييم لمستوى الأداء وتقييم الموظفين للمديرين .

كما يتوجب أيضًا على موظفي بنك مصر الامتثال الكامل لقواعد السلوك المهني ومعايير المساءلة, بالإضافة إلى الالتزام بتحقيق الجودة في مستوى الأداء بما في ذلك الأوقات العصيبة وتحقيق القاسم المشترك لتقديم أفضل مستوى خدمة ممكن للعملاء الحاليين والمحتملين.

ويحظى بنك مصر بإشادة دولية لامتثاله لمبادئ الصيرفة المسؤولة, ويواصل احتفاظه بتلك المكانة الريادية من خلال توفير بيئة عمل آمنة وصحية يتم فيها مراعاة حقوق الإنسان, بما يتسق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.

بيئة العمل الشمولية

صقل مهارات الأكفاء

ساهم عنصر التنوع بكفاءات فريق عمل بنك مصر في تقديم أفضل مستوى من الخدمات لقاعدة عريضة من العملاء, كما يسعى البنك لإرساء مبادئ المساواة وتنويع الفرص بهدف الحد من أشكال التمييز مثل التفرقة العمرية والتمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الدين أو العرق.

وفي عام ٢٠٢٠, بلغ متوسط أعمار موظفي بنك مصر إلى ٣٤ عامًا, وذلك مقارنة بعمر ٤٤ عامًا في عام ٢٠٠٥. كما يحرص البنك على تطبيق آليات

عادلة بعملية التوظيف من خلال ثلاث قنوات رئيسية, القناة الأولى تتمثل في المشاركة في ١٠ منتديات توظيف تم إقامتها خلال العام المالي ٢٠١٩\٢٠٢٠, إلى جانب شغل الوظائف من خلال إجراء إعلانات داخلية. وتتمثل القناة الثانية في إصدار ٢٦ إعلان داخلي لـ ٧٩ فرصة عمل, فيما تتمثل القناة الثالثة في إصدار ١٨ إعلان خارجي خلال نفس العام.

كما وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع جامعتي بني سويف وسيناء لإطلاق مبادرة تهدف إلى تقديم منح صيفية وفرص عمل لطلاب الجامعات وحديثي التخرج, بالإضافة إلى تعاون البنك مع العديد من المؤسسات, ومن ضمنها المعهد المصرفي المصري بهدف إطلاق مبادرات تدريبية ودورات تدريبية متخصصة.

المساواة بين الجنسين

ويعطي بنك مصر الأولوية لتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار الهيكل المؤسسي, ويعتبر بنك مصر تمكين المرأة هدفًا رئيسيًا من أجل الحفاظ على ريادته المؤسسية.

كما يوحد بنك مصر جهوده إبان تقليل الفجوة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة, وخلال هذا العام حقق بنك مصر أكبر معدل على صعيد تمثيل المرأة بالوظائف داخل قطاعات البنك.

وفي هذا الصدد, ارتفعت نسبة السيدات العاملات بالبنك إلى ٣٦,٩%, مقارنة بنسبة ٣٤,٦١% خلال عام ٢٠١٩, كما يدعم بنك مصر تحقيق التوازن الصحي بين الحياة العملية والشخصية باعتباره حافزًا إضافيًا, بالإضافة إلى توفير أنشطة ترفيهية, وإجازة أمومة إلى ٨٣١ موظفة, إضافة إلى إجازة رعاية طفل إلى ١١٣٤ موظفة.

كما منح البنك الإجازات الطارئة للأمهات العاملات اللاتي يتولين رعاية أطفال تحت عمر الأثنى عشر في ظل انتشار وباء كورونا, بالإضافة إلى منح إجازات طارئة للموظفين من الجنسين سواء من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من يتولون رعاية الأكثر عرضة للخطر, بالإضافة إلى منح إجازات طارئة لموظفيه الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والفشل الكلوي وأمراض الكبد والجهاز التنفسي وضعف المناعة والأورام.

دمج ذوي الهمم

يلتزم البنك بتوظيف الأفراد ذوي الهمم لتطوير مهاراتهم, مع مراعاة تقييم نوع الإعاقة وقدرات الشخص المرشح للوظيفة لضمان تعيينه في مناصب تتلائم مع قدراتهم وخبراتهم المتميزة.

الارتقاء المهني

كافة عناصر عملية التوظيف بداية من التوظيف ووصولاً إلى التدريب وتطوير المهارات القيادية تستهدف تحقيق أكبر قدر من التركيز, ويعمل البنك على تحقيق التوازن الفعال بين كفاءات الموظفين والأهداف الاستراتيجية بما يتوافق مع الأهداف الفردية للأفراد, وعادة ما يتيح بنك مصر فرصًا لتحقيق التطور المهني بهدف تعزيز معدلات دمج الموظفين في بيئة العمل.

كما يشجع البنك موظفيه على تطوير مهاراتهم الوظيفية وقدراتهم الشخصية بما يطور مساراتهم المهنية ويتيح لهم إمكانية تولي مناصب قيادية مستقبلاً.

وفي ظل انتشار وباء كورونا, قام بنك مصر بتوفير برامج تدريب رقمي عبر الإنترنت من خلال تطبيقات الفيديو كونفرانس, إلى ١٨,١٠٠ موظف وعبر ٤٨٩ برنامج تدريبي مقسم على ٣٢,٦٤٧ جلسة على مدار ٦٠٧,٢٤٠ ساعة معتمدة.

كما قام بنك مصر بإطلاق عدد من المبادرات التدريبية والتنموية خلال هذا العام ومن بينها:

برنامج بنك مصر لتأهيل الموظفين الجدد

يواصل بنك مصر تطوير برنامجه التدريبي لموظفيه الجدد من خلال اطلاعه على أهم المستجدات وأهم المعلومات بصورة مبسطة ليتمكنوا من أداء مهام وظائفهم على أكمل وجه.

ويقدم هذا البرنامج الجديد رؤية عن تاريخ البنك والتزامه وجهوده المستقبلية, إلى جانب تحديد طبيعة البرامج التدريبية التي سيتم تقديمها إلى الموظفين الجدد, حيث يمثل هذا البرنامج قناة تواصل قيمة تهدف إلى تعزيز بيئة عمل إيجابية من خلال نهج تدريبي متنوع يتم فيه تطبيق تقنيات حديثة مثل أنشطة داخل وخارج الفروع وبرامج المحاكاة, وتقنيات تدريبية وينتهي البرنامج بجولة في متحف مصر.

مبادرة تعلم

يواصل بنك مصر تنفيذ أحد أكثر مبادرته الناجحة وهي مبادرة تعلم, والتي تم إطلاقها العام الماضي, وهو برنامج يستهدف التعليم الذاتي ودعم الموظفين لتحقيق التطور على مستوى المسار المهني وتحقيقًا لطموحاتهم المهنية مستقبلاً.

وتستهدف هذه المبادرة دعم التطوير المهني الذاتي من خلال العديد من الأدوات والبرامج المتاحة عبر شبكة الانترنت, كما يكفل البرنامج تحقيق الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية لكل من المؤسسة والأفراد من أجل تحسين نتائج الأعمال سنويًا ورفع مستوى رضا الموظفين وتفاعلهم بمكان العمل.

أكاديمية بنك مصر التعليمية

خلال العام الماضي, انتهى بنك مصر من المنهج الأول الذي يتم تدريسه من خلال الأكاديمية إلى جانب الانتهاء من تطوير ٢١ مدرسة جديدة توفر مسارات تدريبية متخصصة للقطاعات يتم فيها تناول الموضوعات المصرفية وغير المصرفية.

وينقسم المنهج الذي تقدمه الأكاديمية على أربعة مراحل بما يتناسب مع كافة المستويات الوظيفية بداية من حديثي الخبرة ووصولاً إلى أصحاب المناصب الإدارية العليا.

كما تقدم الاكاديمية مسارات وبرامج تعليمية متخصصة ومنح شهادات عقب استكمال كل مرحلة بما يسهم بصورة مباشرة في تطوير المسار المهني لموظفي البنك وتحقيق التطور الوظيفي.

برنامج الريادة بالتعاون مع كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد

تنطلق تلك المبادرة سنويًا من أجل تمكين كبار مسؤولي الإدارة العليا من الانضمام إلى برنامج ريادي شامل مقدم من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد.

وتستهدف تلك المبادرة تطبيق أفضل الممارسات المهنية فيما يتعلق بمجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي, وفي إطار هذا البرنامج, يتيح بنك مصر الفرصة إلى كبار مسؤوليه لاكتساب أفضل مستوى من المهارات المطلوبة للريادة والتخطيط ووضع الاستراتيجيات.

وتتفق تلك المبادرة مع إيمان بنك مصر الراسخ بضرورة الاستثمار في تطوير مهارات كبار المسؤولين باعتباره البوابة الرئيسية لتحقيق إنجازات مستقبلية.

O-رابطة المعرفة ببنك مصر

صمم بنك مصر هذا البرنامج من أجل تدريب الموظفين اعتمادًا على برامج ألعاب تدريبية لتنمية مهارات الموظفين, وذلك عبر استخدام تقنيات ترفيهية في صورة مهام وربح نقاط والحصول على الشارات وقوائم المتصدرين في تلك الأنشطة التدريبية, مما يسهل تطبيق تلك المهارات في إطار الممارسات المهنية.

وتستهدف رابطة المعرفة تطوير إدراك الموظفين بالاختصاصات الإلزامية مثل القواعد التنظيمية ومدونة السلوك والاختصاصات المصرفية الفنية, ويمكن للموظفين المشاركة في مسابقات فردية أو جماعية, بما يطور

من مستوى التفاعل مع الموظفين من خلال منح الحاصلين منهم على أعلى النقاط جوائز وامتيازات والإشادة بهم، وإجمالاً شارك ٢٥٠٠ موظف في هذا البرنامج.

برنامج رواد ٢٠٢٠ للتدريب الصيفي عبر الانترنت

من الأهداف الاستراتيجية لبنك مصر برامج تأهيل جيل جديد من الطلاب الشباب لتأسيس مسار وظيفي مثمر بالقطاع المصرفي، وذلك من خلال برامج للتدريب الصيفي، وقد انضم أكثر من ٥٠ ألف طالب لهذا البرنامج عبر منصة بنك مصر الإليكترونية.

منظومة بنك مصر للإدارة بالأهداف

يطبق بنك مصر منظومة استراتيجية للإدارة بهدف تحسين مستوى الأداء، كما يتولى كل من موظفي بنك مصر والإدارة العليا تحديد الأهداف بوضوح. ويتم أيضًا تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية من خلال تلك المنظومة، وتحقق التوافق بين مؤشرات الأداء الرقمي والأهداف التقنية والقيم الأساسية للمؤسسة.

وتتضمن تلك المنظومة إدارة أداء الإدارة العليا، وينصب اهتمام هذا النموذج على تحقيق الشفافية والتخطيط وتوفير فرص عادلة لجميع الموظفين من أجل اداء وظائفهم بصورة أفضل، بما يتماشى مع التطور الهائل الذي يتم تنفيذه من أجل تحقيق رؤية أوضح بشأن الأهداف السنوية لبنك مصر.

أكاديمية بنك مصر للمؤهلين للمناصب القيادية مستقبلاً

تستهدف تلك الأكاديمية التعرف على أصحاب المهارات القيادية المتميزة واستقطابهم وتطوير مهاراتهم ليكونو مرشحين محتملين لتولي المناصب الإدارية العليا.

وتقدم الاكاديمية برامج متميزة، من ضمنها برنامج قادة المستقبل بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، ويستهدف هذا البرنامج رفع مستوى خبرات المشاركين من خلال أساليب التعليم المدمج، والتي تشتمل برامج تدريب وندوات سواء داخل المقرات أو عبر الانترنت وكذلك إجراء دراسات حالة وجولات دراسية بهدف تأهيلهم لتولي المناصب القيادية مستقبلاً.

خطة التعاقب الوظيفي وإدارة المهارات

في إطار عملية التطوير السنوي لمبادرة تطوير المهارات، أطلق بنك مصر خطة متطورة لإدارة عملية التعاقب الوظيفي من أجل إعداد جيل جديد من القادة من بين صفوف الموظفين أصحاب الخبرات والموظفين الجدد. ويهدف البرنامج إلى تأهيل مرشحين قادرين على تولي المناصب القيادية متى استلزم الأمر وقادرين على تحقيق الالتزام التام بالقيم والمبادئ الإرشادية التي أسسها بنك مصر.

وخلال العام المالي ٢٠١٩- ٢٠٢٠، تمكن بنك مصر من تأهيل ٦٧ مسؤول بالإدارة العليا من خلال خطة تطوير استمرت على مدى ١٨ شهر وخطط للتنمية الشخصية، وقد تم اتخاذ خطوات عملية التعيين وتنفيذ خطوات التطور الوظيفي خلال عام ٢٠٢٠.

مركز تطوير المهارات

تم إنشاء هذا المركز بهدف اكتشاف المتميزين من فئة الموظفين الشباب بكافة قطاعات البنك بهدف تطوير مهاراتهم واستقطابهم، من خلال ما يتسمون به من طموح وشغف للتعلم وابداع وذكاء .

وإلتحق نحو ٢٠٤ موظفًا في مركز بنك مصر لتطوير المهارات، من أصحاب الكفاءات في برنامج تطوير شامل على ثلاث مراحل تستغرق ثلاث سنوات.

ومن خلال هذه المراحل، سيتم التركيز على تأهيل موظفي البنك ليكون لديهم القدر اللازم من المعرفة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي وغير المصرفي، وذلك من أجل إعدادهم للاستفادة من الفرص المتاحة لهم مستقبلاً لتحقيق الأهداف المؤسسية.

توفير بيئة عمل إيجابية

يحرص بنك مصر على توفير بيئة عمل إيجابية وفعالة بما ينعكس في المقابل على مستوى رضا الموظفين ويسهم في تحقيق معدل دوران عمالة منخفض.

وتمثل بيئة العمل الإيجابية ضرورة لتطوير مستوى أداء عالي للموظفين، وقد وصل معدل دوران العمالة خلال العام المالي ٢٠١٩\٢٠٢٠ إلى ١,١% متضمنًا الدوران الإلزامي بسبب حالات التقاعد، وخلال العام نفسه، وصل عدد التعيينات الجديدة بالبنك إلى ٢٥٣١ موظفًا.

كما يقدم بنك مصر مزايا عديدة لموظفيها وأسرهم، ومن بينها:

تيسير الأعباء المالية

يوفر بنك مصر برامج للتيسير المادي لكل من موظفيها وأسرهم، حيث يمكن لموظفي بنك مصر الحصول على قرض بكل سهولة ليتم خصم قيمة أقساطها من مرتباتهم، والتي يتم منحها لهم للحد من الفجوة المالية التي قد يواجهونها في أوقات الأزمات الطارئة.

كما أن بنك مصر يطرح العديد من خيارات القروض المتاحة خصيصًا لموظفيه، وخلال العام المالي ٢٠١٩\٢٠٢٠، قدم بنك مصر لموظفيه قروض بدون فوائد للموظفين، وذلك لمساعدة ذويهم الذين ليس لديهم تغطية تأمينية صحية.

تقييم مستوى أداء الموظفين

يبعث بنك مصر الشعور بالإنجاز بين موظفيه عن كل إنجاز يحققونه، ويطبق بنك مصر أفضل أساليب التقييم بهدف توطيد مشاعر الولاء والفخر بين موظفيه.

مزايا مالية

يشيد بنك مصر دومًا بما يقدمه موظفيه من مبادرات وجهد، لذلك يتسق هيكل الأجور والمرتبات ببنك مصر مع المعايير الدولية بهدف استقطاب أفضل الكفاءات، إلى جانب حوافز الأداء ومزايا أخرى يتم منحها للموظفين بهدف تحقيق أفضل مستوى من الأداء.

مزايا طبية

يلتزم بنك مصر بالحفاظ على السلامة والصحة المهنية، إلى جانب الدور الأساسي الذي يقوم به موظفو بنك مصر في تنفيذ وتطوير وتقييم سياسات بنك مصر بصدد الصحة والسلامة المهنية ونظم الإدارة التي تتناسب مع حجم البنك وأنشطته.

كما يوفر بنك مصر برامج تأمين صحي توفر التغطية التأمينية لنسبة ١٠٠% من موظفيه، ومن خلال هذا البرنامج التأميني، يتم تغطية تكاليف الخدمات التي يوفرها مقدمو الخدمات الطبية خارج إطار شبكة الرعاية الصحية ببنك مصر للحالات الطارئة بناءً على تقرير صادر عن اللجنة الطبية عن كل حالة.

كما أن بنك مصر تعاقد مع اخصائيين طبيين وأطباء ومستشفيات ومعامل تحاليل وصيدليات بهدف تلبية كافة متطلبات الرعاية الصحية لموظفيه.

ومع انتشار جائحة كورونا، نجح بنك مصر بشكل فعال في اتخاذ الإجراءات الاحترازية تزامنًا مع انتشار جائحة كورونا، حيث طبق نظام ورديات العمل المتناوبة لتقليل كثافة التواجد داخل المقر الرئيسي والفروع بهدف الحفاظ على سلامة الموظفين من العدوى.

كما قلل بنك مصر عدد ساعات العمل إلى ٦ ساعات يوميًا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري، إلى جانب حظر الموظفين من السفر للخارج أو داخليًا لأي من المحافظات المصرية.

وفي حال اضطرار الموظفين للسفر للخارج، يتم منح الموظف أجازة إجبارية لمدة أسبوعين عقب عودتهم وينبغي عليهم الخضوع لفحص طبي قبل عودتهم لاستئناف العمل، فضلاً عن تطبيق إجراءات سلامة

مشددة وبرنامجين لتلقي موظفيه في مصر الإمارات العربية المتحدة اللقاح ضد فيروس كورونا.

ووصل صافي قيمة الرعاية الطبية المقدمة لموظفيه إلى ٤٩٧ مليون جنيه مصري من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, متضمنًا قيمة الرعاية الطبية في حال الإصابة بفيروس كورونا, كما أن رفع مستوى الوعي الصحي يمثل أولوية لبنك مصر على مدار السنوات الماضية.

كما عقد بنك مصر العديد من الندوات حول الموضوعات الصحية, ومن بينها التهاب الكبد الوبائي وفيرس كورونا والتدخين.

مزايا الرفاهية

الترفيه

يحظى موظفوا البنك بالكثير من الخيارات الترفيهية المتاحة مثل أنشطة السفر والأنشطة الاجتماعية, حيث وصل إجمالي تكلفة الرحلات الترفيهية والاجتماعية التي نظمها بنك مصر من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, إلى ٨,٥٨ مليون جنيه تم تخصيصها لتنظيم ٢٢ رحلة مختلفة مقدمة إلى ٢,٢٤٠ موظف.

كما قام البنك بتجديد نادي طلعت حرب إلى جانب تأسيس نادي القاهرة الجديدة الرياضي والترفيهي.

الأنشطة الرياضية

يقوم بنك مصر بتمويل المسابقات الرياضية والعديد من الأنشطة الأخرى, وقد وصلت قيمة التمويل إلى ٧ مليون جنيه مصري حتي آخر يونيو ٢٠٢٠.

وفاز بنك مصر للمرة الأولى بدرع الوصافة خلال بطولة الجمهورية للشركات ٢٠٢٠ والتي أقيمت بمحافظة بورسعيد.

كما ينظم بنك مصر دورات موسمية لرياضة كرة القدم خلال شهر رمضان واحتفالات عيد الميلاد المجيد بهدف تشجيع الموظفين على المشاركة, بالإضافة إلى تنظيم مسابقات رياضية مثل الكرة الطائرة وتنس الطاولة والشطرنج وكرة السلة والسباحة والاسكواش وكرة قدم الصالة.

إضافة إلى مشاركة بنك مصر في كافة المسابقات التي ينظمها الاتحاد العام الرياضى للشركات من خلال مشاركة فرقه الرياضية في العديد من الأنشطة الرياضية والتي أحرز فيها مراكز متقدمة بفضل مدربيه الرياضيين فضلاً عن الدعم القوي الذي تقدمه الإدارة العليا لتلك الفرق. وقد حقق فريق بنك مصر للكرة الخماسية فوزًا في دوري كرة القدم للقطاع المصرفي, والذي أقيم في ملعب كرة القدم بنادي طلعت حرب تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر, الذي شهد مشاركة ضخمة للبنوك المصرية, وقد حقق بنك مصر فوزًا ساحقًا في الدوري بعد مشاركته في ٢٦ مباراة دون أي هزيمة.

مزايا مرحلة ما بعد التقاعد

يستهدف بنك مصر مكافأة موظفيها المحالين على المعاش لجهودهم التي قدموها لخدمة البنك, لذلك يجري البنك دراسات اكتوارية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية والقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري بهدف تقييم المزايا المقدمة لمرحلة ما بعد التقاعد.

كما قام بنك مصر بزيادة قيمة المزايا المقدمة للمحالين على المعاش من ٣٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ إلى ١,٧٨٧ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

توفير خدمات الانتقال للموظفين

يوفر بنك مصر خيارات انتقال الموظفين من وإلى مكان العمل بهدف توفير وسيلة مريحة للموظفين ليكونوا على أتم استعداد لتنفيذ مهام وظائفهم اليومية.

حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعى

عادةً ما يركز بنك مصر على مدى أهمية تطبيق ممارسات عمل عادلة وتوفير ظروف عمل مرضية لكافة موظفيه.

وفي هذا الصدد, يؤكد بنك مصر التزامه باحترام حقوق العمالة في ضوء الميثاق العالمي للأمم المتحدة وقانون العمل المصري, بما يشتمل على

حق الحرية في المشاركة النقابية والمفاوضة الجماعية, بما يسهم في تحقيق النمو المؤسسي المستدام, لذلك يُمكن بنك مصر موظفيه من التعبير عن مشكلاتهم وارائهم لتحسين ظروف العمل من خلال قنوات تواصل تفاعلية. كما يُسمح لموظفي بنك مصر ممارسة حقوقهم والانضمام أو الامتناع عن الانضمام في النقابات المهنية دون الخوف من التعرض للثأر أو التهديدات من أي نوع. ويسعى بنك مصر إلى التباحث طواعية وبنية صادقة مع ممثلي النقابات المهية المشارك بها موظفي بنك مصر.

التطوع

الثقافة المؤسسية ببنك مصر لا تنطوي فقط على تنشيط الاقتصاد, حيث تستهدف أنشطة البنك سواء على المستوى الفردي أو الجماعي تعزيز الشعور بالولاء بين موظفي بنك مصر إلى جانب تحسين مستوى الانتاجية لفريق العمل. وعادة ما يبدي فريق العمل ببنك مصر استعدادًا هائلاً للتفاعل بشكل بناء تجاه تنمية المجتمع والرخاء الاجتماعي مستهدفًا تحقيق مستقبلاً واعدًا للمجتمعات التي يعيشون بها.

إلى جانب مشاركة موظفي بنك مصر في العديد من الأنشطة التطوعية والخيرية, والتي تحقق أوجه متعددة من التأثير الإيجابي على تنمية المجتمع, والتي من ضمنها حملات التبرع بالدم وطلاء المدارس وتوزيع الهدايا على طلاب المدارس, إلى جانب حملات التبرع إلى بنك الكساء المصري وإقامة احتفالية يوم اليتيم وزيارة أنشطة الخدمة المجتمعية للبنك وتوريد المعدات الطبية لمستشفى أبو الريش الياباني للأطفال ومستشفى مدينة الفيوم.

وعقب انتشار وباء كورونا, قام بنك مصر بوقف كافة الأنشطة التي تستلزم الحضور والمشاركة في التجمعات تماشيًا مع الإجراءات الاحترازية التي تم تطبيقها محليًا ودوليًا لمنع تفشي فيروس كورونا.

أبرز المعدلات

معدل دوران العمالة	تمثيل المرأة	متوسط عمر الموظفين	التعيينات الجديدة
%١,١	%٣٦,٩	٣٤ سنة	٢,٥٣١

نظم الأجور والمكافآت

ساهمت الجهود المبذولة من قبل موظفي بنك مصر في تحقيق المكانة الريادية لبنك مصر على المستويين المحلي والعالمي. كما أن ولاء موظفي البنك له أثر إيجابي على تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق نجاح مالي ومعدلات نمو إيجابية, لذلك يركز بنك مصر عادةً على تحقيق مستوى من الرضا الوظيفي من خلال توفير معدلات رواتب تتوافق مع المعدلات المتعارف عليها بالقطاع, إضافةً إلى منح حوافز قائمة على تقييم الأداء.

كما أن سياسة المكافآت ببنك مصر ترسخ مبادئ الشفافية والعدالة في كافة تدرجات الهيكل الوظيفي, كما يطبق البنك كافة اللوائح التنظيمية للمرتبات ووضع معايير بالمقارنة مع معايير النظراء بهدف تعزيز منظومة الحوكمة والضوابط الداخلية المطبقة بالبنك.

وعلى المستوى المحلي، ارتفع متوسط قيمة المكافات الشهرية الممنوحة إلى ٢٠ مسؤول من كبار المديرين وصولاً إلى ٢٨٨ ألف جنيه مصري في يونيو ٢٠٢٠, وقد واصلت تلك القيمة في ارتفاعها لتصل إلى ٣٧٢ ألف جنيه خلال الفترة من ١ يوليو ٢١٠٩ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما بلغ متوسط صافي الدخل الشهري للموظفين حديثي الخبرة ٥,٥٠٠ جنيه مصري في ٢٠٢٠. كما ارتفع متوسط قيمة التكاليف السنوية للأجور والمزايا الممنوحة إلى موظفي البنك إلى ٣١٤,٩٨ ألف جنيه مصري في شهر يونيو ٢٠٢٠, مقارنةً بمبلغ ٢٨٦,٨ ألف جنيه خلال فترة مقارنة لعام ٢٠١٩, كما استمرت قيمة التكاليف في الارتفاع وصولاً إلى ٤٧٩,٦ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وتكفل لجنة المكافآت هيكلة فعالة لمنظومة المكافآت من خلال تطبيق سياسات تتناسب مع كافة موظفي بنك مصر.

كما أنها تضع أهدافًا تتعلق بخطط المرتبات, والمكافات التي يتم منحها بناءً على مستوى الأداء ومزايا مرحلة التقاعد, وتستهدف اللجنة بشكل أساسي تعزيز قيم النزاهة والشفافية والعدالة والمسؤولية الراسخة في إطار المهمة التي يقوم بها البنك ورؤيته واستراتيجيته على المدى الطويل, كما تجري اللجنة تقييمًا سنويًا لسياساتها في مواجهة تقلبات السوق.

كما تتولى اللجنة تقييم مؤشرات الأداء لتحقيق مستوى أعلى من جودة الأداء بما يتسق مع أهداف الاستدامة الاستراتيجية لبنك مصر.

الأداء علي مدار ١٠ سنوات الماضية

متوسط التكلفة الشهري لكل موظف

القيمة بالألف جنيه

عدد الموظفين

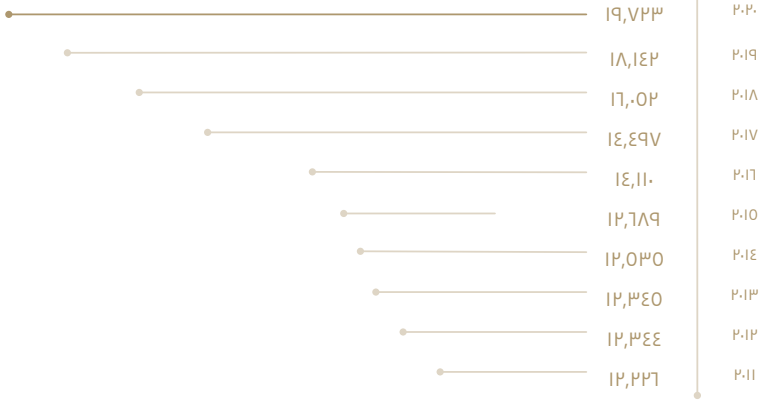

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع المحلية

القيمة بالألف جنيه

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع الدولية

القيمة بالألف جنيه

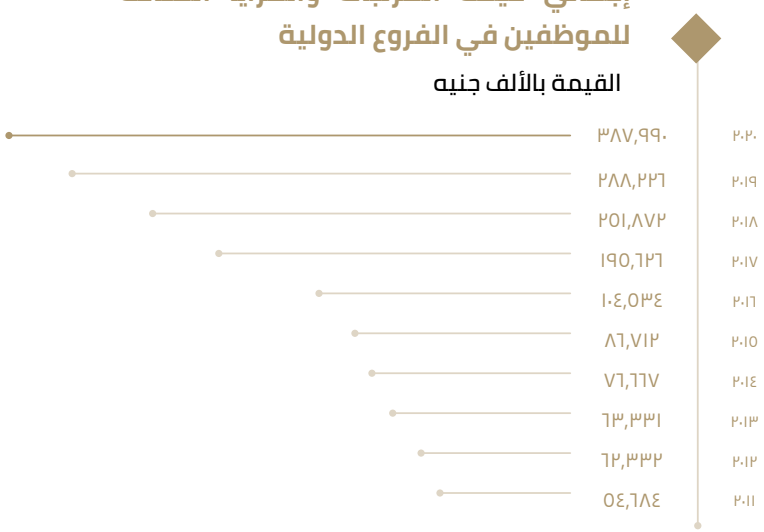

إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في جميع الفروع

القيمة بالألف جنيه

متوسط التكلفة السنوية المخصصة لكل موظف

القيمة بالألف جنيه

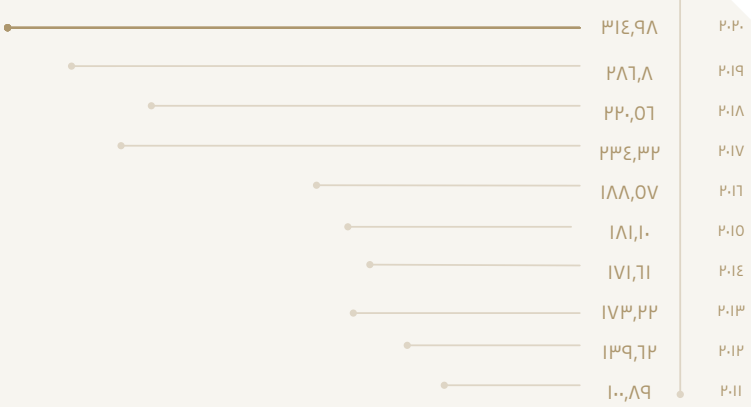

*** القيم الواردة تُسجل سنويًا عن السنة المالية المنتهية يوم 30 يونيو.**

لمحة عن مستوى الأداء وفقًا لما تم تسجيله يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

- وصل إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع المحلية إلى ٣,٢٨٠,٥٨٨ جنيه مصري.
- سجل إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في الفروع الدولية مبلغ ٢٠١,٣٨٥ جنيه مصري.
- حقق إجمالي قيمة المرتبات والمزايا المتاحة للموظفين في جميع الفروع ارتفاعًا وصولاً إلى مبلغ ٣,٤٨١,٩٧٣ جنيه مصري.
- سجل متوسط التكلفة السنوية المخصصة لكل موظف قيمة ١٧٤,٣ جنيه مصري.
- سجل متوسط التكلفة الشهرية المخصصة لكل موظف قيمة ١٤,٥ جنيه مصري.

الاستدامة في سلسلة التوريد

يعمل بنك مصر على تحقيق سبل التواصل الفعال مع مجموعة متنوعة من الموردين, حيث تمكن بنك مصر من توسيع نطاق دوره لدعم وتمكين النظم الاقتصادية والمجتمعات التي يقدم بها خدماته, وذلك على نحو يتسم بقدر أكبر من الشمولية. ويأتي على قائمة أولويات البنك الاعتماد على مصادر محلية لتوريد المنتجات والخدمات المطلوبة بما يستوفي المعايير التي حددها بنك مصر. وفي بعض الأحيان , يقوم البنك بدعم تلك الشركات ويتولى تقديم برامج تدريبية لضمان التزامهم بأعلى مستوى من المعايير المطلوبة, كما أن تمكين الموردين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للإسهام في عملية التوريد يعد ركيزة لمهمة البنك ودمجهم في إطار الاقتصاد الرسمي بهدف تعزيز المنافسة والابتكار ورفع معدلات التوظيف.

في عام ٢٠١٩, قام بنك مصر بتخصيص مبلغ للتعاقد مع موردين خارجيين بما يسهم بشكل غير مباشر في توفير فرص عمل إلى شخص.

وقد تم التعاقد مع الموردين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات و الموارد البشرية والموارد البشرية والمنشأت والعقارات والبطاقات وبيانات السوق والسياحة والتسويق والتمثيل والطباعة وماكينات الصراف الآلي والتداول النقدي وتحصيل الديون.

كما يحقق بنك مصر الريادة في القطاع المالي من خلال تحقيق التنمية المستدامة, كما يولي اهتمامًا بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة, لذلك دور البنك في تحقيق الاستدامة يتخطى أساسيات أداء الاعمال كعنصر جوهري من استراتيجية الحوكمة وقيم البنك.

ويتم تقييم معايير التعاقد مع الموردين مع مراعاة منظور غير مالي، كما يدعم البنك عجلة التغيير لتحقيق مستوى من الرخاء الشمولي لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية, فضلًا عن إدراك أهمية الدور الذي يقوم به موردو خدمات بنك مصر لدفع الأثر الذي يحققونه بشكل غير مباشر إلى جانب الأثار المباشرة للأنشطة التجارية التي يقوم بها بنك مصر.

ويحرص بنك مصر على إجراء تقييم للمخاطر عند اختيار الموردين بهدف تقييم أية أثار سلبية محتملة, حيث لا يقتصر تركيز خطة تقييم المخاطر على المخاطر التي تتعلق بالبلد التي يقدم بها الخدمة ومجال النشاط وأي مخاطر قد تؤدي إلى تشويه صورة العلامة التجارية, وذلك لأنها تقيم مدى أهمية الدور الذي يمارسه الموردون لصالح البنك.

وبالإضافة إلى نهج تقييم المخاطر المتبع, يتم مراجعة ميثاق السلوك المهني الخاص بقطاع الإمداد لتوجيه الموردين الالتزام بالممارسات التجارية المسؤولة وتوجيه التمويل من خلال مسارات فعالة, ويستهدف بنك مصر الحد من الآثار السلبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والصحة والأمان والبيئة من خلال ميثاق السلوك المهني يتسم بالوضوح وعلاقات تجارية قوية.

ومن منظور بنك مصر، يمثل الالتزام الأخلاقي ضرورة أساسية لتحقيق شراكة طويلة المدى مع موردية، كما ينشد بنك مصر التزام مورديه بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحد، حيث ينبغي على موردي الخدمات للبنك الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة في البلدان التي يمارسون نشاطهم التجاري بها بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الالتزام.

ومن خلال التنسيق التنظيمي المستمر مع الموردين، يستهدف بنك مصر متابعة الموردين المستمرة لمستجدات ميثاق السلوك المهني والأخلاقي لقطاع التوريد ومعايير السلامة المهنية والصحة وسياسة السلامة. ولم يقم بنك مصر بالتستر على أي مخالفة ميثاق السلوك المهني لقطاع الموردين على مدار العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما لم يقم البنك باقتطاع أية تكاليف عقب إجراء عملية التقييم التي تتم بشكل دوري. ويتطلب قيام قطاع التوريد والإمداد الذي يتعامل معه بنك مصر بإجراء عملية تقييم ذاتي لمستوى الالتزام بالمعايير المطلوبة وضرورة الإخطارفورًا في حال حدوث أية مخالفة.

ويحتفظ بنك مصر بحقه في تقييم مدى التزام الموردين ومقدمي الخدمات من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة للرصد والتدقيق، والتي تتضمن المراجعات أو أية إجراءات فحص النافي للجهالة، وفي حال حدوث أية مخالفة، يمتلك البنك الحق في اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبًا بهذا الشأن.

المعايير الأساسية الواجب على الموردين الالتزام بها

يستهدف البنك توسيع نطاق الآثار الإيجابية التي يحققها مورديه على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال الموضوعات التالية:

حقوق الإنسان

- يجب على الموردين توفير فرص عمل والتعامل مع كافة العاملين باحترام.
- يجب على الموردين توفير بيئة عمل لا يتم فيها التعرض لأي من أساليب الترهيب أو العنف أو الإساءة.
- لا ينبغي على الموردين المشاركة في تطبيق أي من أساليب العبودية الحديثة, والتي يندرج تحتها العمالة القسرية والإتجار بالبشر.
- لا ينبغي على أي من الموردين القيام بتعيين أشخاص تحت السن القانوني.

الصحة والسلامة المهنية

- يجب على الموردين توفير بيئة عمل آمنة وصحية, وذلك من خلال تطبيق منظومة فعالة للصحة والسلامة المهنية بهدف منع وقوع أية حوادث أو إصابات أو مخاطر صحية.
- يجب على الموردين أيضًا تحقيق الاستخدام الآمن للتكنولوجيا والحفاظ على السرية وحقوق الملكية الفكرية وحماية بيانات العملاء.

الاستدامة البيئية

- يجب على الموردين الحد من خطورة أي ممن الآثار السلبية الناجمة عن معدلات استهلاك الطاقة والمياه وتقليل انبعاثات الاحتباس الحراري والتخلص من النفايات واستخدام المواد الخطرة (إذا اقتضى الأمر).
- يشجع بنك مورديه على تقديم منتجات مصنعة من منتجات أقل سمية أو غير سامة من خلال التصنيع بمواد معاد تدويرها ومنتجات حيوية بالإضافة إلى ضمان الاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة.

مبادئ النزاهة وأخلاقيات العمل

- يجب على الموردين الالتزام بممارسات العمل المسؤولة وإجراء تقييم يتسم بالشفافية بهدف تفادي أي تضارب للمصالح.
- لا ينبغي على الموردين المشاركة في أي شكل من أشكال الأنشطة غير المشروعة أو تقديم رشوة بهدف تحقيق منافسة سوقية عادلة.
- لا يجب على الموردين تقديم أي نوع من الامتيازات الشخصية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لموظفي البنك أو أقاربهم أو جهة وسيطة بهدف التأثير على عملية اتخاذ القرار.
- لايُسمح لموردي الخدمات لبنك مصر الإفصاح عن أية معلومات سرية أو مشاركتها دون الحصول على موافقة من البنك.
- ولا يحق لهم أيضًا الابلاغ عن أي حالة أو خطر محتمل بصدد أي عملية إفصاح غير مصر بها عن أي بيانات عن عملاء البنك أو الأنشطة التجارية أو الموردين.

صورة منشورة
عن احتفالية بمناسبة
مرور خمسة عشر سنة
لتأسيس
بنك مصر

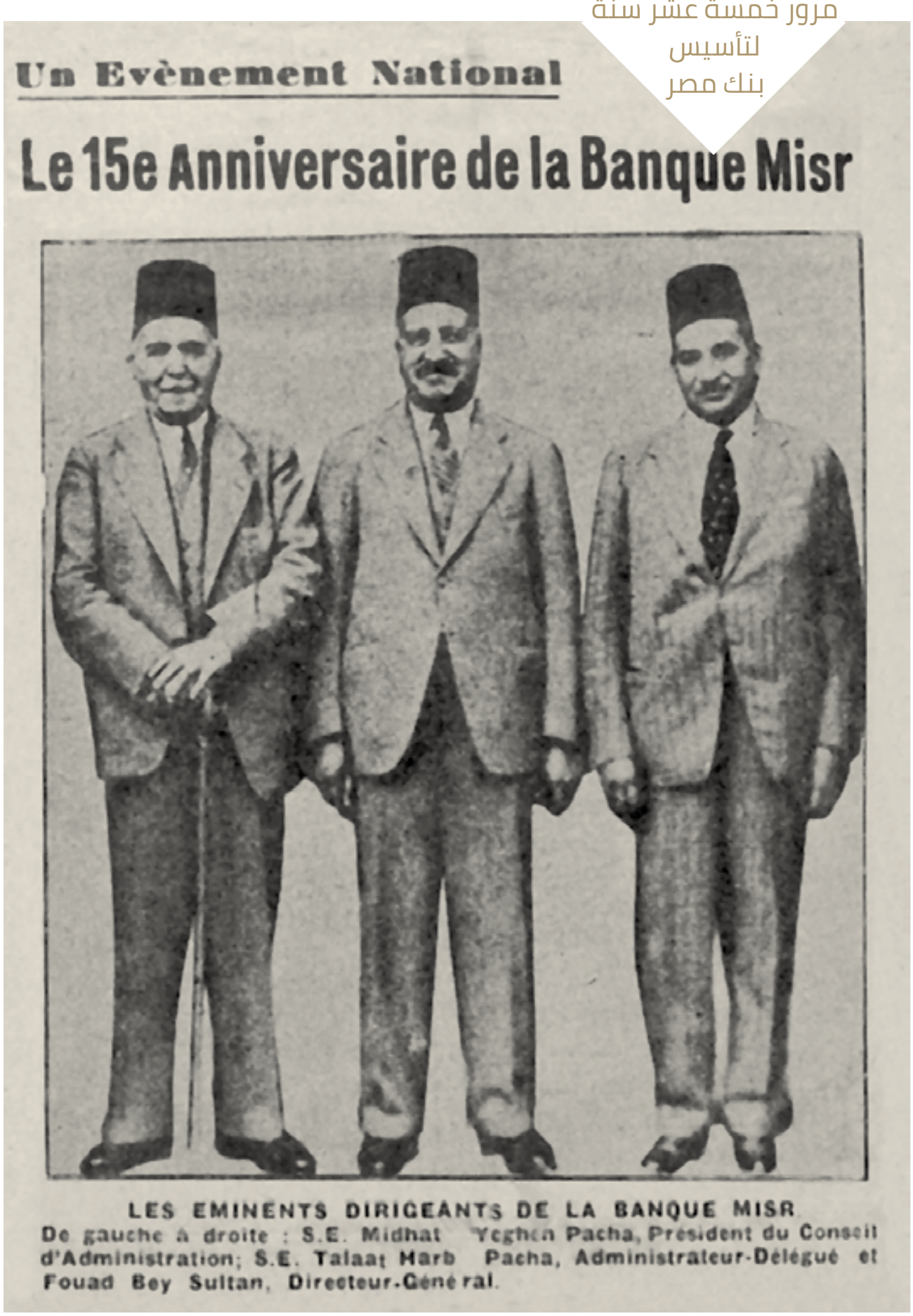

Un Evènement National

Le 15e Anniversaire de la Banque Misr

LES EMINENTS DIRIGEANTS DE LA BANQUE MISR
De gauche à droite : S.E. Midhat Yeghen Pacha, Président du Conseil d'Administration; S.E. Talaat Harb Pacha, Administrateur-Délégué et Fouad Bey Sultan, Directeur-Général.

تجربة متميزة للعملاء

من منظور بنك مصر، يعد مستوى رضا العملاء والنجاح في استبقائهم من الأمور التي لها أهمية كبيرة للبنك والتي يتم تحقيق الاستفادة القصوى منها لضمان نجاحه المستدام، لذلك يواصل البنك تطبيق مبدأ التواصل المستمر مع عملائه، وذلك من خلال استراتيجية التحول الرقمي القائمة على التمركز حول عملائه. وفي ظل الانتشار الهائل والمتسارع لتطبيق التكنولوجيا، يتبنى بنك مصر تطبيق رؤيته الريادية لدمج سبل التحول الرقمي المتطورة في كافة عملياته المصرفية ليرقى إلى مستوى توقعات ما يزيد عن ١٣ مليون عميل.

ويسعى بنك مصر لتحقيق التميز في تجربة عملائه المصرفية، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تتناسب مع متطلبات كل من العملاء الحاليين والمحتملين، وفي ضوء استراتيجية البنك الاستباقية، يعد رضا العملاء قيمة ملموسة يسعى بنك مصر باستمرار للحفاظ عليها. كما أن بنك مصر يرسخ ثقة عملائه من خلال مستوى أداء موثوق به والاستجابة لمتطلباتهم و الكفاءة والاحترافية. كما يحرص بنك مصر على ضمان استمرارية الوصول لخدماته من خلال شبكة تضم أكثر من ٧٢٥ فرع متطور اليكترونيًا في كافة أنحاء البلاد بهدف ضمان إتاحة أفضل مستوى من الخدمات لعملائه، بالإضافة إلى انتشار فروعه جغرافيًا على المستويين الإقليمي والدولي.

وباعتباره بنك مملوك بالكامل للدولة، فإن التزام البنك لا يقتصر على المعايير الدولية وإنما أيضًا اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري بهدف حماية حقوق العملاء والتعامل العادل. هذا فضلاً عن التزام بنك مصر بحماية بيانات العملاء والحفاظ على سريتها. كما قام بنك مصر بتأسيس وحدة مستقلة للتعامل مع شكاوى العملاء، وتتولى الوحدة مسؤولية إرسال التقارير بشأن تلك الشكاوى إلى لجنة الالتزام ببنك مصر، كما يحق للوحدة مراجعة سجلات المعاملات المصرفية التي قام العميل برفع الشكوى بصددها.

ريادة محورها العملاء

استراتيجية بنك مصر لا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح، بل تتضمن ضرورة تطبيق نهج يتمركز حول متطلبات العملاء باعتباره هدفًا استراتيجيًا، ومن مستهدفات تقييم مستوى النجاح الذي حققته كافة الجهود المبذولة، كما أن تقديم خدمة مصرفية مبتكرة تعتمد بصورة أساسية على ضمان رضا العميل.

ويحرص البنك بالتزامن مع التحول الرقمي نحو تطبيق التقنيات السائدة والتى تعد من أبرز العوامل التي تبعث على تحقيق تجربة مصرفية لا مثيل لها. وفي ظل انتشار كوفيد-١٩، أصبح تقديم خدمات مصرفية رقمية بمثابة ضرورة حتمية للوفاء بمتطلبات العملاء بسبب تداعيات الأزمة. وبدأ بنك مصر في تطبيق تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مرحلة مبكرة للغاية من خلال توفير منصات مصرفية متطورة يسهل الوصول إليها، مثل الخدمة الذاتية المساعد الآلي» للحوار التفاعلي وخدمات باستخدام تكنولوجيا رمز الاستجابة السريع وماكينات الصراف الآلي وأحدث نسخ لخدمات الإنترنت والموبايل البنكي.

ويأتي بعد ذلك دور موظفي بنك مصر الفعال للإسهام في تحفيز ولاء عملاء بنك مصر, حيث يتميز العاملين بالبنك بالاستعداد للاستجابة على طلبات واستفسارات العملاء بمصداقية وسرعة, كما يسعى بنك مصر للاستفادة من تقييمات العملاء التي يتم استلامها من خلال البريد الإلكتروني أو الهاتف أو غيرها من قنوات الاتصال المتاحة للعملاء.

ويولى البنك إهتمامًا بتقييمات العملاء المقدمة, سواء كانت بالسلب أو الإيجاب, مع وضعها في الاعتبار خلال القيام بتطوير الخدمات المصرفية المقدمة, حيث تأتي ثقة العملاء على رأس الأولويات من حيث الأهمية باعتبارها جوهر التميز طويل المدى الذي حققه بنك مصر.

كما يقدم بنك مصر خدمات استشارية مسؤولة لعملائه بهدف رفع مستوى الثقة التي اكتسبها على مدار ما يزيد عن قرن, كما يحرص فريق عمل بنك مصر المدرب بعناية من أجل إجراء حوار بناء مع عملائه وتقديم استشارات مصرفية فعالة بما يتناسب مع متطلباتهم.

كما يشارك موظفو بنك مصر باستمرار في حضور دورات تدريبية عن التدقيق والرقابة الداخلية بهدف تدعيم مستوى التزامهم بالقيم الأخلاقية العليا واستراتيجية البنك بهدف تطوير مهاراتهم والعمل على تقديم أفضل تجربة مصرفية للعملاء. وقام بنك مصر بتفويض المعهد المصرفي المصري لتقديم برنامج تدريبي حول أمن المعلومات لموظفو البنك, وذلك بالتعاون مع مؤسسة SANS الدولية. ويسعى بنك مصر دومًا إلى تحقيق التميز في الوصول إلى رضا عملائه, حيث إن ما يقدمه من خدمات يتناسب مع كافة الفئات في قاعدة عملائه.

تجربة مصرفية تتسم بالشمولية

يحرص بنك مصر ضمن أولوياته على توفير تجربة مصرفية تتسم بالشمولية والسهولة في إمكانية وصول العملاء للخدمات المصرفية المقدمة, وذلك من خلال التقنيات التكنولوجية وتوفير خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة.

كما يتمتع بنك مصر بدور داعم لمصر في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المصريين, كما يساهم بنك مصر في تمكين المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير تجربة مصرفية إيجابية, من خلال توفير ماكينات صراف آلي بسمات تقنية تيسر عليهم إمكانية استخدامها بما في ذلك:

- حجم الحروف على الأزرار والشاشة كبير وتباين الألوان شديد الوضوح
- أزرار مطبوعة بطريقة برايل
- شاشات بتقنية تحويل النصوص إلى لغة منطوقة
- إمكانية تكرار الرسائل والتعليمات الصوتية المنطوقة

وبهدف تيسير العقبات أمام عملائنا الذين يعانون من إعاقة حركية, تم توفير مساعدة لتحريك الكراسي المتحركة في ١٠ فروع.

كما أن العملاء الذين يواجهون صعوبة في استخدام تقنيات التحول الرقمي يمكنهم الحصول على الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها بنك مصر من خلال القنوات المصرفية التقليدية مثل إمكانية الحصول على الخدمات من خلال الفروع.

حماية البيانات والأمن السيبراني

يولي بنك مصر اهتمامًا هائلاً بضمان مستوى جودة الأمن السيبراني بهدف الحفاظ على سرية بيانات العملاء تزامنًا مع مواكبة التطور في مجال التكنولوجيا المالية. ويعد بنك مصر أول بنك على مستوى مصر وشمال أفريقيا في الحصول على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بطاقات الدفع الالكترونية PCI -DSS . وفي ظل استمرار تواجده على مسار النجاح، حصل بنك مصر على الشهادة بأحدث اصداراتها ٣,٢,١ لعام ٢٠١٩، وذلك بعد مراجعة مكثفة أجرتها شركة Control Case عن مستوى الحماية المطبق في نظم المعلومات والشبكات في بنك مصر. ويعد الحصول على تلك الشهادة دليلاً على التزام بنك مصر بتطبيق نظم متطورة لحماية البيانات بالإضافة إلى الامتثال إلى المتطلبات والمعايير العالمية. ويستهدف بنك مصر من خلال مستوى جودة الخدمات المقدمة وتطوير أنظمة معلوماتية موثوق بها لمعالجة مخاوف العملاء بشأن أحدث التطورات المتعلقة بالتحول الرقمي، الأمر الذي يسهم بالضرورة في ترسيخ ولائهم للبنك، كما يطبق البنك سياسات فعالة بشأن حماية الخصوصية والأمن السيبراني وإخطار القطاعات المعنية بذلك بهدف تخفيف من حدة المخاطر المتعلقة باحتمالية اختراق البيانات و الاحتيال عبر الإنترنت.

كما يبذل البنك جهودًا حثيثة لرصد أي عملية احتيال محتملة أو مخاطر للتعرض لتسريب البيانات. وعلى ذلك، يطبق البنك استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر بهدف ضمان تحقيق استعادة النظام في أسرع وقت، وذلك من خلال وضع وتطبيق الضوابط الداخلية المناسبة وأنظمة رصد متطورة.

تتضمن أنظمة الرصد على برنامج إنذار يقوم بإجراء متابعة متواصلة للمعاملات المصرفية وإرسال إخطار على الفور وبشكل أوتوماتيكي إلى المسؤولين ببنك مصر حول أي تعاملات تتم عبر حسابات العملاء والمحافظ الإلكترونية على نحو غير معتاد أو بصورة مثيرة للريبة، واستجابةً لتلك الإخطارات، يقوم موظفي بنك مصر على الفور بإخطار الجهات المعنية وأصحاب الحسابات البنكية.

و كخطوة استباقية، يتأكد بنك مصر من أن عملائه على دراية كاملة بمخاطر الجرائم الإليكترونية ورفع مستوى الوعي لديهم بأفضل الطرق لتفادي تلك المخاطر. وعلى ذلك، يقدم البنك لعملائه دليلاً إرشاديًا متكاملاً بشأن الأمن السيبراني وإرشادات حول أفضل سبل حماية البيانات، ويأتي ذلك ضرورة حتمية للحد من مخاطر اختراق البيانات ومنع التعرض للاحتيال والالتزام بقواعد الأمن. كما يُذكر بنك مصر عملائه دومًا بضرورة عدم مشاركة بيناتهم السرية الخاصة بحساباتهم المصرفية مثل رقم الحساب المصرفي الدولي المعروف باختصار (IBAN) أو كلمة السر أو بيانات البطاقة الائتمانية سواء عبر رسائل البريد الإلكتروني أو أي وسائل أخرى. وفي حال حدوث ذلك، يجب على حامل البطاقة التواصل مع البنك على الفور. هذا بالإضافة إلى ما قدمه البنك من قواعد إرشادية مبسطة لعملائها بهدف حماية بياناتهم الشخصية المستخدمة في تعاملاتهم المصرفية. ويتاح هذه القواعد الإرشادية على الموقع الإلكتروني للبنك ومن خلال الرسالة المطبوعة على كشف الحساب المصرفي وشاشات ماكينات الصراف الآلي والدعاية المطبوعة. كما يتولى موظفو الاستقبال وممثلو خدمة العملاء مسؤولية إخطار العملاء المتواجدين بالفروع بضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية الأساسية بهدف الحد من أية تداعيات محتملة.

تحقيق أعلى مستوى من جودة الخدمات

يعتبر ضمان مستوى جودة الخدمات المقدمة السبيل الأمثل للحفاظ على ثقة العملاء وتحقيق الاستدامة لمستوى التميز وضمان مستوى الدقة والاستجابة السريعة، لذلك يؤدي قطاع الجودة ببنك مصر دورًا محوريًا في ضمان حصول العملاء على تجربة مصرفية أفضل وتحقيق الاستفادة من التحول المصرفي الرقمي بهدف تعزيز مستوى رضا العملاء.

كما يتولى قطاع الجودة متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتدابير احترازية مع كافة أقسام البنك بهدف الحفاظ على أفضل مستوى للجودة وتنفيذ أفضل الممارسات المهنية.

كما يقوم القطاع بمتابعة مستوى الخدمة المقدمة وتقديم التقارير والمقترحات لتحسين مستوى الأداء وتحقيق أكبر قدر من السلاسة في إتاحة الخدمات وضمان الاستمرارية في تحقيق متطلبات العملاء للوصول إلى أعلى مستويات رضا العملاء. كما يتولى القطاع تقييم مستوى جودة الخدمات المتوفرة من خلال قنوات موحدة وشاملة تتسم بالسلاسة والكفاءة سواء بالفروع أو عبر المنصات الإلكترونية، إلى جانب ما يجريه القطاع من خلال الرقابة الميدانية التي تستهدف الحفاظ على تجربة العملاء بأفضل مستوى جودة وذلك من خلال تقييم مؤشرات الأداء لكل من موظفي الخدمة الأمامية.

كما يقيم القطاع مدى فاعلية التواصل مع فئات العملاء، بالاضافة إلى مستوى أداء العملاء ومعايير الجودة لخدمة مراكز الاتصال، وذلك من خلال: النجاح في تقديم الحل من المكالمة الأولى، مستوى الخدمة المقدمة وتقييم العملاء لمستوى رضاهم عن الخدمة عبر الخط الساخن ١٩٨٨٨ ومعدل المكالمات التي لم يتم التعامل معها ومتوسط وقت المعاملة ومستوى نظام التفاعل الصوتي.

بالإضافة إلى إجراء قياسات دورية لمستوى جودة المنصة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول والأنظمة الإلكترونية التي يتم بها تشغيل ماكينات الصراف الآلي.

كما يتم تقييم أنظمة أجهزة الصراف الآلي بأدوات الخدمة الذاتية، والتي تحمل العلامات التجارية لكل من شركتي NCR و Wincor، لضمان تحقيق السلاسة خلال استخدام خاصية الخدمة الذاتية بالمنصات التجارية.

ويجري القطاع تقييمًا عن مستوى رضا العملاء الذين تم التعاقد معهم لتوفير ماكينات نقاط البيع POS، بالإضافة إلى دراسات استقصائية عن مستوى رضا العملاء ليتم الحصول على التقييم مباشرةً من المشاركين في الاستقصاء للحصول على مقترحات تستهدف تحسين مستوى الخدمة، كما يتم تقييم ربع سنويًا حول كافة التقييمات التي يتم الحصول عليها بشأن مستوى رضا العملاء ومستوى جودة تقديم الخدمة عبر فروع ومنصات بنك مصر. كما يجري البنك تقييمًا داخليًا بشأن مستوى خدمات دعم العملاء.

التواصل الفعال لمعالجة الشكاوى

يعتبر بنك مصر شكاوي العملاء غير الراضين عن مستوى الخدمة المقدمة إليهم بمثابة أداة للحفاظ على مستوى جودة الخدمة وزيادة ولاء العملاء من خلال تحديد أساس المشكلة المقدم بسببها الشكوى.

وعلى ذلك، يقدم بنك مصر قنوات يسهل الوصول إليها لتلقي الشكاوى، كما يتجنب بنك مصر التأجيل غير المبرر في الاستجابة للشكاوى على نحو يتسم بالشفافية، كما يتولى القطاع المعني بالشكاوى بالتحقيق في تلك الشكاوى بكفاءة ودأب وشفافية، بهدف سرعة تحديد الاستجابة المناسبة لحل المشكلة، بالإضافة إلى إجراء متابعة مستمرة لتفادي وقوع مشكلات مماثلة.

ولايزال بنك مصر يسعى لتحقيق نجاح منقطع النظير من خلال ترسيخ النزاهة والالتزام من قيمه الأساسية، كما تستهدف الإدارة العليا لبنك مصر تحقيق التطوير المستمر لمتطلبات السلوك الأخلاقي كما ينشدها أصحاب المصلحة في بنك مصر، إلى جانب التزامه بمبدأ التوجه المسؤول، والتزامًا بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الصادر عن البنك المركزي المصري، يلتزم بنك مصر بشروط تسوية أي من المنازعات، ذلك بإشراف من البنك المركزي المصري.

التواصل مع الهيئات الحكومية

يتمتع بنك مصر المملوك بالكامل للحكومة، بمشاركة مؤثرة في تنفيذ الإصلاحات الحكومية، وذلك من خلال الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أداء قوية، وإسهاماته تجاه تحقيق الاستدامة عبر التواصل البناء مع الحكومة المصرية، بالإضافة إلى اتساق تلك الجهود بصورة وثيقة مع تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تمثل مسارًا وطنيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد تعاون بنك مصر مع الحكومة المصرية بمثابة بوابة لتحقيق الاستدامة على المستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، كما يتبع بنك مصر توجيهات الحكومة المصرية باستمرار من خلال التزامه بالسياسات الفعالة بهدف تحقيق أثر إيجابي على مستوى السوق وتحقيق تنمية شاملة على المدى الطويل.

ويتعاون بنك مصر أيضًا مع الهيئات الحكومية للحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان والبيئة ودعم التعاون الرقمي، كما يحرص على الالتزام بسياسات الاقتصاد الكلي إبان الأداء الذي يقدمه وجهوده الحثيثة بهدف ممارسة دور على قدر أكبر من الأهمية لدفع عجلة نموالاقتصاد القومي مع الالتزام باللوائح الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي المصري.

وعادة يقوم بنك مصر بإصدار شهادات إدخار ذات عائد مرتفع وفقًا لتعليمات الحكومة، حيث يمثل ذلك جانبًا من جهوده للحد من التوجه لتحويل العملاء ودائعهم بالعملات الأجنبية (الدولار) وتدعيم الدخل الإجمالي المتاح للأفراد.

كما يقدم البنك برامج تمويلية للحكومة وشركات القطاع العام بهدف زيادة معدلات استثماراتها على المستويين المحلي والعالمي وتحقيقًا للميزة التنافسية بالعديد من الصناعات الحيوية على المستوى المحلي.

وفي ظل الدورالريادي لبنك مصر في مجال التنمية المجتمعية، فقد شارك بنك مصر في العديد من تلك المبادرات في هذا الصدد، من بينها تخصيص مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري لتطوير الطريق الدائري مرورًا بالقاهرة الكبري، والذي يعد طريقًا محوريًا لتسهيل انتقال المواطنين في كافة أرجاء محافظة القاهرة.

ويلتزم بنك مصر بتدعيم شراكات استراتيجية على مستوى كافة أنشطته، والتي تتضمن توفيرسكن آمن وصالح للمعيشة بتكلفة بسيطة بهدف توفير الحماية من التعرض لمخاطر الإخلاء الجبري، حيث تعاون بنك مصر مع العديد من الهيئات بهدف توفير سكن ملائم للأسرالمصرية من الفئات المتوسطة والفقيرة، وذلك من خلال مشروعي بشاير الخير بحي الأسمرات.

كما قام البنك بتمويل المرحلة الأولى من مبادرة «إتكلم مصري» بالتعاون مع وزارة الهجرة، والتي تأتي في إطار جهود الحكومة المصرية لنشر الوعي الثقافي بالحضارة المصرية بين المصريين، وخاصةً المغتربين.

شراكة من أجل التنمية

يدرك بنك مصر أن السبيل لتحقيق تنمية مستدامة ناجحة يتمثل في تأسيس شراكات مؤسسية مع الجهات الأكاديمية والمشروعات التجارية والهيئات الدولية والمحلية, وعلى مدار الخمسة أعوام الماضية, قام بنك مصر بتأسيس شراكات متنوعة مع جهات عاملة بالعديد من القطاعات, من بينها التكنولوجيا والصحة والتعليم والإتصالات والتصنيع والصيدلة والتمويل والتجارة, حيث يتخذ بنك مصر خطوات ثابتة لتعزيز شراكات طويلة المدى بهدف تلبية متطلبات المجتمع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية.

كما عقد البنك شراكات تستهدف توفير التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتبارها المسار للقضاء على الفقر من خلال تمكين رواد الأعمال وتدريبهم على اكتساب المهارات التقنية والمعرفية, كما اتخذ بنك مصر خطوات إبان تسريع عجلة المستقبل الرقمي والتحول نحو المجتمع اللانقدي, حيث تهدف شراكات بنك مصر تحفيز نمو منظومة المدفوعات الإلكترونية بهدف دمج الفئات التي لا تحظى بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية ودفع عجلة نمو الاقتصاد القومي بما يتسق مع رؤية مصر للتنمية المستدامة, بالإضافة إلى تعاون بنك مصر مع العديد من الشركاء لتقديم تجربة مصرفية رقمية رفيعة المستوى لدفع عجلة التحول الرقمي بما يسهم في تلبية متطلبات العملاء.

شركاء بنك مصر

تمكين المجتمع

عقب انتشار وباء كورونا, ظلت جهود بنك مصر نحو تحقيق الاستدامة راسخة, لدمج جميع فئات المجتمع إلى جانب تحفيز التحول المصرفي الرقمي, حيث نجح بنك مصر في التكيف مع الواقع الجديد, كما يبذل بنك مصر جهود حثيثة على كافة الأصعدة لتحقيق النمو الشامل وتحفيز النمو الوطني وفقًا لمنظور أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتستمر جهود البنك نحو تمكين المجتمع من خلال أربعة مسارات تتمثل في التخلص من الفقر بكافة أشكاله وحماية حقوق الإنسان ودعم المساواة بين الجنسين والحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الشمول المالي.

المسارات الأربعة نحو تمكين المجتمع

- **الشمول المالي**
- **الحد من الفقر**
- **الصحة والرفاهية**
- **التعليم**

يعقد بنك مصر شراكات مع كافة فئات مساهميه, من بينها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات ووكالات والشركات والنظراء في القطاع المصرفي والمؤسسات المجتمعية لحسين مستوى الحياة وتحقيق الرخاء المجتمعي من خلال إزالة التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

يواصل بنك مصر إلى جانب دوره المباشر في القطاع المصرفي المضي قدمًا فيما يتعلق بدوره بشأن المسؤولية المجتمعية للبنك بصورة غير مباشرة, من خلال مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع, فضلاًعن ممارسات الموظفين من الأنشطة الخيرية والتطوعية.

حيث أسس بنك مصر مؤسسته غير الحكومية المسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي تحت رقم ٧٠٤٥ /٢٠٠٧, ليكون بذلك ''العمل معًا لخير بلادنا'' قيمة راسخة للمؤسسة, وتتعاون المؤسسة بهدف الإسهام في تمكين المجتمع من خلال برامج تعليمية وصحية واقتصادية من أجل تحسين أوضاع القاطنين في المناطق العشوائية والقرى, إلى جانب تمكين السيدات المُعيلات.

وتقبل المؤسسة التبرعات من الأفراد الراغبين في المشاركة في الأنشطة الخيرية والمبادرات التنموية داخل وخارج مصر, كما يمكن تقديم تلك الإسهامات النقدية حسابات بنكية خاصة بالمؤسسة المتاحة في

فروع بنك مصر المنتشرة في كافة أنحاء البلاد, أو يمكن تلقيها أيضًا بشكل مباشر عبر فروع البنك أو تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

كما يقوم بنك مصر بتخصيص تمويلات سنوية من صافي قيمة الأرباح لتمويل أنشطة المؤسسة تحقيقًا لمبدأ الرخاء المشترك, حيث تدعم المؤسسة مبدأ الفعل الجمعي لتنمية المجتمع, وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٠, قام بنك مصر بتخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه لدعم أنشطة المسؤولية المجتمعية للبنك, ليحقق بذلك زيادة في قيمة الميزانية المخصصة قدرها ٧٥٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تقدم محوري

حصد بنك مصر العديد من الجوائز الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات, من بينها جائزة "أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية مصر" مقدمة من مجلة إنترناشيونال بيزنس لعام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و ٢٠٢٠, بجانب الحصول على لقب أفضل بنك في تقديم الخدمة المجتمعية لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠, وقدمت مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو تلك الجائزة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠, إلى جانب حصوله على "أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية- مصر" من مجلة كوزموبوليتان ذا دايلي عن عام ٢٠٢٠.

تبرعات أنشطة المسؤولية المجتمعية

القيمة مقدرة بمليار جنيه مصري

اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

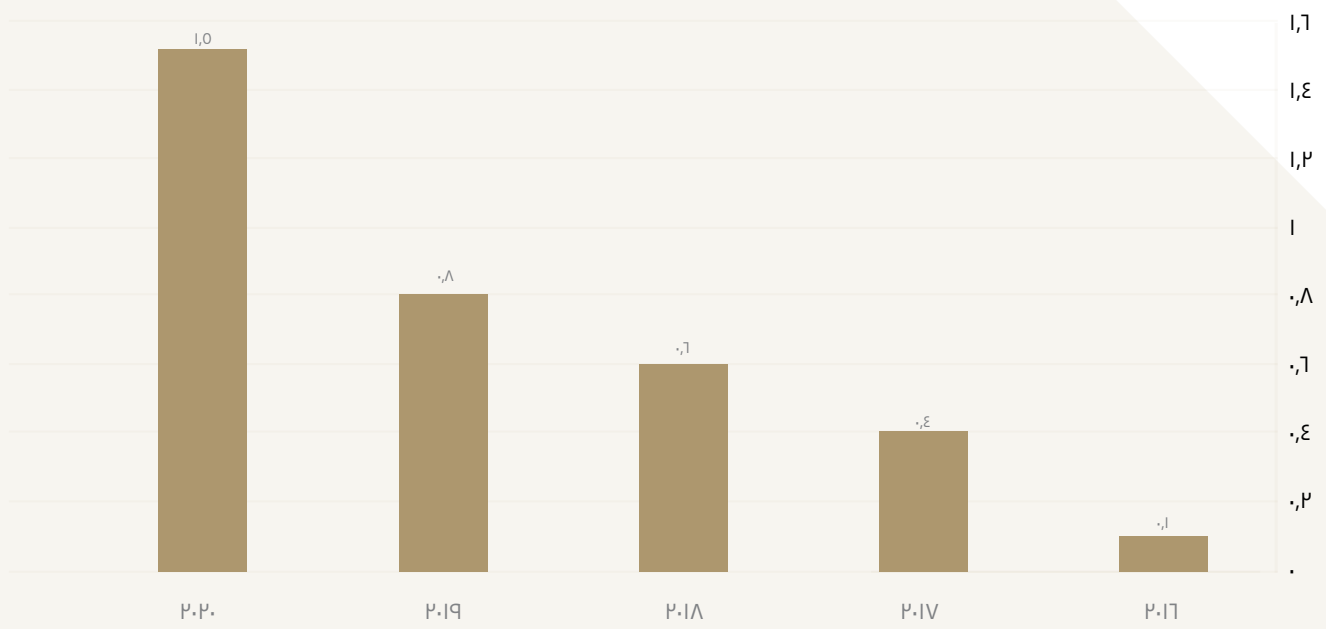

*** في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠, قام بنك مصر بتخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه لدعم أنشطة المسؤولية المجتمعية للبنك, لتصل قيمة الزيادة إلى ١٢ ضعف خلال الخمس سنوات الماضية.**

المسار الأول: الشمول المالى

يمثل الشمول المالي ركيزة لمهام بنك مصر نحو تحقيق رخاء المجتمع, كما يبذل بنك مصر جهدًا لضمان تسهيل وصول العملاء لمجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية في أسرع وقت, حيث تم تصميم تلك الخدمات لتناسب كافة فئات المجتمع بهدف دمج الفئات التي لا تحصل على الخدمات المصرفية في إطار الاقتصاد الرسمي، كما يمتلك البنك أدوات مبتكرة لتطوير المعرفة المصرفية.

ونجح بنك مصر في مهمته نحو تعزيز الاستدامة على مستوى البلاد, وذلك من خلال تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة, واتساقًا مع أجندة التنمية المستدامة, يضع بنك مصر ضمن أولوياته ضمان تحقيق الشمولية في إتاحة برامج التمويل والخدمات المصرفية الرقمية للفئات المهمشة وكذلك الفئات الراقية بالمجتمع, بما يحقق دمج لمزيد من الشركات في إطار الاقتصاد الرسمي.

ويستهدف بنك مصر من تطبيق استراتيجيته تحقيق قيمة مضافة من خلال تعزيز الشمول المالي عبر تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والسيدات والشباب, حيث يتم تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاث مسارات رئيسية, من ضمنها:

- رفع مستوى الوعي, وذلك من خلال تطبيق القوانين المحلية والدولية
- تحسين مستوى انتشار التحول الرقمي ليخدم القطاعات التي لا تتعامل مع مصارف
- دعم ريادة الأعمال

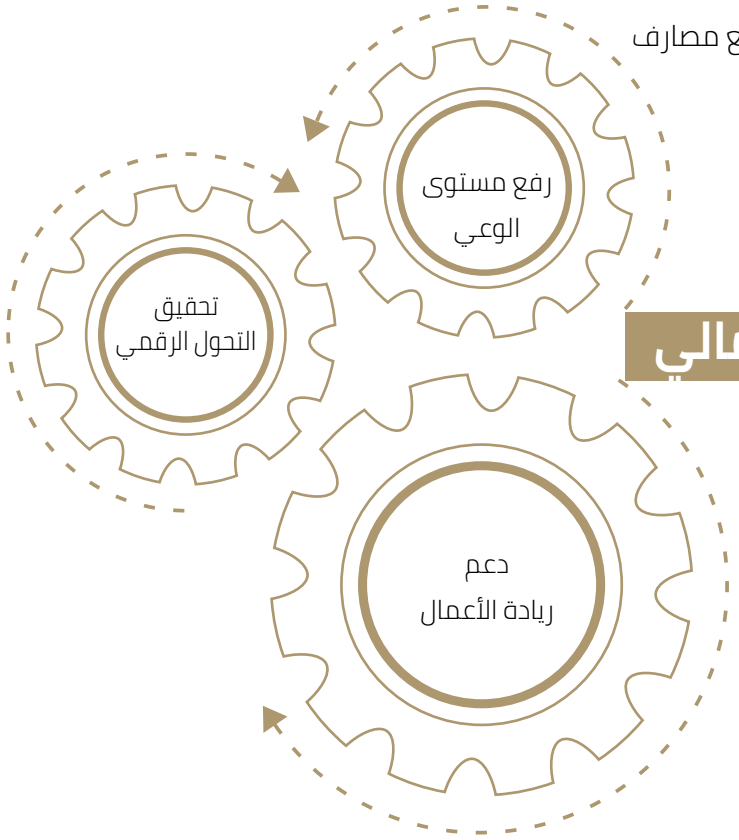

مسارات بنك مصر لتحقيق الشمول المالي

دعم مبادرات الشمول المالي

يشارك بنك مصر في العديد من المبادرات التي تستهدف تحقيق الرخاء المجتمعي، وذلك من خلال إتاحة الخدمات المصرفية الرقمية، حيث شارك خلال العام الماضي في العديد من المبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الشمول المالي، من بينها الاحتفالات الخاصة بيوم الشباب الدولي واليوم العربي للشمول المالي والأسبوع العالمي للشمول المالي واليوم العالمي للادخار ويوم الفلاح المصري ويوم المرأة المصرية وكذلك اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي إطار تلك المبادرات، قدم بنك مصرعروضًا متميزة مثل البطاقات مسبقة الدفع دون رسوم المراهقين دون سن السادسة عشر، كما يتيح البنك إمكانية فتح حسابات المصرفية لتلك الفئات العمرية دون رسوم إصدار للبطاقة أو حد أدنى للأرصدة، بالإضافة إلى العديد من المزايا المقدمة لمشتركي خدمة محفظة بنك مصر، ومنها إصدار بطاقة ميزة دون فرض أي رسوم إصدار.

ومن آليات دعم مبادرة الشمول المالي، احتفاء بنك مصر بيوم الادخار العالمي من خلال تنظيم ماراثون دراجات يوم الجمعة ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، وكانت نقطة انطلاق الماراثون من أمام بانوراما ٦ أكتوبر، ويتمثل الهدف من إقامة الماراثون في رفع مستوى الوعي بأهمية المدخرات، إلى جانب تعزيز أهمية الرياضة ونشر ثقافة ركوب الدراجات بالمجتمع من أجل تحسين الصحة واللياقة البدنية، إلى جانب كونها وسيلة مواصلات آمنة في ظل انتشار أزمة كورونا والإسهام في تحقيق التباعد الاجتماعي وتحسين الصحة العامة.

بالإضافة إلى مشاركته في مبادرة ''ما يغلاش عليك'' التي تم إطلاقها تزامنًا مع يوم الشباب العالمي، حيث تمت إتاحة قروض شرائية في إطار المبادرة، إلى جانب تخفيض سعر الفائدة ١% على القرض الشخصي النقدي وبرامج المعاشات، كما تم إصدار شهادات ادخارية دون أية رسوم إدارية.

المسار الرقمي للتحول لمجتمع لا نقدي

يدعم بنك مصر جهود الدولة للتحول اللانقدي وكذلك مبادرات رفع الوعي بأهمية الشمول المالي، والتي تم إطلاقها بقيادة المجلس القومى للمدفوعات الإلكترونية، كما يستهدف بنك مصر تطبيق أحدث آليات التحول الرقمي من أجل تسهيل الوصول إلى القنوات المصرفية لكل من العملاء وغير المتعاملين مع الخدمات المصرفية.

أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة لبطريركية الأقباط الأرثوذكس

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع الأسقفية التابعة لبطريركية الأقباط الأرثوذكس، وجاء ذلك تحت رعاية البابا الأنبا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية.

ووفقًا لذلك البروتوكول، سيتم تقديم خدمات محفظة بنك مصر الإليكترونية لما يقرب من ٥٠٠٠ مستفيد بالأسقفية، لإجراء عمليات السحب والإيداع وسداد الفواتير بكل أمان من خلال تطبيقات المحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع الإليكترونية و١٠٠ ألف ماكينة فوري لنقاط البيع الالكترونية و ١٢ ألف ماكينة صراف آلي دون أدنى حاجة للذهاب إلى فروع البنك.

وزارة المالية

يتيح بنك مصر لعملائه خدمة السداد الإلكتروني للضرائب من خلال شبكة فروعه والعديد من المنصات الإلكترونية باعتبارها خطوة لتحقيق التعاون مع وزارة المالية، فإن بنك مصر يوفر خدمة السداد الإلكتروني للضرائب لكل من الهيئات الحكومية والخاصة، كما أطلق بنك مصر خدمة سداد الرسوم الجمركية في ديسمبر ٢٠٠٥، ليكون بذلك أول بنك مصري يقدم تلك الخدمة، بالإضافة إلى تسهيل عملية سداد المدفوعات المستحقة مع إرسال إخطار فوري بالقيمة المسددة.

وزارة العدل

تعاون بنك مصر مع وزارة العدل وشركة إي فينانس لإطلاق منظومة إليكترونية لتحصيل الرسوم, حيث تتيح تلك المنظومة سهولة سداد المستثمرين المصريين والأجانب لرسوم الخدمات القضائية المقدمة من المحاكم الاقتصادية في أي مكان, حيث ترسخ تلك المنظومة ثقة المستثمرين في السوق المصري بما يسهم في نهاية المطاف في تعزيز الاقتصاد المصري.

شراكة مع المصرية للاتصالات

عقد بنك مصر شراكة مع المصرية للاتصالات لإطلاق تطبيق الهاتف لمحفظة WE Pay, حيث توفر هذه الخدمة الأمان في ارسال واستلام وادخار الأموال من خلال تطبيقات الهواتف الذكية, كما تسهم في موائمة استراتيجية التحول الرقمي للبنك.

ويتيح تطبيق المحفظة الإلكترونية للعملاء إمكانية الإيداع والسحب النقدي من خلال مراكز مبيعات شركة we وشركائها, كما تتيح تلك الخدمة للمشتركين إضافة وربط بطاقاتهم الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر على تطبيق المحفظة لإجراء المعاملات المالية دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة أو مساعدة من البنك.

كما يمكن لمشتركي خدمة المحفظة الإلكترونية الاستفادة من آليات الدفع الإلكترونية مثل التحويلات الإلكترونية, تحويلات الأفراد للتجار وخدمات المدفوعات, بالاضافة إلى السداد الإلكتروني لجميع خدمات شركة we ودفع فواتير المرافق والتأمين والتعليم والتذاكر والرحلات السياحية.

كما سيتم إضافة المزيد من المميزات على محفظة we الإلكترونية في أقرب وقت ممكن على الهواتف المميزة لتمكين العملاء من استلام حوالات دولية.

شراكة مع شركة فكسيد سلوشنز

وقَّع بنك مصر بروتوكول تعاون مع المجموعة الوطنية «فيكسد سليوشنز» لإتاحة قنوات الدفع الإلكتروني لبنك مصر على المنصة الموحدة, حيث يهدف البروتوكول إلى إتاحة قنوات الدفع الإلكتروني على المنصة الموحدة لإجراء عملية السداد الإليكتروني لتكاليف خدمات المرافق العامة, وذلك من خلال إتاحة أنظمة التكامل, بما يضمن تحقيق كفاءة المعاملات عبر منظومة الدفع الإليكتروني, وتسهم تلك الشراكة في توسيع نطاق تقديم خدمات المدفوعات الإليكترونية في مصر.

الشراكة مع شركتي فيزا وإكسون موبيل

بادر بنك مصر في عقد شراكة استراتيجية مع شركتي فيزا وإكسون موبيل- مصر بهدف توسيع نطاق خدمات المدفوعات الإلكترونية للخدمات البترولية وذلك عبر ١٠٠ محطة من محطات اكسون موبيل كمرحلة أولى.

وتهدف تلك الشراكة الاستراتيجية إلى تمكين حاملي بطاقات فيزا من استخدام بطاقاتهم في محطات اكسون موبيل المشاركة, وتوسيع نطاق قبول المدفوعات الإلكترونية في هذه المحطات, ويقوم بنك مصر بدفع هذه الشراكة مقدمًا من خلال نشر ماكينات قبول المدفوعات الإلكترونية في المحطات المشاركة فضلاً عن تصميم برامج ولاء ومكافآت للمحطات المشاركة وحاملي البطاقات الذين يقومون باستخدام بطاقاتهم للدفع مقابل الخدمات داخل المحطات.

الشراكة مع فوري

يتيح بنك مصر مميزات برنامج الولاء الرقمي بالتعاون مع فوري بهدف تسريع انتشار خدمات المدفوعات الإلكترونية, حيث يتيح ذلك البرنامج لعملاء بنك مصر إمكانية السحب من أرصدتهم الإئتمانية عبر المنصات التي توفرها شركات الاتصالات الأربعة: فودافون وأورانج واتصالات weg , ومن خلال هذا التعاون, تمت إتاحة قسائم شرائية متوفرة لدى مجموعة من التجار بالإضافة إلى خصومات يتم الحصول عليها عند إجراء معاملات تجارية عبر بطاقات بنك مصر الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر, بهدف تحسين مستوى رضا العملاء ودفع الجهود المبذولة إبان تحقيق الشمول المالي.

مصاري

أبرم بنك مصر اتفاقية تعاون مع شركة مصاري لتمكين الشركة من تقديم بعض خدمات المعاملات البنكية كقبول بطاقات الدفع الإلكتروني ''ميزة" والدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة. حيث قام البنك بالتعاون شركة مصاري الرائدة في خدمات الدفع الإلكتروني بالحصول على رخصة مُيسر الدفع الإلكتروني من البنك المركزي, والتي أتاحت للشركة تقديم عددًا من خدمات المعاملات البنكية لعملائها.

دعم ريادة الأعمال

يولي بنك مصر اهتمامًا بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكذلك الشركات الناشئة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي, وذلك لإسهام ذلك القطاع في زيادة مستوى الإنتاجية وخلق فرص عمل والقضاء على الفقر من خلال رفع معدلات الدخل, الأمر الذي يسهم في تحقيق أثر إيجابي على مخصصات الإنفاق للأسر على قطاعي التعليم والصحة بمرور الوقت.

كما قام بنك مصر برفع معدلات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مرات عديدة خلال الأعوام الماضية, وذلك في ضوء توجهات البنك المركزي المصري, كما قام بنك مصر بإطلاق العديد من المبادرات وتوقيع بروتوكولات تستهدف دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر, من بينها:

برنامج مشروعك

على مدار الخمس أعوام الماضية, تعاون بنك مصر مع وزارة التنمية المحلية لإطلاق برنامج مشروعك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال وحدات الشباك الواحد المنتشرة في كافة أنحاء البلاد. ويعد برنامج مشروعك بمثابة جزء من مبادرة أكبر بقيادة البنك المركزي المصري والتي تستهدف توفير تمويلات بفائدة قدرها 0%, وبدعم منظومة الشباك الواحد بالوحدات المنتشرة في مصر لتمويل الاستثمارات, ساهم بنك مصر في خلق العديد من فرص العمل منذ إطلاق البرنامج في عام ٢٠١٥.

مبادرة رواد النيل

يتمتع بنك مصر بدور حيوي في تحسين مستوى منظومة ريادة الأعمال في مصر من خلال دعم رواد الأعمال من الشباب من خلال إطلاق المجال إمكانياتهم الكامنة. وتعد مبادرة رواد الإعمال جهدًا وطنيًا لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات, وتتمثل مشاركة بنك مصر في دعم مبادرة رواد النيل الوطنى لريادة الأعمال من خلال المسارين التاليين:

مركز تطوير الأعمال

أسس بنك مصر مركز تطوير الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال من خلال مجموعة من الخدمات غير المالية وإتاحة فرص تمويلية بهدف تأهيلهم وتحسين مهارات التواصل لديهم من أجل تطوير مشروعاتهم.

ويقدم بنك مصر هذه الخدمات من خلال ثلاث فروع في مدينة السادات بمحافظة المنوفية ومدينة دمياط الجديدة بمحافظة دمياط ومدينة أتون بمحافظة الأقصر.

وتوفر تلك المراكز مجموعة عريضة من الخدمات, منها طرح أفكار للمشروعات الجديدة وتيسير إجراءات التسجيل والحصول على تراخيص وإجراء دراسات جدوى وخدمات التحليل والتقييم المالي وتسهيل الحصول على التمويل والتواصل مع البائعين والوصول إلى الأسواق المستهدفة وتبادل المنتجات والخدمات ونشر البيانات المتاحة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة مشاريع مصر.

كما يقدم البنك التدريب وبناء القدرات وورش العمل إلى جانب إطلاق برنامج دعم العملاء بهدف تمكين رواد الأعمال من إدارة الأزمات واستثمار الفرص المتاحة, ومع نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ قدم البنك إجمالي ٧٣٩٥ خدمة غير مالية لآلاف العملاء في القطاع المصرفي.

بيوت التصميم

تعد بيوت التصميم التي تم إنشاؤها مؤخرًا هي الوحدات الأولى من نوعها في مصر التي تستهدف دعم الروابط بين الجامعات وقطاعات عريضة من الصناعات.

وتقدم بيوت التصميم خدمات استشارية ونماذج أولية وأحدث برامج المحاكاة, فضلاً عن تنظيم جلسات تدريب تفاعلي وورش عمل للتدريب العملي, والتي يتم إتاحتها للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف إرساء ركيزة موثوق بها فيما يتعلق بتقييم عملية التسعير وضمان الجودة, وقد قام بنك مصر بتأسيس بيوت التصميم في العديد من الجامعات المرموقة مثل:

- **استطاع بيت التصميم بجامعة النيل** في تطوير منتجات استفاد منها أكثر من ٥٥ شركة, من ضمنهم ٢٥ شركة ناشئة, فضلاً عن تنفيذ ٧١ مشروع لتصميم النماذج الأولية من خلال تطبيق مبادئ الهندسة العكسية للمنتجات. كما تعاون بيت التصميم مع الشركات المحلية ورواد الأعمال بهدف تحسين مستوى الأداء ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية للتصنيع والتصدير. تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافةً إلى تقديم ٣٠٠ ساعة تدريبية عن تصميم المنتجات والنماذج الأولية, نجح بيت التصميم في تصميم منتجات للتخفيف عن مصابي فيرس كورونا, وقد اختارت وكالة ناسا بيت التصميم بجامعة النيل ليشارك مع ١٣ جهة دولية في صناعة أجهزة تنفس لعلاج الحالات الحرجة.
- **يعمل بيت التصميم بجامعة عين شمس** على التواصل مع الجامعة وقطاع الصناعة, وتحديدًا في مجال صناعة السيارات والروبوتات, حيث طور بيت التصميم بوابات تعقيم إليكترونية وأنظمة تحكم في إضاءة الشوارع, إلى جانب تدريب حديثي التخرج من كليات الهندسية على تصميم المنتج.
- **يركز بيت التصميم بجامعة الأزهر- قنا** على مجالات الزراعة والمياه والطاقة, ويمثل بيت التصميم الذراع التقني للحاضنة التكنولوجية, كما قام بتصميم وصناعة وتصميم واختبار كفاءة وحدات متنقلة صديقة للبيئة لمعالجة مياه الصرف. ويستهدف المشروع معالجة العقبات الهائلة التي تواجهها منطقة صعيد مصر فيما يتعلق باستهلاك قدر كبير من المياه يوميًا والتخلص من مياه الصرف الصناعي بمياه نهر النيل دون إجراء عملية معالجة, الأمر الذي له عواقب وخيمة على المنظومة البيئية بالكامل فضلاً عن عواقب سلبية مؤثرة على القطاع الاقتصادي. ويمكن توفير هذه الوحدة للمصانع والشركات بمختلف الأحجام ليتم اختبار مستوى أدائها, ومن خلال التعاون مع مركز التميز

بالكلية العسكرية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا, تم الوصول إلى مرحلة التسويق. وتمثل تلك الوحدة احتياجًا لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأنها غير مكلفة وأدائها جيد إلى جانب اعتمادها على تقنيات صديقة للبيئة. وقد كانت استجابة بيت التصميم سريعة تجاه أزمة انتشار فيروس كورونا, حيث قام بتصميم وإنتاج واختبار جودة كمامات N٩٥ المزودة بمرشح هواء قابل للتغيير, وكذلك قناع واقي للوجه بمقاسات مختلفة وتوريده للمستشفيات الجامعية والأطباء.

- **يهتم بيت التصميم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري** بعلوم ما تحت الماء, وقد قام بيت التصميم بإنشاء نموذج أولي لغواصات حفر النفط واستكشاف الآثار التاريخية الغارقة ورعاية المنافسة لدعم الإبداع والتصميم بين الشباب العاملين في هذا المجال.

بروتوكولات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

قام بنك مصر مؤخرًا بتوقيع العديد من البروتوكولات والاتفاقيات مع مؤسسات محلية ودولية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر, ومن ضمنها:

المعهد المصرفي المصري

أطلق بنك مصر مبادرة ''طور مشروعك- ادعم بلدك'' لتدريب عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم برامج تدريبية في العديد من المحافظات المصرية بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، حيث كانت بداية المرحلة الأولى من المبادرة في محافظة القاهرة.

ويشجع هذا البرنامج الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصة إضافةً إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال, كما يقدم أيضًا فرص تدريبية لنشر المعرفة المالية والمصرفية وتعزيز المهارات القيادية في مجال الأعمال وتنمية مهارات إدارة الأعمال, إلى جانب تقديم الدعم لرواد الأعمال لتحقيق أقصى قدر للاستفادة من استثماراتهم.

مؤسسة التمويل الدولية

وقع بنك مصر اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتوسيع نطاق الدعم المقدم للأعمال التجارية التي يتولى إدارتها سيدات, بموجب تلك الاتفاقية, يقدم بنك مصر خطًا تمويلية تتناسب مع متطلبات أصحاب المشروعات من السيدات ضمن الخدمات المقدمة من البنك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وينفذ المشروع فى إطار برنامج «أبطال الخدمات المصرفية للنساء» لمؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا وبرنامج الخدمات المصرفية العالمية للنساء.

وزارة التجارة والصناعة

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون لإطلاق برامج تمويلية للمصدرين المصريين عامةً, وفي أفريقيا تحديدًا, بهدف تطوير المزايا التنافسية للمصدرين المصريين ودعم رواد الأعمال في قطاع التصدير, وكذلك صغار المصنعين. ويتضمن البروتوكول أيضًا تنظيم ورش عمل لرفع مستوى الوعي بين المصدرين فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة وأنشطة التجارة الدولية ووثائق الشحن وائتمان الشركات, كما أن الورش تلقي الضوء على مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أطلقها البنك المركزي المصري.

ويتم تقديم العديد من المنتجات والخدمات بهدف مساعدة الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التجارة الدولية فيما تعلق بإدارة النقد، ويتولى بنك مصر إرسال منسقي تسويق إلى مقرات الشركات والمصانع واتحادات المستثمرين، كما يشارك كلاً من اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية في تقديم الخدمات التمويلية من خلال استلام طلبات الحصول على التمويل من الجهات المعنية.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وقع بنك مصر اتفاقية جديدة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في إطار الجهود المبذولة من جانب البنك المركزي المصري والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، بهدف رفع قيمة المحفظة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر، وتحديدًا البرامج التمويلية المقدمة لكل من السيدات والشباب.

وتتراوح نسبة التمويل المقدمة للسيدات في إطار تلك الاتفاقية ما بين ٢٥ إلى ٣٠% من إجمالي قيمة المحفظة التمويلية، بهدف تمويل ١٣٥ ألف مشروع متناهي الصغر على مستوى كافة المحافظات المصرية، وتصل قيمة رأس المال المخصص للإقراض نحو ٥٠ ألف جنيه مصري.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية التي تم توقيعها بين بنك مصر وجهاز تنمية المشروعات بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١١ استهدفت تمويل ١٣٢ ألف مشروع متناهي الصغر بإجمالي قيمة ٢,٥ مليار جنيه.

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية والغرفة التجارية للقاهرة

قام بنك مصر مؤخرًا بتوقيع بروتوكول تعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية والغرفة التجارية للقاهرة في إطار دعم رواد الأعمال من خلال تقديم حلول تمويلية مناسبة لنشر مفهوم التحول الرقمي وثقافة المجتمع اللارقمي وتوسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية من خلال إتاحتها ضمن منظومة الشمول المالي المستهدفة من قبل الدولة المصرية.

المعارض المحلية والدولية

يشجع بنك مصر عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على المشاركة في المعارض المحلية والدولية بما يسهم في رفع نسب مبيعاتهم ومساعدتهم على عقد اتفاقيات تجارية جديدة. ويعقد بنك مصر شهريًا معرض للمنتجات المحلية التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يتيح لموظفي البنك إمكانية شرائها، كما شجع بنك مصر تلك المشروعات على المشاركة في معرض "تراثنا" للمنتجات اليدوية، إلى جانب التعاقد مع بائعين محليين لتوريد الهدايا الترويجية التي يقدمها البنك في المناسبات مثل بداية العام الجديد، كما قدم البنك على المستوى الدولي الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للمشاركة في جناح مصر بمعرض ارتيجانو للحرف بمدينة ميلانو بإيطاليا.

البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية

يواصل بنك مصر تطوير إمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بمشاركة كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية لتقديم الخدمات الاستشارية مع التركيز على الاستراتيجية التمويلية وبناء القدرات ودرجات الائتمان.

ومضات على مدار الخمس السنوات الماضية

شارك بنك مصر في العديد من المبادرات والبرامج على مدار الأعوام القليلة الماضية، وفيما يلي جدول يضم أهم إنجازات بنك مصر في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

منطقة الروبيكي الصناعية

يستهدف هذا البرنامج دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال مدابغ الجلود، وخاصةً الورش الكائنة في حي مجرى العيون، حيث ساهم بنك مصر في نقل ورش مدابغ الجلود من أجل توفير بيئة عمل صحية أفضل، حيث عانى أصحاب مدابغ الجلود من تدهور المرافق العامة بسبب تراكم القمامة وعدم توافر سبل النظافة والانقطاع المتكرر للكهرباء والغاز.

اتحاد الصناعات المصرية

تماشيًا مع مبادرة البنك المركزي المصري، يقدم بنك مصر لأعضاء اتحاد الصناعات المصرية برامج تمويلية بمعدلات فائدة متناقصة تتراوح بين 0% إلى 7%.

شركة مدينة دمياط للأثاث

يستهدف البرنامج الإسهام في تطوير مشروع مدينة دمياط للأثاث ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال صناعة الأثاث، الأمر الذي يسهم في توفير أكثر من ٢٥٠٠٠ فرصة عمل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك قام بنك مصر بترتيب قرض بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصري لصالح تطوير المدينة، إلى جانب توقيع بروتوكول تعاون لتمويل الورش بهدف تحديث صناعة الأثاث بمصر.

النقابة العامة لصيادلة مصر

يدعم البرنامج مشروعات الصيادلة في إطار مبادرة البنك المركزي، حيث يقدم بنك مصر تمويلات للصيادلة بمعدل فائدة منخفض بنسبة 0% على القروض الممنوحة بهدف دعم الحق في الرعاية الصحية.

جنرال إلكتريك للرعاية الصحية

يستهدف البنك تقديم تمويلات للمستشفيات والعيادات مخصصة لشراء المعدات الطبية، بالإضافة إلى تقديم حلول تمويلية مبتكرة للعيادات والمستشفيات الناشئة لتطوير نشاطهم، الأمر الذي بدوره يسهم في توفير مستوى رعاية صحية أفضل لعدد أكبر من المرضى في مصر.

شركة بيتي مصر

يتيح البرنامج تمويل لشراء سيارات للنقل المبرد مقدمة للشباب المتعاقدين مع شركة بيتي مصر في إطار مبادرة البنك المركزي المصري، حيث يقدم بنك مصر خطط تمويلية بمعدل فائدة نسبته 0%.

المجلس التصديري

يستهدف بروتوكول التعاون تقديم خطط تمويلية لأعضاء المجلس للمشاركة في المعارض المقامة وتوفر القروض الممنوحة تغطية لتكاليف الإقامة ورحلات الطيران وتجهيزات إقامة جناح المعرض.

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

ويستهدف البروتوكول الذي تم توقيعه مع الاتحاد توفير أنظمة دفع إلكترونية (أجهزة وأنظمة إلكترونية) لصغار تجار التجزئة

الهيئة العامة للتنمية الصناعية

يقدم البروتوكول خطط تمويلية للشركات الصناعية التي تتقدم بطلب الاستثمار في الوحدات الصناعية محل التخصيص وأصحاب الشركات العاملة في المجال التكنولوجي.

المسار الثانى: الحد من الفقر

بنك مصر يشارك مع المؤسسة التابعة له- مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع- في بذل الجهود الهادفة للحد من الفقر تماشيًا مع أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة من خلال رفع مستويات المعيشة اقتصاديًا واجتماعيًا في العشوائيات والقرى الفقيرة.

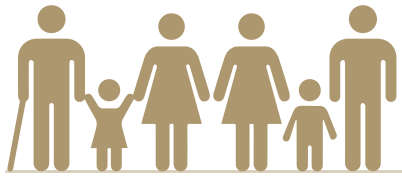

جهود بنك مصر

مؤسسة مصر الخير

يتعاون بنك مصر مع مؤسسة مصر الخير لتقديم التمويل لدعم المشاريع التي ينفذها شباب الحرفيين و السيدات المعيلات في أربع مدن بمحافظة المنيا, وهي: مغاغة وبني مزار وملوي والعدوة. كما خصص بنك مصر ما يقرب من ١٨ مليون جنيه لتحسين الظروف المعيشة في هذه القرى من خلال تمويل ٥٠ مشروعًا صغيرًا, و٣٠٠ مشروعًا يديره النساء المعيلات , وكذلك إنشاء ٥٠٠ صوبة وزراعة ٢٠٠ فدان وتطوير جمعيتين تعاونيتين زراعتين, كما قام البنك بتمويل برامج تمويل مهني حصل عليه ٣٠٠ شخص وبرامج تدريب فندقي موجه إلى ١٥٠ شخص.

جمعية الأورمان

قدم بنك مصر دعم تمويلي للقرويين في محافظة المنيا, وتحديدًا في قرى أشروب وأباظة وأبجاج الحطب والصوبي, بالتعاون مع الجمعية, خصص بنك مصر تمويلاً مبدئيًا بقيمة ٤ ملايين جنيه وقدم قروضًا ميسرة بقيمة تصل إلى ٢١ ألف جنيه مصري لكل مستفيد بهدف تحسين الظروف المعيشة في هذه القرى.

القرية النموذجية – محافظة الوادي الجديد

وقع بنك مصر بروتوكول مع محافظ الوادي الجديد لتطوير صعيد مصر من خلال تأسيس القرية النموذجية بمدينة الخارجة, حيث خصص بنك مصر مبلغ ٣٥ مليون جنيه لإنشاء القرية النموذجية على مساحة ١٠٠٠ فدان في واحة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد, حيث يتضمن البروتوكول إنشاء ١٠٠ منزل ريفي بما يتناسب مع العديد من الأنشطة المقامة بالمكان, مثل تربية المواشي وبطاريات الأرانب.

مؤسسة النداء

بالتعاون مع المؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة (النداء), قام بنك مصر بتخصيص ٣,٢٤٤ مليون جنيه مصري لتنظيم ورش للمشغولات النحاسية وسجاد الكليم في محافظة قنا, وتحديدًا في قرى المعنا والجزيرية والشيخ عيسى.

بشاير الخير- وزارة الدفاع

يدعم بنك مصر مشروع إسكان بشاير الخير لضمان حياة كريمة للفئة المحرومة القاطنة بالعشوائيات في منشية ناصر وعزبة خير الله ضمن مشروع بشاير الخير, حيث خصص بنك مصر ٣٠٠ مليون جنيه لتطوير هذه المشروعات.

مشروع الأسمرات- صندوق تحيا مصر

يدعم بنك مصر مشروع الأسمرات لتحسين ظروف المعيشة لسكان العشوائيات، حيث قام بالتبرع بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري لتمويل المشروعات لتمويل مشروع الأسمرات وتأسيس الوحدات السكنية.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

إعادة الدمج المجتمعي للمفرج عنهم- وزارة الداخلية

نحو زيادة مستوى الاستقرار المادي للمفرج عنهم، قام كلاً من بنك مصر ومؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية، حيث يدعم البروتوكول مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي ''كلنا واحد''، حيث يستهدف هذا البروتوكول دعم المساجين المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم في المجتمع.

في المقابل، ستسهم هذه الخطوة في تقليل معدلات البطالة والعنف، حيث يستهدف البروتوكول دعم المسجونين المفرج عنهم وأسرهم بالإضافة إلى دعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال منحهم مساعدات عينية وأجهزة تعويضية بهدف تحجيم الفوارق الاجتماعية من أجل مجتمعات أكثر سلامًا.

مبادرة «صنع في مصر»

تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تمويلات للعديد من مشروعات الحرف اليدوية، وذلك بالتعاون مع العديد من الجمعيات غير الهادفة للربح، حيث تمثل مبادرة ''صنع في مصر'' إسهام فعال لدمج المناطق القروية والنائية بمصر في منظومة تنمية المجتمع من خلال دعم الصناعات المحلية. وتولي المؤسسة اهتمامًا كبيرًا فيما يتعلق بالمرأة المعيلة، لتحسين جودة حياة الأفراد في المناطق العشوائية في إطار منظومة الشمول المالي، حيث ارتفع عدد المشروعات التي تقوم مؤسسة بنك مصر بتمويلها بصورة ملحوظة، كما قدمت مؤسسة بنك مصر دعمًا إلى ٣,٧٧٠ مشروع متناهي الصغر وبرامج تدريب مهني إلى ١,٢٤٠ شاب في قرى صعيد مصر والعشوائيات في القاهرة الكبرى، كما أن تسهيل التمويلات المقدمة إلى مشروعات الحرفيين تحفز التنمية الاجتماعية في القرى التي تشتهر بالصناعات الحرفية والمناطق النائية.

كما أن السيولة المالية الممنوحة لهم ستسهم في ازدهار تلك الصناعات، حيث يتم دعم تلك المشروعات لتحقيق أقصى قدر من الجودة، حيث تتخصص هذه المشروعات في صناعة منتجات الخوص والخزف والخيامية ومعلقات السعف أو مشروعات زراعية مثل بدائل العلف، تصنيع وتعبئة تمور ومناحل العسل.

مبادرة أنت تقدر تخلي بلدك أحسن

قامت مؤسسة بنك مصر بتمويل ٣ مشروعات جديدة خلال ٢٠١٩ بمحافظتي سوهاج وأسوان يتم تنفيذه بالتعاون مع جمعيات مصر المحروسة بلدي وعمر بن عبد العزيز الخيرية ومؤسسة صناع الحياة، حيث تتضمن أنشطة تطوير شامل بالقرى. وفي إطار هذه المبادرة، تتولى مؤسسة بنك مصر تنفيذ برامج تستهدف مجالات تعليمية وصحية واقتصادية ومهنية وبيئية لخدمة أكثر من ٨٥٠٠٠ أسرة.

مبادرة الحفاظ على الحرف التراثية

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بالتعاون مع غرفة صناعة الحرف اليدوية بتشجيع سكان قرية جراجوس لإحياء حرفة الخزف بالقرية خوفًا من الاندثار، وتعد جراجوس قرية صغيرة تبعد عن محافظة قنا ٣٠ كم. ويأتي ذلك تماشيًا مع السياسة العامة للحكومة لزيادة إنتاجية المناطق الريفية والحفاظ على الصناعات اليدوية من الاندثار، وتحويل القرى المصرية من قرى مستهلكة إلى قرى منتجة، حيث تم تدريب ٢٥ شابًا لمدة ١٥ شهرًا من قبل خبراء وشيوخ الصنعة على التقنيات المتطورة للخزف مع الحفاظ على هوية خزف جراجوس الشعبي، بهدف توفير فرص العمل للشباب عند الانتهاء من البرنامج التدريبي، وتأسيس ورشتين للخزف، بالإضافة إلى التدريب على أساسيات إدارة الأعمال والتجارة الإليكترونية

التنمية الشاملة للقرى المصرية وتحسين نوعية الحياة بالعشوائيات

اتساقًا مع رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠, تسعى مؤسسة مصر لتنمية المجتمع باستمرار لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة, حيث قامت المؤسسة بعقد شراكات مع العديد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والجامعات بهدف دعم المبادرة الحكومية التي انطلقت في عام ٢٠١٩ تحت شعار ''حياة كريمة'' وتحسين أوضاع الفئات المهمشة في كافة أنحاء البلاد وكذلك ساكني القرى. وتمثل مؤسسة بنك مصر ركيزة لتنفيذ مشروعات التنمية الشاملة في القرى الأكثر احتياجًا, ولذلك توجه المؤسسة جهودها لتحسين مستوى التعليم والحفاظ على الصحة العامة وتحقيق دخل والحفاظ على التراث. وفي عام ٢٠١٩, انتهت المؤسسة من تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في ١٢ محافظة وهم محافظات القاهرة ,الجيزة, القليوبية, الشرقية ,المنوفية, الفيوم, المنيا, أسيوط, سوهاج, قنا, الأقصر وأسوان, وحاليًا, تعكف المؤسسة على تطوير ١٣ قرية من القرى الأكثر احتياجًا في ثمان محافظات.

كما تركز المؤسسة اهتمامها على تمكين الشباب لتطوير امكانياتهم وتخطي العقبات الاجتماعية من خلال تحسين مهاراتهم الفردية والمهنية بالإضافة إلى دعم الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. وتحرص المؤسسة على تحري الدقة في تحديد فئات المستفيدين بناءًا على مستوى الدخل وأوضاع المعيشة ومستوى المهارات المكتسبة لدى أفراد تلك الأسر, وذلك بهدف خلق أثر إيجابي على مستوى الأوضاع المعيشية لهم, وعلى ذلك, عقدت المؤسسة شراكات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جمعية مصر المحروسة بلدي

حيث تعاونت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع جمعية مصر المحروسة بلدي لتحسين نوعية الحياة ورفع المستوى الاقتصادي بقري طفنيس وأصفون والغريرة والكيمان بمركز إسنا بمحافظة الأقصر من خلال:

- تجهيز ورشتي نجارة وتدريب حرفى لعدد ٣٠ شاب.
- إقامة ١٩٨ مشروعًا لتربية المواشي بالإضافة الى مشروعات الماعز وتربية الدواجن.
- تمويل ٣٠٠ مشروع متناهى الصغر للشباب والمرأة المعيلة.
- نشر الوعي بين ١٥٠ مزارعًا بأحدث التقنيات في مجالات الزراعة والتربية والترشيد الزراعي.

كما تم التعاون بين المؤسسة والجمعية لتنفيذ مشروع تنموي يخدم سكان قرى الرغامة وعدوة وإقليت بمدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان وتم من خلاله:-

- تمويل عدد ٦ مزارع لإنتاج النخيل.
- تمويل عدد ١٢٠ مشروع متناهي الصغر (خدمي / انتاجي).
- إقامة عدد ٥ مزارع دواجن شاملة.

أما في محافظة القاهرة بأحياء البساتين, دار السلام, وعرب المعادي فقد تم تنفيذ الآتي:

- تنظيم ورش الخياطة لتدريب السيدات المعيلات.
- تمويل تنفيذ مشروعات صغيرة للعديد من النساء.

جمعية الصعيد للتربية والتنمية

تعاونت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع وجمعية الصعيد للتربية والتنمية لتنفيذ مشروع التنمية الشاملة لقرية كردوس بمحافظة أسيوط تتضمن:

- تنظيم دورات تدريبية حرفية للشباب والنساء على الخياطة والكهرباء والحرف اليدوية وإنتاج المعجنات وتربية الماشية والماعز والدواجن.
- تنظيم معارض لمجموعة من المنتجات اليدوية المتنوعة.
- تمويل عدد ١٨٠ مشروعًا صغيرًا.

جمعية عمر بن عبد العزيز

قامت المؤسسة بالتعاون مع الجمعية لتنفيذ مشروع للتنمية الشاملة في ثلاث قرى (فزارة و الغريزات و السمارنه) بمركز المراغة بمحافظة سوهاج, والتي تتضمن:-

- توفير مشروعات لتربية الماشية والأغنام لعدد ٩٠ أسرة ضمن الفئة الأكثر احتياجًا.
- تنظيم دورات تدريب حرفى لعدد ١٢٠ متدرب شاب وسيدة ودعم ٦٠ مشروع متناهي الصغر مثل في الخياطة والكهرباء وتجهيز مناحل العسل وصيانة الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسب الآلي وتركيب زجاج نوافذ وشبابيك ألوميتال.
- عقد ورش تدريبية لإدارة المشروعات والتسويق.

جمعية الفيوم لتنمية الزراعات العضوية

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتمويل مشروعات تنموية لسكان قرى دسيا, سنوفر, دمشقيين ومنشأة ديمو بمحافظة الفيوم من خلال:

- تمويل مشروعات متناهية الصغر لعدد ٤٨٠ أسرة.
- تدريب حرفي لعدد ٦٠٠ سيدة على حرف الخوص الخرز والكروشيه والأشغال اليدوية.
- توفير ٢٠ وحدة غاز حيوي لعدد ٢٠ من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.
- تنمية قدرات ١٥٠ شاب وتوظيف ٧٥% منهم.

جمعية خير وبركة

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بالتعاون مع جمعية خير وبركة لتنفيذ مشروع للتنمية الشاملة بمركز ساقلتة بمحافظة سوهاج من خلال: -

- توفير تدريب مهني لعدد ٨٠ شاب على أعمال (السباكة - صيانة الأجهزة المنزلية , الكهرباء) وتوفير حقيبة معدات لكل حرفي.
- تدريب أعضاء وحدات الإنتاج من الشباب على إدارة المشروعات والتسويق.
- إنشاء مركز إنتاجي للخياطة وتوفير الآلات والمعدات الخاصة لتشغيل المركز.
- إعداد برنامج لتربية وتحسين قطيع الماعز, بالإضافة إلى الرعاية البيطرية الشاملة والتأمين على الحيوانات

الجمعية المصرية للتسويق والتنمية

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بالتعاون مع الجمعية المصرية للتسويق والتنمية لتنفيذ مشروع التنمية الشاملة بقرية زاوية سلطان بمحافظة المنيا, مستهدفًا التركيز على الجانب الاقتصادي:

- تدريب حرفى لعدد ٢٥٠ شاب وفتاة على صيانة الأجهزة المنزلية, التدريب على صيانة المكيفات والأجهزة الكهربائية, إنتاج الألبان, أعمال الخيامية والخياطة.
- تقديم التدريب والتسويق وتمويل ١٤٠ مشروع متناهي الصغر.

جمعية جنات الخلود الخيرية

قامت المؤسسة بالتنسيق مع جمعية جنات الخلود الخيرية بتنفيذ مشروع استغرق تنفيذه ثلاث أعوام بهدف خدمة أهالي منطقة الدويقة بالقاهرة, وذلك من خلال:

- تدريب حوالى ٦٠٠ سيدة على الأشغال اليدوية
- تنظيم برامج تدريبية عن التربية الإيجابية

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تطوير صناعات الحرف اليدوية من خلال إطلاع المتدربات على كافة أنواع الحرف اليدوية ليتمكنوا من اختيار

البرنامج التدريبي الذي يتناسب مع مهاراتهم وظروف حياتهن, حيث يتلقون تدريب على أعمال صناعة الملابس والمفروشات وأعمال صناعة المشغولات الجلدية وورش فنية لأعمال الحرف اليدوية والزجاج المعشق والديكوباج.

ويتم تدريب السيدات المتميزات على أكثر من حرفة لتحقيق التكامل بينهم حتى يتم البدء في الإنتاج, وبذلك لم تعد الأسر القاطنة بمنطقة الدويقة مجرد أسر مستهلكة تحتاج الى الدعم, بل أصبحت أسر منتجة تحقق دخل من إنتاجها, وهذا يمثل إسهامًا لتحقيق رؤيتنا في إطار مبادرة «بكل فخر صنع في مصر».

مؤسسة صناع الحياة مصر

بالتعاون مع مؤسسة صناع الحياة, تولت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تنفيذ مشروع تنمية وتحسين أوضاع المعيشة بقرى مركز روافع العيساوية بسوهاج.

ويعتمد تنفيذ المشروع على منهجية قائمة على ثلاث ركائز تستهدف تحقيق مثلث التنمية والتصدي للعقبات التي قد تواجهه (الفقر والجهل والمرض).

كما أنه مشروع قائم على منهجية مكتملة الأركان للتمكين الاقتصادي تم تطويرها اعتمادًا على خبرة صناع الحياة في مجال تحسين سُبل العيش في المحافظات المصرية المختلفة على مدار أكثر من عشر أعوام, بالإضافة إلى محاكاة الخبرات العالمية في هذا المجال.

ويستهدف المشروع تحسين دخل الأسر ,وذلك من خلال تقديم سلسلة من التدخلات المترابطة تهدف إلى تحقيق الاستقلالية المالية وتعزيز الشمول المالي للفئات الفقيرة ومنها:

- إقامة مشروعات اقتصادية متناهية الصغر وتدريبات مهارية وحرفية وإدارة مشروعات لعدد ١١٧ أسرة على أعمال نجارة - سباكة - كهرباء- الخياطة... الخ من خلال مراكز التدريب المتخصصة.
- تنمية قدرات ٣٥ متطوعًا على رفع الاحتياجات ومتابعة ودعم الأسر.
- الدمج المجتمعي والشمول المالي من خلال المتابعة الدورية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين وحثهم على الادخار عبر مكاتب البريد أو البنك.

المسار الثالث: الصحة والسلامة

يطمح بنك مصر لتعزيز منظومة حياة صحية من خلال إتخاذ الإجراءات الوقائية وتوفير رعاية صحية متطورة وفعالة للمصريين, وعادة ما يشارك بنك مصر في العديد من المبادرات لضمان إتاحة خدمات الرعاية الصحية ودعم مشاركة الشباب والبالغين في الألعاب الرياضية.

الصحة

يتمتع بنك مصر والمؤسسة التابعة بدور رئيسي في دعم المنظومة الوطنية للرعاية الصحية للمشكلات الصحية الشائعة, كما يعمل بنك مصر على توفير مستوى الرعاية الصحية المناسب للجميع من خلال خطوات مؤثرة إبان تقديم الخدمات الطبية والتدخل السريع واتخاذ الإجراءات الوقائية. وبهدف ضمان حياة صحية للأفراد من خلال اتخاذ جهد أفضل, فإن بنك مصر والمؤسسة التابعة له يبذلان العديد من الجهود الجمعية بالتعاون مع العديد من المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الهادفة للربح خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

جهود بنك مصر

مؤسسة بهية

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع مؤسسة بهية بشأن توفير خدمة مجانية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي, حيث قدم بنك مصر تبرعًا بقيمة ١٠ مليون جنيه مصري, حيث خصصت مؤسسة بهية هذا التمويل لشراء أجهزة أشعة الماموجرام وتغطية النفقات الطبية الخاصة بالكشف المبكر عن سرطان الثدي.

مستشفى جامعة المنيا

من بين إسهامات البنك المتميزة في مجال المسؤولية المجتمعية, وقع كلاً من بنك مصر والبنك الأهلي بروتوكول تعاون مع جامعة المنيا, حيث خصص البنكين مبلغ ١٣٠ مليون جنيه لتطوير المرحلة الأولى لإنشاء ملحق إضافي بالمستشفى يضم غرفتي عمليات وغرفة رعاية مركزة وغرفة الإنعاش ومركز اتصال بين المبنى الرئيسي للمستشفى والمبنى الملحق, كما تم تخصيص التمويل لتغطية تكاليف التوريدات الكهروميكانيكية والعيادات الخارجية.

مستشفي أهل مصر

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع مؤسسة أهل مصر للتنمية لتجهيز ١٤ غرفة داخل مستشفى أهل مصر, تتضمن ١٢ غرفة فردية وغرفة مزدوجة وغرفة عزل لعلاج الحروق, ويساعد الإسهام الذي قدمه بنك مصر في توفير الرعاية الصحية المجانية باستخدام أحدث المعدات والأجهزة الطبية المطلوبة للمرضى بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية.

مؤسسة مجدي يعقوب للقلب

قدم بنك مصر تبرعًا لمؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب بقيمة ٣٢,٠٨ مليون جنيه ليتم توجيهها لمركز القسطرة في مستشفى مجدي يعقوب الجديد في حدائق أكتوبر. ويستهدف هذا التبرع تلبية الاحتياج المتزايد على علاج القلب والأوعية الدموية للحالات الحرجة, ودمج العلاج والبحث وتطوير القدرات العلمية.

مستشفى شفا الأورمان

قام البنك بتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لدعم إنشاء المرحلة الثالثة بمستشفى شفاء الأورمان بهدف تحمل الأعباء المادية عن كاهل المرضى, وتحديدًا الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى السفر لمسافات طويلة إلى القاهرة لتلقي العلاج. وقد شارك بنك مصر في احتفالية افتتاح المرحلة الثالثة من مبنى مستشفى شفا الأورمان لعلاج سرطان الأطفال بالأقصر الذي يحمل اسم مبنى بنك مصر, حيث أسهم البنك في أعمال الإنشاء والتجهيز, وتجدر الإشاره إلى أن المرحلة الثالثة من المستشفى تضم العديد من الأقسام لعلاج السرطان منها الطوارئ والأشعة التشخيصية والعيادات الخارجية المتخصصة, بالإضافة إلى أقسام الاقامة الداخلية والعلاج الطبيعي وغيرها من الوحدات.

مبادرة «نور حياة» التابعة لصندوق تحيا مصر

يتعاون بنك مصر مع صندوق "تحيا مصر" في مبادرة "نور حياة" التي تعالج ضعف البصر الذي يمكن تجنبه, حيث خصص البنك نحو ٨٠ مليون جنيه للمبادرة, بهدف توفير خدمات رعاية العيون إلى ٢ مليون مواطن وإجراء أكثر من ٢٠٠٠٠ عملية جراحية, بالإضافة إلى العلاج والمتابعة.

وتسعى المبادرة إلى توفير سبل الوصول إلى رعاية العيون السريرية والجراحية الشاملة للمحتاجين بأسعار معقولة وللحد من معدلات ضعف البصر وفقدان البصر.

كما تتضمن أجندة المبادرة إعادة دمج وتمكين ضعاف البصر ورفع مستوى الوعي بين المصريين, واستهداف مصر لتكون خالية من ضعف البصر الذي يمكن تجنبه, حيث خصص البنك خلال العام الماضي العديد من التبرعات لدعم أبحاث الدم والقلب وعلاج المرضى وشراء المعدات الطبية اللازمة.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

تركز مؤسسة بنك مصر اهتمامها على تحسين مستوى الرعاية الصحية والخدمات الطبية المقدمة من خلال إسهامها في تطوير ٥٦ وحدة رعاية صحية في المستشفيات العامة والمستشفيات الجامعية, من خلال إمدادها بالمعدات الطبية بهدف دعم المرضى محدودي الدخل وتوفير مستوى رعاية طبية متميزة.

إلى جانب تقديم دعم لعلاج وإجراء العمليات الجراحية للأشخاص غير القادرين على تحمل نفقات الرعاية الصحية, وخلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠, أسهمت مؤسسة بنك مصر في توفير المعدات الطبية اللازمة للوحدات الصحية وتقديم الدعم المادي لإجراء العمليات الجراحية.

بالإضافة إلى تعزيز الرعاية الصحية في صعيد مصر وقرى وأحياء القاهرة من خلال تعاون مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع عدد من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدنى لتعزيز نظام الرعاية الصحية في ١٠ قرى من صعيد مصر وأربع مناطق عشوائية بالقاهرة من خلال:

- تطوير وتوفير التجهيزات الطبية للوحدات الصحية بالقرى.
- تطوير وحدات غسيل الكلى وعيادات الأسنان بالوحدات الصحية.
- إطلاق حملات توعية حول التهاب الكبد «فيروس سي»، وسرطان الثدي وطرق الوقاية من الأمراض.
- إطلاق حملات للكشف عن التهاب فيروس سي وفقر الدم وتحاليل الدم لطلاب المدارس.
- تدريب أطقم التمريض و الرائدات الصحيات في القرى.
- تقديم خدمات الرعاية الصحية وعلاج الأمراض المزمنة.
- رعاية القوافل الطبية وإرسال طلبات الإحالة إلى المستشفيات لإجراء العمليات الجراحية المطلوبة.

تطوير مستشفيات جامعية وحكومية

- تطوير وحدة علاج الحروق لمستشفى الطوارئ بجامعة جنوب الوادي.
- تجهيز مستلزمات تشغيل وحدة الرعاية المركزة – مستشفيات جامعة عين شمس.
- تجهيز معمل تحاليل الباثولوجي في مركز علاج الأورام بقنا بالمعدات وشراء أجهزة أشعة عمليات (C-Arm X ray).
- تجهيز المعدات بوحدة مناظير الجهاز الهضمي بمستشفى جامعة الأزهر التعليمية بالزقازيق.
- إحلال وتجديد وحدة الغسيل الكلوي بمستشفى أسيوط الجامعي.
- توريد المعدات لوحدة الرعاية الحرجة بقسم الأطفال بمستشفى سوهاج الجامعي.
- تجهيز ثلاث كبسولات عمليات بمعهد جنوب مصر للأورام.
- تجهيز وحدة الرعاية المركزة في مستشفى الأطفال الجامعي بالمنصورة.
- تجهيز وحدة طب المخ والأعصاب بمستشفيات جامعة الزقازيق.
- توريد جهاز منظار لعلاج حالات القيء الدموي بمستشفيات حميات الزقازيق.
- توريد منظار معدة للمعهد القومي للأورام بجامعة القاهرة.
- توريد معدات طبية لوحدة الكبد والجهاز الهضمي بمستشفى سوهاج التعليمي.
- تطوير جهاز قياس التنفس بوحدة اللياقة البدنية والتأهيل الحركي بجامعة القاهرة.
- تجهيز وحدة أمراض القلب والجراحة بمستشفى الطلبة- الهيئة العامة للتأمين الصحى- سبورتنج- الإسكندرية.
- توريد قسم أمراض الجهاز الهضمي والكلى بمعهد تيودور بلهارس للأبحاث.
- تطوير ملحق لوحدة الرعاية المركزة بمستشفى العباسية للحميات.

تغطية تكاليف الجراحات

- دعم تكاليف تمريض وإجراء العمليات- وحدة الرعاية المركزة في مستشفيات جامعة عين شمس
- دعم تكاليف تمريض وإجراء العمليات وحدة الطوارئ – مستشفى الأطفال الجامعي التخصصي – أبو الريش الياباني
- دعم توفير علاج فيروس (سي) بالتعاون مع نقابة الصحفيين
- دعم العمليات الجراحية للعيون – بالتعاون مع الاتحاد النوعي للأندية الروتارية
- كفالة (٢) سرير طبي بالرعاية المركزة - المعهد القومي للأورام – جامعة القاهرة
- توريد المعدات لإجراء العمليات بمستشفى أبو الريش الياباني ومستشفي الأطفال الجامعي أبو الريش المنيرة.

رخاء المجتمع
جهود بنك مصر

من أجل تحقيق الرخاء بالمجتمع, يحرص بنك مصر على تحويل أحلام الرياضيين إلى حقيقة, وذلك من خلال:

الألعاب الأولمبية بطوكيو

يدعم بنك مصر الرياضيين المؤهلين للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٢٠ المقامة في طوكيو في أغسطس ٢٠٢١, بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة المصرية.

الاتحاد المصري للتنس

من منطلق دور البنك الريادي في دعم قطاع الرياضة, وقع بنك مصر اتفاقية مع الاتحاد المصري للتنس لرعاية كأس ديفيز, الحدث الدولي الأول للمنتخب في لعبة كرة التنس للرجال.

بطولة السيدات الدولية للتنس

أقيمت بطولة التنس الدولية للسيدات في ميدان «سوهو» بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩, بمشاركة ٦٤ لاعبة في البطولة من أكثر من ٢٥ بلدًا, بما في ذلك روسيا وإسبانيا وإيطاليا وإنجلترا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وبيلاروسيا وألمانيا والسويد والصين والأرجنتين والمكسيك.

صندوق الرياضة المصري

أطلق بنك مصر صندوق الرياضة المصري, أول صندوق استثماري خيري لدعم نهضة الرياضة المصرية تحت إدارة شركة بلتون مصر, حيث استفاد أكثر من ٧٠ لاعب رياضي مصري من الدعم المقدم من هذا الصندوق على مدار الثلاث سنوات الأولى منذ أن تم إنشاؤه.

تطوير مراكز الشباب

يساهم بنك مصر في تجهيز وتجديد مراكز الشباب والرياضة, لما لمشاركة الشباب في الرياضة لها من أثر إيجابي على صحتهم النفسية والجسدية, حيث يوفر بنك مصر الأموال بهدف الإسهام في إنشاء مراكز جديدة وتطوير التسهيلات المطلوبة.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

ساهمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في تجهيز وتطوير ثلاثة مراكز رياضية للشباب, وذلك في إطار مشروعاتها للتنمية الشاملة بالقرى, حيث نفذت المؤسسة أعمال تطوير البنية التحتية وتجهيز الملاعب والصالات الرياضية ومراكز الحاسب الآلي, بالإضافة إلى إنشاء قاعات للأنشطة الاجتماعية الخاصة بالسيدات.

وعلى صعيد منفصل, تولت المؤسسة تمويل مجموعة من الخدمات مثل إنشاء وصلات المياه والكهرباء في مشروع تنمية القرى.

المسار الرابع: التعليم

يحرص بنك مصر على تمويل مبادرات التعليم التي تتسم بالشمولية وضمان المساواة في توفير فرص التعليم، إلى جانب تركيز الاهتمام على الأشخاص الذين يواجهون صعوبات التعلم وذوي الاحتياجات الخاصة جسديًا. وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق أثر إيجابي على المجتمع من حيث تحقيق الترابط الاجتماعي بشكل عام، وتحديدًا من أجل صناعة مستقبل أفضل مرتبط بتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ويؤمن بنك مصر إيمان راسخ أن السبيل الوحيد لتحقيق استدامة الحضارة هو تحقيق العدالة الشاملة بمجال التعليم، كما يلعب بنك مصر والمؤسسة التابعة له دورًا مهمًا في ضمان إتاحة التعليم، حيث يمتد نطاق هذا الدور إلى رأب الصدع بين التعليم وسوق العمل من خلال توفير منح تدريبية للخريجين.

جهود بنك مصر

تدريب القطاع الإداري بالدولة

شارك بنك مصر في تخصيص تمويل بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه لتمويل البرامج التعليمية المقدمة من جانب الدولة على مدار عامين، حيث يستهدف هذا التعاون رفع كفاءة القطاع الإداري بالدولة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يشارك بنك مصر في تمويل البحث وبعثات الدراسة العلمية بنحو ٣٠٠ مليون جنيه على ٣ سنوات .

الاتحاد النوعي للأندية الروتارية

خصص بنك مصر تمويل بقيمة ٢ مليون جنيه لتجهيز وطلاء مدرسة تجريبية مقامة في مدينة الفيوم، تضم هذه المدرسة ٣٢ فصلاً دراسيًا للمراحل التعليمية الثلاثة بهدف خدمة أهالي مدينة الفيوم.

الشراكة المصرية اليابانية بمجال التعليم

بموجب الاتفاق يتيح بنك مصر قرض التعليم من خلال عدة برامج تمويلية، تصل مدته إلى ٨ أشهر. كما يوفر القرض تأمينًا مجانيًا على الحياة للحاصلين على القرض، وذلك في حالة الوفاة أو العجز الكامل، ويقدم القرض تغطية لكافة تكاليف المصروفات الدراسية. كما يتيح بنك مصر إمكانية الحصول قرض تمويل التعليم من بنك مصر بشروط ميسرة، وذلك بهدف تمويل المصاريف الدراسية والمتعلقات المالية لطلاب المدارس المصرية اليابانية، والتي يصل عددها إلى ٤٣ مدرسة منتشرة في ٢٤ محافظة.

توفير الدفع الإلكتروني للمصروفات

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع جامعة سيناء لتوفير خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني للمصروفات والرسوم الدراسية، وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة البنك التوسعية في مجال المدفوعات الإلكترونية دعمًا لتوجه الدولة لتحقيق الشمول المالي وتوفير خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني والتحول التدريجي إلى مجتمع لانقدي.كما وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع كل من جامعة ٦ أكتوبر إضافةً إلى ٢٣

جامعة حكومية وأهلية, من ضمنها جامعات القاهرة وعين شمس وبنها ودمنهور وقناة السويس وأسيوط وسوهاج.

إتاحة فرص للتدريب والتوظيف

يوفر بنك مصر برامج تدريبية لطلاب الجامعيين والخريجين لتطوير مهاراتهم بما يتناسب سوق العمل, حيث وقع البنك اتفاقيات مع العديد من الجامعات الخاصة مثل جامعة ٦ أكتوبر والجامعة المصرية الروسية.

مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

يدعم بنك مصر ١٩ طالب وطالبة في مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا من خلال منح دراسية ممولة بالكامل, بالإضافة إلى دعمه المستمر للجامعة من خلال تخصيص ٢٥ مليون جنيه لتطوير مركز الخدمة الطلابية. ويوفر المبنى الجديد مقرًا استراتيجيًا لإجراء كافة الدراسات الإستراتيجية, حيث يمثل المبنى طفرة حقيقية من حيث التوجيه والتدريب المهني، ومن خلال مساعدة الطلاب على الاستمرار في مسارهم الأكاديمي.

بروتوكول جامعة بني سويف

يستهدف هذا البرتوكول فرص للتدريب والتوظيف للطلاب والخريجين بما يتماشى مع سعي بنك مصر لجذب أصحاب المهارات لتولي كافة الوظائف داخل البنك من أجل كسب ميزة تنافسية والحفاظ على ريادته بالقطاع المصرفي المصري.

منح تدريبية للخريجين

يوفر بنك مصر برنامج تدريبي شامل لطلاب الجامعات من أجل اكتساب المعرفة مباشرة من أصحاب الخبرة في القطاع المصرفي, حيث يقدم البنك للمتدربين الخبرة المهنية المطلوبة إلى جانب صقل مهاراتهم من أجل تحقيق مسار مهني ناجح بالقطاع المصرفي.

جهود مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

جامعة النيل

استمرارًا لسياسة مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بالعمل على دعم قطاع التعليم وتأهيل الشباب لسوق العمل بالشكل المناسب وتقديم منح دراسية للمتفوقين للدراسة بالجامعات المتميزة أو بالتعليم الفني، قدمت مؤسسة بنك مصر منح دراسية للطلبة المتفوقين للدراسة بجامعة النيل لخمس سنوات على التوالي للطلبة المتميزين بلغ عددها ٥٥ منحة ممولة بالكامل لدراسة بكالوريوس تخصص هندسة وإدارة أعمال وعدد ١٠ منح للدراسات العليا. وخلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ احتفل بنك مصر بتخرج طلاب منحة جامعة النيل الأولي.

برنامج التدريب الفني

بالتعاون مع مؤسسة غبور للتنمية, تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع عدد ٣٥ منحة دراسية سنويًا للطلاب الحاصلين على الإعدادية للدراسة في مراكز التدريب المهني للسيارات المطورة في إمبابة - الجيزة, محرم بك - الإسكندرية, ومدينة كفر الزيات بمحافظة الغربية.

ويحصل الطالب على شهادتين بعد الانتهاء من البرنامج التدريبي الذي يستمر لمدة ثلاث سنوات وهم : دبلوم التلمذة الصناعية من مصلحة الكفاية الإنتاجية, وشهادة من مدارس ساكسونيا الدولية.

كما تعاونت المؤسسة مع مؤسسة السويدي إليكتريك لمنح ١٦ طالب فرص الحصول على التعليم الفني بمدرسة السويدي إليكتريك الثانوية الفنية, حيث تتيح المدرسة فرص مشتركة للتعليم والتدريب بمجال تكنولوجيا المعلومات خلال ثلاث سنوات دراسية.

كما يحصل الطلاب الملتحقين ببرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شهادتين، وهما شهادة دبلومة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشهادة فنلندية معتمدة من "أومنيا إديوكيشن بارتنرشب".

تطوير البيئة التعليمية في صعيد مصر

تطوير البيئة التعليمية يعد بوابة للتنمية, وقد تعاونت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع عدد من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير البيئة التعليمية (المدرسة – المدرس – الطالب) في بعض القرى الأكثر احتياجاً في صعيد مصر بمحافظات (الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان) وقد أسفرت هذه الجهود التنموية على الآتي:

- ترميم وصيانة شاملة وتجهيز عدد ست مدارس ابتدائية وإعدادية.
- تأسيس وتجهيز ٣٩ فصل رياض الأطفال, وتوفير الأدوات التعليمية.
- إنشاء ساحات ألعاب للأطفال, وتوفير الألعاب اللازمة بها .
- عقد ٤٤ فصل لمحو الأمية للسيدات والمتسربين من التعليم في ١٠ قرى.
- تقديم برامج تدريبية متخصصة لمعلمات رياض الأطفال.
- إنشاء معامل للحاسب الآلي والعلوم.
- إقامة فصول تقوية للطلاب الذين يواجهون الصعوبات الأكاديمية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية.
- تقديم المنح الدراسية وتحمل تكلفة رسوم الزي المدرسي للطلاب الأكثر احتياجًا.
- توفير مستلزمات معمل الحاسبات بكلية الطب جامعة الأزهر للبنات.

برنامج المواهب

قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتطوير برنامج متكامل لدعم الموهوبين من طلبة مدارس محافظة أسوان في مجالات الشعر والمسرح وتكنولوجيا المعلومات.

مبادرة محو الأمية

تعاونت مؤسسة بنك مصر مع مؤسسة صناع الحياة مصر في تشغيل عدد ٣٦ فصل محو الأمية بقرية روافع العيساوية بسوهاج اعتمادًا على فكرة الفصول المتحركة للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين وتشجيعهم على المشاركة, حيث تم محو أمية عدد ٥٠٠ سيدة, وتسليمهم شهادات محو الأمية من هيئة تعليم الكبار.

برنامج رفع كفاءة المدرسين عن طريق تدريب TWT

شاركت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج لرفع كفاءة المدرسين باستخدام التكنولوجيا, وهو منهج تم تطويره عن طريق مايكروسوفت لتعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم, عن طريق تدريب المدرسين على الأدوات التكنولوجية التي تسهل التواصل بين المدرسين وبعضهم وبين المدرسين والطلبة. كما أنه يوفر للمدرسين فرصة للحصول على شهادة دولية كمعلم معتمد من مايكروسوفت.

مبادرة تطوير معامل الكمبيوتر و العلوم بالمدارس

ساهمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في تجهيز عدد ٢٠ معمل كمبيوتر في مدارس محافظات الفيوم والمنيا وسوهاج والأقصر وأسوان والقاهرة, وإدخال شبكة إنترنت للمعامل مما يسمح للمدرسين بدمج التكنولوجيا في المناهج التعليمية وجعلها أكثر فاعلية.

أحد فروع
بنك مصر الخضراء
بمدينة نصر ـ القاهرة.

المسؤولية المؤسسية تجاه البيئة

باعتباره من الأعضاء المؤسسين للمبادئ المصرفية المسؤولة، فإن بنك مصر يدرك مدى أهمية تحقيق الاتساق بين استراتيجيته وكل من المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر لتحقيق التنمية المستدامة بجانب مبادئ الميثاق العالمي للتنمية المستدامة. وفي ظل تسارع انتشار التأثير السلبي للتغير المناخي، يدرك بنك مصر أهمية دوره الفعال في دعم عملائها وشركائها وموردیه في تحديد مسار الأثر الإيجابي الذي يحققونه من خلال توجهاتهم للحفاظ على البيئة وتنفيذ أنشطتهم التجارية على نحو مسؤول. ومن خلال جهوده المشتركة مع أصحاب المصلحة، صار بإمكان البنك المضي قدمًا في مساره نحو مستقبل مالي رقمي صديق للبيئة، حيث تمثل تلك الجهود الموحدة فرصة رئيسية لإدراك وإعادة تصر حجم الأثر البيئي سواء على نحو مباشر أو غير مباشر بهدف الحد منه.

بهدف الحد من الأثر السلبي للتغير المناخي، يولي بنك مصر اهتمامه نحو تحسين مستوى جودة وكفاءة عملياته دون التخلي عن مسؤوليته المؤسسية في الإطار البيئي طامحًا لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة. كما أن بنك مصر يعزز من ثقافة الحفاظ على البيئة خلال مسار العمل بداية من الخطط المؤسسية ووصولاً إلى حسابات الأرصدة، إضافةً إلى دعم الممارسات الصديقة للبيئة في انتقالات العمل وأعمال الصيانة.

كما يدعم بنك مصر الجهود الرامية إلى تحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة وتقليل انبعاثات الغازات الناجمة عن الأنشطة التي يتم تنفيذها داخل وخارج المقرات، بالإضافة إلى اتباع نمط مسؤول في التخلص الآمن من القمامة وتصريف مياه الصرف، كما أن للبنك دور في تشجيع أقرانه بالقطاع المصرفي بهدف تحقيق الريادة في هذا الصدد، وسيظل بنك مصر يسعى لتحقيق أفضل استفادة من الممارسات البيئية من خلال إعادة تصور منظومة الأنشطة والعمليات المصرفية مستقبلاً .

فيما يلي بعض إنجازات البنك في هذا المجال:

تطويـر مواقـع دفـن النفايـات

يعد غاز الميثان المنبعث من مركب النفايات من أسباب تلوث الهواء في مصر الناجمة عن النفايات الخطرة, وبهدف تحسين مستوى جودة الهواء, قام بنك مصر بتخصيص مبلغ ٦٥ مليون جنيه مصري لإزالة تراكمات المخلفات من أكبر مقلب للنفايات على مستوى مصر في قرية أبو خريطة بمحافظة المنوفية, ليتم استغلالها في مصنع لإعادة التدوير.

وقد تمت إقامة هذا المصنع على مساحة تبلغ ٥ فدادين بتكلفة تصل إلى ١٣٠ مليون جنيه ليحقق طاقة إنتاجية بمقدار ٥٠٠ طن / لليوم الواحد

ترشيد استهلاك المياه

يعد تعزيز الحفاظ على المياه هدفًا أساسيًا لبنك مصر, حيث قام بتركيب مرشدات مياه ومراقبة معدل استهلاك المياه بمبنى مصطفى كامل, كما تم تركيب أجهزة تحكم ذكية لتشغيل وإغلاق صنابير المياه داخل مبناه الإداري الجديد بالقاهرة الجديدة, مما ينتج عنه توفير استهلاك المياه بنسبة ٢٣,٥%.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه تم تركيب نظام الضباب المائي لإطفاء الحرائق داخل ٢٠ فرع لبنك مصر, ويعد هذا النظام أكثر فعالية من نظام مرشات المياه التلقائية التقليدية لمكافحة الحرائق, بما أسهم في خفض استهلاك المياه بنسبة ٩٥%.

معالجة مياه الصرف

وافق بنك مصر على تمويل إنشاء محطة معالجة الصرف بأبو رواش, حيث يستهدف هذا المشروع خدمة العديد من المناطق مثل منطقة شرق النيل وطريق مصر اسكندرية الصحراوي ومحافظة الجيزة.

وتعد محطة أبو رواش أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف بخطة إنتاجية محتملة تقدر ١,٦ مليون متر مكعب لكل يوم, وسيتم إجراء المراحل الأولية والثانوية لمعالجة المياه لخدمة ٨ مليون شخص. ويستهدف هذا المشروع حماية البيئة وموارد المياه من التلوث, كما أنه سيحد من المخاطر الصحية الناجمة عن التخلص من مياه الصرف دون معالجة في المصارف والقنوات, سيسهم في إمكانية إعادة استخدام المياه.

تقديم هدايا صديقة للبيئة

يبذل بنك مصر جهدًا لحماية البيئة عند شرائه للأدوات المكتبية وغيرها من المواد المستخدمة, ويفضل بنك مصر توزيع هدايا محلية الصنع بهدف دعم الحرفيين وأصحاب المهن اليدوية في مصر.

كما يستهدف البنك شراء منتجات تحمل طابع حضاري أصيل وقابلة للتحلل دون أن يكون حاجها لنقلها عبر مئات الأميال واستهلاك للوقود المتسبب في وجود انبعاثات.

تقليل نفايات الورق

يعد إعادة تدوير الورق طريقة سهلة للإسهام في الحفاظ على مستويات الأكسجين عالميًا, ويمثل ذلك أمر ضروري تحديدًا في ظل تزامنه مع الارتفاع غير المسبوق للعالمية في معدلات الاحتباس الحراري. كما أن تدمير الأشجار لإنتاج الورق له أثر سلبي يفوق تأثيره على مستوى جودة الهواء عن طريق تقليل نسبة الأكسجين وزيادة انبعاثات الغازات, كما أنه يقضي على التنوع البيولوجي الناجم عن انخفاض مساحات الغابات, لذلك يحرص بنك مصر على تنفيذ برنامج لإعادة تدوير الورق بما يسمح للموظفين التخلص الآمن من الأوراق وإعادة استخدامها. وقد تم تمزيق حوالي ١٦٦ طنًا من الأوراق لإعادة التدوير خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦٦,٢٤ طنًا خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨, وتُظهر هذه النسب مدى التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه سنويًا. كما يسعى بنك مصر جاهدًا للتيسير على عملائه إمكانية الإسهام في تقليل حجم النفايات الورقية ومعدل النفايات والطاقة المستخدمة وحجم الانبعاثات, كما يعمل البنك على تقليل معدل التعاملات الورقية من وإلى شركاءه والموردين والعملاء, ليتم استبدالها بالتقنيات السحابية لتخزين البيانات وإتمام العمليات المصرفية بما يحقق تجربة رائعة باستخدام قناة موحدة. وساهمت مطالبات البقاء في المنزل خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشكل كبير في رفع معدلات اعتماد العملاء على الخدمات المصرفية المتاحة عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول, حيث قام البنك بإطلاق أدوات رقمية حديثة في غضون أيام, وتمكن أفراد فريق من التواصل مع العملاء لمساعدتهم في الاستفادة من تلك التقنيات الرقمية المقدمة.

ترشيد استهلاك الطاقة

يحرص بنك مصر إلى حد كبير على ترشيد استهلاك الطاقة بهدف الالتزام على نحو أفضل مع الجهود الوطنية والعالمية لحماية البيئة, في كافة فروعه, كما يدعم البنك المشاريع الصديقة للبيئة والمبادرات الحكومية لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال منح التمويلات. وفي توجه نحو استهلاك الطاقة النظيفة, رفع بنك مصر من معدل استهلاك الطاقة متجددة عن طريق تركيب ألواح الطاقة الشمسية في مقر النادي الاجتماعي التابع له, محققًا طاقة إنتاجية قدرها ١١١٩٧٠ كيلوواط/ ساعة, حيث أسهم الاعتماد على محطة الطاقة الشمسية في خفض قيمة فواتير المرافق الشهرية بنسبة ٢٠%. ومع نهاية عام ٢٠٢٠ , قام بنك مصر بتركيب مصابيح ليد LED في ٦٠٠ فرع و٦٦ إدارة مركزية, تهدف هذه الخطوة إلى خفض إجمالي نسبة الأثر الكربوني الناتج عن أنشطة البنك. كما أن معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن استخدام مصابيح ليد أقل بكثير من المعدل الناتج عن استخدام المصابيح الفلورسنت أو المدمجة التقليدية بنسبة ٨٠%, كما قام البنك بتركيب أنظمة تكييف VRV في ٣٤٠ فرعًا مما أدى إلى توفير نسبة تصل إلى ٢٢% في معدل الطاقة المستخدمة في كل فرع.

الممارسات الصديقة للبيئة من أجل مستقبل مستدام

يهدف مشروع فروع بنك مصر الصديقة للبيئة إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية داخل مقر العمل من حيث العزل الحراري والاعتماد على ضوء النهار الطبيعي , باستخدام الإضاءة الاصطناعية الفعالة ومصادر التهوية المناسبة, كما أن عمليات التصميم والإنشاءات تؤثر على صحة الأفراد والبيئة بصورة شاملة. كما تضم فروع بنك مصر الصديقة للبيئة نوافذ مصممة بطراز حديث وتركيب زجاج عالي الجودة يتيح دخول أقصى قدر من ضوء النهار الطبيعي داخل المكان لضمان عدم تأثر معدل الراحة الحرارية الداخلية. ويتميز معظم فروع بنك مصر أيضًا بأنظمة تكييف VRV HVAC وإضاءة اصطناعية فعالة, بما في ذلك إضاءة LED بهدف خفض استهلاك الطاقة, كما أن الفروع تتسم بتوفير العزل الخارجي لمنع فقدان الحرارة والطاقة في كافة أرجاء المبنى. كما تم تثبيت فتحات تهوية خارجية بالواجهة الجنوبية للمبنى بهدف توفير عزل ضوئي مناسب للواجهات, ويضم بعض فروع بنك مصر أيضًا تركيب عدادات مياه خاصة وصنابير مياه ذات تدفق منخفض في المطابخ, وبالحمامات خزانات منخفضة التدفق لمراقبة استهلاك المياه والتحكم في إجراءات إدارة مياه الصرف لتقليلها؛ كما تتمتع صنابير المياه ببعض فروع بنك مصر بأجهزة استشعار, إلى جانب قيم البنك بتركيب أنظمة ري بالتنقيط لأراضي بالمساحات الخضراء بمقرات الفروع. كما يتضمن بعض الفروع مكان لاصطفاف الدراجات بهدف التشجيع على ركوب العجل وخفض معدل الانبعاثات وتحسين الصحة البدنية, وتشمل مواد البناء المستخدمة في الفروع البلاط الأسمنتي المعاد تدويره, كما أن جميع المواد المستخدمة في الفروع محلية الصنع, بما في ذلك دهانات مصنعة من نسبة منخفضة من المركبات العضوية المتطايرة وتمتاز بمقاومتها العالية للاحتكاك الميكانيكي لتقليل الملوثات داخل المبنى, ولا يسمح بالتدخين داخل الفروع الصديقة للبيئة, حيث ينبغي للمدخنين الذهاب إلى خارج المبنى للتدخين, كما يحصل موظفو البنك على تدريب خاص لفهم دورهم في تقليل البصمة الكربونية للبنك.

استراتيجية مواجهة جائحة فيروس كورونا

أثرت جائحة كورونا على مسار حياتنا, والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة في يوم ١١ مارس ٢٠٢٠, وعلى ذلك, اتخذت مصر سلسلة من الإجراءات لاحتواء تلك الجائحة والحد من انتشارها. وقد أعلنت مصر فرض وضع الإغلاق للمرة الأولى في ٢٥ مارس ٢٠٢٠, عقب اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية, بهدف منع انتشار العدوى والسيطرة على انتشار الوباء, حيث فرضت مصر قرارات بحظر التجول ليلاً ومنع السفر وإغلاق دور العبادة وإيقاف سير الدراسة بالمدارس والجامعات.

كما قامت مصر بإجراء فحوصات ومتابعة خط سير الحالات المصابة وتوفير أماكن عزل وعلاج, إلى جانب إتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية وتطبيق التباعد الاجتماعي, كما اتخذت مصر إجراءات اقتصادية بشأن السياسة النقدية والمالية بهدف تحسين الأداء العام وحماية البورصة المصرية, ودعم قطاع السياحة الذي كان الأكثر تضررًا بسبب الأزمة. وخفضت الحكومة نسب تواجد موظفي القطاعين العام والخاص في أماكن العمل, وزيادة المعاشات, وإدراج العمالة غير النظامية في شبكة التأمينات الاجتماعية.

جهود مشتركة

اتخذ بنك مصر خطوات استباقية فعالة في تنفيذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد, حيث أسهم البنك في خفض معدل انتشار العدوى بنسبة بلغت ٠,٠٢% من إجمالي عدد السكان خلال فترة الذروة, والتي انخفضت لاحقًا إلى ٠,٠٠٤%.

كما أعد البنك خطة للاستعداد والاستجابة للطوارئ داخل الفروع, كما شكل البنك أيضًا لجنة إدارة الأزمات والطوارئ للتعامل مع الأزمات المحتملة ذات الصلة وتقديم المساعدة في الحالات الطارئة.

وقد أنشئت اللجنة هيكل فعال ومتكامل لمنع وإدارة الحوادث وتعمل على ضمان استمراريته بما يهدف إلى وضع خطط ضمان الاستعداد للأوضاع الطارئة, حيث يتم مراجعة وتحديث تلك الخطة باستمرار لضمان الالتزام بكافة الاستشارات والتوصيات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والإجراءات المعلن عنها من قبل مؤسسات الصحة العامة المحلية والإقليمية والدولية, بالإضافة إلى تطبيق معايير أمان صارمة لضمان عودة موظفيه للعمل بأمان داخل المقرات.

رفع مستوي التأهب الصحي

تم مد عدد ساعات العمل بالإدارة العامة للخدمة الطبية للبنك لضمان تواجدها على مدار ٢٤ ساعة في جميع أيام الأسبوع بهدف إتاحة الحصول على استشارة طبية والاستجابة العاجلة لأية أسئلة مرسلة عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف، وقد أجرى بنك مصر فحص فيرس كورونا لـ ٧٥% من إجمالي موظفيه، بما في ذلك ٢٠٠٠ موظف و٨٠٠ متقاعد، حيث تم إجراء ٢٤٥٥ فحص سريع وما يقرب من ٤٩٦٩ فحص PCR، تم الكشف فيهم عن ١٥٩٩ حالة إيجابية مع الوصول إلى معدل شفاء بنسبة ٩٧% من إجمالي حالات الإصابة المؤكدة.

كما قام البنك بتغطية تكاليف الرعاية الصحية بدايةً من مرحلة العلاج وصولاً إلى التعافي والمتابعة اليومية عبر المكالمات الهاتفية أو الرسائل القصيرة عن طريق فريق متخصص، كما أصدر البنك قرار بمنع السفر إلى الخارج أو داخليًا بين المحافظات المصرية.

وفي حالة السفر، يطلب البنك من الأشخاص المسافرين الحصول إجازة لمدة أسبوعين وإجراء العزل الصحي عند الوصول والخضوع لفحص طبي قبل العودة إلى العمل، كما قدم بنك مصر قروضاً نقدية بدون فوائد للموظفين لمساعدة أسرهم (الآباء) الذين لا يحصلون على خدمة التأمين صحي

اعتماد نموذج عمل هجين

قام البنك بتعليق نظام الحضور البيومتري بالبصمة و شجع على استبدال عقد اجتماعات وورش العمل في المكتب التي تتطلب حضور بعقدها عبر تقنية الفيديو أو الاتصالات الهاتفية. كما تابع قسم الموارد البشرية برامج التدريب الرقمي عبر تقنية الفيديو كونفرنس وإجراء عمليات التقييم عبر الانترنت لضمان مواصلة التطور الوظيفي.

كما طبق البنك نظام المناوبة لحماية القوى العاملة ومنع تعرض جميع الموظفين من الإصابة بالمرض في نفس الوقت، إلى جانب خفض السعة الاستيعابية للمقرات الرئيسية والفروع، كما تم تقليل ساعات العمل إلى ٦ ساعات يوميًا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري.

وقد وفر البنك كافة الوسائل المتاحة لتسهيل العمل عن بعد مثل أجهزة الإنترنت النقالة والإنترنت عبر الهاتف المحمول، وتطبيق (VPN) وأجهزة لابتوب للموظفين حسب متطلبات وطبيعة كل وظيفة.

كما قدم البنك إجازة طارئة للموظفين ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والكلى وأمراض الكبد والجهاز التنفسي وضعف المناعة والأورام، إلى جانب إتاحة إجازة طارئة للموظفات وإجازة الأمومة لمن يرعون أطفالاً تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٢ عامًا والسيدات الحوامل تزامنًا مع انتشار فيروس كورونا.

تفعيل إرشادات المرافق

من ضمن التدابير الاحترازية لمواجهة فيرس كورونا إصدار بنك مصر لبرتوكول يضم مجموعة من إرشادات المرافق لضمان منع العدوى، بما في ذلك توفير نقاط لقياس درجة الحرارة والتأكد من توافر مستلزمات النظافة الكافية (مناديل , صابون , جل معقم لليدين , مطهرات).

ويتضمن البروتوكول إجراء عمليات تنظيف وتعقيم متكررة على مدار كل ساعتين باستخدام مطهر الأسطح كحولي، كما يشتمل البروتوكول أيضًا على استبدال أدوات المائدة القابلة لإعادة الاستخدام بأدوات تستخدم لمرة واحدة فقط.

وضع إرشادات السلامة من فيروس كورونا

يتم عرض إجراءات وإرشادات السلامة الخاصة بالتصدي لفيروس كورونا على لافتات إعلانية قابلة للطي تم وضعها في جميع أنحاء الفروع والمكاتب، تتضمن تعليمات عن التباعد أثناء التواجد بالمصاعد وغسل اليدين المتكرر وارتداء أقنعة الوجه داخل الفروع والمكاتب، كما تم نشر مقاطع فيديو توعوية وعرضها في أماكن العمل وعبر شاشات أجهزة الصراف الآلي. كما أطلق البنك حملة لحث العملاء على استخدام القنوات الإلكترونية لإجراء التعاملات المصرفية تحت شعار «خليك في البيت»

الحفاظ على التباعد الاجتماعي

بهدف الحد من مخاطر انتشار العدوى، طالب البنك موردیه اتخاذ جميع التدابير اللازمة، وتضم سلسلة التوريد للبنك شركات التنظيف، والشحن، ونقل الأموال، والأمن، إلخ، كما طبق البنك إجراءات استباقية خاصة بأنظمة الانتقال التابعة له بهدف الحفاظ على سلامة السائقين، إلى جانب تطبيق أفضل مستوى من إجراءات السلامة لعملاء البنك. فقد تم خفض السعة الاستيعابية داخل فروع البنك إلى ٥٠%، كما تم إنشاء مناطق انتظار خارجية للعملاء ووضع علامات تباعد أمام أجهزة الصراف الآلي للحفاظ على مسافة مناسبة، وقام البنك أيضًا بتعيين موظف مسؤول عن متابعة تطبيق إجراء التباعد أمام أجهزة الصراف الآلي خلال فترات الذروة (ضمن ساعات عمل موظفي البنك).

دعم العملاء عن بعد

قام البنك بتغذية ماكينات الصراف الآلي بالأموال خلال العطلات الأسبوعية والأجازات الرسمية، كما ضاعف أيضًا من حجم السيولة المالية المتوفرة داخل فروعه لتقليل عدد مرات استخدام سيارات نقل الأموال. كما حرص البنك على إتاحة استخدام كافة خدماته الإلكترونية بسلاسة (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / تطبيقات الخدمات المصرفية عبر أجهزة المحمول/ المحافظ الإلكترونية) لتقليل زيارات العملاء للفروع، كما أتاح البنك خدماته المصرفية عبر الإنترنت والاشتراك بالمحافظ الإليكترونية بدون رسوم.

وقدم البنك الخدمة عبر الإنترنت واشتراكات BM Wallet , والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة بدون رسوم، إلى جانب إلغاء رسوم السحب من ماكينات الصراف الآلي، كما وفر البنك ماكينات صراف آلي متنقلة لإتاحة الخدمات المصرفية لعملائه، وخاصةً المتقاعدين في كل مكان.

وأطلق البنك أيضًا برنامجًا شاملاً لدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمة كورونا عبر مراكز تطوير الأعمال «رواد النيل»، حيث عقد بنك مسقط ورش عمل لتوجيه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حول كيفية الحد من الآثار السلبية التي قد يواجهونها بسبب أزمة كورونا.

دعم المجتمع

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع وزارة الصحة والبنك الأهلي المصري، بهدف دعم متطلبات القطاع الصحي بتمويل قدره ٦٠ مليون جنيه لشراء العديد من أجهزة الأشعة المقطعية للمستشفيات المخصصة لعلاج مصابي الكورونا والحالات المشتبه بهم.

كما خصص البنك مبلغ ٨٠ مليون جنيه موجه لمبادرة اتحاد بنوك مصر لمساعدة الأسر المتضررة من جراء فيرس كورونا، بما في ذلك العمالة اليومية والعمال غير النظاميين، وتعاون البنك مع بنك الطعام المصري ومؤسسة مصر الخير لتوريد ١٠٥٠٠ كرتونه، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية المختلفة، بالإضافة إلى المواد المطهرة لدعم أكثر الأسر المصرية استحقاقا. كما مول البنك الحملة التي تقودها غرفة التجارة الأمريكية لتوريد المعدات الطبية لوزارة الصحة والسكان بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، حيث تم من خلال الحملة شراء ثلاث أجهزة تنفس صناعي، كما خصص البنك مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لتوفير احتياجات المستشفيات بمختلف المحافظات، إلى جانب تخصيص مبالغ أخرى لتصنيع لقاح كورونا.

الأستاذ محمد رشدي
رئيس مجلس إدارة بنك مصر
(١٩٥٥- ١٩٦٩) يصطحب رئيس
جمهورية غينيا الأسبق كوامي
نكروما في جولة في
أحد مشاريع بنك مصر.

حوكمة الشركات

على مدار قرن من الزمان، بُنيت سيادة بنك مصر على مبادئ الحوكمة والالتزام. فقد لعبت استراتيجيتنا للحوكمة دوراً جوهريا في دعم الجهود الدؤوبة نحو تحقيق النمو المستدام والرفاهية. نتبنى إطار عام فعال للحوكمة وهو ما تعضده قيادتنا بشكل مستمر، لتحقيق تأثير إيجابي. يشتمل إطار الحوكمة لدينا على آليات ضرورية تطبق بكافة أنشطة البنك مع الالتزام باللوائح والمبادئ والمعايير المحلية والدولية.

ويلتزم البنك بشكل استباقي بأعلى معايير النزاهة والأخلاق المهنية من خلال مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا. يبذل بنك مصر قصارى جهده لضمان الالتزام لأفضل ممارسات الحوكمة وللحد من تضارب المصالح بين كافة الأطراف المعنية للبنك. يعمل البنك على تعزيز ونشر أفضل ممارسات الحوكمة تحت قيادة ثابتة لأكثر من مئة عام. يحافظ بنك مصر بشكل استباقي على أعلى معايير النزاهة والشفافية والمساءلة والمسؤولية مع حماية حقوق أصحاب المصلحة وغيرها الاعتبارات الأخلاقية. توضح مدونة قواعد السلوك لدينا دور كل موظف أو طرف ثالث يعمل نيابة عن البنك، مع التأكيد على أهمية الالتزام المستمر بأفضل الأخلاقيات المهنية.

تسهم عمليات التدقيق الداخلي والخارجي في دعم مستوى ضمان الحوكمة من خلال تقييم موضوعي لإعداد التقارير، كما تسهم عمليات اتخاذ القرار الدقيقة في الوقت المناسب في بناء موثوقية وشفافية في إعداد التقارير بأكملها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وتمكن ممارسات الحوكمة الرشيدة مجلس الإدارة من تكوين وجهة نظر أكثر شمولية، وتوصيل الاستراتيجيات والخطط بوضوح إلى مختلف الأطراف المعنية واللجان المتخصصة.

يتمتع مجلس الإدارة المتميز لدينا بمجموعة متنوعة من الخبرات ووجهات النظر والمعرفة، مما يسمح لها بوضع استراتيجيات حكيمة ودعمها بشكل احترافي إدارة الأداء بفعالية، ومراجعة التقدم المحرز في الخطط قصيرة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى الأدوار الإشرافية الأخرى. يقدم قطاع الاتصال المؤسسي لدينا تقارير متابعة نصف سنوية إلى لجنة الحوكمة لسرد التقدم المحرز على كافة أوجه المسؤولية الاجتماعية للبنك، على أن يتم الكشف عنها في التقرير السنوي اللاحق.

أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة بنك مصر

يقوم مجلس إدارة بنك مصر بثلاثة أدوار: التوجيه, مراقبة الإدارة, تقديم الدعم والمشورة, حيث يفحص تقييم المجلس عادة هذه الأدوار ويلتزم البنك باللوائح لتقييم واجبات مجلس الإدارة وتحديد تضارب المصالح في حالة المشاركة المتبادلة مع هيئات ولجان البنك. كما يبني مجلس إدارة بنك مصر وكبار المديرين التنفيذيين على إرث البنك المتمثل في النجاح والتطور المستمر, انطلاقًا من ريادته في القطاع المصرفي, واعتمادًا على الاستدامة في مرحلة مبكرة, لينجح في تحقيق التوازن بين الأداء المالي والاستدامة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

ويتولى مجلس إدارة البنك الإشراف على القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال وضع سياسات مسؤولة خاصة بالقطاع واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تدمج بالكامل المهمة والقيم طويلة الأمد لتحقيق النجاح المستدام.

وترتبط استراتيجية بنك مصر بأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠, كما يحرص أعضاء مجلس إدارة بنك مصر على توجيه خبراتهم في صياغة رؤية البنك للاستدامة والإستراتيجية المتوافقة مع المناهج والمبادئ الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما يوفر مجلس إدارة بنك مصر, جنبًا إلى جنب مع الإدارة العليا والموظفين إفصاحًا عن المخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز نهج الاستدامة أكثر استباقًا, كما يسعى البنك إلى وجهة نظر أكثر توازنًا فيما يتعلق باستدامته, مع دمج التأثيرات الإيجابية والسلبية على صعيد العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

في نفس السياق, أنشأ بنك مصر قنوات مختلفة لمعالجة ومناقشة وإبلاغ ممارساته وأهدافه المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة, حيث تشمل هذه القنوات الفعالة التقارير الدورية, واستراتيجيات إشراك أصحاب المصلحة, والاجتماعات, والضمانات الداخلية والخارجية, بالإضافة إلى تحديد مؤشرات أداء لتقييم جهود الاستدامة.

كما يتبنى بنك مصر نظام تعاقب وظيفي يتسم بالشفافية والإنصاف للمناصب العليا مع التركيز على التنوع لتحقيق عملية صنع قرار أكثر فاعلية بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتقييم أداء وشفافية نظام المكافآت, فضلًا عن تحديد معايير أهلية الاختيار فيما يتعلق بتعيين المرشحين المثاليين للإدارة العليا والمناصب على مستوى مجلس الإدارة.

تجديد مجلس إدارة بنك مصر

وشهد عام ٢٠٢٠ بعض التغييرات في مجلس إدارة بنك مصر, حيث أعلن البنك المركزي المصري قرار صادر عن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي بتعديل مجلس إدارة بنك مصر لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

وجدد البنك المركزي المصري الثقة فى الأستاذ/ محمد محمود أحمد الأتربي كرئيسًا لمجلس الإدارة, والأستاذ/ عاكف المغربي والأستاذ/ حسام عبد الوهاب كنواب لرئيس مجلس الإدارة – تنفيذى.

ويضم الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة غير التنفيذيين الأستاذ/ أحمد الجندي, والأستاذ/ تامر جاد الله, والأستاذ/ محمد سيف النصر, والأستاذ/ خالد قنديل, والأستاذ/ ميرنا عارف. في الآونة الأخيرة, انضم السيد/ محمود فوزي أيضًا إلي مجلس الإدارة.

ونيابة عن بنك مصر, يرحب بأعضاء مجلس الإدارة الجدد الذين لن يدخروا أي جهد لتحقيق التميز في تحقيق مهمة البنك, مع التعبير عن التقدير العميق لجهود وإسهامات الأعضاء السابقين الكبيرة في دعم نجاح بنك مصر.

أعضاء مجلس الإدارة

ديسمبر ٢٠٢١

محمد الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

عاكف المغربي

نائب رئيس مجلس الإدارة- تنفيذي

حسام عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد الجندي

مدير غير تنفيذي مستقل

خالد خليل قنديل

مدير غير تنفيذي مستقل

محمود فوزي

مدير غير تنفيذي مستقل

ميرنا عارف

مدير غير تنفيذي مستقل

محمد سيف النصر

مدير غير تنفيذي مستقل

تامر جاد الله

مدير غير تنفيذي مستقل

المدراء التنفيذيون

ديسمبر ٢٠٢١

أحمد إبراهيم

رئيس قطاع
معالجة الديون

أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق
المالية والاستثمار

أكرم محمد عبدالباسط

رئيس قطاع
الشئون الإدارية

عمرو هاشم

رئيس قطاع
الرقابة الداخلية

أشرف طلبة

رئيس قطاع المخاطر

فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات
المؤسسة

هاني السمرة

رئيس قطاع الموارد
البشرية

هاني فرحات

رئيس قطاع-الاستراتيجية
والبحوث والجودة

حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات
الدولية والفروع الخارجية

إبراهيم الشربيني

رئيس قطاع تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

إيهاب درة

رئيس قطاع الفروع
والتجزئة المصرفية

إيهاب ماهر دسوقى

رئيس قطاع-
الشئون الهندسية

خالد عتريس عبد العزيز

رئيس قطاع
الشئون القانونية

محمد عفيفي

رئيس قطاع الإلتزام
والحوكمة المؤسسية

محمد العنتبلى

رئيس قطاع-المشروعات الصغيرة
والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

محمد خيرت

رئيس قطاع-ائتمان الشركات
والقروض المشتركة

محمد شريف

رئيس القطاع
المالي

محمد يحيى

رئيس قطاع
المراجعة الداخلية

مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال
والمراسلين

سيوناره الأسمر

رئيس قطاع
العمليات المصرفية

سوزان فؤاد حمدي

رئيس قطاع الشمول
المالى وتطوير الأعمال

شهاب زيدان

رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات
والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

ياسر علي خاطر

رئيس قطاع الأمن

أعضاء
مجلس الإدارة.

الأستاذ/ محمد الأتربي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

الأستاذ/ محمد الأتربي شخصية مصرفية بارزة ذات خبرة عريقة فى مجال العمل المصرفي تزيد عن ٣٥ عامًا, شغل قبل انضمامه إلي بنك مصر منصب العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي بالبنك المصري الخليجي منذ يناير ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٤.

بدأ عمله المصرفي في عام ١٩٧٧ مع البنك العربي الأفريقي الدولي, وانتقل إلى بنك الائتمان الدولي, ثم انضم عام ١٩٨٣ إلي بنك مصر الدولي «بنك قطر الوطني حاليًا» حيث قضى أكثر من ٢٢ عامًا, شغل خلالها العديد من المناصب المصرفية العليا وإكتسب العديد من الخبرات المتنوعة في مجالات رئيسية مختلفة للعمل المصرفي.

فى سبتمبر ٢٠٠٥, انضم الأتربي إلى البنك العقاري المصري العربي كعضو ونائب رئيس مجلس الإدارة, وفى عام ٢٠٠٩ شغل منصب العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي, ثم عاد فى عام ٢٠١١ إلى البنك العقاري المصري العربي لمنصب رئيس مجلس الإدارة.

وتقديرًا لإنجازاته العظيمة, شغل منصب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك المصري الخليجي منذ يناير ٢٠١٣ وحتى ديسمبر ٢٠١٤, ثم تولى رئاسة مجلس إدارة بنك مصر في يناير ٢٠١٥, كما أصبح رئيس مجلس إدارة بنك مصر لبنان, ونائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمان.

حصل الأتربي علي بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس عام ١٩٧٦.

تكليفات حالية:

- نائب رئيس اتحاد المصارف العربية.
- رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر.
- رئيس مجلس إدارة أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق.
- عضو مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- عضو مجلس إدارة جامعة عين شمس.
- عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب.
- عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي.

اللجان:

لجنة الادارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا لفروع الخليج, لجنة مخاطر العمليات الدولية.

الأستاذ/ عاكف المغربي

نائب رئيس مجلس الإدارة- تنفيذي

انضم الأستاذ/ عاكف المغربي لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٦ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة, وقضى قبل ذلك ١٦ عامًا في سيتي بنك, حيث شغل العديد من المناصب على مدار عمله بالقطاع المصرفي, منها التحليل الائتماني وتمويل الشركات واستشارات التصنيف, بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.

كما عمل في العديد من الدول مثل مصر والبحرين و المملكة العربية السعودية و المملكة المتحدة وهولندا, حيث قاد ونفذ العديد من عمليات التمويل للشركات وصندوق ثروة السيادي عن طريق القروض البنكية وعن طريق إصدار السندات والصكوك.

ويتولى الأستاذ/ عاكف المغربي مسؤولية ملف خطوط الأعمال المختلفة بالبنك, والتي تتضمن قطاعات: الشركات, والخزانة, والاستثمار, والمشروعات الصغيره و المتوسطة, والتجزئة المصرفية, والفروع, والتمويل الإسلامي, أعمال المعاملات الدولية والأعمال التجارية الدولية والشمول المالي والتحول الرقمي.

كما نفذ العديد من عمليات الدمج والاستحواذ وعمليات التمويل للشركات عن طريق القروض البنكية وعن طريق إصدار السندات, كما أشرف على عمليات طرح الشركات بالبورصة ومعاملات عقود المشتقات.

وحصل الأستاذ/ عاكف المغربي على درجة بكالوريوس في المحاسبة وماجستير إدارة الاعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكليفات حالية:

- رئيس مجلس إدارة بنك مصر-أوروبا فرانكفورت.
- رئيس مجلس إدارة شركة مصر للابتكار الرقمى.
- عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان (ش.م.ل).
- عضو مجلس إدارة مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م).
- عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري.
- عضو مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين (ش.م.م).
- عضو مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران.
- عضو مجلس إدارة Altera.
- عضو مجلس إدارة Africa 50.

اللجان:

لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO , اللجنة العليا لفروع الخليج , لجنة مخاطر العمليات الدولية, اللجنة العليا للائتمان, لجنة الاستثمار, اللجنة المعلوماتية, اللجنة العليا للمخاطر, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, ولجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية, اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC.

الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذى

إنضم الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٨ بصفته نائب لرئيس مجلس الإدارة, وقبل انضمامه لبنك مصر شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي, حيث كان مسؤولًا عن قطاعات التجزئة المصرفية والفروع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٨.

بدأ عمله المصرفي في عام ١٩٨٩ مع بنك الخليج بدولة الكويت, قبل أن ينتقل إلى شركة بروكتر أند جامبل في عام ١٩٩١, حيث تدرج في المناصب طوال مدة عمله بالشركة على مدار ٩ أعوام إلى أن شغل منصب رئيس قسم الاستثمارات بالشركة في عام ٢٠٠٠.

عقب ذلك انتقل إلى شركة انفستيا لرأس مال المخاطر, وشغل منصب مدير الاستثمارات في عام ٢٠٠١, ثم انضم إلى سيتي بنك– مصر, حيث شغل مناصب قيادية في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦ في مجالات إدارة المخاطر, والتوزيع والعمليات, ثم انتقل بعدها إلى سيتي بنك لندن, كنائب رئيس حيث كان مسؤول عن عمليات الائتمان في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨, ثم عمل كمدير عام التجزئة المصرفية ببنك عودة– مصر في عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ , وانتقل بعدها إلى المؤسسة العربية المصرفية ليشغل منصب عضو مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس التجزئة المصرفية والفروع خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦.

حصل الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب على درجة بكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة, مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م).
- عضو مجلس إدارة, بنك مصر لبنان (ش.م.ل).
- عضو مجلس إدارة الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (كونراد).
- عضو مجلس إدارة, شركة مصر للابتكار الرقمي.
- عضو مجلس إدارة, مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة الائتمان العليا, لجنة مخاطر العمليات الدولية, اللجنة العليا لفروع الخليج, لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية, لجنة التسويات, لجنة الاستثمار, اللجنة المعلوماتية, اللجنة العليا للمخاطر, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات, اللجنة العليا للتطوير إعادة الهيكلة, اللجنة العليا للموارد البشرية, لجنة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS 9.

الأستاذ/ أحمد عـلاء الدين على الجندي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

يشغل الأستاذ/ أحمــد الجندي من يونيو ٢٠١٦, منصب الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة TCV للاستثمارات المالية, أحد أنشط الشركات العاملة في قطاع الاستثمار المباشر في مصر.

بدأ مسيرته المهنية كمحلل في مجال البحوث والاقتصاد بمكتب البنك الدولي في القاهرة عام ٢٠٠٢, ثم انتقل للعمل في المجموعة المالية هيرميس عام ٢٠٠٤ كمحلل مالي أول في قسم الترويج وتغطية الاكتتابات, ثم تدرج ليشغل منصب نائب الرئيس لقسم الترويج وتغطية الاكتتابات عام ٢٠٠٨ , ثم تولى منصب العضو المنتدب لقسم الترويج وتغطية الاكتتاب في الفترة ما بين ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ , في مصر والمنطقة العربية

وحصل «الجندي» على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من الجامعة الامريكية عام ٢٠٠٢ , بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من كلية لندن للاقتصاد عام ٢٠٠٤.

اللجان:

لجنة الاستثمار, لجنة المراجعة, لجنة الحوكمة, اللجنة العليا للمخاطر.

المستشار/ محمود فوزي عبدالباري

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

يمتلك السيد المستشار/ محمود فوزي عبدالباري يمتلك خبرة قانونية كبيرة تمتد لأكثر من ٢٢ عامًا, تقلد خلالها العديد من المناصب الهامة التي كان لها تأثيرًا كبيرًا في البنية التشريعية والقانونية العامة والخاصة في البلاد.

يشغل المستشار/ محمود فوزي عبدالباري حاليًا منصب نائب رئيس مجلس الدولة حيث عمل في جميع أقسام مجلس الدولة القضائية والاستشارية والتشريعية في الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٢).

وعلى مدار حياته المهنية؛ تولى المستشار/ محمود عبدالباري العديد من المناصب الهامة منها: الأمين العام لمجلس النواب سابقًا, ومستشارًا قانونيًا لرئيس مجلس النواب طوال الفصل التشريعي الأول (٢٠١٦-٢٠٢٠), ومستشارًا قانونيًا لوزير الاستثمار والتعاون الدولي, ومستشارًا قانونيًا لوزير التجارة والصناعة, ومستشارًا قانونيًا لوزارة المالية لشئون المشاركة مع القطاع الخاص PPP, ومستشارًا قانونيًا لوزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب, ومستشارًا قانونيًا لوزير الشئون القانونية مجلس النواب, ومستشارًا قانونيًا لمحافظ الشرقية.

هذا كما انضم المستشار/ محمود عبدالباري لعضوية عدد من اللجان القومية لصياغة مجموعة من القوانين واللوائح ذات الأهمية, يأتي على رأسها: معاونة الأمانة الفنية للجنة الخبراء الدستوريين العشرة التي ساهمت في وضع مشروع الدستور ٢٠١٤, وعضو الأمانة الفنية ومتحدثًا رسميًا باسم اللجنة القومية التي وضعت مشروعات قوانين مباشرة الحقوق السياسة ومجلس النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية برئاسة وزير شئون مجلس النواب, وعضو الأمانة الفنية للجنة العليا للإصلاح التشريعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء – لجنة الأمن القومي, ورئيس الأمانة الفنية للجنة العليا للإشراف على مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

حصل المستشار/ محمود عبدالباري على ليسانس الحقوق عام ٢٠٠٠, كما حصل على ماجيستير القانون (القانون الخاص و القانون العام) ٢٠٠١-٢٠٠٢, وماجيستير في القانون الدولي والمقارن من كلية القانون بجامعة انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية (ICL) عام ٢٠٠٩.

اللجان:

لجنة المراجعة, لجنة الاستثمار, اللجنة العليا للمخاطر.

الأستاذ/ خالد خليل عبدالوهاب قنديل

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

يتمتع الأستاذ/ خالد خليل عبدالوهاب قنديل بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا, اكتسب خلالها خبرة ملحوظة في القيادة التنظيمية والتطوير والتميز التشغيلي, بينها خمسة وعشرون عامًا تولى خلالها عدد من الوظائف القيادية الهامة.

قضى معظم حياته المهنية في صناعة النفط والغاز, حيث شغل منصب العضو المنتدب لشركة اكسون موبيل بمصر لمدة ٨ أعوام, حيث تنوع في مجالات العمل ما بين البحوث والتسويق والمبيعات والتخطيط والرقابة المالية وعمليات التمويل ونظم المعلومات والتوريدات والتصنيع.

كما ترأس في وقت سابق العديد من الأقسام, بما في ذلك دراسات التسويق والتخطيط والخزانة والمحاسبة والتدقيق وتكنولوجيا المعلومات, وقضى نحو عامين في شركة موبيل في مهام دولية في الولايات المتحدة, وتم اختياره في عام ١٩٩٩, ليكون جزءًا من الفريق العالمي لإتمام عملية الدمج بين اكسون وموبيل٠٠٢٠ عبر إفريقيا والشرق الأوسط.

انضم إلى شركة غبور أوتو في عام ٢٠١١ ليرأس مبيعات سيارات الركاب وأعمال ما بعد البيع, وتم تعيينه في عام ٢٠١٤, كعضو تنفيذي في مجلس إدارة مجموعة غبور أوتو, كعضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦

منذ بداية حياته المهنية, عمل في العديد من المؤسسات الهامة, بما في ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية وهيئة الاستعلامات الأمريكية.

وحصل على ماجستير في الإدارة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى فبراير ١٩٧٩ .

اللجان:

لجنة الاستثمار, لجنة الحوكمة, اللجنة العليا للمخاطر, لجنة المرتبات والمكافآت.

الأستاذة/ ميرنا عصام الدين محمد عارف

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

تمتلك الأستاذة/ ميرنا عصام الدين محمد عارف خبرة عملية تمتد لأكثر من ١٩ عامًا, قبل انضمامها إلى بنك مصر كعضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل.

وتمتد خبرتها إلى المنظمات متعددة الجنسيات وكيانات القطاع العام في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا, حيث انضمت إلى مايكروسوفت في عام ٢٠١٩ كمديرة مجموعة الأعمال في الشرق الأوسط وأفريقيا, وتم تكليفها بقيادة استراتيجية وتنفيذ مجموعة Surface الخاصة بالشركة في المنطقة.

وقبل انضمامها إلى مايكروسوفت, شغلت مهام المدير الإقليمي للتحول الرقمي في GE Oil & Gas, وبالتحديد في يوليو ٢٠١٧ , حيث تولت قيادة استراتيجية التحول الرقمي وتعزيزها وتقديمها لعملاء النفط والغاز في شمال إفريقيا وتركيا.

كما شغلت منصب المدير الإقليمي لمجموعة Rosemount الشرق الأوسط في شركة Emerson Automation Solutions في عام ٢٠١٥ , كما التحقت بوزارة البترول والثروة المعدنية في مصر كمعاون للوزير لشؤون الاستثمار والتعاون الدولي , حيث كانت مسؤولة عن المساعدة في تطوير وتنفيذ استراتيجية قطاع البترول في مصر , فضلًا عن إطلاق إمكانات القطاع من خلال تقييم وتعزيز مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية وتعزيز التعاون الدولي والحوار الاستراتيجي.

وقبل قيادتها لشركة Emerson, شغلت منصب مدير التسويق العالمي في شركة شلمبرجير في لندن, حيث كانت مسؤولة عن إستراتيجية وأنشطة التسويق في جميع أنحاء العالم لقطاعات البرمجيات والقطاعات البحرية, وقضت ١٢ عامًا من حياتها المهنية في شركة شلمبرجير حيث شغلت مناصب قيادية مختلفة, بما في ذلك مدير المبيعات الإقليمي للمملكة المتحدة وأيرلندا, ومدير المبيعات الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا وشرق البحر المتوسط.

وحصلت على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في التسويق والعمليات من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, بالإضافة إلى بكالوريوس العلوم في علوم الكمبيوتر من نفس الجامعة.

اللجان:

اللجنة المعلوماتية, لجنة المراجعة, اللجنة العليا للمخاطر, لجنة المرتبات والمكافآت.

الأستاذ/ محمد مهدلى سيف النصر

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

يشغل سيف النصر حاليًا منصب الشريك المؤسس والمدير العام Lakemore Partners . Ltd , حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في إدارة الاستثمار, تمكن خلالها من إدارة أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي عبر فئات الأصول التقليدية والبديلة

قبل انضمامه إلى Lakemore شغل سيف النصر منصب رئيس الاستثمار والشريك الإداري بشركة سافاناد المحدودة وهي شركة استثمار عالمية رئيسية تركز على الأسهم الخاصة والعقارات واستراتيجيات السيولة.

كما أمضى وقت سابق نحو ١٧ عامًا بـNCB , حيث كان رئيسًا لإدارة الأصول ثم أشرف على أكثر من ٢٦ مليار دولار أمريكي من فئات الأصول التقليدية والبديلة التي شملت الائتمان المتخصص وصناديق التحوط والعقارات والأسهم الخاصة.

وكان له دور فعال في بناء الأعمال التجارية وإدارة الأصول البديلة لـNCB , وكان رئيسًا للمخاطر لمنطقة الشرق الأوسط في CSFB- لندن والقاهرة , حيث كان عضوًا في فريق الأسواق الناشئة, كما عمل في مجموعة خدمات المستثمرين في سيتي بنك – لندن.

حصل «سيف النصر» على بكالوريوس اقتصاد من جامعة القاهرة .

تكليفات حالية:

- الشريك المؤسس والمدير العام Lakemore Partners Ltd دبي من نوفمبر ٢٠١٦ و حتى الآن.

اللجان:

لجنة الاستثمار, اللجنة المعلوماتية, اللجنة العليا للمخاطر.

الأستاذ/ تامر عبدالعزيــز جاد الله

عضو مجلس إدارة غير تنفيذى/ مستقل

بدأ الأستاذ/ تامـر جاد الله مسيرته المهنية كمهندس نظم ومنسق برمجيات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في عام ١٩٩٣.

ثم انضم في عام ١٩٩٦ لشركة جيجانت مصر, حيث عمل كمدير مبيعات, ثم انتقل للعمل بشركة مينا نت للاتصالات كمدير تطوير الأعمال عام ١٩٩٩, ثم تدرج وظيفيًا حتى شغل منصب مدير عام الشركة عام ٢٠٠١.

بعد ذلك انضم لشركة «تي إي داتا» كمدير مبيعات عام ٢٠٠٤, ليتولى منصب رئيس القطاع التجاري بالشركة في ٢٠٠٥, ثم منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١٦, ليشغل بعد ذلك منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من مارس ٢٠١٦ وحتى أبريل ٢٠١٧. في أبريل ٢٠١٨, شغل منصب المدير التنفيذي لشركة ساب مصر حتى أغسطس ٢٠٢١و حاليًا يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية (استرن كومباني).

حصل عبدالعزيز على بكالوريوس في هندسة الالكترونيات والاتصالات والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٩٢, كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال جامعة ماسترخت للإدارة بهولندا في أكتوبر ١٩٩٦.

تكليفات حالية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية عام ٢٠١٨.
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة, شركة مواصلات مصر (٢٠١٦).
- شريك مؤسس وعضو مجلس إدارة, شركة برينجي للتأمين الإلكتروني.

اللجان:

اللجنة المعلوماتية, لجنة المراجعة, لجنة الحوكمة, لجنة المرتبات والمكافآت.

صورة قديمة
لمقر المركز الرئيسي
لبنك مصر الذى تحول
إلي متحف

المدراء
التنفيذيون

الأستاذ/ أحمد إبراهيم

رئيس قطاع معالجة الديون

تولى السيد/ أحمد إبراهيم منصب رئيس قطاع معالجة الديون, وشغل قبل انضمامه إلى بنك مصر, رئيس قطاع معالجة الديون مجموعة المخاطر بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال – مصر.

ويتمتع السيد/ إبراهيم بخبرة واسعة تصل إلى أكثر من ٣٦ عامًا في مجال العمل المصرفي بالعديد من المجالات, منها التجزئة المصرفية, والفروع, للتسويق, وائتمان الشركات, وتقييم مخاطر الإئتمان, ومعالجة الديون غير المنتظمة.

وحصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة جامعة القاهرة في عام ١٩٨٤.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الصالحية للاستثمار والتنمية.

اللجان:

اللجنة التنفيذية, اللجنة العليا لفروع الخليج, لجنة التسويات, لجنة الاستغلال التصرف في الأصول العقارية.

الأستاذ / أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

التحق السيد/ أحمد صبحي ببنك مصر في أبريل ٢٠٢٠ كرئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار بمسؤولية الإشراف على استثمارات البنك الرئيسية في الأسهم الخاصة وأسواق رأس المال وأصول الأطراف الثالثة الخاضعة للإدارة.

ويتمتع السيد / احمد صبحي بخبرة واسعة في الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية في عدة مواقع, بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومصر, حيث قاد وتولى عدد من صفقات الاندماج والاستحواذ بقيمة تزيد عن ٣١ مليار دولار أمريكي.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر, شغل السيد/ احمد صبحي منصب مدير الاستثمار في إدارة صندوق إزدهار في مصر, وقبل ذلك, شغل منصب نائب الرئيس في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في مورجان ستانلي, حيث قدم الاستشارات بشأن معاملات الاندماج والاستحواذ وزيادة رأس المال لعدة قطاعات عبر أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

كما عمل السيد/ احمد صبحي في فرق الاستشارات المالية والاستثمارات الرئيسية وهي شركة اندماج واستحواذ تركز في منطقة الشرق الأوسط, Swicorp في وشمال إفريقيا ومقرها في جنيف والرياض.

وحصل السيد/ احمد صبحي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الماجستير في التمويل من كلية لندن للأعمال.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي, سي أي كابيتال القابضة.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي, المستقبل للتنمية العمرانية.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي, مصر كابيتال للاستثمار ش.م.م.

اللجان:

لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, لجنة التسويات, لجنة الأزمات والطوارئ, لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية, لجنة الاستثمار, لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا.

الدكتور/ أكرم محمد عبدالباسط

رئيس القطاع الإداري

التحق الدكتور / أكرم محمد عبد الباسط ببنك مصر عام ٢٠٢١, كرئيس القطاع الإداري, حيث يمتلك الدكتور عبد الباسط خبرة تصل إلى ٣٥ عامًا في مختلف المجالات.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر, شغل عدة مناصب في هيئة الرقابة الإدارية, منها رئيس جهاز مكافحة الفساد, ورئيس جهاز تكنولوجيا المعلومات, ومساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

وحصل الدكتور/ عبد الباسط على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية, ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة, ودرجة البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس, بالإضافة إلى درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس.

تكليفات حالية:

- محاضر في الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ.

الأستاذ/ عمرو هاشم

رئيس قطاع الرقابة الداخلية

انضم الأستاذ/ عمرو هاشم لبنك مصر كرئيس لقطاع الرقابة الداخلية اعتبارًا من مارس ٢٠١٩, حيث يتمتع بخبرات متنوعـة بالقطاع المصرفي تتجاوز ٢٤ عـامًا عمل خلالها بالعديد مـن البنوك العريقة.

كما يعتبر المسؤول عن تطبيق الإطار الاستراتيجي لقطاع الرقابة الداخلية بكلاً من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والعمل على تحسين البيئة والثقافة الرقابية بالقطاعات محل الفحص سواء الفروع أو القطاعات المساندة.

وعمل الأستاذ / عمرو في ٤ بنوك عالمية رائدة وهم بنك الكويت الوطني – مصر, سيتي بنك, البنك العربي, البنك المصري الأمريكي.

وقد تنوعت خبراته في كافة القطاعات الإشرافية والرقابية بالقطاع المصرفي بما يشمل العمل بقطاعات: (الرقابة الداخلية / إدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمـال / المراجعة الداخلية / الالتزام ومكافحة غسيل الأموال / إعداد وتصميم أدلة التعليمات/ الرقابة على الميزانيات والتسويات والمصادقات والضوابط الرقابية الخاصة بالفروع).

كما سبق له العمل كرئيس لإدارة مخاطر التشغيل واستمرارية الأعمال ببنك الكويت الوطني – مصر, وأيضًا كرئيس مجموعة الرقابة الداخلية بسيتي بنك لدول (مصر, الأردن, لبنان).

حصل الأستاذ / عمرو هاشم على بكالوريوس محاسبة مـن كلية التجارة جامعة عين شمس عـام ١٩٩٢ .

اللجان:

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC, اللجنة التنفيذية, لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا.

الأستاذ/ أشرف طلبة

رئيس قطاع المخاطر

تم تعيين الأستاذ/ أشرف طلبة رئيسًا لقطاع المخاطر في سبتمبر ٢٠١٩ قبل انضمامه إلى بنك مصر, واكتسب خبرة تزيد عن ٢٧ عامًا في قطاعات مخاطر الائتمان, التمويل المصرفي للشركات والبنوك الاستثمارية.

عمل الأستاذ/ أشرف في بنك الاتحاد الوطني في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من (٢٠٠٣ : ٢٠١٩), ويمتلك أكثر من ١٣ عامًا من الخبرة المتخصصة في مخاطر الائتمان.

تمت ترقيته إلى نائب رئيس تنفيذي لمخاطر الائتمان, ليتولى الإشراف على إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك بما في ذلك الفروع الخارجية.

وكان منصبه الأخير هو نائب رئيس تنفيذي للتمويل المصرفي للشركات بما في ذلك التمويل الإسلامي, خلال الفترة من (١٩٩٢ : ٢٠٠٣), حيث عمل في كيانات مصرفية متعددة مثل البنك التجاري الدولي, البنك العربي, وسيتي بنك, حيث شغل في الأخير منصب مسؤول التمويل المصرفي لشركات قطاع الأعمال العام.

كما عمل الأستاذ/ طلبة أيضًا في شركة أليانس كابيتال, وهي واحدة من أكبر ١٠ مديري صناديق الاستثمار العالمية, كمحلل أبحاث الأسهم ومدير لصندوق النيل للنمو المخصص للأسهم المصرية.

وأصبح الأستاذ/ طلبة مسؤول ائتماني معتمد في عام ١٩٩٤, حيث اشترك في عدة برامج تدريب في مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والبرازيل وعمان, مقدمة من قبل مؤسسات عالمية مثل شركة أليانس كابيتال, وكلية هارفارد لإدارة الأعمال, ومؤسسة فرانكلين كوفي.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة – بنك مصر أوروبا.
- عضو مجلس إدارة – بنك مصر لبنان.
- عضو مجلس إدارة – كوربليس.
- عضو مجلس إدارة - شركة مصر لإدارة الأصول العقارية.

اللجان:

لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة الائتمان العليا, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, لجنة التسويات, اللجنة العليا لفروع الخليج, لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP, لجنة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS 9, لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة مخاطر العمليات الدولية, لجنة الائتمان الرئيسية.

الدكتورة/ فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات المؤسسة

تم تعيين د. فاطمة الجولي كرئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر في عام ٢٠٠٦.

تتمتع د. الجولي بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجالات التسويق, والعلاقات العامة, واتصالات المؤسسة, والإدارة.

شغلت قبل انضمامها إلى بنك مصر عدة مناصب إدارية في عدة مجالات, مثل مجال الصناعات الدوائية والمجال المصرفي والاتصالات, كما تقلدت سابقًا منصب مدير قطاع التسويق واتصالات المؤسسة بالبنك الأهلى سوسيتيه جنرال والبنك المصري الدولي, ومنصب مدير قطاع اتصالات التسويق في شركة نوفارتس السويسرية.

كما تتمتع بخبرة في شركات رائدة مثل بريستول-مايرز سكويب وشركة راية, وقد شاركت في العديد من برامج التدريب والتنمية الذاتية, بالإضافة إلى حصولها على درجة ماجستير في إدارة الأعمال والتسويق في عام ٢٠٠٥, وماجستير في اتصالات المؤسسة في عام ٢٠٠٩, ودكتوراه في إدارة الأعمال في عام ٢٠١٣ من كلية ماستريخت للإدارة هولندا.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.
- عضو مجلس إدارة مصر العامرية للغزل والنسيج.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الميثاق العالمي للتنمية التابع للأمم المتحدة, مصر.

اللجان:

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ.

الأستاذ/ هاني السمرة

رئيس قطاع الموارد البشـرية

تم تعيين السيد/ هاني السمرة رئيسًا لقطاع الموارد البشرية في يونيو ٢٠١٨, ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٩عامًا في القطاعات المصرفية في مصر والكويت.

قبل انضمامه للعمل ببنك مصر, عمل مع ثالث بنوك رائدة على المستويين الإقليمي والدولي مثل سيتي بنك, وبنك أبوظبي الإسلامي, وبنك برقان, والذي حقق فيه مستوى أداء متميز ونتائج فعالة.

كما يمتلك السيد/ السمرة خبرة عريضة في كافة جوانب قطاع الموارد البشرية, والتي تتضمن الاختيار والتوظيف, و إدارة علاقات الموظفين, وتسوية النزاعات, وإدارة الأداء الوظيفي, والتدريب والتنمية, واستحقاقات الموظفين والتعويضات, وإدارة المواهب, والمسار المهني وخطط الإحلال الوظيفي, ونظم الموارد البشرية, وشئون الموظفين, والمرتبات, والشؤون الإدارية, والأنشطة الحكومية, وخطط إدارة القوى العاملة, وإعداد الموازنات.

يعد السيد/ السمرة مسؤولاً عن إدارة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الموارد البشرية إلى جانب تركيز الاهتمام على مساعدة البنك في التحول التنموي من خلال القيادات, ونماذج من الكوادر وتنمية أفضل المهارات, إلى جانب تفعيل ثقافة الاندماج, ومنهجية التطوير السريع, والابتكار, بالإضافة إلى مسؤولياته الخاصة بالتخطيط, والتطوير والتنظيم, والمتابعة بقطاع إدارة الموارد البشرية, وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الاستفادة الاستراتيجية من الموارد البشرية وإمداد قطاعات الأعمال بخدمات بقطاع موارد بشرية ذات قيمة مضافة.

كما حصل السيد/ السمرة على درجة البكالوريوس من كلية التجارة, شعبة اللغة الإنجليزية في يونيو ١٩٩٧.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة – شركة مصر الاستثمار.
- عضو مجلس إدارة – شركة فرست ديزاين.

اللجان:

لجنة الحوكمة, لجنة المرتبات والمزايا, اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة (CRC), اللجنة العليا للموارد البشرية, لجنة إدارة الأزمات و الطوارئ, لجنة الخدمات الطبية, لجنة الرعاية الطبية والمساعدات, لجنة أجراء المقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا.

الأستاذ / هاني فرحات

رئيس قطاع-الاستراتيجية و البحوث والجودة

الأستاذ هاني فرحات هو رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة من ٢٠٢١, ويتمتع بخبرة ١٨ عامًا في الاقتصاد والتمويل, في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل انضمامه إلى بنك مصر , شغل الأستاذ فرحات منصب كبير الاقتصاديين في مجموعة سي آي كابيتال.

في هذا المنصب, أشرف الأستاذ فرحات على فريق من الاقتصاديين خلال فترة عمله, حيث ساهم بشكل كبير في نمو الأعمال البحثية للمجموعة.

وقام بتأسيس العديد من عملاء الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا, وقبل ذلك, أمضى السيد/ فرحات عدة سنوات كرئيس لإدارة محافظ العملاء في بلتون المالية.

خلال فترة عمله, ساعد في صياغة استراتيجيات للعديد من منتجات الأسهم والدخل الثابت, وإدارة المخاطر, والاستثمار عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل هذا المنصب , شغل السيد/ فرحات منصب مساعد وزير الاستثمار للشؤون الاقتصادية والمالية, وخلال فترة عمله, ساعد في تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والاستثمارية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩.

حصل الأستاذ فرحات على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة إسكس بالمملكة المتحدة, ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, كما حصل على جائزة بيرسون لعمله في مجال الصيرفة الحديثة.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة – شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار.

اللجان:

لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا للائتمان.

الأستاذ/ حسام رؤوف

رئيـس قطـاع العمليـات الدولية والفروع الخارجية

انضم السيد/ حسام رؤوف لبنك مصر في أغسطس ٢٠١٧ بصفته مدير العمليات الدولية والفروع الخارجية.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، تقلد منصب رئيس أسواق المال في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ببنك كريدى سويس دبي خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى يوليو ٢٠١١، حيث كان مسؤولاً عن إدارة فريق وأنشطة المبيعات الرئيسية إلى جانب مهام أخرى.

ويمتلك السيد/ رؤوف خبرة واسعة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا، وقد بدأ مشواره المهني في القطاع المصرفي ببنك مصر الدولي في عام ١٩٨٢ كمدير قطاع المعاملات الدولية حتى عام ١٩٩٤، وهو العام الذي انضم فيه لبنك أمريكان اكسبريس.

تولى السيد/ رؤوف العديد من المناصب ببنك أمريكان اكسبريس، ومن بينها مسؤول الخزانة ورئيس قطاع خدمات الأسواق المالية، وكان آخر مناصبه هو مسؤول الخزانة في منطقة الشرق الأوسط ورئيس قطاع خدمات الأسواق المالية، حيث استمر بهذا المنصب على مدار ١٤عامًا.

بالإضافة إلى ذلك، حصل السيد/ رؤوف على درجة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الامريكية بالقاهرة وكلية كيلوغ للإدارة في شيكاغو، إلى جانب حصوله على العديد من الدورات التدريبية المكثفة بمجالات الإدارة، والمبيعات، والمنتجات المصرفية.

اللجان:

لجنة مخاطر العمليات الدولية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الحوكمة.

الأستاذ/ إبراهيم الشربيني

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

انضم السيد/ إبراهيم الشربيني لبنك مصر كرئيس قطاع المعلومات وقائم بأعمال رئيس قطاع التحول الرقمي في مارس ٢٠١٨.

شغل السيد/ الشربيني منصب رئيس العمليات غير السوقية ورئيس قطاع نظم المعلومات والتكنولوجيا بالمجموعة المالية هيرمس, حيث كان يشرف على قطاعات تكنولوجيا المعلومات, والتسويق, والشؤون القانونية, والمنشآت, والأعمال الإدارية, هذا إلى جانب إدارته لاستراتيجية شاملة مخصصة لدعم كافة قطاعات الأعمال بالمجموعة المالية.

كما كان مسؤولاً عن الاستراتيجية التكنولوجية من أجل قيادة التنمية بالمجموعة وكذلك تقديم الدعم لكافة الخدمات والمنتجات المقدمة من جانب المجموعة المالية.

وقبل انضمامه للعمل بالمجموعة المالية هيرميس, شغل السيد/ الشربيني منصب نائب رئيس شؤون تطوير المنتجات - البرامج في شركة بريمافيرا سيستمز, والتي تتخذ من فيلادلفيا مقرًا لها, بولاية بنسلفانيا, حيث كان مسؤولاً عن إدارة تصميم أنظمة البرمجة, والاختبارات, وتوثيق أنظمة برنامج تخطيط المشاريع للمجموعة, هذا بجانب مساهمته في تنفيذ استراتيجيات تطوير تتماشى مع ثقافة إدارة المشروعات.

ويتمتع السيد/ الشربيني بخبرة تزيد على ٢٥ عامًا في قطاع التكنولوجيا, وقد نشرت له مقالات وشارك بمؤتمرات عن التطوير وإدارة المشروعات, كما تولى الإشراف على عمليات تطوير المؤسسات.

وحصل السيد/ الشربيني على درجة الماجستير في مجال الهندسة المعلوماتية من جامعة كارنيجي ميلون, وأخرى في إدارة الأعمال من كلية وارتون للأعمال بجامعة بنسلفانيا.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار.
- عضو مجلس إدارة فوري بلس.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة أدلة المعلومات.

الأستاذ/ إيهاب درة

رئيـس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

تم تعيين إيهاب درة رئيسًا لقطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر في فبراير ٢٠١٧, ثم عين لاحقًا رئيس قطاعي التجزئة المصرفية والفروع.

ويعد السيد/ درة مسؤولاً عن أداء البنك وتقديمه لمجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والتركيز على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والاتجاهات المصرفية الرقمية وقنوات الدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية الإلكترونية.

كما يقود استراتيجية بنك مصر لقطاعات التجزئة المصرفية من أجل تحقيق أفضل قيمة ممكنة للعملاء ولأصحاب المصلحة بالبنك وتحقيق نمو في حجم أعمال البنك على مستوى السوق.

قبل انضمامه إلى بنك مصر, تقلد السيد/ درة منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في بنك عودة - مصر, حيث قام بإنشاء منصة متكاملة لخدمات التجزئة المصرفية, والتي تضم خدمة بنك عودة بريمبير Audi Première ونموذج تحسين تشغيل الفروع.

في عام ٢٠٠٨ انضم السيد/ درة إلى بنك باركليز ليتولى منصب مدير مجموعات مسؤول عن إدارة منطقة تضم ١٥ فرعًا تمثل ٥٠ % من محفظة التزامات البنك.

قضى السيد/ درة ثمانية أعوام بسيتي بنك بداية من عام ٢٠٠١, حيث تدرج في العديد من المناصب بدءًا بمدير مبيعات قروض السيارات ثم مدير منتج قروض السيارات بالإضافة إلى المبيعات مرورًا بمدير فرع ثم مدير منطقة فروع.

حصل السيد/ درة, وهو المدرب المعتمد من المعهد المصرفي المصري، على عدد من الشهادات في مجال التجزئة المصرفية, حيث حاز على دبلومة مصرفية من جامعة ويسكونسن-ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦, بالإضافة إلى درجة ماجستير إدارة الأعمال من الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية OUDA.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة المعلوماتية, ولجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة تطوير وانتشار الفروع.

الأستاذ/ إيهاب ماهر دسوقي

رئيس قطاع الشؤون الهندسية

انضم المهندس/ إيهاب ماهر إلى بنك مصر في عام ٢٠٢١ كرئيس قطاع-الشؤون الهندسية, حيث يشرف السيد/ ماهر على مباني وممتلكات البنك, كما يدير جميع المهام الهندسية والتصميم والتنفيذ والمرافق.

ويتمتع السيد/ ماهر بأكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة المثبتة في مختلف مجالات الهندسة, وعمل السيد/ ماهر في البنك التجاري الدولي لمدة ١٧ عامًا, قبل انضمامه إلى بنك مصر , شغل السيد/ ماهر رئيس لمجموعة مشروعات العقارات والمباني في البنك التجاري الدولي.

قبل ذلك, شغل مناصب عليا مختلفة, بما في ذلك مدير المكتب الفني والتخطيط في A.D.M , ومدير المشروعات في بنك الإسكندرية, والمستشار الهندسي في المكتب العربي للتصميم والاستشارات.

وحصل السيد/ ماهر على بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية من جامعة عين شمس, كما حصل على شهادات في إدارة الأعمال وإدارة مشاريع البناء من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, كما حضر العديد من الدورات الفنية والإدارية.

تكليفات حالية:

- عضو الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين.
- عضو مجلس إدارة - الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار ش.م . م .

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ.

الأستاذ/ خالد عتريس عبد العزيز

رئيس قطاع الشؤون القانونية

شغل السيد/ خالد عتريس عبد العزيز منصب رئيس قطاع الشؤون القانونية, وقد انضم لبنك مصر في عام ١٩٩٣, ويمتلك ما يزيد عن ٢٧ عامًا من الخبرة في العديد من المجالات القانونية.

وقد تدرج في العديد من المناصب, بدءًا من توليه منصب محامي بالإدارة القانونية. وصولاً إلى منصبه الحالي كرئيس قطاع الشؤون القانونية في ١٣ مارس ٢٠١٨.

تخرج السيد/ عتريس من كلية الحقوق بجامعة عين شمس في عام ١٩٩١, كما حصل على درجة الماجستير في القانون الخاص من جامعة عين شمس, ومقيد كباحث لنيل درجة الدكتوراة بذات الجامعة, بالإضافة إلى درجة الدكتوراة الفخرية من أكاديمية كامبريدج للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الرابطة الدولية للجامعات الأمريكية ومنظمة اليونسكو.

تكليفات حالية:

- عضو نقابة المحامين المصرية, مقيد بجدول محامين النقض.
- عضو اتحاد المحامين العرب.
- محكم معتمد, مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم الدولي.
- محكم معتمد , الاتحاد الدولى العربى للتحكيم.
- عضو في الإدارة القانونية, لجنة المديرين والأعضاء, مجلس الوزراء المصري.
- مستشار قانوني, مكتب القاهرة الإقليمي, اتحاد المصارف العربية.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, اللجنة العليا للموارد البشرية, لجنة التسويات, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات, لجنة التظلمات.

الأستاذ/ محمد عفيفي

رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

تم تعيين الأستاذ/ محمد عفيفي رئيسًا لقطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية في يناير ٢٠١٩, حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى منظور عميق فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتجزئة المصرفية والرقابة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر, شغل الأستاذ/ عفيفي لمسيرته المهنية عدد من المناصب العليا في بنوك ومؤسسات إقليمية ودولية رائدة, من بينهم المؤسسة العربية المصرفية, بنك باركليز, بنك أبوظبي الوطني, بنك كريدي أجريكول, وبنك بي إن بي باريبا.

حيث شغل العديد من المناصب الإدارية العليا, بما في ذلك رئيس قطاع الالتزام والحوكمة, ورئيس قطاع المراجعة الداخلية, ونائب رئيس قطاع العمليات, والرئيس الإقليمي لقطاع الالتزام والحوكمة, وحصل الأستاذ/ عفيفي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- شركة فوري دهب.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, اللجنة التنفيذية, لجنة مخاطر العمليات الدولية, لجنة المراجعة, لجنة الحوكمة, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP, لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات, لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 9.

دكتور/ محمد العنتبلى

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

الدكتور/ محمد العنتبلي هو رئيس قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر في بنك مصر.

يتمتع السيد/ العنتبلى بخبرة وكفاءات واسعة في الصناعة المصرفية تمتد لأكثر من ٣١ عامًا, شغل خلالها العديد من المناصب القيادية في البنوك البارزة في جميع أنحاء مصر.

شغل العنتبلي العديد من المناصب خلال مسيرته المهنية, بما في ذلك ٣٠ عامًا من الخبرة الناجحة مع بنك قطر الوطني الأهلي - مصر

شغل عدة مناصب, منها رئيس قسم المؤسسات المالية ورئيس قسم التجارة والتسويق, كما كان مسؤولاً عن التأسيس الاستراتيجي وإدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة وقسم التمويل متناهي الصغر .

بالإضافة إلى ذلك, كان العنتبلي مسؤولاً عن أقسام التسويق والمبيعات والتقارير و GTB والعمليات الدولية و Midcap , كما يعمل كعضو في لجنة الإدارة , توسيع الفروع و مكتب إدارة المشروع منذ عام ٢٠١٠.

العنتبلي هو أيضًا مدرس مؤهل يقوم بتدريس العديد من الدورات المعتمدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والمعهد المصرفي المصري في برنامج قادة المستقبل, كما أنه يعمل كأستاذ زائر للإدارة الإستراتيجية والتسويق, وحصل العنتبلي على درجة الدكتوراه من ESLSCA French Business School.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة – الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية.
- عضو – غرفة التجارة الأمريكية.
- رئيس لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة - اتحاد بنوك مصر.

اللجان:

اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, لجنة الائتمان الرئيسية, اللجنة العليا للائتمان, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة تطوير وانتشار الفروع, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات.

الأستاذ/ محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

انضم السيد/ محمد خيرت إلى بنك مصر في يونيو ٢٠٢١ كرئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة, حيث يقوم بإدارة محفظة قروض البنك النمطية والإسلامية للشركات والقروض المشتركة ووضع استراتيجيات النمو الشاملة.

السيد/ خيرت هو مصرفي تنفيذي يتمتع بخبرة ٢٧ عامًا في البنوك المحلية والإقليمية البارزة, وقبل انضمامه إلى بنك مصر, شغل السيد خيرت منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الائتمان المصرفي في البنك الأهلي المتحد – مصر, وأشرف على قطاعات الائتمان المصرفي وقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المعاملات المصرفية العالمية والعلاقات الاستراتيجية. لقد أسس دعائم نجاح الائتمان المصرفي وقاد النمو المحقق للبنك من خلال إطلاق مبادرات جديدة وتنفيذ استراتيجيات نمو حديثة.

كما شغل السيد/ خيرت منصب عضو مجلس إدارة في شركة الأهلي المتحد للتمويل و شركة أي تي انفسمنت .

بدأ السيد/ خيرت حياته المهنية في البنك التجاري الدولي مصر وتقلد عدة مناصب مع البنك التجاري الدولي في أقسام مختلفة بما في ذلك الائتمان المصرفي، الخدمات المالية الاستشارية والمخاطر, وأكمل دورة الائتمان الداخلية في البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٤.

تخرج السيد خيرت بدرجة بكالوريوس الآداب في الاقتصاد مع تخصص فرعي في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٩٢, كما حصل على درجة الماجستير في التمويل من جامعة لندن بزنس سكول London Business School بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٣.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة بشركة كوربليس للتأجير التمويلي.

اللجان:

لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا للائتمان, اللجنة العليا لفروع الخليج , لجنة إدارة الأزمات والطوارئ.

الأستاذ/ محمد شريف

رئيس القطاع المالي

تم تعيين الأستاذ/ محمد شريف في منصب رئيس القطاع المالي في يونيو ٢٠١٩, وهو أيضًا مدرب غير متفرغ في المعهد المصرفي المصري، ومتحدث في العديد من المؤتمرات المصرفية الدولية, وكذلك عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الشركات المساهمة.

قبل انضمامه إلى البنك، عمل الأستاذ/ شريف كعضو مجلس إدارة تنفيذي، كما شغل منصب رئيس القطاع المالي والاستراتيجية والتغيير في بنك التجاري وفا مصر (باركليز مصر سابقًا) منذ سبتمبر ٢٠١٢, وعضو مجلس الإدارة منذ يناير ٢٠١٣, كما انضم لبنك باركليز مصر كرئيس قطاع المخاطر والرقابة في فبراير ٢٠٠٩.

كما شغل الأستاذ/ شريف خلال مسيرته المهنية عدة مناصب في سيتي بنك، منها نائب رئيس ورئيس وحدة ضمان الجودة.

الأستاذ/ شريف حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية بالقاهرة, بالاضافة إلى دبلوم في معايير المحاسبة الدولية من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA), وهو أيضًا عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) منذ عام ٢٠٠٤ .

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مصر لتأمينات الحياة.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة سيديكو للأدوية.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة بى إم للتأجير التمويلى.
- عضو مجلس الأمناء - مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية, لجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا للائتمان, لجنة التسويات, لجنة الاستثمار, اللجنة المعلوماتية, لجنة المراجعة, اللجنة العليا للمخاطر, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية, لجنة لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP, لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات, لجنة الرعاية الطبية والمساعدات, لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 9.

الأستاذ/ محمد يحيى أحمد

رئيس قطاع المراجعة الداخلية

يتمتع الأستاذ/ محمد يحيى - بخبرة في مجال المراجعة الداخلية والخارجية تمتد لأكثر من ٢٢ عاماً. قبل الانضمام إلى بنك مصر، كان يشغل منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية بمصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر، بالإضافة إلى ذلك شغل العديد من المناصب القيادية مثل رئيس مراجعة التجزئة المصرفية ورئيس مراجعة قطاع العمليات والفروع والقطاع المالي، كما شغل منصب القائم بأعمال رئيس مراجعة الائتمان وعضو في فريق المراجعة الدولي للإمارات العربية المتحدة والسودان.

ونتيجة لجهوده المميزة، تم تكليفه بتنفيذ مهام إضافية، حيث شغل منصب رئيس مجلس إدارة «صندوق نهاية الخدمة» بمصرف أبو ظبي الإسلامي -مصر، كما تضمنت خبراته السابقة انضمامه إلى مكتب حازم حسن" محاسبون قانونيون ومستشارون –' (KPMG)' كمدير رئيسي مسؤول عن مراجعة القطاع المصرفي والمالي وقطاع المقاولات، كما أظهر خبرة مهنية كبيرة في العمل لمختلف المؤسسات البارزة.

كما دعم خبراته العملية بالحصول على العديد من الشهادات الأكاديمية والمهنية، حيث حصل الأستاذ/ محمد يحيى على شهادات (CPA CIA, CISA, CFIP) .يشمل نطاق خبراته المهنية العديد من المجالات منها مراجعة القوائم المالية، التحقيق في عمليات الاحتيال، ضمان جودة المراجعة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، أمن المعلومات، مخاطر ائتمان الشركات والأفراد، العمليات المصرفية، الشركات التابعة، الامتثال وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى إجراء الفحص النافي للجهالة والتقييم المالي للمؤسسات المالية بغرض الاندماج والاستحواذ، كما يوجد لديه سجل حافل في مجال تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتحسين الإطار العام لعملية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

اللجان:

لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO، لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 9، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC، لجنة التظلمات، لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية.

الأستاذ/ مصطفى جمال

رئيس قطاع الأموال والمراسلين

تم تعيين الأستاذ/ مصطفى جمال رئيسًا لقطاع الأموال والمراسلين في أغسطس ٢٠١٨, حيث يمتلك خبرة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٢٨ عامًا, تولى خلالها العديد من المناصب القيادية في عدد من البنوك.

وقبل الانضمام لبنك مصر, تولى رئاسة قطاع الأموال وأسواق المال ببنك عوده, حيث استمر في العمل بهذا المنصب على مدار ٨ سنوات.

بالإضافة إلى ذلك, يتمتع الأستاذ/ مصطفى جمال بخلفية قوية في الأسواق المالية, وقبل أن يشغل هذا المنصب, أمضى نحو ٢٠ عامًا بالبنك التجاري الدولي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٠ حيث تقلد العديد من المناصب, من بينها منصب رئيس المتداولين بقطاع الأموال وأسواق المال, هذا إلى جانب عمله بقطاعات أخرى من بينها قطاع الفروع وقطاع دعم المعاملات التجارية.

حصل الأستاذ/ جمال على دبلومة الأعمال المصرفية وشهادة القيادة التنفيذية من جامعة ماديسون, مدينة ويسكونسن, بالولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤, وحصل بعد ذلك على شهادة في برنامج تعليمي تنفيذي من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩ هـذا إلى جانب مشاركته في العديد من البرامج التدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

تكليفات حالية:

- رئيس مجلس إدارة - شركة بى إم للتأجير التمويلى.
- عضو مجلس إدارة – بنك مصر لبنان.

اللجان:

اللجنة الإدارة العليا, اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا للائتمان, لجنة مخاطر العمليات الدولية, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات , لجنة الاستثمار, لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 9, لجنة إجراء المقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا, اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيلكة CRC, لجنة مراجعة وتعديل تعريفة الخدمات المصرفية.

المهندسة / سيوناره الأسمر

رئيس قطاع العمليات المصرفية

تم تعيين المهندسة/ سيوناره الأسمر رئيسًا لقطاع العمليات المصرفية في بنك مصر منذ مايو ٢٠١٩ بالإضافة إلى ذلك فهي عضو اللجنة التنفيذية للبنك وعضو مجلس الإدارة في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

عملت المهندسة/ سيوناره الأسمر في مجال العمليات المصرفية وقطاع تكنولوجيا المعلومات لمدة ٣٥ عامًا, وتشمل خبرتها المصرفية إدارة تكنولوجيا المعلومات وتطبيق مختلف النظم المصرفية الأساسية, وإدارة جميع أنواع العمليات المتعلقة بالأفراد والشركات, إلى جانب إدارة تطوير النظم وإعادة الهيكلة من خلال مشاريع لتطوير وميكنة العمليات المصرفية للاستخدام الأمثل للموارد, وزيادة الكفاءة التشغيلية, وتحسين جودة الخدمات.

بالإضافة إلى المشاركة في العديد من مشاريع دمج بنوك وأنظمة مختلفة ومبادرات التحول الرقمي, وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للعمليات المصرفية.

قبل انضمامها إلى بنك مصر شغلت المهندسة/ سيوناره الاسمر منصب رئيس قطاع العمليات المصرفية ونائب مدير العمليات في بنك كريدي اجريكول – مصر لمدة ١٣ عامًا, كما عملت رئيسًا لقسم تكنولوجيا المعلومات في CALYON وهو بنك تابع لمجموعة كريدي اجريكول لمدة ٦ سنوات.

وقبل هذه الوظائف شغلت مناصب مختلفة في قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك المصري الامريكي, وهو بنك مشترك بين بنك امريكان اكسبريس وبنك الاسكندرية لمدة ١٦ عامًا تقريبًا.

حصلت على درجة البكالوريوس من كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٨٤ .

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة – ممثل عن بنك مصر - الشركة المصرية للاستعلام الائتماني . I-score

اللجان:

اللجنة التنفيذية, لجنة رقابة المخاطر والألتزام للأعمال BRCC, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات.

الدكتورة/ سوزان فؤاد حمدي

رئيس قطاع الشمول المالى وتطوير الأعمال

تشغل الدكتورة سوزان حمدي منصب رئيس قطاع الشمول المالي وتطوير الأعمال في بنك مصر منذ أبريل ٢٠٢٠. كما تشرف الدكتورة سوزان حمدى على عمليات تطوير الاستدامة, وترأس لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر.

قبل هذا المنصب, شغلت منصب رئيس قطاع الاستثمار, حيث أسست مجموعة أسواق رأس المال والاستثمارات في بنك مصر في عام ٢٠٠٦, وخلال فترة عملها, ارتفعت أصول بنك مصر المدارة إلى ٦٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٠, مما يمثل واحدة من أكبر المحافظ الاستثمارية في مصر.

وتمتد خبرتها لأكثر من ٣٦ عامًا في المجال المصرفي, حيث بدأت عملها المصرفي بقسم الائتمان والقروض المشتركة في البنك العربي الافريقي الدولي, وعملت في أقسام مصرفية متنوعة, منها تمويل المشروعات, إدارة معالجة الديون, الاستثمار المصرفي, التجزئة المصرفية, التسويق, تطوير الأعمال وإدارة فروع البنك بالخارج.

كما تقلدت مسبقًا منصب رئيس مجلس إدارة صندوق النيل للتنمية والاستثمار في دول حوض النيل.

وشغلت منصب عضو مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات وغيرها من الشركات الأجنبية, وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات البارزة, بما في ذلك البنك المصري لتنمية الصادرات, ومصر بلتون لإدارة الأصول, وفنادق ومنتجعات كونراد, الملاحة الوطنية, المصرية لناقلات البترول.

كما تتمتع الدكتورة سوزان حمدي بعضوية عدة اتحادات تجارية منها على سبيل المثال: الجمعية المصرية للأوراق المالية, جمعية مصدري ومستثمري أدوات التمويل المصرية, والجمعية المصرية لإدارة الاستثمار, وغرفة التجارة الأمريكية, الجمعية المصرية البريطانية للأعمال, وجمعية الدراسات العالمية للأجيال المستقبلية بفنلندا.

الدكتورة سوزان حمدي مدير شركة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية ومدرب معتمد من قبل المعهد المصرفي المصري, وهي أيضًا خبيرة معتمدة في سياسة الشمول المالي من قبل ال AFI, إلى جانب ذلك, تعمل كمحاضرة في العديد من الجامعات ومتحدثة في العديد من المؤتمرات حول التجزئة المصرفية والعقارات والأسواق المالية محليًا ودوليًا. كما مثلت البنوك المصرية في منظمة فيزا العالمية لإدارة المخاطر لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

في عام ٢٠١٤, تم اختيار الدكتورة/ سوزان حمدي من بين أهم ١٠ مصرفيين في مصر وواحدة من أكثر ٥٠ امرأة مؤثرة في الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٥ كما تم اختيارها كعضو في International Who's Who of Professionals في ٢٠٠٩.

وقد حصلت على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة, وتخرجت في عمر ١٧عامًا, وحصلت على درجة الدكتوراه في مجال السياسة النقدية من جامعة العلوم المجرية في عمر ٢٢ عامًا, لتكون أصغر خريجة جامعية, وحاملة للدكتوراه في مصر والشرق الاوسط.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة بنك مصر لبنان ش.م.ل.
- عضو مجلس إدارة شركة مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م).
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار ش. م.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس).

اللجان:

اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة الاستغلال والتصرف في الأصول العقارية.

الأستاذ/ شهاب زيدان

رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي

انضم الأستاذ/ شهاب زيدان لبنك مصر في أكتوبر ٢٠١٧ كرئيس قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

ويتمتع بخبرة تزيد على ٢١ عامًا, تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي في أقسام العمليات المصرفية, والمؤسسات المالية, والشركات, والمنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

وفي سبتمبر ٢٠١٨, تولى ملف العلاقات الحكومية ببنك مصر وذلك بعد اندماج الإدارة المركزية للعلاقات الحكومية مع قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية.

وخلال نوفمبر ٢٠١٩, تولى السيد/ زيدان دوراً قيادياً جديد وهو بناء وإدارة مكتب التحول الرقمي لبنك مصر.

وبدأ الأستاذ/ زيدان عمله المصرفي في عام ٢٠٠٠ مع البنك التجاري الدولي, وانتقل بعد ذلك إلى البنك العربي الإفريقي الدولي في عام ٢٠٠٤, ثم عمل بعد ذلك في بنك باركليز في الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧, كما كان ساهم في إنشاء قطاع خدمات المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية في بنك باركليز مصر في الفترة ما بين ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

وقد حصل على بكالوريوس التجارة وإدارة الأعمال من جامعة حلوان, كما درس إدارة أعمال بالجامعة الأمريكية في القاهرة في عام ٢٠٠٠, وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من مدرسة الأعمال الفرنسية اسلسكا.

كما حصل على العديد من الشهادات المتخصصة, منها شهادة أخصائي اعتمادات مستندية معتمد من كلية العلوم المالية IFS وغرفة التجارة الدولية, وشهادة في الإقراض التجاري من كلية العلوم المالية, بالإضافة إلى ذلك , أكمل بنجاح برنامج القيادة التنفيذية من قبل كلية هارفارد للأعمال والمعهد المصرفي المصري.

تكليفات حالية:

- عضو مجلس إدارة شركة فوري.
- عضو مجلس ادارة, شركة مصر للابتكار الرقمي.

اللجان:

اللجنة التنفيذية, لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO, اللجنة العليا للائتمان, لجنة إدارة الأزمات والطوارئ, لجنة تطوير وانتشار الفروع, لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات.

الأستاذ/ ياسر علي خاطر

رئيس قطاع الأمن

انضم الأستاذ ياسر خاطر إلى بنك مصر في عام ٢٠١٩ كرئيس قطاع الأمن, يمتلك الأستاذ ياسر خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٥ عامًا في مجال الأمن.

قبل انضمامه إلى بنك مصر كان يشغل منصب رئيس قطاع الأمن وإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في بنك الإسكندرية لأكثر من ٨ سنوات, وقبلها كان يعمل كمدير عام للأمن بشركة دي اتش ال اكسبريس .

كما بدأ مسيرته المهنية في وزارة الداخلية وقضى بها أكثر من ١٥ عاما تدرج خلالها في عدة مناصب و شارك ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدة دول.

الأستاذ/ ياسر خاطر حاصل على ليسانس حقوق – ليسانس علوم شرطية من أكاديمية الشرطة بتاريخ مايو ١٩٩١, بالإضافة إلى حصوله على كلاً من: دبلومة الموارد البشرية في ديسمبر ٢٠٠٧ وشهادة في الإدارة المتقدمة عام ٢٠١٩ من الجامعة الأمريكية, فضلا عن عدة دراسات في المجالات الأمنية من انجلترا عام ٢٠١٦ والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة .

اللجان:

لجنة الشئون الإدارية , لجنة إدارة الأزمات والطوارئ.

لجان مجلس إدارة بنك مصر

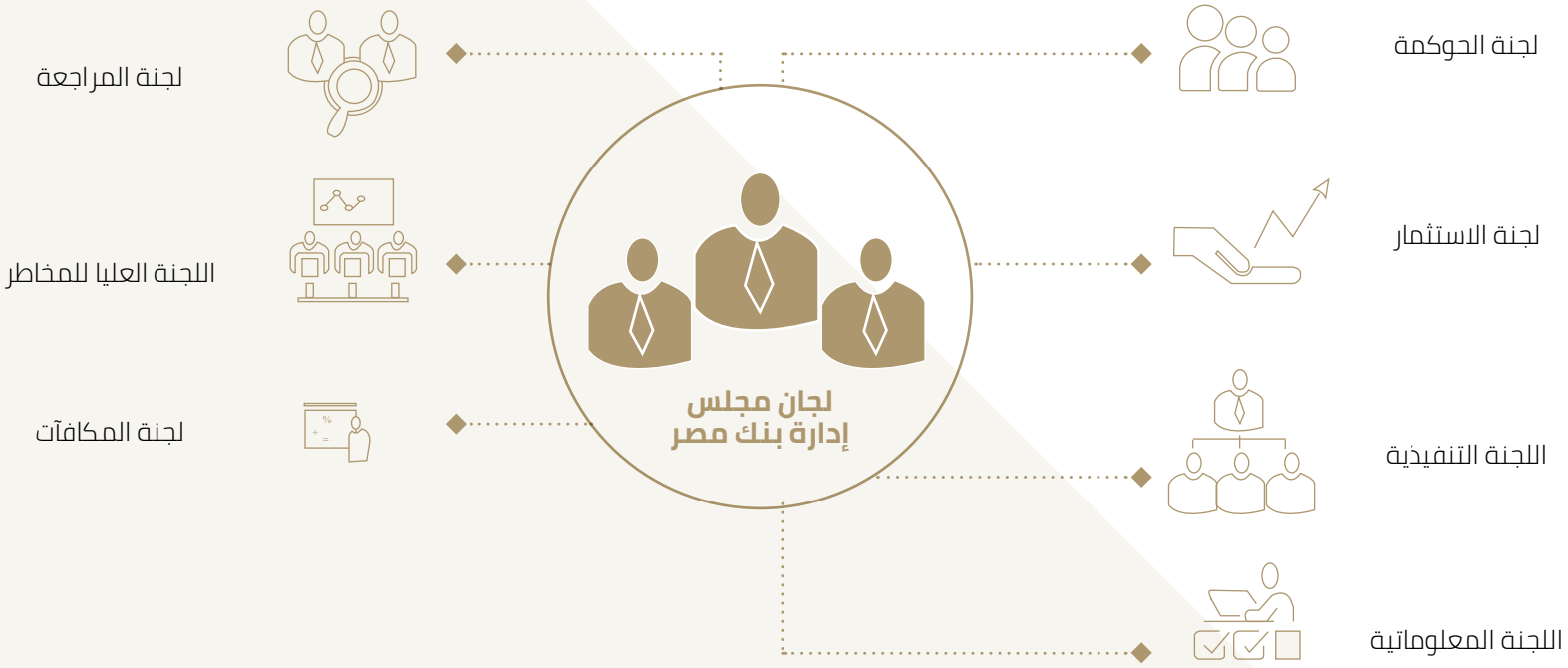

مجلس الإدارة مسؤول أمام الجمعية العمومية عن الأداء المالي والتشغيلي، وهو مسؤول عن:

- تمثيل مصالح أصحاب المصلحة والجمهور
- ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية إدارة المخاطر
- تقديم قيمة طويلة المدى لأصحاب المصلحة
- وضع سياسات إدارة البنك

لجنة المراجعة

هي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية, بما في ذلك الضوابط والمخاطر المصاحبة لهذه العملية, كما أنها تقدم معلومات مكملة للتقارير الواردة للإدارة التنفيذية بعد مراجعتها مع كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.

تتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات التي تتضمن:

أ - القوائم المالية:

- دراسة القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تدرس ملاحظات البنك المركزي المصري على البنك والقوائم المالية الخاصة به بعد عمليات التفتيش وإبلاغ التوصيات إلى مجلس الإدارة.

ب - نظام المراجعة الداخلي:

- مراجعة التقارير التي جمعتها إدارة التفتيش, بما في ذلك تقارير نظام اكتفاء الرقابة الداخلية في البنك.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود عقبات تمنع التواصل بين رئيس جهاز التفتيش ومراجعي الحسابات.
- مراجعة الإجراءات المعتمدة من قبل إدارة البنك لضمان توافقها مع معايير ولوائح البنك المركزي المصري الخاصة بالمراجعة.

ج - الالتزام وغسيل الأموال وإدارة المخاطر:

- مراجعة التقارير المجمعة من جانب رئيس قطاع الالتزام بالبنك.
- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها التي تحكم أنشطة البنك.

د - مراجعي الحسابات:

- تقديم توصيات لتوظيف المراجعين وتحديد مهامهم, واستعراض القضايا المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وفقًا للأحكام القانونية وقوانين الجهاز المركزي للمحاسبات.
- تقديم المشورة بشأن الإذن لتعيين مراجعي الحسابات لتوفير خدمات للبنك, بدلًا من مراجعة البيانات المالية.

ه - جهاز التفتيش:

- مراجعة واعتماد خطة التفتيش السنوية.

لجنة الحوكمة

تحرص اللجنة على الالتزام الصارم بمبادئ حوكمة الشركات

تتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات والتي تشمل ما يلى:-

أ- توفير خطوط واضحة للمسؤولية والمحاسبة بالبنك وضمان وضوح القواعد المتعلقة بوجود:

- سياسة لكيفية التعامل مع الأطراف ذات الصلة.

ب- التأكد من توافر سياسات ونظم ووسائل قابلة للتطبيق بهدف التحقق من الآتى:

- التزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمبادئ الحوكمة.
- تطبيق الممارسات الجيدة بالبنك وفقًا لمقررات إتفاقية بازل ٢.
- إلتزام العاملين بتنفيذ ما ورد بميثاق أخلاق وسلوكيات العمل المصرفي.
- تقييم البنك لمدى كفاءة تطبيق نظم الحوكمة مع عملائه المحتملين، كجزء من عملية الموافقة على منح القروض لهؤلاء العملاء.
- قيام الإدارة المعنية بالبنك بمتابعة مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات التى أسسها أو التي يساهم فيها البنك.
- تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشأن إدارة المواقف الطارئة والأزمات.

لجنة الاستثمار

تجري لجنة الاستثمار تقييمات وتراقب استثمارات حقوق الملكية للبنك, ومحفظة سندات الشركات والسندات المورقة, وبرنامج التصرف في الأصول العقارية

وتركز اللجنة على المحاور التالية:-

- أوضاع السوق والاقتصاد الكلي ذات الصلة بالبنك.
- الاستراتيجية الاستثمارية للبنك, مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على المعايير المحاسبة وقوانين الضرائب والقواعد التنظيمية وسياسات البنك.
- تقييم حجم المخاطر المحتملة للاستثمار في فئات الأصول المتعددة.
- مراجعة مستويات المخاطر الاستثمارية لكل فئة من فئات الأصول بشكل عام.
- تحديد معايير تقارير الاستثمار الصادرة بصورة دورية.
- ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية للاستثمار والإجراءات المعمول بها لضمان إدارة المحافظ وفقًا لسياسات الاستثمار لكل فئة من فئات الأصول.
- مراقبة الأداء بما يتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك.

لجنة المكافآت

تنظم لجنة المكافآت عملية صنع القرار فيما يتعلق ببنك مصر بالكامل, مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي لمصر, معدلات التضخم الأخيرة وتغيرات السوق من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي, وضمان توافق هيكل مكافآت بنك مصر مع الهيكل المعياري المعتمد من قبل منافسيه في السوق.

ويتمثل دور اللجنة في إنشاء والحفاظ على سياسة تنافسية وعادلة للأجور والمكافآت, خاصة وأن هذه السياسة تعزز استراتيجية المكافآت بأكملها المصممة لجذب وإبقاء قوة عاملة محترفة تساهم بشكل أساسي في النجاح المستدام على المدى القصير والطويل.

بالإضافة إلى تولى مراجعة واعتماد أي تحديثات أو تعديات لحظر هيكل رواتب بنك مصر, مما يضمن القدرة التنافسية للأجور وبرامج المزايا المقدمة للموظفين, وذلك بهدف التأكد من توافق هذه البرامج مع استراتيجية البنك لجذب الأداء المتميز والحفاظ عليه بين الموظفين.

كما تقوم اللجنة بمراقبة وتقييم الهيكل العام للمكافآت المالية وغير المالية للموظفين من خلال:

- مراجعة جميع المقترحات ذات الصلة التي صممها قسم الموارد البشرية, مما أدى إلى تغيرات جوهرية تتعلق بفلسفة واستراتيجية دخل ومزايا البنك.
- التأكد من أن سياسات الحوافز الممنوحة للمديرين لا تؤدي إلى قبول مخاطر زائدة ولا تتجاوز السوق في المواقف المماثلة.
- المراجعة الدورية للسياسات والبرامج العامة للدخل والمزايا, مع الأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي لمصر, ومعدلات التضخم المحدثة وتغيرات السوق من حيث هياكل المكافآت في القطاع المصرفي, وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة برامج المزايا طويلة الأجل مثل مكافأة نهاية الخدمة أو الرعاية الصحية بعد التقاعد قبل عرضها على مجلس الإدارة للإقرار.

اللجنة التنفيذية

تستعرض اللجنة التنفيذية استراتيجية البنك الشاملة, وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة.

تدرس اللجنة وتقيم:

- المنتجات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية والأوعية الإدخارية أو أي خطط مالية.
- النفقات الرأسمالية الخاصة بشراء فروع جديدة, وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والمشتريات, وذلك بعد دراستها والموافقة عليها من قبل اللجان المختصة.

كما تعمل اللجنة على :

- توافق وإعطاء توصياتها على التعديلات الخاصة بسياسات الموارد البشرية, ونظم الحوافز, ونظم التقييم.
- تقييم أداء البنك والتنافسية ووضع العلامة التجارية بالنسبة للسوق المحلية, وفي جميع البلدان التي يملك فيها بنك مصر فروعًا أو شركات تابعة.
- إعطاء صلاحيات إدارية ومالية وفقًا للوائح البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة. ويجوز لمجلس الإدارة أن يفوض سلطات إضافية إلى اللجنة التنفيذية عندما تعتبر ضرورة لتسهيل عمليات البنك.

اللجنة المعلوماتية

هي اللجنة التي تراقب الخدمات المقدمة للعملاء مع ضمان تلبية كافة الاحتياجات, وصولًا إلى أعلى المستويات, لتعظيم العائد على استثمارات البنك في مجال المعلوماتية.

وتقوم اللجنة بتوفير الخبرات التخصصية والتوجيهات والقيادة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال:

- المراجعة المستمرة لاستراتيجيات وأنشطة البنك, متابعة المستجدات بخصوص الخدمات التي يقدمها البنك وسير العمليات وحفظ البيانات عن طريق الربط بين متطلبات إعداد التقارير وهيكل البيانات, من أجل التأكد أن جميع نماذج البيانات متسقة مع استراتيجية البنك الرئيسية.
- إدارة تحديث وتوزيع البيانات والتقارير المقدمة إلى عملاء البنك الداخليين والخارجيين, مع تفادي العمليات الخطرة وحماية البيانات من أي تهديدات محتملة.

اللجنة العليا للمخاطر

تضمن لجنة المخاطر أن يتم تحديد جميع مخاطر الأعمال ذات الصلة بدقة , خاصة وأن تأثيرها قد تم تقييمه بشكل صحيح, وأن السياسات واللوائح الكافية قد تم وضعها لإدارة جميع المخاطر بشكل فعال. تقوم اللجنة العليا للمخاطر بمعاونة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالمراقبة والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر في بنك مصر.

تمثل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية, مع ضرورة أن تتضمن إستراتيجية بنك مصر سياسات وإجراءات ترغب اللجنة في اتخاذها من أجل إدارة فعالة للمخاطر والوسائل التي ستدير وتحد من أي مخاطر.

كما تتابع اللجنة مهام إدارة المخاطر من خلال:

- إعداد التقارير ومتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة, ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- الرقابة والإشراف على تطوير وتقييم الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك فيما يخص مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل, وما يتضمنه ذلك من سياسات وإجراءات وأنظمة وأدوات تستخدمها الإدارة التنفيذية في السيطرة على المخاطر, وتحديد حجم المخاطر المقبولة لكل من المخاطر الرئيسية في ضوء البيئة المحيطة والظروف الاقتصادية والمالية الحالية والمرتقبة.
- التأكد من تطبيق وإتباع المفاهيم والسياسات ذات الصلة بما يتماشى مع التعليمات الرقابية ومبادئ الحوكمة.
- مراجعة التقارير التي تتضمن المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك, والتي تغطي كلا من مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة ومخاطر التشغيل والحدود المستخدمة لمتابعة التوظيفات, بالإضافة إلى وجهة نظر جهاز المخاطر فيما يخص النسب والمعدلات المقبولة للمخاطر.
- مراجعة الإجراءات والسياسات المتبعة لوضع حدود قصوى لنسب المخاطر والتركيزات, بالإضافة إلى الحصول على تقارير توضح الاتجاهات في التوظيفات والتركيزات مقابل الحدود غير المصرح بها.
- مراجعة حجم السيولة بالبنك وتقديم التوصيات للمجلس بشأن الإطار الشامل لمخاطر السيولة, وما يتضمنه ذلك من نتائج الافتراضات المختلفة لاختيار الضغط.
- التأكيد على استقلالية مدير عام جهاز إدارة المخاطر من خلال صلاحيته لرفع التقارير دون أية عوائق إلى مجلس الادارة أو اللجنة العليا للمخاطر مباشرة, وعدم قيامه بأية مسؤوليات مالية وإدارية قد تتعارض مع وظيفته كمدير عام لجهاز إدارة المخاطر.

التأكد من تقييم جميع تقارير إدارة المخاطر وفقًا لكل من :

- احتمالية حدوث تلك المخاطر على وجه التحديد
- اكتمال أنظمة الرقابة الداخلية للبنك من أجل إدارة تلك المخاطر
- المراجعة الدورية للإدارة التنفيذية للبنك لقيمة الضمانات المقدمة مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية

اللجان العليا

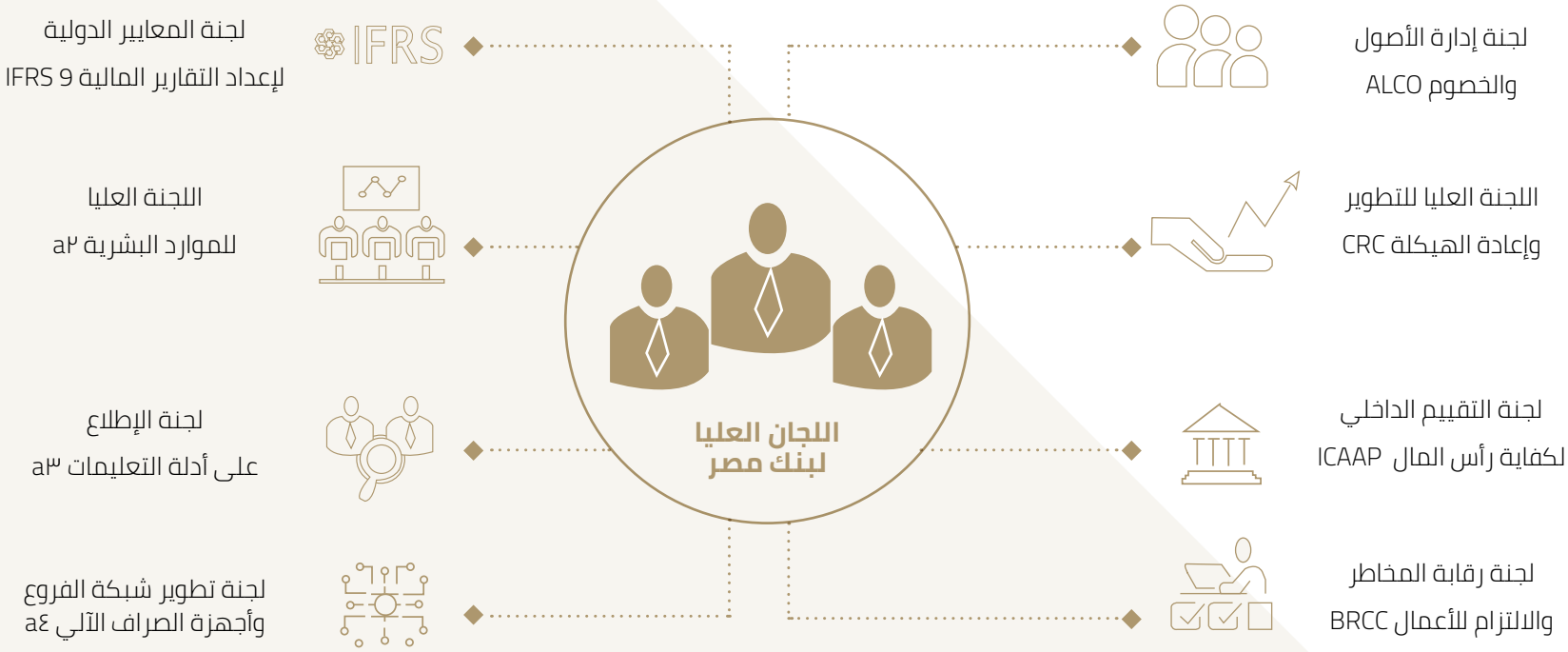

اللجان العليا لبنك مصر

تحتفظ اللجان بسلطة ومسؤولية التوجيه الاستراتيجي للبنك مع ضمان الكفاءة والاجتهاد, بالإضافة إلى القيام بمسؤولياتها الإشرافية لتقييم كفاءة أداء البنك وضمان المساءلة.

لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO

توجيه إدارة الأصول والخصوم لاستخدام موارد البنك بكفاءة واكتساب حصة في السوق من خلال تسعير أفضل لمنتجات بنك مصر في ضوء الظروف الاقتصادية للسوق وعوامل الخطر. بالإضافة إلى تقييم أنشطة مخاطر السوق بالإضافة إلى مبادرات الأعمال والاستثمار لتحسين إدارة سيولة البنك, مراقبة نسب السيولة التنظيمية وتكلفة الأموال وهيكل التمويل للبنك.

اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة CRC

تختص بالإدارة والإشراف على نظم الهيكلة الجديدة وإعادة هيكلة خطوط أعمال بنك مصر التي بحاجة إلى توفير قوى عاملة جديدة, بالإضافة إلى متابعة مستويات التدرج الوظيفي للتصديق عليها, بهدف ضمان عدم مضاعفة المهام الوظيفية وتحقيق الاستفادة القصوى من موارد البنك. كما يمكن أن تؤدي هذه المراجعة إلى الموافقة على مقترحات العمل أو تغييرها أو إعادة تخصيصها أو دمجها أو رفضها, بناء على الاتجاه الاستراتيجي للبنك الذي يتماشى مع نماذج أفضل الممارسات المطبقة في مجموعة النظراء.

لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP

تتولى مسؤولية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالبنك, وقد تأسست هذه اللجنة بهدف تنفيذ معايير اتفاقيات بازل ٢, والتي تستهدف تحسين جودة رأس المال النظامي والإدارة والإشراف على المخاطر, كما تختص اللجنة بتنسيق ووضع رؤية متكاملة بين كافة الإدارات للقيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS 9

تتولى اللجنة تنفيذ أدوات مالية جديدة من خلال وضع خطة عمل ومتابعة عملية التنفيذ وفقًا للجدول الزمني المعتمد, كما تضمن امتثال البنك لإرشادات البنك المركزي المصري في هذا الصدد. وتعرض اللجنة متطلبات جديدة وسبل تصنيف المنشأة للأدوات المالية وقياس مستوى أدائها وإظهار معدلات الإهلاك للأدوات المالية.

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال BRCC

تهدف اللجنة الى تطوير البيئة الرقابية والاستجابة إلى التطورات السريعة لخطط وسياسات البنك المطبقة, ومتابعة الملاحظات ذات المخاطر والأثر المرتفع بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية والتواريخ المستهدفة للاستيفاء والتحقق من كفاءة وفاعلية المعايير الإجراءات التصحيحية المتخذة لمواجهة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذها في الوقت المحدد.

لجنة الإدارة العليا (a1)

تراقب اللجنة بموجب سلطتها وسياسة بنك مصر الائتمانية, عمليات تمويل بنك مصر ومساهمات رأس المال والتسهيلات الائتمانية, بما في ذلك الهيئات السيادية والاقتصادية والخدمية.

اللجنة العليا للموارد البشرية (a2)

تقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على كافة استراتيجيات الموارد البشرية, على سبيل المثال لا الحصر التعيينات, والانتقالات بين الوظائف, والإجازات, والتعيينات المؤقتة, والترقيات, والإجراءات الجزائية, والدعم التعليمي لمرحلة ما بعد التخرج, ... إلخ. هذا بالإضافة إلى كافة الجوانب والشروط وفترة العمل المتعلقة بكل ما سبق, كما تقوم اللجنة أيضًا بمراجعة التقارير المتعلقة بالتغييرات التي تطرأ على العقود الموقعة مع الموظفين سواء كانت عقود عمل مؤقتة أو دائمة, والإشراف على حالات التعيين والإجازات غير المدفوعة لأسباب بعيدة عن رعاية الطفل, وليس للجنة صلاحيات مالية تتعلق بقسم الموارد البشرية.

لجنة الاطلاع على أدلة التعليمات (a٣)

تهدف اللجنة لضمان التزام البنك بتطبيق الإرشادات وغيرها من الإجراءات الواردة بكافة أدلة التعليمات الجديدة والمحدثة الخاصة بكافة القطاعات والأقسام.

لجنة تطوير شبكة الفروع وأجهزة الصراف الألى(a٤)

تختص بتحديد الاحتياجات المطلوبة من مقرات جديدة أو بديلة, وذلك على مستوى الجمهورية, بالإضافة إلى مراجعة طلبات إدارات المناطق والفروع بعمل توسعات لبعض المقرات.

لجنة استغلال والتصرف فى الأصول العقارية (a٥)

تختص بالتصرف بشكل منهجي ملائم في الأصول غير الصالحة للاستخدام, والتي آلت ملكيتها للبنك على مراحل, على أن يتم البيع على خطوات.

لجنة استلام الأصول المملوكة للشركات التابعة للشركات القابضة(a٦)

تأسست اللجنة بالإشارة إلى الإتفاقية الإطارية لمبادلة الديون التي تم توقيعها في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩ بين بنك مصر والبنك الأهلي والشركات القابضة, بشأن الأصول المملوكة للشركات التابعة للشركات القابضة. وتختص اللجنة بتسوية جماعية من خلال مبادلة مديونيات شركات قطاع الأعمال العام المتعثرة بقطع الأراضي.

لجنة تحديد معدلات العائد للفروع الإسلامية (aV)

يراجع أداء فروع بنك مصر الإسلامي ومعدلات العائد على أساس شهري, ويحدد معدلات العائد التي يتم تطبيقها.

لجنة التسويات (a٨)

تختص بدراسة اقتراحات تسوية مديونيات العملاء أو تصفية التسهيلات المصرفية و/أو إعدام الديون.

اللجنة العليا لفروع الخليج (b)

تتضمن اختصاصاتها مراجعة واعتماد الحالات الائتمانية الممنوحة للشركات المقترضة الخليجية والمشاركة في القروض الجماعية, بالإضافة إلى مراجعة الاقتراحات لتسوية ديون عملاء الخليج و/ أو تنفيذ الديون.

لجنة الشئون الإدارية (b١)

تقوم اللجنة بالاختصاصات المحددة لها وهي دراسة الاحتياجات المختلفة لقطاعات البنك من الأثاث والأجهزة والمستلزمات المكتبية والمطبوعات وغيرها, وكذلك كل ما يتعلق بمنشآت البنك.

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ(b٢)

تأسست اللجنة وتختص بإعداد ما يستلزم إعداده مسبقًا للتعامل السريع مع المواقف الطارئة عقب الأزمات والأحداث الطارئة, كما تختص اللجنة بوضع والحفاظ على بنية متكاملة لمواجهة تلك الأحداث الطارئة.

وتهدف اللجنة إلى التأكد من إعداد التحضيرات اللازمة لمواجهة الأزمات وإعداد خطط عمل في تلك الأوقات.

لجنة الخدمات الطبية (b٣)

تختص بدراسة العروض المقدمة من الأطباء الأخصائيين والمستشفيات ومعامل التحاليل الطبية, لاختيار أنسبها وأقلها تكلفة لتوفير حزم طبية شاملة للموظفين وعائلاتهم, كما تعمل اللجنة على استصدار قرارات متعلقة بالأمراض المزمنة وما يستتبعه من إجراءات متعلقة بتحديد نوعية العمل. كما تعمل على متابعة المركز المالي الشهرى لنظام الخدمة الطبية, واتخاذ اللازم لتحقيق التوازن بين نفقات النظام وموارده.

لجنة الرعاية الطبية والمساعدات (b٤)

تختص بتقديم المساعدات المالية ومنح الموافقات العاجلة عقب وقوع المحن الاجتماعية التي تؤثر على الاحتياجات الأساسية للموظفين وعلاج الحالات الطبية الاستثنائية.

لجنة مراجعة وتعديل تعريفة الخدمات المصرفية (b٥)

تختص اللجنة بمراجعة وتعديل تعريفة أسعار الخدمات المصرفية المقدمة ببنك مصر.

لجنة التظلمات (b٦)

تختص اللجنة بالنظر في أية شكاوى أو تظلمات مقدمة من قبل الموظفين فيما يتعلق بتقييم مستويات الأداء أو إجراءات جزائية أو أفعال تخل بقواعد سلوك بنك مصر بهدف التوصل إلى معالجة الموضوعات ذات الصلة بشكل منصف.

لجنة إجراء مقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الإدارة العليا (b٧)

تختص بإجراء المقابلات مع المرشحين لشغل وظائف إدارية عليا ببنك مصر مثل منصب مدير عام/ نائب أول المدير العام.

لجنة إجراء المقابلة مع المرشحين لشغل وظائف الادارة التخصصية (b٨)

تختص بإجراء المقابلات مع المرشحين لشغل وظائف بالأقسام التخصصية في بنك مصر.

لجنة مخاطر العمليات الدولية (b٩)

تختص بالموافقة على جميع الحدود الائتمانية المتعلقة بمخاطر ما قبل التسديد, والمقدمة من مختلف خطوط الاعمال و/أو قطاع الأعمال الدولية (منح جديد, وتجديد أو زيادة الحدود الائتمانية), ويستثنى من ذلك عملاء الائتمان.

اللجنة العليا للائتمان (c)

يتكون من كبار التنفيذيين في البنك من أجل (١) الموافقة على التسهيلات الائتمانية داخل السلطات المفوضة, (٢) مراجعة السياسات, (٣) وضع استراتيجيات لوحدات الأعمال المختلفة.

لجنة الائتمان الرئيسية (ا١)

اعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن السلطات المخولة لها.

لجنة الائتمان الفرعى (ا٢)

اعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن السلطات المخولة لها.

لجان الائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة (ا٣) أربع لجان

إصدار الموافقات على التسهيلات (الجديدة, والتجديد, والتعديلات, وما إلى ذلك) ضمن السلطات المفوضة لها, وذلك لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لجنة تسوية عملاء التجزئة المصرفية والشركات (ا٤)

تختص بالنظر في تسويات المديونيات المعروضة من جانب قطاعي معالجة الديون وعملاء التجزئة المصرفية, والتي لا تزيد مديونياتها عن مليون جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بدون احتساب العوائد الهامشية.

لجنة مقابلات المتقدمين الجدد(٥ء)

تختص بإجراء المقابلات الشخصية مع التعيينات الجديدة للبنك, وذلك لضمان أن مستوى أدائهم يتسق مع معايير البنك ورؤيته وأهدافه الاستراتيجية.

لجنة إعادة المقابلات مع المتقدمين الجدد (٦ء)

تختص بإعادة إجراء المقابلة النهائية للحاصلين على أقل من ٧٠%بالمقابلة الأولى و المطابقين لشروط الالتحاق بالبنك في حينه, وفى ضوء العجز بالجهات المختلفة, وذلك بعد ستة أشهر من تاريخ اعتماد النتيجة ولمرة واحدة فقط.

لجنة التقييم السنوى (٧ء)

تختص ببحث المشاكل الواردة بتقارير تقييم الأداء السنوي واعتمادها.

اللجان المركزية واللامركزية لمنتج تمويل قروض المشروعات الصغيرة (٨ء)

تختص بمنح منتجات تمويل المشروعات الصغيرة بفروع البنك النمطية والإسلامية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

لأكثر من قرن من الزمان، أيد بنك مصر مبادئ الحوكمة المتمثلة في الشفافية والنزاهة والكفاءة والمساءلة، إلى جانب وضع سياسات واضحة وفعالة لمكافحة الرشوة والفساد لتحقيق أهدافه المحددة نحو التنمية المستدامة وازدهار المجتمع، كجزء من التزامه المؤسسي. كما كان بنك مصر من أوائل البنوك التي وقعت على مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة قبل الإطلاق العالمي الرسمي لها في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩.

ويطبق بنك مصر كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في مصر بشكل حاسم نهج عدم التسامح تجاه أي إساءة استخدام للسلطات بهدف تحقيق مكاسب خاصة فى ظل تطبيق أعلى مستوى من المساءلة، بالإضافة إلى الالتزام بإطار العمل، واستراتيجيات الالتزام، ومدونة قواعد السلوك الخاصة به.

آليات مكافحة الرشوة والفساد

تظهر استراتيجيات الحوكمة والالتزام الخاصة ببنك مصر بوضوح فيما يخص عمليات مكافحة الفساد والرشوة وكافة الممارسات الاحتيالية والجرائم الإلكترونية، التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويضع البنك آليات فعالة لتنفيذ سياسات صارمة للحد من ارتكاب هذة العمليات وبناء ثقافة مشتركة لمكافحة الفساد مستمدة من الجهود الجماعية المبذولة من قبل كافة أصحاب المصلحة المعنيين.

كما يلتزم بنك مصر بصرامة بمكافحة غسل الأموال وإصدار لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل البنك المركزي المصري، اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر من قبل رئيس الوزراء رقم ٩٥١ لعام ٢٠٠٣. هذا ويمتثل بنك مصر مع الأطر الخاصة بشبكة البنوك المراسلة ويعمل بكافة اللوائح المعمول بها والقوانين في البلدان التي له تواجد فيها والتي تشمل فروع البنك بالإمارات العربية المتحدة، وفرنسا حيث يخضع البنك الى الالتزام الكامل للحساب الأجنبي وقانون الامتثال الضريبي .(FATCA)

كما يتوافق بنك مصر-أوروبا فرانكفورت أعلى معايير مكافحة الأموال غسيل الأموال (AML) ومكافحة الجرائم المالية (AFC)، بما في ذلك مكافحة الرشوة والفساد (ABC)، مكافحة تمويل الإرهاب (CTF)، مكافحة الاحتيال والأفعال الإجرامية الأخرى التي يعاقب عليها القانون. ويسعى بنك مصر باستمرار لمنع أي مشتبه به أو حوادث الفساد والاحتيال المزعومة، كما يستعين البنك بطرف ثالث لتنفيذ تدابير العناية الواجبة لضمان التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة الفساد والآليات بين موظفيها وموردیها وشركائها التجاريين والعملاء.

ويشمل إطار الامتثال الخاص ببنك مصر على الهيئات واللجان التالية:

- قطاع الالتزام والحوكمة
- لجنة المراجعة
- لجنة الحوكمة
- لجنة معايير التقارير المالية الدولية
- لجنة الإطلاع على أدلة التعليمات
- رئيس قطاع المراجعة الداخلية
- رئيس قطاع الالتزام والحوكمة
- وحدة مكافحة غسل الأموال

وتشمل مسؤوليات قطاع الحوكمة والالتزام تحديد أفضل الأدوات لتعميم سياسات مكافحة الفساد بشكل فعال ضمن استراتيجية البنك وتقييم

التدابير الوقائية والضوابط المتخذة لإدارة مخاطر الجرائم المالية وضمان اتخاذ إجراءات سريعة للحد من هذه الجرائم ومكافحتها. كما يتولى رئيس وحدة غسل الأموال تنفيذ كافة التدابير الرقابية لضمان تطبيق الالتزام بمتطلبات معايير مكافحة الأموال غسل الأموال (AML) ومكافحة الجرائم المالية (AFC) والإجراءات الأمنية على نحو فعال، حيث يعمل رئيس وحدة غسل الأموال على رصد وكشف اية معلومات خاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات المعتمدة. ويلتزم رئيس وحدة غسل الأموال مع سياسات البنك المركزي المصري لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ووفقا لمعايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة ((BCBS في أبريل ٢٠٠٥.

برامج التدريب

يوفر بنك مصر بشكل دوري برامج تدريبية مفصلة لمكافحة الفساد لرفع كفائة وأداء العاملين بالبنك بشكل فعال وتشجيع ثقافة الالتزام. كما قام البنك بتوفير دورات تدريبية للتوعية بجرائم مكافحة الفساد والتي استهدفت جميع رؤساء القطاعات ومدراء العموم، حيث تم تسجيل ٢٩٠ مشاركًا في الدورة التي ستستمر حتى نهاية العام. ويوظف البنك حوالي ٢٠,٠٠٠ موظف في مواقع مختلفة من بينهم ما يقرب من ١٨,٠٠٠ مؤهل للخضوع الى دورات تدريبية في مجال الالتزام ومكافحة-غسل الأموال.

هذا وقد نجح البنك لتخطي التحديات واستيفاء متطلبات البنك المركزي المصري عن طريق استكمال برامج التدريب لآلاف الموظفين الموزعين جغرافيًا خارج منظومة الفصول الدراسية، كما هو المعتاد عليه في السنوات الماضية والتي كانت تضم مئات من الموظفين كل عام، كما نجح البنك في ضم شرائح أكبر من الموظفين بشكل فعال وعملي.

وأطلق البنك مبادرة التعلم الإلكتروني واسعة النطاق بالتعاون مع منصة Thomson Reuters الدولية للحد من مخاطر انتهاكات الالتزام والجرائم المالية، كما استهدف برنامج التعلم الإلكتروني جميع موظفي البنك بما يتماشى مع لوائح البنك المركزي المصري بهدف تعريف الموظفين بالقواعد والإجراءات المحلية والدولية لمكافحة الجرائم المالية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويتكون البرنامج من مرحلتين، حيث أكمل ١٦,٦٠٠ متدرب الدورة في المرحلة الأولى، وتم تسجيل أكثر من ٢,١٠٠ موظف خلال المرحلة الثانية، التي ستنتهي بحلول نهاية هذا العام.

كما يوفر البنك أيضًا مكتبة شاملة من خلال منصة SAP الإلكترونية والتي تشمل مواد تثقيفية عن مكافحة غسيل الأموال AML والالتزام.

كما توفر المنصة للموظفين أحدث دورات مصممة ذات مستويات متعددة لتتناسب مع الفئات المختلفة والتي تشمل المبتدئين وصولا إلى المستويات المتقدمة، بالإضافة إلى تقديم قطاع الالتزام لدورات افتراضية ذات صلة داخليًا من قبل المدربين المتعاقد معهم.

مستندات اعرف عميلك (KYC)

وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال رقم. ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م بتنفيذ تدابير العناية الواجبة بالعملاء فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أطلقت الحكومة المصرية مبادرة اعرف عميلك (KYC) بما يتوافق مع كل من تدابير لجنة بازل الخاصة بالعناية الواجبة للعملاء والتشريعات الدولية الخاصة بغسل الأموال. وتقدم هذه المبادرة الضوابط المطلوبة لضمان حماية البيانات والأمن السيبراني، مما يتماشى مع أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتبنى بنك مصر أفضل آليات لضمان الاستخدام الموثوق به للخدمات المصرفية الرقمية من خلال المعالجة المباشرة (STP) ومصادقة البيانات الشخصية، وتحديد/ التحقق هوية العميل، تحديث البيانات، ومراقبة العمليات باستمرار للحفاظ على أعلى مستوى من سرية بيانات العميل.

ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل

يتبنى بنك مصر قواعد صارمة للسلوك الأخلاقي والمهني ويطبق إطار عمل واسع النطاق لتعميم المبادئ التوجيهية الأساسية لممارسات الأعمال والسلوك المهني لضمان الاتصال المسؤول لتعزيز والحفاظ على ثقة كافة أصحاب المصلحة. ويتضمن ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاص ببنك مصر التزام الحياد والموضوعية لجميع الأطراف المعنية, بما في ذلك مجلس الإدارة والموظفين, الموردين, الهيئات الإشرافية, السلطات التنظيمية, المجتمع, إلخ.

ويدرك البنك أن تعزيز ثقافة الالتزام والنزاهة تحتاج إلى جهود متواصلة تضمن الحفاظ على الثقافة الخاصة بالبنك, بالإضافة إلى موائمة أصحاب المصلحة مع أهداف البنك لخلق سوق مصرفي وبيئة عمل أفضل. ويعكس ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاص ببنك مصر الالتزام الكامل لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان والعمل العادل ومكافحة التمييز ومكافحة الفساد, كما يعكس ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر رؤية البنك الراسخة وقيمته الأساسية وثقافته الشاملة عن طريق تضمينه في العمليات اليومية, التي تشمل الالتزام بالسلوك الصادق والأخلاقي, والنزيه, والفهم الجاد لجميع القوانين واللوائح المعمول المنصوص عليها.

ويشجع ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاصة ببنك مصر على التصرف بنزاهة وتبني أعلى المعايير المهنية سعيًا لخلق بيئة عمل إيجابية لجميع الموظفين.

ويتحمل موظفو بنك مصر المسؤولية الشخصية والجماعية في نهاية المطاف لتقديم هوية بنك مصر بشكل إيجابي من خلال الالتزام بأسمى السلوكيات الأخلاقية والمهنية.

وفي هذا الصدد, لا يدخر موظفو البنك جهد من أجل:

- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والضوابط الداخلية التي وضعها البنك.
- التصرف بمسؤولية والتجاوب السريع والإنصاف والكفاءة والموضوعية.

ضمان الالتزام بأعلى معايير حوكمة الشركات وأفضل الممارسات التجارية والأخلاقية المتوافقة والمبادئ الموضحة في ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل الخاصة ببنك مصر.

- أداء الواجبات والمسؤوليات المحددة.
- التعامل بنزاهة واحترام مع الزملاء والعملاء والموردين.
- ضمان سرية البيانات التي يتم الحصول عليها ضمن التعاملات المصرفية, وكذلك منع أي إفشاء غير مصرح به لهذه البيانات.
- تجنب تضارب المصالح والإفصاح عن أي تضارب مصالح محتمل أو فعلي أو سوء سلوك للمسؤولين المختصين في البنك والإبلاغ عنها بنية حسنة.
- منع جميع أشكال الاستغلال والتعسف

ويشجع بنك مصر على الإخطار عن القضايا الأخلاقية بدون الخوف من التعرض للانتقام, فضلا عن التزام الموظفين القدماء الجدد والشركاء في البنك بتطبيق ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر خلال كافة تعاملاتهم, وممارسة التحكيم المهني المستقل, وردع المخالفات أثناء أداء جميع الواجبات والمسؤوليات.

بالإضافة إلى ذلك, قد يخضع أي خرق طوعي لميثاق أخلاق وسلوكيات العمل ببنك مصر من قبل أي مسؤول, بغض النظر عن دوره أو وضعه, لإجراء تأديبي مناسب على أي سوء سلوك ملزم ومن ثم تشجيعه على تدارك وتقويم الخطأ.

قاعة بمقر
بنك مصر القديم،
الدور الأرضي.

إدارة المخاطر

يبدي بنك مصر التزامه بشأن الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بالاضافة إلى فتح أبواب جديدة أمام المواطنين للاستفادة من الفرص الناجحة, إلى جانب تحقيق العدالة البيئية, وذلك من خلال ما تم تحقيقه من نمو راسخ, لذلك يتخذ بنك مصر إجراءات وقائية للحد من المخاطر السلبية وتحقيق السيطرة الفعالة في حالات الطوارئ.

وتتسم استراتيجية بنك مصر بالمنهجية والفعالية والاستمرارية في تحديد المخاطر واستهداف الحد من آثارها أو منعها كليًا مع إجراء المتابعة الدورية الفعالة وتحقيق الاستعداد الأمثل واتخاذ الاستجابة المطلوبة للطوارئ وتصحيح الأوضاع بشكل فعال وطبقا لأفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر.

كما يثق البنك في تحقيق السبق من خلال تقديم الخدمات المصرفية لعملائه, بمميزات تتضمن سرعة الاستجابة للمتطلبات بما يدعم تحقيق بنك مصر وعملائه لأهدافهم بشكل فعال ومتوازن.

وتتضمن استراتيجية البنك لإدارة المخاطر العمل على ضمان الوصول إلى مستويات أداء بأعلى درجات الكفاءة والفعالية لكافة المحافظ المصرفية للبنك, وكذلك الأنشطة المصرفية, كما تتولى العديد من لجان البنك مسؤولية إدارة المخاطر, ومن أبرز تلك اللجان هي اللجان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان العليا.

وفي إطار السلطات المنوط بها بنك مصر, يتبنى البنك نهجًا استباقيًا لإدارة المخاطر يتماشى مع تشريعات البنك المركزي المصري وأفضل الممارسات الدولية بشأن تطبيق مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالمخاطر, الأمر الذي يضمن بدوره استدامة النجاح لكافة أنشطة البنك وعملياته.

كما يمثل النمو المستدام ركيزة أساسية لالتزام البنك تجاه تطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية, إلى جانب تطبيق منظومة شاملة فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تؤثر على تلك الممارسات بما يتماشى مع قواعد البنك للسلوك المهني وتشريعات البنك المركزي وأفضل المعايير الدولية, والتي من ضمنها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة.

ويحرص البنك على تطبيق آليات صارمة لإدارة المخاطر والحوكمة ورفع مستوى وعي كافة فئات أصحاب المصلحة بأهمية المبادئ الرئيسية لإدارة المخاطر والقوانين التي تم إصدارها من جانب السلطات المعنية بهذا الصدد.

كما يقوم بنك مصر بتحليل المخاطر المحتملة والحد من آثارها وكذلك الحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عن أنشطته المصرفية, بما في ذلك المخاطر التي قد تؤثر على ممارسات الحوكمة أو الأنشطة المصرفية أو الأمن السيبراني أو قطاع الموردين.

ويحرص بنك مصر على تحديد مقاييس تحمل المخاطر بعناية من خلال تقييم مستوى المخاطر المقبول بهدف تحقيق مستويات أداء أفضل, ويقوم البنك بإجراء عمليات تحليل وتقييم مستمرة لمستويات المخاطر من خلال البيانات الكمية والكيفية.

وفيما يتعلق باستراتيجية البنك لتحقيق استمرارية العمل والتعامل مع حالات الطوارئ, يجري البنك عملية متابعة وتحديد للمخاطر بشكل دوري ومستقل بما يسهم في الوصول إلى وضع الآليات المناسبة للحد من الآثار السلبية لتلك المخاطر المرتبطة بالأوعية الاستثمارية الخاصة بالعديد من المحافظ المصرفية و القطاعات والفئات الاستثمارية بما في ذلك الأوعية الاستثمارية التي قد تنجم عن مخاطر الخاصة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

كما أسس البنك مراكز لإدارة الكوارث والأزمات, فضلاً عن تطبيق استراتيجيات لتحقيق الاستجابة العاجلة والحد من الآثار السلبية لتلك المخاطر والتي قد تلحق الضرر سواء بأصحاب المصلحة أو العاملين في بنك مصر.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تمثل سياسة بنك مصر سياسة للإبلاغ عن الفساد رابطًا وثيق الصلة بنهجه القائم على عدم التهاون مطلقًا في التعامل مع أية مخالفة أو تعارض للمصالح, كما أن مبادئ الشفافية والنزاهة تتضح بشكل كبير من خلال ميثاق البنك للعمل المصرفي.

فيما يتعلق بمنظومة الحوكمة المؤسسية, يتوجب على موظفي بنك مصر سرعة الإخطار في حال حدوث أو الاشتباه في وقوع مخالفة أو خرق للقواعد دون الخوف من التعرض لخطر الانتقام.

كما يتم التحقيق في كافة الشكاوى التي يتم رفعها, حيث يتم الحفاظ على أعلى قدر من السرية خلال فحص وإجراء التحقيق في الأمر, بالاضافة إلى التحقق من الأمر وتنفيذ تدابير مناسبة لمعالجة مثل هذه المسائل والحد من آثارها ومنع تكرار حدوثها, بالاضافة إلى التحقق بشكل صارم من حسن النوايا في حال الإبلاغ عن أية مخالفة.

ويحتفظ البنك بحقه في اتخاذ الإجراء المطلوبة إذا ما تم التحقق من وجود البلاغات أو الشكاوى المقدمة كاذبة أو مضللة, كما يمكن تقديم البلاغات مباشرة إلى رئيس قطاع الالتزام المصرفي بالبنك, وبعد إجراء تحري دقيق عن المخالفة يتم رفع التقارير إلى الإدارة العليا ولجنة الحوكمة.

أ/ عصام الأحمدى -
رئيس مجلس إدارة بنك مصر
(١٩٩٣-١٩٩٩) بصحبة السيدة/ هدى
طلعت حرب يشهدان احتفالية الذكرى
الخامسة والسبعين على إنشاء بنك مصر.

الأداء التنفيذي

يبذل بنك مصر جهودًا لتحقيق تطور ملموس في العديد من القطاعات والأعمال الاستراتيجية والاستثمارات والمعاملات المصرفية. وعلى مدار مئة عام من العمل الشاق لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتطوير المجتمع, ظلت القواعد والمبادئ التي أرساها بنك مصر على اتساق دائم مع مبادئ الإدارة الجيدة التي توجه العمليات نحو مستقبل مُثمر, بالإضافة إلى الالتزام باعتماد أعلى المعايير والإجراءات على مختلف الأصعدة وتجاه الاستراتيجيات والقواعد والأنشطة اليومية للبنك.

وترتكز خطة بنك مصر على فكرة تحقيق مستوى ربحية طويلة المدى تتسم بالاستمرارية بما يحقق التنمية الاقتصادية, والنمو المشترك وتحسين المنظومة البيئية. وقد حقق البنك الريادة على صعيد الخدمات والمنتجات المقدمة وما يتبعها من اتصالات تسهم في دعم اتخاذ الخطوات المطلوبة من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

كما يلتزم بنك مصر بموائمة استراتيجيته المتبعة في إطار المبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة, وفى إطار المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة, وأهداف التنمية المستدامة, وذلك باعتبار بنك مصر من الأعضاء المؤسسين للمبادئ المصرفية المسؤولة بالتعاون مع ٢٣٠ مصرفًا من جميع أنحاء العالم, ونظرًا لمدى أهمية هذه المبادئ، يرى البنك هذا التحالف العالمي وأطر التعاون المشترك بمثابة أنسب استجابة لتسهيل تحقيق مستقبل متطور على المدى الطويل فضلاً عن الإنجازات الرائعة, وبفضل العزيمة القوية كانت جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية بمثابة حافز للتفكير خارج الصندوق وبذل جهود إضافية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات أساسًا للعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك في قطاعات التجزئة والتجارية والمؤسسية. ويحافظ هذا القطاع على مستوى كفاءة وفعالية البنية التكنولوجية والأمن السيبراني لبنك مصر, كما يتولى القطاع الإشراف على كفاءة النظم المعلوماتية التي يستخدمها موظفو بنك مصر وتقديم الدعم الفني المطلوب إلى جانب تنفيذ مشروعات تطوير تلك الأنظمة. كما يحافظ القطاع على أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات من خلال تحليل المشكلات التي قد تضر بالتكنولوجيا المعلوماتية وإجراء اختبارات لفحص أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

نظرة عامة

يمثل هذا القطاع أساس مسيرة التحول الرقمي التي يمضي بنك مصر قدمًا في تنفيذها خلال الوقت الراهن, حيث يتطلب هذا استهداف الحفاظ على بنية تحتية تتميز بالسلاسة وقابلة للتطوير ونظم تصميم وإنشاء تطبيقات للخدمات المصرفية تتسم بالكفاءة و برمجيات وسيطة موثقة تلبي متطلبات أصحاب المصلحة على المستويين الداخلي والخارجي, بالإضافة إلى دعم كفاءة مسار العمل بفضل قدرات الموظفين لتحقيق أفضل منظومة لإتمام أنشطة البنك.

الملامح الرئيسية للقطاع

قام بنك مصر خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, بتطوير العديد من الحلول المصرفية باعتبارها خطوة حاسمة نحو إرساء دعائم مسيرة البنك الرقمية. وخلال جائحة كورونا, سعى بنك مصر لتقديم حلول وخدمات ومنتجات بنكية رقمية بهدف تقليل حجم التواجد داخل الفروع وضمان سلامة العملاء والموظفين, حيث أتاح البنك إمكانية شراء شهادات الادخار ذات العائد المرتفع من خلال القنوات الرقمية لحماية العملاء وموظفي البنك.

> نلتزم بالاستثمار وتطوير تقنيات أنظمة الاتصالات والمعلومات بهدف تقديم أفضل خدمة للعملاء.
>
> **الأستاذ/ إبراهيم الشربينى، رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
>
> إبراهيم الشربيني

ومن ضمن هذه القنوات خدمات BM Online وماكينات الصراف الآلي بالإضافة إلى الاستجابة الصوتية التفاعلية وخدمة واتس آب والاستمارة الإلكترونية وتحويلات سويفت, كما يعتبر بنك مصر أول بنك في مصر يتيح إمكانية شراء شهادات الادخار من خلال ماكينات الصراف الآلي وخدمة الواتس آب.

كما كان لبنك مصر السبق في مصر على صعيد إطلاق خدمات الحوار التفاعلي (Chatbot), وخدمة (WhatsApp for business) لإتاحة الخدمات المصرفية للعملاء على مدار الساعة, من أجل تقديم أحدث الخدمات حفاظًا على مكانته الريادية, كما يمكن للعملاء في الوقت الراهن التواصل مع البنك من خلال الحوار التفاعلي دون الحاجة إلى الوقوف في صفوف الانتظار, حيث تسهم هذه التقنية في تحقيق التنوع في سبل التواصل مع العملاء بما يسهم في تحقيق المزيد من الإنجاز والتطور من خلال تحسين مستوى الخدمات وإعادة ابتكار نماذج الأعمال.

وتستند الخدمة على نموذج متطور من تقنية الذكاء الاصطناعي التي يمكنها التعرف على العديد من أنماط النصوص الحوارية مع العملاء, ويرتبط ذلك أيضًا بإجراء استطلاع رأي لاختيار مستوى رضا العملاء.

كما يدعم هذا النموذج الاستجابة لطلبات العملاء باللغتين الانجليزية والعربية وتقديم الدعم لهم على مدار الساعة, بالإضافة إلى توسيع قاعدة الخدمات الرقمية المقدمة لتشمل الخدمات الأونلاين لقطاع المؤسسات والتجزئة وتطبيقات الهاتف المصرفية, خدمة الشراء باستخدام تكنولوجيا رمز الاستجابة السريع, وخدمة (WhatsApp for business).

وفي ظل الجهود لتنفيذ ممارسات صديقة للبيئة, اعتمد بنك مصر أنظمة التحكم في المباني بهدف تحقيق التحكم والمتابعة الفعالة في تقييم المعدات الإلكترونية والكهربائية مثل أنظمة التهوية والإضاءة والكهرباء ومكافحة الحرائق والأنظمة الأمنية في كافة مقرات بنك مصر.

كما قام البنك بتوسيع نطاق البرمجيات الوسيطة المستخدمة من خلال أنظمة متكاملة تعمل بسلاسة لتقديم المنتجات الرقمية, بالإضافة إلى تطبيق نظام الأمان الثلاثي الأبعاد (3D Secure), بهدف رفع كفاءة المستوى الأمني المتوفر لحاملي بطاقات بنك مصر عند إجرائهم التعاملات المصرفية الإلكترونية.

وتتضمن تلك المنظومة عملية التحقق من خلال كلمة مرور لمرة واحدة يتم إرسالها عبر رسالة هاتفية قصيرة لحاملي البطاقات, وقد تم استكمال تطوير النظام الأساسي في الفروع التابعة له بدولة الإمارات العربية المتحدة.

قطاع التجزئة المصرفية

يتمتع قطاع التجزئة المصرفية بدور مؤثر على المستوى الوطني من خلال إسهامه في تحقيق مستهدفات على نطاق أشمل فيما يتعلق بالشمول المالي والأمان الاقتصادي. ويقوم هذا القطاع بإطلاق مجموعة كبيرة من المنتجات المصرفية لإيداع الأموال والإدخار فضلاً عن العديد من برامج قروض التجزئة بهدف تلبية قطاع عريض من متطلبات العملاء, كما كشف النتائج المالية في قطاع التجزئة عن استمرار تحقيق النمو إلى جانب التطوير المستمر لمنصات خدماته وإطلاق مميزات جديدة لتسهيل إتاحة الخدمات للعملاء.

نظرة عامة

يواصل بنك مصر تقديم أدوات رقمية بهدف تحقيق الريادة بالقطاع المصرفي وتطوير التجربة المصرفية لعملائه بالإضافة إلى تحقيق الانتشار لخدماته على كافة المنصات الإلكترونية والمواقع الاجتماعية, بهدف تسهيل وصول عملائه للخدمات المصرفية في أي وقت وأي مكان ومن خلال أي آلية من اختيارهم. وتركز استراتيجية قطاع التجزئة على تطبيق التكنولوجيا المالية لتقييم أنسب وسيلة دفع للعملاء, وذلك عبر إطلاق مجموعة كبيرة من أحدث المنتجات المصرفية والآليات الرقمية إلى جانب الدخول في شراكات موسعة, مع تقديم قيم مقترحة لخدماته بهدف توسيع قاعدة عملائها والحفاظ عليها. كما يعمل بنك مصر باستمرار على توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة وإتاحة الاستخدام الآمن لها على مستوى كافة قطاعات السوق, والتي من ضمنها الفئات التي لا تحصل على القدر الكاف من الخدمات المصرفية وفئات الأقلية.

«إن النتائج المالية في قطاع التجزئة استمرت في تحقيق النمو إلى جانب التطوير المستمر لمنصات خدماته وإطلاق مميزات جديدة لتسهيل إتاحة الخدمات للعملاء».

الأستاذ/ إيهاب درة, رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

إيهاب درة

الملامح الرئيسية للقطاع

واصل بنك مصر إنشاء ودعم سبل التعاون مع العديد من الشركاء لتطبيق أدوات الدفع الرقمي, لذلك أطلق بنك مصر خدمة إمكانية الشراء باستخدام تكنولوجيا رمز الاستجابة السريع QR Code, ونشر نطاق تلك المدفوعات بالشراكة مع التجار لإتاحة خدمة دفع تتميز بالسلاسة سواء من خلال القنوات المتاحة عبر الإنترنت أو غيرها.

كما تتوافر مميزات أخرى، من بينها عدم فرض رسوم للحصول على ماكينة نقاط البيع المجاني ومميزات استثنائية على خدمات الدفع من خلال تطبيق المحفظة أو البطاقات المصرفية.

وخلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، قام القطاع بتأسيس شراكات بالتعاون مع العديد من الشركات مثل المصرية للاتصالات وإكسون موبيل وفيزا وفيكسيد سليوشنز وباي ناس و فوري، ليحقق البنك أعلى معدل نمو في مجالي التجارة الإلكترونية والتعاملات المصرفية باستخدام تكنولوجيا رمز الاستجابة السريع خلال عام ٢٠٢٠.

وقد تم استبدال المدفوعات النقدية بالمدفوعات من نظير لنظير وعبر الحسابات المصرفية سواء من خلال خدمات الإنترنت البنكي ومحفظة بنك مصر خلال فترات الإغلاق تزامنًا مع انتشار وباء كورونا، كما اتسع نطاق الفرص المتوفرة مع تعرف العملاء على نظم الدفع القائمة على السداد المؤجل للمدفوعات أو أنظمة الشراء بالقسط، بالإضافة إلى إتاحة بنك مصر لميزة الدفع باستخدام رمز الاستجابة السريع للمدفوعات الإلكترونية التي يتم إجرائها من خلال نقاط الدفع أو عبر المواقع الإلكترونية.

كما اتجه بنك مصر إلى تطوير البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لقبول المدفوعات اللاتلامسية تماشيًا مع استراتيجية البنك المركزي المصري للتحول الرقمي، حيث وصل معدل التعاملات المصرفية باستخدام بطاقات بنك مصر إلى ٣٢,٦٦ مليار جنيه.

وخلال شهر إبريل ومايو لعام ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة التعاملات التي تم إجرائها من خلال تطبيق محفظة بنك مصر إلى ٦٠٧ مليون جنيه، كما وصل عدد مشتركي تطبيق محفظة بنك مصر إلى أكثر من ١,٠٤ مليون مشترك بزيادة قدرها ٩٤ ألف مشترك خلال الفترة نفسها، كما سجلت التعاملات النقدية خلال ديسمبر ٢٠٢٠ عن طريق خدمات الإنترنت البنكي إلى قرابة ٨ مليار جنيه منذ انتشار وباء كورونا.

الجوائز

وقد حصد بنك مصر عدة جوائز من مجلة جلوبال براندز منها جائزة «أفضل علامة تجارية للتجزئة المصرفية – مصر»، وجائزة «أفضل علامة تجارية مصرفية في مجال خدمة العملاء – مصر».

أبرز الملامح المالية للقطاع

حققت محفظة ودائع التجزئة (نمطي وإسلامي) ارتفاعًا لتصل إلى ٧٥٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بمبلغ ٥٩٢ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي، كما واصل بنك مصر ارتفاعه للوصول إلى ٨٢٦ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما حققت ودائع العملاء نموًا بقيمة ١٨٢ مليار جنيه لتصل قيمتها إلى ٩٢٨ مليار جنيه خلال ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ , مقابل ٧٤٦ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، محققًا ارتفاع بنسبة ٢٤ %، وذلك نتيجة زيادة شهادات الادخار بنسبة ٤٧%، وزيادة الودائع لأجل بنسبة ٣٣%، وقد بلغ رصيد ودائع العملاء نحو ١٠٣٨ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

بنهاية يونيو ٢٠٢٠، تم إصدار ٩,٤٣ مليون بطاقة، حيث شهد إصدار البطاقات ارتفاعًا إلى أكثر من ١٠,٧٧ مليون بطاقة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، وهو ما جعل بنك مصر يدير ثاني أكبر شبكة ماكينات نقاط البيع، تضم ١٩,٩٦٤ ماكينة بقيمة تجارية قدرها ٢١,٨٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، واعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٠، شهد عدد ماكينات نقاط البيع التابعة للبنك زيادة مطردة لتصل إلى أكثر من ١٦٧ ألف بإجمالي بقيمة إجمالية للمعاملات ١٢,٦٦ مليار جنيه مصري، عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها القطاع

القروض الشخصية

يقدم بنك مصر العديد من برامج القروض والبرامج التمويلية المصممة بشكل يتناسب مع متطلبات العملاء, حيث يقدم بنك مصر خطط تمويلية بفائدة تنافسية وبحد أقصى ١,٥ مليون جنيه على القروض الشخصية الصادرة بدون ضمان وفترة سداد تصل إلى ١٢٠ شهر, كما يقدم بنك مصر تسهيلات على شروط الحصول على قرض شخصي بما يتناسب مع احتياجات العملاء.

كما يقدم البنك قروض سيارات وتمويل عقاري وقرض تشطيب شقق وقروض شراء سلع معمرة والسياحة, وكذلك قروض تعليمية لدعم طلاب الجامعات والكليات والمعاهد والبرامج المعتمدة. هذا إلى جانب إتاحة قروض شخصية دون الحاجة لتحويل الراتب للعملاء من العاملين بالهيئات الحكومية والبنوك الحكومية والخاصة و قطاعي النفط والبتروكيماويات والاتصالات وأصحاب الشركات وأصحاب المهن مثل الأطباء والصيادلة والمهندسين, وغيرهم.

قرض شخصي فوري

بهدف مواكبة التحول الرقمي في القطاع المصرفي, أطلق بنك مصر للمرة الأولى منتجًا مصرفيًا مبتكرًا, ممثلًا في القرض الشخصي الفوري, حيث تتيح الخدمة سلاسة الحصول على القرض للعملاء المستحقين دون الحاجة لإجراء تعاملات ورقية مع إمكانية صرف القرض في غضون ساعتين.

السحب المقدم للراتب

أطلق بنك مصر خدمة السحب المقدم للراتب, كأحد خدماته المصرفية الرقمية المقدمة للعملاء أصحاب حسابات الرواتب, كما طرح بنك مصر هذه الخدمة الجديدة للسحب على المكشوف ليتيح لعملائه إمكانية سحب نسبة محددة من راتبهم الشهري مقدمًا.

بطاقات بنك مصر المصرفية

البطاقة الائتمانية

يقدم البنك لعملائه فئات مختلفة من بطاقات مسبقة الدفع, من بينها بطاقات كلاسيك وبطاقات وورلد إيليت, كما أطلق البنك فئات جديدة للبطاقات لفئات القُصر والشباب. وبحدود ائتمانية كبيرة تصل إلى ٨٠٠ ألف جنيه مصري لكبار العملاء (بضمان أو بدون ضمان). كما وفر البنك خدمة المدفوعات الحكومية عن طريق البطاقات الائتمانية, وتبلغ المحفظة الائتمانية نحو ٧,٨ مليار جنيه مصري, بإجمالى ٤١٨,٦١٦ عميل في ديسمبر ٢٠٢٠. كما يتيح البنك تمكين العملاء من الحصول على بطاقات الائتمان من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

بطاقات مسبقة الدفع

يقدم بنك مصر لعملائه العديد من فئات البطاقات مسبقة الدفع بما يتناسب مع متطلبات كل شريحة من شرائح العملاء, إضافةً إلى إطلاق بطاقات مسبقة الدفع Teens تستهدف الشباب وكسب ولاء جيل جديد من العملاء وتوسيع قاعدة العملاء.

كخطوة لدعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي, فإن بنك مصر هو أول بنك يقوم بإصدار بطاقة ميزة مسبقة الدفع وفقًا للخطة الوطنية للمدفوعات بهدف دمج الفئات التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي المصري. واعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٠, أصدر البنك ٢,٢٨ مليون بطاقة ميزة مسبقة الدفع, إلى جانب وضع خطة لتحويل بطاقات الرواتب إلى بطاقات ميزة, مما يتيح للعملاء إمكانية استخدام خدمة الدفع المسبق للراتب والاستمتاع بمزايا الدفع اللاتلامسي عبر منصة ميزة.

بطاقات الخصم المباشر

يوفر البنك للعملاء أنواعًا مختلفة من بطاقات الخصم المباشر, والتي تتنوع ما بين البطاقات الكلاسيكية وبطاقات «ورلد إيليت», كما أصدر البنك بطاقات جديدة مخصصة للقصر وشباب.

ودعمًا للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي, يعتبر بنك مصر أول بنك يصدر بطاقات ميزة للخصم المباشر, كجزء من الخطة المالية للمدفوعات لدمج الفئات التي لا تحصل على خدمات مصرفية. واعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٠, أصدر بنك مصر ٢٢٢,١٣٣ بطاقة ميزة للخصم المباشر, وحاليًا يستطيع عملاء بنك مصر التقدم للحصول على بطاقات الخصم المباشر من خلال خدمات الإنترنت البنكي.

خدمات التجزئة الإسلامية

يقدم بنك مصر على صعيد المعاملات الإسلامية مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية, لضمان تقديم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة, من بينها: برامج مرابحة لتمويل شراء السيارات وشراء السلع المعمرة وتمويل رحلات الحج والعمرة والتعليم.

إلى جانب برامج مرابحة بالوكالة والبطاقات الائتمانية كنانة والقرض الإسلامي الحسن, حيث تبلغ إجمالي قيمة محفظة التجزئة المصرفية الإسلامية (القروض المنتظمة المباشرة) نحو ١٦١٦ مليون جنيه في ٣٠ يونيو , مقارنة بإجمالي قدره ٩٢٥ مليون جنيه العام الماضي, مسجلاً زيادة قدرها ٦٩١ مليون جنيه ومعدل نمو بنسبة ٧٤,٧%.

ودائع مصرفية

يقدم بنك مصر منتجات مصرفية متنوعة للإيداع المصرفي, مصممة لتتناسب مع الاحتياجات المتزايدة وتقليل الفجوة في القطاع المصرفي وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة, حيث تتم إتاحة منتجات الإيداع المصرفي متعددة العملات سواء على المدى القصير والطويل, وحاليًا قام البنك بإصدار شهادة ادخارية جديدة.

شهادة إبن مصر الادخارية

يمكن للأفراد الاستفادة من شهادة إبن مصر بعائد تنافسي شهري بقيمة ١٥%, بقيمة شرائية حدها الأدنى ١٠٠٠ جنيه وفترات سداد متنوعة تصل إلى ١٢ شهر.

حيث يتم إصدار شهادات إبن مصر من خلال العديد من القنوات الإلكترونية, مثل موقع بنك مصر وخدمات الإنترنت البنكية وتطبيقات الموبايل ومركز اتصال وماكينات الصراف الآلي والبريد الإلكتروني وخدمة واتس آب.

الحساب الجاري بعائد يومي

أضاف بنك مصر أنواع جديدة للحسابات الجارية للأفراد بعائد يومي على رصيد الحساب وفقًا لشرائح تبدأ من ٥٠ ألف جنيه مصرى وبدون حد أقصى.

حسابات التوفير بالدولار الأمريكي

إلى جانب المرونة في اختيار دورية صرف العائد, يقدم بنك مصر فئات جديدة لحسابات التوفير بالدولار الأمريكي بما يتيح للعملاء خيارات مختلفة للعائد وقيمة عائد أعلى على المدخرات الأعلى قيمة.

خدمة كبار العملاء

يعد الحفاظ على ولاء العملاء عاملًا أساسيًا لإثراء المسيرة التاريخية لنجاح بنك مصر, وبهدف تعزيز القيمة المقدمة للعملاء المميزين واستبقاء ولائهم, يقدم البنك لكبار عملائه مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية الحصرية بالتعاون مع شركة ماستركارد ضمن فئة خدمات BMVIP. كما يمكن لعملاء خدمة BMVIP الاستمتاع بعالم من المزايا الفريدة وتجربة مصرفية لا تُنسى, حيث تتضمن هذه الخدمة توفير فريق مختص لإدارة علاقات العملاء بالإضافة إلى عدة قنوات لدعم العملاء, مثل مركز اتصالات وخدمة الرسائل القصيرة والدعم من خلال رسائل البريد الإلكتروني, كما يحصل كبار عملاء بنك مصر على عائد متميز على حسابات BMVIP للاستمتاع بطابع الفخامة خلال إجراء تعاملاتهم المصرفية اليومية.

كما يتاح للعملاء إمكانية الدخول والتواجد بأماكن متميزة داخل صالات كبار الزوار بهدف الاستمتاع بالخصوصية, بالإضافة إلى الحصول على معدلات عائد متميزة حسب قيمة أرصدتهم المصرفية, إلى جانب إعفائهم من الرسوم المفروضة على دفاتر الشيكات وعدد من الرسوم الأخرى, إلى جانب تحقيق الخصوصية من خلال المواقع المميزة المتاحة لهم بقاعات كبار الزوار في صالات المطارات, حيث يتم منحهم أيضًا إقامة مجانية

في منتجعات و فنادق ستاروود. كما يحصل العملاء على خدمات وورلد كونسيرج المحلية والدولية من خلال تطبيق هاتف يسهل استخدامه لتيسير عمليات الحجز الفندقي، حيث توفر خدمات كونسيرج المقدمة لكبار عملاء بنك مصر الدعم في إجراء حجوزات السفر، حجز الفنادق وحجز التذاكر إلكترونيًا وخدمات الاستقبال بالمطار والانتقالات من الفنادق وحجز تذاكر لحضور العروض المسرحية والسينمائية والفعاليات الثقافية وحجوزات المطاعم وعيادات التجميل واختيار الهدايا (الخدمة متاحة في محافظتي القاهرة والإسكندرية فقط)، بالإضافة إلى العديد من عروض الخصومات والمزايا على خدمات المطاعم والفنادق وخدمات أخرى. وبهدف تحقيق الأفضل لكبار العملاء، طور البنك خدمة توصيل بطاقات الخصم المباشر إلى أماكن إقامة العملاء وتسهيل عملية تفعيلها من خلال مركز اتصالات متخصص، بالإضافة إلى منح العملاء قيمة عائد مميزة على أرصدة حساباتهم. وبالتعاون مع شركة أليانز للتأمين، يتيح بنك مصر مجموعة من الخدمات BMVIP مثل خدمات المساعدة على الطريق، كما طور بنك مصر تصميم كشوف الحسابات البنكية ليقدم ملخص لحسابات العملاء على الصفحة الأولى من الكشف ويلي ذلك تفاصيل التعاملات المصرفية مطبوعة بالألوان.

شهادة أمان المصريين

تعتبر شهادة أمان المصريين الادخارية بالعملة المحلية لمدة ثلاث سنوات بالشراكة مع شركة مصر لتأمينات الحياة والبنك الأهلي والبنك الزراعي المصري وبنك القاهرة من ضمن المبادرات الاجتماعية التي أطلقها البنك، حيث تستهدف شهادة أمان المصريين تحديدًا فئات العمالة المؤقتة والمزارعين ومحدودي الدخل. وتتضمن الشهادة الحصول على بوليصة تأمين، ويمكن سحب قيمة العائد على الشهادة من خلال بطاقات الدفع المسبق وتطبيق محفظة بنك مصر، كما تقدم الشهادة لعملائها سحب ربع سنوي على جائزة بقيمة ١٠ آلاف جنيه معفاة من الضرائب، وبحلول ديسمبر ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة شهادات أمان المصريين إلى ٤٨٠ مليون جنيه.

مبادرة المركزي للتمويل العقاري

نظرًا لأهمية قطاعي العقارات والتمويل العقاري بإعتبارهم محركًا لتنمية الاقتصاد الوطني، يقوم بنك مصر بدور فعال في المبادرات الحكومية الهادفة لتوفير إسكان مناسب.

وفي إطار مبادرة المركزي، قدم بنك مصر قروض طويلة المدى لإتاحة شراء وحدات سكنية بأسعار مناسبة، كما يستهدف بنك مصر جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بقطاع العقارات، حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من برامج التمويل العقاري لشراء وتجهيز وحدات سكنية تناسب متطلبات كافة فئات المجتمع بالإضافة إلى المصريين المغتربين بالإمارات العربية المتحدة.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وصلت قيمة محفظة بنك مصر المخصصة لدعم مبادرة البنك المركزي إلى ٦,٤٧ مليار جنيه، محققًا ارتفاع بقيمة ١,٨٥ مليار والذي يمثل ارتفاعًا بنسبة ٤٠% مقارنة بالقيمة المحققة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وواصلت قيمة تلك المحفظة الارتفاع وصولاً إلى ٧.٣٦ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢,٧٣ مليار جنيه مصري، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة ٥٩% عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تحويل العملة الديناميكي

يطبق بنك مصر نظام تحويل العملة الديناميكي لتسير التحويلات المالية، بما يمكن حاملوا البطاقات من إجراء عمليات شراء المنتجات من الخارج بالعملة المحلية من خلال أي نقطة بيع.

تحويلات الرواتب المميكن

بهدف الإسهام في تحول الدولة المصرية نحو المجتمع اللانقدي، يستحوذ بنك مصر على نسبة ٤٨% من إجمالي الحصة السوقية لحسابات الرواتب المميكنة للعاملين بالهيئات الحكومية. وعلى مدار ١٥ عامًا الماضية، احتفظ البنك بمكانته الريادية بهذا القطاع، حيث وصلت قيمة التحويلات السنوية التي نفذها بنك مصر بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ إلى ٦٢,٧٠٠ حساب لرواتب العاملين بالقطاعين العام والخاص لأكثر من ٩٨,٥٥ مليار جنيه، باستخدام ٣,٦١ مليون بطاقة.وبحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وصلت قيمة التحويلات السنوية المميكنة التي نفذها بنك مصر إلى ٨٨,٤٠٣ حساب لرواتب العاملين بالقطاعين العام والخاص باستخدام ٣,٧١ مليون بطاقة.

كما كان بنك مصر يحقق الريادة دومًا في تقديمه لخدمات جديدة مثل ربط حساب الرواتب بمحفظة بنك مصر أو من خلال الخدمة الجديدة BM Payment، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني والذي يضمن أعلى درجات الحماية من خلال التحقق بإستخدام خطوتين.

التأمين البنكي

يعد بنك مصر أحد البنوك الريادية في مصر التي تتيح خدمات التأمين البنكي، وبالتعاون مع شركة أليانز مصر، قام بنك مصر بإصدار أكثر من ٧٤٢,٩٤٧ بوليصة تأمينية خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٨ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠. ويعمل بنك مصر على إطلاق خدمات مصرفية للتأمين على قطاعات بعيدًا عن التأمين على الحياة خلال الفترة المقبلة.

التأمين الائتماني

وقع بنك مصر اتفاقيات مع العديد من شركات التأمين للحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع الائتماني، حيث يوفر بنك مصر لعملائه العديد من برامج التغطية التأمينية على الحياة والعجز الكلي والتغطية التأمينية الافتراضية على ٢٧ منتج مصرفي، مثل قروض قطاع التجزئة وبرنامج المرابحة للتجزئة المصرفية وخطط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع شروط كل منتج مصرفي ليتمكن بنك مصر من جمع التعويضات باعتباره المستفيد الأساسي. ووصل إجمالي قيمة محفظة التغطية التأمينية المقدمة إلى ٤١٥,٦٦٩ عميل ببنك مصر إلى ٢٥,٩٨ مليار جنيه.

*** لمزيد من المعلومات عن قطاع التجزئة المصرفية ببنك مصر، برجاء زيارة الموقع التالي: www.banquemisr.com/**

أبرز ملامح القطاع

محفظة ودائع التجزئة المصرفية	إجمالي الودائع	حسابات الرواتب
٨٢٦ مليار جنيه	١٠٣٨ مليار جنيه	٩٨,٥٥ مليار جنيه

*** الأرصدة المذكورة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

حقق بنك مصر الريادة في قطاع التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر من خلال تحديد تصور قطاع عريض من الحلول المصرفية المتخصصة. ويستهدف بنك مصر المؤسسات التجارية التي لا تتعامل مع البنوك أو لا تحصل على القدر الكافي من الخدمات المصرفية على المستوى المحلي، كما يقدم قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر مجموعة عريضة من الخدمات المالية التي تناسب المتطلبات السوقية الشائعة. ويقدم القطاع حلول مالية مصممة خصيصًا بما يناسب مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدل التدفق النقدي لتيسير صرف القروض وتطوير تجربة العملاء.

نظرة عامة

يتبنى بنك مصر استراتيجية تتميز بالمرونة لخدمة أكبر فئة من القطاع الذي لا يحظى بالقدر الكافي من الخدمات المالية في مصر. وتستهدف استراتيجية قطاع تمويل المشروعات الصغيرة تطوير الاقتصاد الجزئي من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق طموحاتهم، كما يسعى القطاع إلى بلوغ المقاصد الوطنية لدمج قطاعات من ضمنها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار القطاع المصرفي الرسمي، والإسهام بصورة غير مباشرة في إتاحة فرص عمل.

> «يشارك قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المبادرات التي يتم إطلاقها مؤخرًا لدعم الشباب وخفض معدلات البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة».
>
> **د. محمد العنتبلي - رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر**
>
> د. محمد العنتبلي

استراتيجية مستدامة

يضع بنك مصر تمويل المشروعات الخضراء كأولوية بهدف توطيد استجابة مستدامة تتسم بقدر أكبر من الشمولية والمرونة إبان مخاطر تغير المناخ وتأثيرها على النمو الاقتصادي، إلى جانب تمويل المشروعات في مجالات الطاقة الشمسية وإدارة موارد المياه وتقليل معدلات النفايات. ويطالب بنك مصر عملائه في هذا القطاع بضرورة الحصول على رخصة رسمية وفقًا للقانون قم ٤ لعام ١٩٩٤ لتقييم التأثير البيئي الحاصل على موافقة من جهاز شؤون البيئة، كما يطالب البنك أن تقدم المشروعات الصغيرة تأمينًا صحيًا لموظفيها. وخلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ركز بنك مصر اهتمامه على تلبية متطلبات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشهد تباطؤ بمعدلات الأداء أو تواجه مشكلة المتأخرات النقدية أو تزايد المتطلبات مقارنة بالقدرة الإنتاجية في أعقاب التقلبات الهائلة التي شهدها معدل الطلب بسبب انتشار وباء كورونا.

أبرز ملامح أداء القطاع

ارتفعت تمويلات بنك مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة, لتمثل نسبة ٢٤,٥٩% من محفظة البنك الائتمانية, وذلك قبل انتهاء الموعد المحدد الذي وضعه البنك المركزي لتلك المبادرة في ديسمبر ٢٠٢٠, حيث تم تحقيق هذا الإنجاز من خلال جهود عديدة من بينها تطوير أداء القطاع واستكمال عملية إعادة الهيكلة وتطبيق منظومة لامركزية بشأن التمويل النقدي إلى جانب وضع معايير واضحة لمستوى جيد من التصنيف الائتماني. وقد وصل إجمالي عدد عملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ١٨٤,٣٤٦ في يونيو ٢٠٢٠, وإرتفع إلى ١٨٨,٨٦٥ في ديسمبر ٢٠٢٠, مقارنة بـ ١٢١,٠٢٦ في يونيو ٢٠١٩, ليسجل بذلك ارتفاعًا بمعدل ٦٧,٨٣٩ عميل وبنسبة تصل إلى ٥٦%. كما قام بنك مصر بتمويل عدد ٤٨,٩٢٢ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها السيدات, والتي تمثل نسبة ٢٦% من إجمالي قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد نجحت مراكز تطوير الأعمال في تقديم ٧,٣٩٥ خدمة غير مالية لما يقرب من ٣٠٠٠ عميل, كما قدمت مراكز تطوير الأعمال تمويلات لعدد ٢٠٢ عميل, واتيح لهم إمكانية الحصول على حلول مالية بقيمة ١٥٦ مليون جنيه مقدمة إلى ١٥٣ عميل حصلوا على التمويلات.

جهود مستدامة

قدم بنك مصر تمويلات إلى ١٤ مشروع متوسط يعمل بمجال منع والسيطرة على التلوث وإدارة الصرف الصحي ومشروعات الطاقة المتجددة. كما مول بنك مصر ٨ شركات متوسطة الحجم تعمل بمجال الطاقة الشمسية, إلى جانب تمويل البنك لمشروع يستهدف منع والحد من التلوث, كما قدم البنك تسهيلات تمويلية للمشروعات الصغيرة لدعم التحول لاستخدام الغاز الطبيعي باعتباره خيارًا لتحقيق الاستدامة.

تطوير مهارات الموظفين

إرتفع عدد موظفي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف خدمة قاعدة العملاء المتزايدة, حيث قام بنك مصر أيضًا برفع مستوى خدماته في القطاع من خلال ٧٥٨ مركز لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر, كما قدم البنك ٢٠,٤٣١ ساعة تدريبية لموظفيه بهدف تنمية مهاراتهم وإمكانياتهم لتطوير جودة الخدمات المقدمة.

أهم الاتفاقيات التي توصل إليها القطاع

خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, توصل بنك مصر إلى اتفاقيات تعاقدية مع الشركة المصرية لمشاركة مخاطر الائتمان بهدف التأمين ضد المخاطر ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ووقع بنك مصر بروتوكول مع منصة بيزنس بومرز لدعم مواقع التجارة الاليكترونية, وذلك لتوسيع نطاق تقديم الحلول الخاصة بالمنصات الرقمية لعملاء بنك مصر بأسعار مخفضة وتشجيعهم على تسويق منتجاتهم عبر شبكات الانترنت وتوسيع مستوى انتشار خدماتهم حتى قبل انتشار وباء كورونا. كما وقع بنك مصر اتفاقية مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للحد من العواقب الوخيمة لوباء كورونا من خلال رفع قيمة التمويل متناهي الصغر إلى ٥٠٠ مليون جنيه, والذي يمثل نسبة ٣٠% من إجمالي التمويلات والذي يتم توجيهه لسيدات الأعمال. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة العقود الموقعة بين بنك مصر وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم وصلت تقريبًا إلى ١,٣ مليار جنيه, استفاد منها ٢٠٥ ألف مشروع متناهي الصغر بقيمة قدرها ٢,٥ مليار جنيه.

إطلاق المنتجات المصرفية

أطلق بنك مصر خدمة جديدة لمنح القروض الفورية للمشروعات متناهية الصغر ليتيح لعملائه إمكانية الحصول على القروض بعد مرور يوم عمل كامل على تاريخ التقديم على القرض, حيث يقوم الموظف المسؤول عن منح القروض بإجراء زيارات للعملاء ليتعرف على طبيعة أنشطتهم بالتزامن مع تحميل المستندات المطلوبة للقروض على النظام المصرفي للبنك من خلال جهاز التابلت. وتوفر تلك الخطوة قدر كبير من الوقت والمجهود لكل من العميل والموظف المسؤول, حيث أطلق بنك مصر خدمة قرض اكسبريس للمشروعات الصغير والذي يعد أول منتج مصرفي رقمي متكامل. ومنذ إطلاق هذا المنتج, تم توفيره إلى ٢,٠٠٠ عميل من خلال منح تمويلات بإجمالي قيمة تُقدر بمبلغ ٢,٠٢٨ مليار جنيه, وفي ضوء مبادرة «مشروعك», أصدر بنك مصر قروض بإجمالي قيمة قدرها ١٢,٣ مليار جنيه إلى ١١٣,٠١٧ عميل.

الجوائز

في إطار تميز البنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حصد البنك مصر لقب «أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر ٢٠٢٠» من مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك، بالإضافة إلى جائزة «البنك الأكثر ابتكاراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر ٢٠٢٠» من مجلة انترناشونال فاينانس. كما حصل البنك على جائزة «أفضل بنك شريك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر ٢٠٢٠» من مجلة ذا يوروبيان البريطانية، وقد منحت مجلة ديجيتال بانكر جائزة «بنك العام في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة» ضمن إطار جوائز الابتكار الدولية في قطاع التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٠، وحصل البنك على جائزة «أفضل بنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر» من مجلة ذا جلوبال ايكونوميكس عن عام ٢٠٢٠، كما حصل البنك على جائزة «أفضل بنك لمشروعات الصغيرة والمتوسطة» في مصر لعام ٢٠٢٠ ضمن جوائز أفضل البنوك بالشرق الأوسط التي تمنحها من مجلة آسيا مونى.

أبرز الملامح المالية للقطاع

تخطت المعدلات المحققة على صعيد محفظة بنك مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (القروض المنتظمة المباشرة والغير مباشرة- نمطى وإسلامي) الحد الأقصى للنسبة المطلوب تحقيقها من خلال مبادرة البنك المركزي الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تتضمن المحفظة خطط تمويل وفقًا لقواعد التمويل الإسلامي، وصولاً إلى ٣٧,٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ , وذلك مقارنةً بقيمة قدرها ٢٣,٨ مليار تم تحقيقها في يونيو ٢٠١٩ , لتسجل بذلك ارتفاعًا قيمته ١٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٥٨ %. وفي ديسمبر ٢٠٢٠ , ارتفعت قيمة المحفظة إلى ٤٥,٥ مليار، حيث شهدت زيادة بقيمة ٢١,٧ مليار، بنسبة ٩١,٢ %، كما خصص البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ نسبة ١٥ % من قيمة محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها سيدات بإجمالي قيمة تمويل قدرها ٤,٨ مليار جنيه.

*** لمزيد من المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:**

https://www.banquemisr.com

أبرز ملامح القطاع

محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

قروض منتظمة مباشرة وغير مباشرة (نمطي والإسلامي)

٤٥,٥ مليار جنيه

قاعدة العملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١٨٨,٨٦٥ عميل

مراكز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

٧٥٨

*** الأرصدة المذكورة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**

الأسواق المالية والاستثمار

يقوم بنك مصر بدور فعال في دعم أسواق الدين بمصر من خلال الاكتتاب والترويج لإصدارات كلا من سندات الشركات وسندات التوريق. ويساهم قطاع الأسواق المالية والاستثمار في توفير الاحتياجات التمويلية للفرص الاستثمارية والتي تشهد نمو خلال الوقت الراهن في الأسواق المصرية, كما انه يتوافق مع التمويلات النمطية للبنك وبالتالي دعم نمو الاقتصاد المصري.

قطاع الأسواق المالية والاستثمار (يسعى دائما) على دعم الاقتصاد المصري والمساهمة بشكل مباشر في الشركات العاملة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية المتعددة, باعتباره إحدى كبار كيانات الاستثمار المباشر النشطة محليا. حيث يملك القطاع محفظة متنوعة من الاستثمارات المباشرة تغطى قطاعات اقتصادية متنوعة, والتي من ضمنها المؤسسات المالية والقطاعات السياحية والخدمية والتشييد والبناء والزراعة والغذاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الصناعية.

حيث يوفر بنك مصر لمؤسسات الأعمال والهيئات الحكومية مجموعة شاملة من الخدمات المالية المبتكرة بما يسمح لهم تحقيق أهدافهم المالية وتنفيذ الاستراتيجيات سواء على المدي القصير أو الطويل. وفي هذا الصدد يستخدم قطاع الأسواق المالية والاستثمار العديد من الأدوات والتي تتضمن عمليات الاندماج والاستحواذ وإصدار السندات (سندات الشركات وسندات التوريق) والاستثمار والاكتتابات العامة الأولية وذلك بخلاف إعادة الهيكلة وتصفية الاستثمارات بهدف تعظيم حجم المحفظة وكذلك العائد. كما يلعب بنك مصر دور فعال في أسواق أدوات الدين من خلال التركيز الواضح على الإنشاء, الاكتتاب والتمويل والهيكلة, التسعير, الخروج.

> يفتخر بنك مصر ببناء علاقات مع الشركاء والمستثمرين قائمة على المفاهيم المشتركة لمستقبل مستدام. حيث يجذب القطاع خبرات استثنائية في الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية مع التركيز الراسخ على تطوير الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع والمراعاة الكاملة للحفاظ على البيئة.
>
> **أ. أحمد صبحي -رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار**
>
> أحمد صبحي

نظرة عامة

استراتيجية مستدامة

تمثل الاستدامة جزءًا رئيسيًا لمعايير الاستثمار لبنك مصر عند اتخاذ قرار استثماري، يقوم بنك مصر بتحليل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة فيما يتعلق بكل قرار استثماري وتأثيره على أداء البنك وقيمته السوقية. يقوم بنك مصر بصفة مستمرة بالتنويع في محفظته الاستثمارية مع التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة بمصر واستهداف الاستثمارات في المشاريع الداعمة للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وإعادة تدوير المخلفات والمحافظة على الموارد المائية وترشيد استهلاك موارد الوقود.

ويستهدف بنك مصر تمويل المشروعات الخضراء سواء عن طريق حقوق الملكية أو الدين حتى يتم اعتمادها من جانب جهاز شؤون البيئة، ويجري الجهاز تقييمًا على الأثر الاجتماعي والبيئي ويقوم بمراقبة المشروعات بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة على كل من الأفراد والبيئة، المشروعات التي يتم اعتمادها من تقيم الجهاز قد تكون مؤهلة للحصول على معدلات تفضيلية، كما يوفر البنك تسهيلات للمصانع القائمة في أنحاء الجمهورية لاستكمال التطوير للتحول الرقمي والتقليل من الانبعاثات.

توسيع نطاق خدمات العملاء

لتوطيد مكانة بنك مصر باعتباره مؤسسة مالية رائدة تقدم كافة الخدمات، فإن قطاع الأسواق المالية والاستثمار بالتعاون مع شركة مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك بتقديم أفضل الخدمات الاستثمارية للعملاء، وتعظيم عوائد محفظة البنك لاستثمارات السوق العام والخاص.

أبرز العمليات

أهم التعاملات

نفذ قطاع الأسواق المالية والاستثمار ببنك مصر العديد من العمليات البارزة خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، حيث استكمل بنك مصر عملية الاستحواذ على حصة بنسبة ٢٥ % من شركة سي أي كابيتال القابضة حيث تعد مجموعة رائدة تقدم خدمات مالية والتي تعرض مجموعة من الحلول الغير مصرفية المالية تتناسب مع متطلبات فئة كبيرة من العملاء وتضم هذه الخدمات الاستثمارات البنكية والتوريق والمتاجرة والأبحاث وإدارة الأصول وحفظ الأوراق المالية والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر.

كما استحوذ القطاع على حصة بنسبة ٤٠ % بشركة أيباج – وكيل ويسترن يونيون في جمهورية مصر العربية، كما أكمل بنك مصر عملية إصدار سندات التوريق لهيئة المجتمعات العمرانية، وذلك بحجم إصدار بقيمة ٤ مليار جنيه. وقد حصل على تصنيف (AA) من مؤسسة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين بهدف الاستفادة من أسواق الدين باعتبارها مصدر تمويل بديل لهيئة المجتمعات العمرانية في السوق المصرية باعتبارها ركيزة أساسية لسوق أدوات الدخل الثابت، وذلك عن طريق تقديم أدوات جديدة لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية.

الجوائز

حصل بنك مصر على جائزة عملية العام «التوريق» –أفريقيا لعام ٢٠٢٠ من مجلة ذا بانكر العالمية مملوكة بواسطة فايننشال تايمز للسنة الثانية على التوالي وذلك على الأداء المتميز للبنك في ضوء التقييم الذي قام به مجموعة من الخبراء وفي مختلف المجالات وقد تم تأسيس أول صندوق استثمار لبنك مصر في عام ١٩٩٤، ليصبح بعد ذلك أحد أبرز صناديق الاستثمار في الشرق الأوسط. القطاع في الوقت الحالي يقدم ٨ صناديق استثمار تلبي العديد من متطلبات العملاء والشركات مثل سوق المال وصناديق الاستثمار المتوازن وصناديق ضمان رأس المال وصناديق حقوق الملكية وصناديق التمويل الإسلامي.

أبرز ملامح القطاع المالية

في يونيو ٢٠٢٠, سجلت الأصول التي تقع تحت إدارة قطاع الأسواق المالية والاستثمار قيمة قدرها ٦٥,٥ مليار جنيه, مقارنةً بقيمة قدرها ٥٨مليار جنيه خلال العام الماضي. بالإضافة إلي ذلك فان الأرباح المحققة من قبل أنشطة القطاع بلغت ١,٥ مليار جنية بتوسط معدل نمو مركب ٣٣% على مدار ٥ سنوات الماضية.

بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ وصلت قيمة السندات المتداولة المملوكة لبنك مصر ٤ مليار جنيه, بالإضافة إلي ١,٢ مليار جنيه استثمارات في صناديق استثمار بنك مصر. وقد تمكن القطاع أيضا من الإشراف على ما يقرب من ٧,١ مليار جنية من أدوات الدخل الثابت للبنك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

في ديسمبر ٢٠٢٠ قام القطاع بامتلاك حصص في عدد ١٥٨ شركة بإجمالي قيمة دفترية ٣٢,١ مليار جنيه. وبهدف تقوية هيكل راس مال الشركات قام القطاع بضخ ٤,١ مليار جنيه في ١٥ شركة في إطار محفظة الاستثمار المباشر.

بنك مصر نشط في إدارة ١٤ عملية إصدار سندات توريق بقيمة ٢٢,٩ مليار جنيه تم إصدارها في مصر خلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٩ حتى نهاية ٢٠٢٠. وأنشطة القطاع تتضمن أيضا الاستثمار وإدارة الأصول العقارية بمحفظة بقيمة تقارب ٦,٤ مليار جنيه وذلك بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

*** لمزيد من المعلومات حول المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها قطاع الأسواق المالية والاستثمار, يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:**

https://www.banquemisr.com

أبرز ملامح القطاع

إجمالي الإيرادات	قيمة الأصول المدارة	الاستثمار المباشر	١٤ عملية لإصدار سندات التوريق بقيمة
٢,٤ مليار جنيه	٧٢,٣ مليار جنيه	٣٢,١ مليار جنيه	٢٢,٩ مليار جنيه

*** الأرصدة المذكورة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**

الصيرفة الإسلامية

حقق بنك مصر الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية باعتباره أول بنك حكومي يؤسس فروع للمعاملات الإسلامية (كنانة), ليصل عددها إلى ٤٧ فرع على مستوى جمهورية مصر العربية. وتحقق فروع كنانة الاتساق مع المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية و تحت إشراف هيئة شرعية تضم أساتذة مبجلين بمؤسسات موقرة, من بينها الأزهر ودار الإفتاء ومجمع البحوث الإسلامية. ويتيح فرع بنك مصر الإسلامي مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المطورة بعناية للتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية, بالإضافة إلى أنشطة تمويل التجارة باستخدام أساليب فعاله للتحوط ضد أية مخاطر محتملة.

نظرة عامة

يستهدف قطاع الصيرفة الإسلامية ببنك مصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدوات التمويل الإسلامي والتي من بينها مدفوعات الزكاة والصكوك والتمويل الإسلامي متناهي الصغر. ويوفر التمويل الإسلامي منظومة مالية مستقرة من خلال أنشطة اقتصادية واجتماعية تحقق مكاسب مشتركة من خلال عمليات متوافقة مع الشريعة وتتسم بمشاركة المخاطر, وتستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع العديد من أهداف التنمية العامة.

أبرز ملامح أنشطة القطاع

شارك القطاع في توفير تسهيلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة ٦,٢ مليار جنيه تم ضخها في مجالات متنوعة مثل المقاولات والنفط والغاز, بحصة قيمتها التقريبية تصل إلى ١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بقيمة قدرها ٠,٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٠,٧ مليار جنيه ومعدل نمو وصل تقريبًا إلى ٨٠%.

كما شارك القطاع في توفير تسهيلات تمويلية متسقة مع أحكام الشريعة بقيمة قدرها ١٧ مليار جنيه لخدمة قطاعات عديدة من بينها المقاولات والنفط والغاز بحصة تصل إلى ٧,٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠, مقارنةً بقيمة قدرها ١,٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩, بزيادة قدرها ٥,٦ مليار جنيه ومعدل نمو بنسبة ٢٩٥%. ويعمل القطاع على إغلاق العديد من الصفقات لتقديم تسهيلات التمويل الإسلامي مثل قطاع الاستثمار العقاري والنفط والغاز والبتروكيماويات والمقاولات والمنسوجات والحديد والتأمين, إلخ. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة التسهيلات التمويلية التي تم توفيرها وفقًا للشريعة الإسلامية وصلت إلى ١٧ مليار جنيه, كما يضع البنك خطط مكثفة لجذب عملاء جدد وعمليات تمويلية ودعم الاقتصاد الوطني في العديد من المجالات.

الجوائز

نجح بنك مصر في الحصول على العديد من الجوائز منها: جائزة ''عملية العام (التمويل الإسلامي) إفريقيا – ٢٠٢٠" من مجلة ذا بانكر العالمية مؤسسة ''فاينانشيال تايمز''، ''جائزة أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠" من مجلة إنترناشيونال بيزنس, كما

حصل البنك على جائزة "أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر لعام ٢٠٢٠ من مجله جلوبل ايكنومكس وجائزة "أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠" من مجلة جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو.

أبرز الملامح المالية للقطاع

شهدت محفظة بنك مصر للمعاملات الإسلامية (التسهيلات المباشرة والتسهيلات الغير مباشرة) ارتفاعًا لتسجل قيمة قدرها ١٦,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠, مقارنةً مع قيمة قدرها ٨ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩, كما شهدت محفظة الائتمان الإسلامي ارتفاعًا لتسجل قيمة قدرها ١٧.٧ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما ارتفعت قيمة محفظة التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر إلى ٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ , مقارنةً بقيمة قدرها ١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩ , مسجلاً ارتفاعًا بقيمة ٢,٤ مليار جنيه ونمو بنسبة ١٥٠%, كما ارتفعت المحفظة لتصل إلى ٤,٤ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠ .

كما شهدت قيمة ائتمان الشركات والقروض المشتركة الإسلامية ارتفاعًا لتصل إلى ١٠,٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ , مقارنةً بقيمة تصل إلى حوالي 0,5 مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩ , لتحقق زيادة بقيمة 0,3 مليار جنيه بمعدل نمو بنسبة ٩٦,٤%. وفي ديسمبر ٢٠٢٠, شهدت ارتفاعًا لتصل إلى قيمة قدرها ١١,٤ مليار جنيه.

كما وصلت قيمة محفظة التأمين التكافلي لبنك مصر إلى ما يقرب من ١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠, وذلك مقارنةً بمبلغ ٠,٩ في يونيو ٢٠١٩, محققًا ارتفاعًا بقيمة ٠,٧ مليار جنيه, كما وصلت قيمة محفظة التأمين التكافلي إلى ١٨٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠.

أبرز المنتجات المصرفية

مرابحة- كنانة

تُقدم فروع بنك مصر للمعاملات الإسلامية مجموعة متنوعة من خدمات التجزئة المصرفية, بالإضافة إلى إصدار العديد من بطاقات المرابحة بفترة سماح تتراوح من ٢٤ إلى ٣٦ شهر. كما يقدم بنك مصر مجموعة من الخطط التمويلية, من بينها برامج المرابحة لرحلات الحج والعمرة والسلع المعمرة والرحلات السياحية وشراء السيارات والتعليم وسداد المصروفات الدراسية, بالإضافة إلى تقديم منتجات التجزئة الإسلامية (وكالة المرابحة) بهدف تلبية متطلبات العملاء.

التأمين التكافلي المصرفي

يوفر بنك مصر خدمات تأمين مصرفي بالتعاون مع الشركة المصرية للتأمين التكافلى, كما توفر فروع بنك مصر للمعاملات الإسلامية العديد من المنتجات التأمينية والتمويلية المتكاملة, بالإضافة إلى توفير خدمة إدارة النقد وفقًا للشريعة الإسلامية بهدف الوفاء بمتطلبات العملاء المتزايدة.

الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

يقدم بنك مصر مجموعة متنوعة من الخطط التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كجزء من دور البنك القومي في دعم الاقتصاد المصري، والتي من بينها:

- برنامج مرابحة للتمويل متناهي الصغر بقيمة تمويل تصل إلى ٢٥٠ ألف جنيه
- برنامج مرابحة لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة تمويل تصل إلى ٦ مليون جنيه
- برنامج مرابحة لتمويل رأس المال العامل للشركات والمصانع بقيمة تمويل تصل إلى ١٥ مليون جنيه
- برنامج مرابحة لشراء المعدات والأدوات الطبية والمصانع ومصروفات المدارس الخاصة والجامعات وتوفير خدمات النقل للشركات

*** لمزيد من المعلومات حول منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية , يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.banquemisr.com**

أبرز ملامح القطاع

القروض الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	قروض إسلامية للشركات وقروض إسلامية مشتركة	خدمات التأمين التكافلي
تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة	
٤,٤ مليار جنيه	١١,٤ مليار جنيه	١٨٣ مليون جنيه

*** الأرصدة المذكورة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.**

قطاع ائتمان الشركات

ظل بنك مصر منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ بمثابة ركيزة راسخة لتنمية الاقتصاد المصري، وذلك من خلال دوره الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما شهد تاريخ بنك مصر الرائد الذي امتد على مدار أكثر من قرن العديد من الإنجازات البارزة، دافعًا لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى دوره في برامج الإصلاح الاقتصادي، بما مهد لمصر أن تصبح وجهة استراتيجية جاذبة للاستثمار لامتلاكها منظومة اقتصادية قادرة على النمو، وذلك على المستوى المحلي ومستوي القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط.

نظرة عامة

يقدم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة تسهيلات ائتمانيه نمطيه وإسلامية، وتتنوع هذه القروض بين قروض طويلة الاجل و قصيرة الاجل ، بالإضافة إلى حلول تمويل أنشطة التجارة الخارجية وترتيب القروض المشتركة. كما تضم الخدمات المقدمة من جانب القطاع مجموعة شاملة من المنتجات المصرفية التي تتسم بالمرونة لتناسب طبيعة الشركات، بالإضافة إلى خدمات وحلول مالية متخصصة بما يفي بمتطلبات قاعدة عملاء من الشركات بقطاعتها المتنوعة، والتي من بينها شركات محلية ورائدة بالقطاعين العام والخاص، إلى جانب عملاء لهم تواجد إقليمي وشركات متعددة الجنسيات.

استراتيجية الاستدامة

يستهدف القطاع القيام بدور مؤثر في توفير حلول تمويلية مستدامة لقاعدة عريضة من العملاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للعملاء لدمج مبادئ الاستدامة على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي واتباع قواعد الحوكمة، كما يتيح التمويل المستدام فرصًا واعدة للوصول إلى آفاق عريضة نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع.

ويحقق القطاع الدمج بين متطلبات تحقيق الاستدامة من خلال عمليات منح التمويلات، حيث تتضمن استراتيجية الاستدامة الخاصة ببنك مصر رفع معدلات التمويل الأخضر، وذلك باعتباره ضمن التزامات بنك مصر المتعلقة بالعمل المناخي لما له من أهمية قصوى، وذلك بدءًا من مشروعات الطاقة المتجددة وصولاً إلى المشروعات التي تسهم في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، حيث يوجه البنك التمويلات لمواجهة تحديات تغير المناخ وخدمة المجتمع، كما يجري اختبارات شاملة على مستوى الالتزام البيئي بهدف الالتزام باللوائح الصادرة عن وزارة البيئة.

> «لقد صار التحول الرقمي ضرورة قصوى في الوقت الراهن، وعلينا أن نسعى باستمرار لتطوير الخدمات المصرفية للشركات والقروض المشتركة، لإضافة قيمة جديدة لشرائح عملائنا المختلفة، وتطوير مستوى كفاءة الخدمات بما يتماشى مع متطلبات العملاء المصرفية يوميًا».
>
> **الأستاذ/ محمد خيرت، رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة**
>
> الأستاذ/ محمد خيرت

كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات التي تستهدف حل مشكلة ندرة الموارد بهدف الحفاظ على تنمية مستدامة وراسخة تتسم بالشمولية, وعادةً ما يدمج بنك مصر بين ترك أثر بيئي فعال من خلال أدائه المالي إلى جانب الاستثمار المستدام.

يركز القطاع أيضا على توفير حلول مبتكرة لمساعدة العملاء على تحقيق التواصل الفعال وإجراء التعاملات المصرفية بأمان وسلاسة, خاصة بعد جائحة كورونا, كما يركز القطاع على توفير أحدث التقنيات المبتكرة, بما يتيح لعملائه إتمام معاملاتهم المصرفية بسهولة وبشكل آمن. ومن خلال استراتيجية البنك المرتكزة على دعم الشباب, يقدم البنك أفضل برامج التدريب الائتماني وفقًا لأعلى المعايير الأكاديمية العالمية لمحللي الائتمان الذين يتم تعيينهم حديثًا. ومنذ عام ٢٠٠٩, قدم البنك سبع دورات تدريبية بمجال الائتمان, بالإضافة إلى برامج التدريب التنفيذي لأفراد فريق عمل القطاع, وذلك على مدار مراحل تطورهم وتقدمهم الوظيفي.

التمويل من أجل مستقبل أفضل

يقدم بنك مصر مجموعة كبيرة ومتكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للشركات بجودة استثنائية لتلبية متطلبات العملاء, والتي تضم تمويل رأس المال العامل والتمويل الرأسمالي بالإضافة إلي تمويل المشروعات الكبرى, كما يمتلك البنك خبرات واسعة في ترتيب القروض المشتركة للمشروعات الاستراتيجية الكبرى و المشاريع التمويلية الضخمة .

هذا إلى جانب الدور الفعال لتعزيز التحول الرقمي في ظل عالم يتجه بخطى سريعة نحو التطور المالي الرقمي, كما يتمتع عملاء القطاع بمجموعة عريضة من المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية المتطورة بما يدعم متطلباتهم في مجال أنشطة شركاتهم مع توفير أكبر قدر من الحماية وتسهيل معاملاتهم المصرفية بأقل زيارات للفروع.

أبرز ملامح أنشطة القطاع

خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, نجح قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة في تخطي العقبات الكبرى التي واجهت الاقتصاد الكلي والآثار الناجمة من جائحة كورونا, ليضمن تحقيق مستوى أداء متميز للمحفظة الائتمانية مع الحفاظ على جودتها الائتمانية.

الجوائز

حصد البنك أيضًا العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية عن إنجازاته البارزة التي حققها قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة. وفي هذا الصدد, حصد بنك مصر المركز الثاني كأفضل مسوق تمويلي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الثاني كأفضل مرتب رئيسى للقروض المشتركة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متصدرًا قائمة بلومبرج لعام ٢٠٢٠ التي تشمل ٢٠ مؤسسة مالية.

أبرز ملامح الأداء المالي للقطاع

شهدت قيمة محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة (منتظمة- المباشرة والغير مباشرة - نمطى وإسلامي) ارتفاعاً لتصل إلى ١٨٣,٨ مليار جنيه سواء على مستوى القروض المباشرة أو التسهيلات غير المباشرة والتي تشمل المعاملات الإسلامية والنمطية, في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, مقارنة بقيمة قدرها ١٥٥,٢ مليار جنيه خلال العام السابق, لتسجل بذلك ارتفاعًا سنويًا بقيمة ٢٨,٦ مليار جنيه. واعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, واصلت قيمة المحفظة ارتفاعها وصولاً إلى ٢٤٤,٥ مليار جنيه, على مستوى المباشر والغير مباشر كما شارك بنك مصر في ترتيب ٩ قروض مشتركة بإجمالي قيمة قدرها ٨١ مليار جنيه بدايةً من يوليو ٢٠١٩ وحتى يونيو ٢٠٢٠. كما ارتفع عدد القروض المشتركة التي قام بنك مصر بترتيبها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, إلى ٢٤ قرض مشترك بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٨٦,٣ مليار جنيه, وصل فيها إجمالي حصص البنك إلى ١٢٢,٥ مليار جنيه. ووفرت تلك القروض المشتركة تمويلات للعديد من القطاعات, والتي من بينها النقل البري والبحري والمقاولات والقطاع العقاري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبترول والغاز وأدوات البناء والسياحة والخدمات المالية.

*** لمزيد من المعلومات الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها قطاع ائتمان الشركات, برجاء زيارة الموقع التالي: https://www.banquemisr.com**

أبرز ملامح القطاع

محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة	عدد القروض المشتركة
قروض منتظمة مباشرة وغير مباشرة (نمطي وإسلامي)	
٢٤٤,٥ مليار جنيه	٢٤

*** القيم المالية المدرجة بالأعلى مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .**

قطاع الأموال والمراسلين

عزز بنك مصر تواجده كمؤسسة راسخة عبر شبكة فروعه المحلية وفروع تابعة دولية ومكاتب التمثيل والبنوك المراسلة. ويركز البنك اهتمامه على التواجد المكثف لشبكة البنوك المراسلة التابعة له في توفير موارد تمويل بالعملة الأجنبية من خلال القروض قصيرة ومتوسطة المدى وآليات تمويل الأنشطة المصرفية.

يتمتع قطاع الأموال والمراسلين بدور محوري في إدارة السيولة المالية بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء قطاعي التجزئة والشركات، وذلك من خلال استثمار فائض القيمة لزيادة قيمة العائد والتحكم في مستويات المخاطر. كما يعتمد القطاع على أدوات الهندسة المالية بهدف تطوير مجموعة من الحلول المصرفية المفصلة لتناسب متطلبات العملاء المختلفة، ولا يقتصر الأمر على تقديم الخدمات والمنتجات، بل يمتد للمشاركة كأحد المتعاملين الرئيسيين في عطاءات الدين المحلي والاحتفاظ بمركز مرتفع في السوق الثانوية.

وفي ظل تعقد الأوضاع الإنسانية وبيئة الاقتصاد الكلي جراء وباء كورونا، ارتبط النشاط المصرفي بشكل كبير بالجهود المبذولة من أجل الحفاظ على المزايا المقدمة للعملاء المحليين للبنك ونظرائهم على المستوى الدولي بما يضمن استمرارية تقديم تلك المزايا.

كما أن العلاقة الوطيدة للبنك مع العملاء الدوليين (سواء من الشركات أو الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات وغيرها) أتاحت للبنك إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة بسرعة وحزم، فضلًا عن تقديم توصيات استراتيجية وحلول مالية مفصلة لتلبية احتياجاتهم النقدية، إلى جانب توفير الدعم اللازم لدخول أسواق جديدة من خلال الوفاء بمتطلباتهم الخاصة بتوفير احتياجاتهم من العملات الأجنبية والمعاملات التجارية، مع الحفاظ على أعلى مستويات السيولة المالية خلال أصعب فترات أثناء الوباء.

> «بفضل فريق العمل المتميز ومواصلة تعزيز تواجدنا عالميًا، تمكنا من تحقيق النمو والوصول إلى مكانة ريادية في تقديم أدوات وخدمات الخزانة المصرفية للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات».
>
> **الأستاذ/ مصطفى جمال، رئيس قطاع الأموال والمراسلين- بنك مصر**
>
> الأستاذ/ مصطفى جمال

نظرة عامة

يتبني القطاع استراتيجية مرنة تمكنه من الاستمرار في صدارة المنافسة وتحقيق متطلبات القطاع المصرفي التي تشهد تطور مستمر. ومن خلال شبكة البنوك المراسلة التابعة للبنك, ييسر البنك تدفقات نقدية لعملائه ونظرائه الدوليين, كما يحرص البنك على توسيع نطاق شبكته الواسعة من البنوك المراسلة بالإضافة إلي تعزيز تواجده في قارة أفريقيا. وترتكز استراتيجية القطاع على إدارة السيولة النقدية ومدفوعات النقد الأجنبي وإدارة مستحقات الأنشطة التجارية, ويواصل البنك دوره الريادي في دعم الاقتصاد المصري من خلال توفير حلول لإدارة السيولة النقدية. كما يتمثل الدور الريادي للقطاع في تمويل أدوات الدين العام في كل من الأسواق الرئيسية والثانوية لتخفيف التداعيات الاقتصادية لأحداث جوهرية مثل وباء كورونا.

وأتاح قرار المركزي بإنهاء العمل بآلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب ترسيخ مكانة بنك مصر كشريك رئيسي للمستثمرين الدوليين في مصر. وتزامنًا مع اختلال أوضاع السوق بسبب وباء كورونا وخروج أموال المضاربة, نجح بنك مصر في توفير سيولة نقدية أجنبية بإجمالي قيمة تصل إلى ٣,٨ مليار دولار.

كما يتبع بنك مصر منظومة شاملة لإدارة الأصول والخصوم ترتكز على تحقيق الربحية وجدوى مالية طويلة المدى من خلال استهداف صافي هامش الفائدة وصافي القيمة الاقتصادية وفقًا لمحددات الميزانية, والتي من أبرزها الحفاظ على جودة الائتمان, وتلبية احتياجات العملاء من السيولة النقدية وامتلاك معدل رأس مال كاف, كما تتضمن تلك السياسة آليات إدارة المحافظ المالية المتمثلة في الأصول والالتزامات وهامش الائتمان.

أبرز ملامح أنشطة القطاع

أثر الوباء علي تسريع التحول إلى استخدام المنصات الرقمية بما أدى إلى تغيير أنماط العمل داخل بنك مصر وكذلك في القطاع المصرفي. وقد أظهرت العقبات خلال العام الماضي إمكانية التكيف مع متغيرات السوق, حيث تم التوصل للعديد من الصفقات المصرفية الهامة من خلال قنوات الاتصال الرقمي أو عبر الهاتف, وهو ما لم يكن متوقع قبل عام ٢٠٢٠.

كما أن الخدمة المتميزة التي يقدمها بنك مصر لشركائه على المستويين المحلي والدولي لضمان تيسير تدفق نقدي يتسم بالسلاسة للمؤسسات والعملاء, وذلك من خلال شبكة تضم ٣٦٢ بنك مراسل يقدمون خدماتهم في ٥٦ دولة. فقد أظهر بنك مصر رسوخًا في مواجهة الوباء, وعدم التأثر بالعواقب الاقتصادية, من خلال تمويل التجارة وتمويل المشروعات الكبرى بمجال البنية التحتية بإجمالي صفقات, بلغت قيمتها ١,٤٥ مليار جنيه.

كما وصل بنك مصر تواجده المكثف من خلال شبكة فروع المراسلين وما يقدمه من منتجات وخدمات, إضافة إلى تركيز تواجده على مستوى أفريقيا, والتي مازالت ضمن أولويات البنوك المراسلة, وقد حقق البنك انتشارًا من خلال شبكة تشمل ٣٥ دولة من خلال ٢٨ فرع محلي وبنوك متواجدة داخل بلدان أفريقية, فضلاً عن العديد من المؤسسات المالية والتأمينية متعددة الأطراف بقارة أفريقيا.

و تندرج ضمن خطط البنك توسيع نطاق تواجده بالقارة الأفريقية من خلال فروعه بالصومال (مقدشيو) وجيبوتي وكينيا (نيروبي), وتعكس أصداء هذا التوسع الجغرافي معدل النمو المستهدف في قارة أفريقيا, والتي تدعم دور بنك مصر كبوابة الدخول لأفريقيا ودعماً لعملائه في الدخول إلي أسواق جديدة في القارة.

أبرز ملامح الأداء المالي

ساهمت خدمات البنوك المراسلة التي يقدمها بنك مصر في رفع حصة السوق للبنك في مجال تمويل التجارة من خلال خطابات اعتمادات التصديرالمعززة من ٢,٥% خلال العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٤,٦٠% خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, وصولاً إلى ٦,٦٠% في ديسمبر ٢٠٢٠. كما سجل بنك مصر ارتفاعًا في معدلات قبول الضمانات المقابلة من ٧,٥% خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩, إلى ١٠,٢٦% خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ وواصلت ارتفاعها إلى ١١,٢٠% في ديسمبر ٢٠٢٠, وذلك من خلال هيكل جديد مرتكز على الاهتمام بالعملاء. وقد وفر القطاع تسهيلات تمويلية للواردات, وتحديدًا السلع والخدمات الاستراتيجية, مكن بنك مصر من تحقيق حصة سوقية بنسبة ٢٤,٠٧% خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

كما نجح قطاع البنوك المراسلة من خلال علاقاته في إدارة أكثر من ١٠٠ حساب "Vostro" للبنوك الدولية, كما وفر البنك منتجات استثمارية, بما يسهم من تحسين مستوى الخدمات للحسابات بالعملة الأجنبية وزيادة معدل الربحية مع تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات من خلال الخدمات المصرفية المتاحة عبر الإنترنت, مما جعل خدمات بنك مصر جزءًا من الحلول المتاحة في مواجهة الوباء.

أظهر الخلل الكائن في الأنظمة الاقتصادية مدى أهمية التمويل المؤسسي للإسهام في تحقيق الانتعاش الاقتصادي, فضلًا عن تقديم فريق العمل بقطاع البنوك المراسلة تمويلات تهدف إلى تعزيز المستوى الاقتصادي, إلى جانب ضمان استمرارية الأداء المتزن لتلك المؤسسات على الرغم من الآثار السلبية المحتملة على الوضع الاقتصادي.

حصل بنك مصر العديد من البرامج التمويلية بالعملات الأجنبية بقيمة تعادل ٤,١٨ مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمقارنة إلي ٣,٩٧ مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ وذلك بالشراكة مع مؤسسات مالية دولية, وقد أظهر البنك مدي التزامه بتحقيق نمو مستدام وشامل, إلى جانب تشجيع تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد منخفض الكربون.

كما يلتزم البنك بتوجيه أهدافه وفق المبادرات العالمية مع دمج الأثر الإيجابي على كل من المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة المؤسسية ضمن الأدوات المالية للمشروعات المستدامة, متمثلة في القروض المصرفية التقليدية وتسهيلات ائتمانية متجددة.

ويتمتع بنك مصر بتاريخ عريق على مدار قرن فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية, إلى جانب استراتيجيته المبتكرة لتحقيق التقدم. وقد وصل قطاع الخزانة ببنك مصر إلى مكانة رئيسية في الأسواق المالية العالمية التي تحقق تقدم سريع, في ظل تركيز البنك المستمر على تبني منهجية الابتكار وتقديم خدمات بجودة استثنائية, بهدف دعم قاعدة العملاء في تخطي العديد من المخاطر واكتساب الفرص المتاحة في ظل عالم يشهد تغيرًا متسارعًا. كما يقدم البنك حلول مبتكرة قائمة على معرفة متعمقة في العديد من الأسواق المالية, من بينها سوق تداول العملات الأجنبية والدخل الثابت ومشتقاته.

ويُستهدف من خلال محفظة الدخل الثابت لقطاع الخزانة الحفاظ على معدل كفاية رأس المال ومعدل السيولة ورفع معدل زيادة الدخل والربحية. ومن خلال مكانته المتميزة في السوق المصري للدخل الثابت، غطى فريق عمل قطاع الخزانة ٢١% من عطاءات أدوات الدخل الثابت الحكومية التى أعلنها عنها وزارة المالية المصرية خلال عام ٢٠٢٠.

كما ارتفعت قيمة محفظة الدخل الثابت بالعملة المحلية إلى ٥٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، مع نسبة زيادة سنوية ٥٩% لتصل إلى ٥٧١,٩ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٠، في حين ارتفعت أرباح محفظة الدخل الثابت بالجنيه المصري بنسبة ٤٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لتسجل قيمة ١٢٢,٤ مليار جنيه.

ونجح قطاع الخزانة ببنك مصر من خلال دمج الرؤية الاستراتيجية للقطاع المصرفي المصري وقيم بنك مصر، نحو زيادة حجم أعمال محفظة اليوروبوند بالعملية الأجنبية والأدوات المالية المهيكلة. كما شهدت محفظة سندات العملية الأجنبية زيادة سنوية بنسبة ٨٢% لتصل إلى ١,١٦ مليار دولار في نهاية العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، إلا أنه تم إجراء عملية تصفية لتسجل ١,١٥ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وقد زادت محفظة الأدوات المالية المهيكلة بنسبة ١٦٧% من ٠,٦٩ مليار دولار إلى ١,٨٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وقد نجح البنك في الحفاظ على هذا التطور حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وفي المقابل شهدت محفظة أذون الخزانة بالعملة الأجنبية مرحلة طويلة من جنى الأرباح من خلال بيع ٢٠% من حجم محفظة العام السابق لتصل إلى ١,٦٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وصولاً إلى ١,٧٠ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وشهد بنك مصر ارتفاعًا هائلاً في معدل نمو تداولات البنوك الأجنبية في أدوات الدخل الثابت بالعملية المحلية، من خلال الدخول إلى أسواق جديدة والتسويق للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالعملية المحلية في الخارج المحفظة بنسبة ٥٧٤% خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، بنسبة ٥٥% لتصل إلى ٨٠,١٩ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما زاد حجم عمليات تمويل التجارة الخارجية إلى ١٠,٩٠ مليار دولار في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مقارنةً بقيمة بلغت ٨,٢٤٣ مليار دولار في ٣٠ يونيو ٢٠١٩. ثم وصلت قيمتها إلى ١٦,٩٠ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وارتفعت إجمالي عمليات استبدال العملات الأجنبية خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، بنسبة ٣١% لتصل إلى إجمالي قيمة قدرها ٤٧,٥٤ مليار دولار، بالإضافة إلى الحفاظ على معدلات نمو فعالة لتصل إلى ٥٤,٣٦ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ومن خلال ريادته في خدمات تصدير النقدية وحصته السوقية المتزايدة، فقد نجح في تقديم خدمات بقيمة تصل إلى ٢,٨١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، لتشهد نمو سنوي بقيمة ٤٦% لتصل إلى ٣,٨٧ مليار دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وارتفعت الحصة السوقية للبنك خلال الأعوام المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩ و٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢١% و٣٠% و٣٦% على التوالي، من خلال الإدارة الناجحة لسيولة النقد الأجنبي وتداول النقد الأجنبي بالدولار كصانع سوق بين البنوك في آلية الإنتربنك.

الجوائز

وقد منحت مجلة ذا يوروبيان البريطانية بنك مصر جوائز في مجال قطاع الأموال والمراسلين والمؤسسات المالية كأفضل بنك في إدارة الأموال, وأفضل بنك في إدارة السيولة, وأفضل بنك في أدوات الدخل الثابت, وأفضل بنك في استبدال العملات الأجنبية, وأفضل جهة مقدمة للسيولة بالعملات الأجنبية وخدماتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢١.

*** لمزيد من المعلومات عن قطاع إدارة الأموال والمراسلين ببنك مصر, برجاء زيارة الموقع التالي: https://www.banquemisr.com**

أبرز ملامح القطاع

الضمانات المقابلة للمشروعات الكبرى ومشروعات البنية التحتية	تمويلات بالعملة الأجنبية	نسبة محفظة الدخل الثابت إلى إجمالي نسبة الأصول (معدل نمو سنوي)	الأرباح النقدية لمحفظة الدخل الثابت
١,٤٥ مليار دولار	٤,١٨ مليار دولار	٤٧,٠٢%	١,١٩٩,٧ مليار جنيه

*** الأرصدة المذكورة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.**

يقدم القطاع مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية التي تسهم في تلبية فئة العملاء من المؤسسات, كما يقدم القطاع دورات تحويل نقدي مثل المستحقات والمدفوعات وإدارة السيولة المالية وإعداد التقارير المعلوماتية, كما يقدم القطاع مجموعة من المنتجات والحلول المصرفية عالية الجودة لإدارة التعاملات المصرفية بكفاءة.

تدعم خدمات الأوراق المالية وأمناء الحفظ مجموعة متنوعة من استراتيجيات الاستثمار والمعاملات المصرفية الخاصة بالمستثمرين المحليين والدوليين الذين يديرون استثمارات داخل السوق المصري. كما تسعى إدارة أمناء الحفظ على تخطي التحديات في سوق مركب يتميز بالتغير والتطور المستمر والتنافسية.

كما يستهدف القطاع التعرف على المتطلبات المالية للقطاع المؤسسي فيما يتعلق بأنشطة التجارة الدولية مثل التحصيل المستندي والاعتمادات البنكية وخطابات الضمان, هذا بالإضافة إلى رأس المال العامل وحلول مفصلة للتمويل الهيكلي للأنشطة التجارية. كما يتولى القطاع إدارة الوحدات المخصصة للخدمات المصرفية للشركات في ٢٨٤ فرع هذا إلى جانب مركزين, لتقديم المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بالمناطق النائية في مصر.

نظرة عامة

يتبنى القطاع استراتيجية شاملة ذات منظور مستقبلي بهدف تطوير الميزة التنافسية للقطاع من خلال تقديم الحلول المالية و المصرفية للهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام إلى جانب توفير فرص جديدة. ويشارك القطاع في تحديد ودراسة الفرص الاستثمارية المحتملة بهدف إدارة وتوفير مستوى أفضل من السيولة المالية للهيئات الحكومية.

كما تركز استراتيجية القطاع أيضًا على تبني التحول الرقمي في كافة المعاملات المصرفية من خلال أحدث التقنيات التكنولوجية بهدف تلبية متطلبات العمل المتزايدة ووضع خطط عمل واستراتيجيات, كما تستهدف الاستراتيجية زيادة الحصة السوقية للدولة المصرية في القارة الأفريقية من خلال دعم المصدرين المحليين.

> «يبذل القطاع جهودًا مستمرة لتمكين الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتحقيق مستوى أعلى من كفاءة الأداء والتكنولوجيا الرقمية»
>
> **شهاب زيدان, رئيس قطاعي المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والتحول الرقمي**
>
> شهاب زيدان

تطوير مهارات الموظفين

يعمل البنك على تطوير المنظور الخاص بتطوير مهارات الموظفين من خلال تحديث الاستراتيجية المعنية بالتدريب المهني لفريق عمل القطاع. وقد تضمنت الاستراتيجية تأسيس أكاديمية قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية, كما تركز استراتيجية التطوير المهني للموظفين على تنمية مهاراتهم المهنية والشخصية. وفي هذا الصدد, قام بنك مصر بالتعاقد مع كل من مؤسسات محلية وأخرى معتمدة دوليًا لتعظيم الفائدة الناتجة عن ذلك.

أبرز أنشطة القطاع

إدارة السيولة المالية والتحول الرقمي

قام القطاع بإطلاق نسخة من الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء من الشركات وتقديم منصة للمؤسسات الحكومية والخاصة. كما يوفر القطاع خدمة الربط الآلي المباشر مع الأنظمة المحاسبية للعملاء لتخطيط موارد المؤسسة مع منظومة العمل داخل البنك, كما يقدم الدعم الكامل للتواصل الآلي. وقدم القطاع مختلف حلول الدفع الرقمي للمزارعين بهدف دعم الشمول المالي, كما قام القطاع بتوفير معاملات مصرفية تعتمد على واجهة متكاملة من حلول الربط الآلي مع العملاء لحسابات المستحقات والمدفوعات. كما طور القطاع آلية إلكترونية تقديم الخدمات المصرفية لحساب الضمان البنكي وتسوية حسابات مصرفية في العديد من القطاعات التجارية.

كما أسهمت الجهود المشار إليها مسبقًا إلى زيادة عدد القنوات الرقمية لإجراء التحويلات المالية محليًا, والتي شهدت ارتفاعًا بنسبة ٩٦%, مقارنة بنسبة ٤% في الفروع. كما ارتفعت عمليات الدفع الرقمي بنسبة ٤٣% والمعاملات المصرفية للهيئات الحكومية بنسبة ١٢٦% خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠, مقارنة بالمعدل المحقق خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, ارتفعت نسبة المدفوعات الرقمية بنسبة ٩٠% والمدفوعات الحكومية بنسبة ٢٠٤% مقارنةً بالمعدل الذي تم تحقيقه في ديسمبر ٢٠١٩.

منتجات التجارة ورأس المال العامل

وفيما يتعلق بتمويل منتجات التجارة ورأس المال العامل, أسهم القطاع في زيادة قيمة الحصة السوقية لواردات البنك بنسبة ٣٩% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, كما ارتفعت قيمة الحصة السوقية للصادرات بنسبة ١٤٥% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠, وذلك مقارنة بالقيمة المحققة في الفترة المقارنة من عام ٢٠١٩.

الجوائز

حصل بنك مصر مؤخرًا على التصنيف الأول كأفضل مقدم للخدمة للمؤسسات غير المالية على مستوى مصر وإفريقيا للعام ٢٠٢٠, وذلك في استقصاء إدارة الحلول النقدية وكذلك استقصاء عمليات تمويل التجارة ٢٠٢٠ لمجلة «يوروموني» العالمية. ويعد هذا العام الثاني على التوالي الذي يحصل فيه البنك على نفس التصنيف, بالاضافة إلى حصول البنك على جائزة البنك الأسرع نموًا في مجال تمويل التجارة ٢٠٢٠, والتصنيف الأول كرائد للسوق المصرية لعام ٢٠٢٠.

كما ساهمت تلك الجهود في حصول البنك على جائزة «البنك الأسرع نموًا في إدارة النقد» لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ وكذلك «البنك الأسرع نموًا في تمويل التجارة – مصر» للأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و٢٠٢٠, من مجلة جلوبال بانكنيج آند فاينانس ريفيو, وحصول البنك على جائزتي «أفضل بنك في إدارة النقد-مصر ٢٠٢٠» و»أفضل بنك في تمويل التجارة-مصر ٢٠٢٠» من مجلة اسيان بانكنيج آند فاينانس ٢٠٢٠, وكذلك حصول البنك على جائزة «البنك الأسرع نموًا في المعاملات المصرفية» من مجلة ذا جلوبال ايكونوميكس.

أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها القطاع

أهم خدمات أمناء الحفظ والأوراق المالية تضم ما يلي على سبيل المثال لا للحصر:

- خدمات الحفظ
- خدمات التسوية والإيداع المركزي
- طلب إنشاء كود موحد للعميل مسجل بالبورصة
- حساب قيمة الضريبة المستقطعة
- التوريق والتصكيك

وتضم خدمات إدارة الأصول على سبيل المثال لا الحصر:

- تحصيل الكوبونات المستحقة وأرباح الشركات
- تجميد أرصدة الأسهم لحضور الجمعيات العمومية
- إجراءات الشركات
- خدمات إضافية أخرى
- حفظ الأوراق المالية للشركات الغير مدرجة بالحفظ المركزي
- خدمات الحفظ المركزي
- إعداد تقارير متخصصة

*** لمزيد من المعلومات عن قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية ببنك مصر، برجاء زيارة الموقع التالي: https://www.banquemisr.com**

زيارة طلعت حرب باشا
للباخرة النيل التى أبحرت
من مصر إلى أوروبا فى
أولى رحلاتها عام ١٩٣٤.

الأداء المالي

يعد سعي بنك مصر الدائم نحو تحقيق الاستدامة المحرك الرئيسى لتحقيق أداء اقتصادي أفضل, حيث نجح في إجراء تقييم سنوي يتسم بالشفافية فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية, وذلك بهدف المضي قدمًا في مسار الاستدامة وفي ضوء خطوات البنك الاستباقية نحو تطبيق معايير تقرير الاستدامة.

وترتكز استراتيجية البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية لتعزيز مستوى الربحية, بالإضافة إلى تنشيط دوره الريادي على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في إطار تطبيق الحوكمة, حيث يدعم نهج بنك مصر لتحقيق الاستدامة في الوصول إلى مستويات أداء عالية الجودة ورفع معدلات الربحية بشكل مسؤول.

وخلال الفترات السابقة لانتشار وباء كورونا, ارتبطت أهداف بنك مصر بعيدة المدى بشأن إدارة الأداء على اتساق وثيق بالمبادئ السائدة والمتعارف عليها دوليًا لتحقيق الاستدامة, حيث أسهم التطبيق الاستراتيجي لهذه المعايير في منظومة الأنشطة التي يقوم بها البنك في رفع مستوى الكفاءة وتحقيق الاستجابة العاجلة للبنك في أنسب وقت ممكن حتى في ظل أسوأ الأوضاع التي شهدها البنك تزامنًا مع زيادة معدل انتشار وباء كورونا بشكل كبير.

وبالتالي عززت مصداقية البنك باعتباره بنك مستدام, وذلك من خلال معدلات أداء أفضل لربحية البنك والتي تم تحقيقها خلال الفترة السابقة, كما هو مشار إليه في النتائج المالية المدرجة بهذا التقرير.

أبرز ملامح الأداء المالي

عقب نجاح البنك على مدار قرن من الزمان، يبدأ بنك مصر في اتخاذ أولى خطواته نحو قرن جديد من النجاح في مبادرة منه لتحقيق التحول الرقمي، إلى جانب ترسيخ مبادئ الاستدامة والمصداقية في عملية إعداد التقارير وتحقيق نمو على كافة الأصعدة على الرغم من الآثار الناجمة عن انتشار وباء كورونا.

يفصح بنك مصر عن نتائج أعماله المالية عن العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ وفقًا لمعيار التقرير المالي الدولي التاسع IFRS 9. وتنفيذًا لتوجيهات البنك المركزي المصري، تم مد فترة إعداد التقارير المالية لبنك مصر، ليتم إعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر. وفي إطار ذلك الاستثناء الذي تم اتخاذه، يقدم هذا التقرير البيانات المالية الصادرة عن الفترة ما بين الأول من يوليو ٢٠١٩ وحتى الثلاثين من يونيو ٢٠٢٠، وكذلك نتائج الأعمال الصادرة عن الفترة ما بين الأول من يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

حيث سجلت إجمالي قيمة الأصول ١٢٢٧,٨ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٩٦٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، مسجلاً معدل نمو ٢٧%. كما ارتفع إجمالي قيمة الأصول إلى ١٣٤٢ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، حيث ارتفع صافي الربح قبل الضريبة بنسبة ٤١%، ليصل إلى ٢٤ مليار جنيه في ٣٠ يونيو مقارنة بـ ١٧ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩. كما شهد صافي الربح عن نفس الفترة تسجيل نمو نسبته ٢٨%، ليصل إلى ١١ مليار جنيه عقب سداد ضريبة الدخل بقيمة ١٣ مليار جنيه، مقابل ٨,٦ مليار جنيه عن الفترة المقارنة من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة صافي الربح بمقدار ٤,٤ مليار جنيه بعد سداد ضريبة الدخل بقيمة ٧,٣ مليار جنيه.

وحققت محفظة ودائع العملاء نموًا لترتفع من ٧٤٦ مليار جنيه إلى ٩٢٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، حيث واصلت المحفظة النمو بمقدار ١١٠ مليار جنيه، لتسجل قيمة ١٠٣٨ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

في المقابل، ارتفعت محفظة ودائع الشركات لدى بنك إلى ١٧٨ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مقابل ١٥٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، كما قفزت محفظة الشركات إلى ٢١٢ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وارتفعت محفظة التجزئة إلى ٧٥٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥٩٢ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ ، ليواصل ارتفاعه إلى ٨٢٦ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

ووصل إجمالي القروض والسلفيات المقدمة إلى عملاء البنك إلى ٣٤٦,٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، مقابل ٢٧٧,٧ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩. وسجل صافي القروض والسلفيات زيادة بنسبة ٢٣% من ٢٧١,٧ مليار إلى ٣٣٥,٣٩ مليار جنيه، بدعم من ارتفاع التمويل متناهي الصغر ومحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب ٥٩% و١١% على التوالي. كما واصلت صافي قيمة القروض ارتفاعها لتسجل ٤٤٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ١١٠ مليار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، مستندًا على طفرة هائلة في حجم إقراض الشركات المتوسطة بنسبة ٣٢% وزيادة في حجم الإقراض الموجه للمشروعات الصغيرة وقروض الأفراد بنسبة ٣١,٦%.

وعلى صعيد قيمة القروض المتعثرة بالبنك، فقد سجلت نحو ٧,٩ مليار جنيه بحجم تغطية يصل إلى ١٣٤,٢% بعد إجراء تسويات بقيمة ٢,٤ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. وبسبب التداعيات الناجمة عن الوباء، شهدت أرباح بنك مصر على الاستثمارات المالية انخفاضًا طفيفًا من ١,٧ مليار جنيه إلى ١,٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، ثم عاودت الارتفاع إلى ١,٧ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعلى الرغم من ذلك ارتفع صافي الفوائد إلى ٢٨,٦ مليار جنيه مقابل ١٧,٦ مليار جنيه في العام السابق. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وصلت قيمة صافي الفوائد ١٦ مليار جنيه، فيما ارتفعت قيمة محفظة الاستثمار بمقدار ٣٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٩٢ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥٥٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٨٩,٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٠، مقابل ٦٥,٦ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، سجلت حقوق المساهمين٩٧ مليار جنيه، كما شهدت نسبة كفاية رأس المال للبنك ارتفاعًا بنسبة ١٨,٩٤%، اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٠، مقابل ١٤,٥٦% في الفترة المقارنة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال ارتفعت بنسبة ١٦,٥٦% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، مما دعم بنك مصر من الحفاظ على مركزه المالي القوي، محققًا مستوى أداء قوي على الرغم من الإغلاق العالمي التي أثرت سلبًا على الاقتصاديات العالمية.

الأداء المالي علي مدار الـ٥ سنوات الماضية

المركز المالي

القيمة بالمليار جنيه

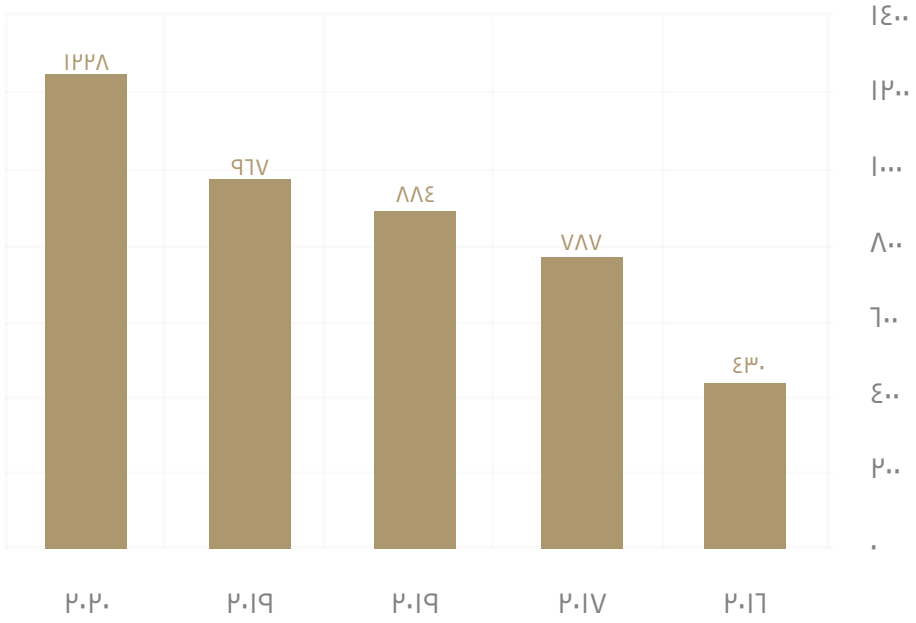

محفظة قروض التجزئة المصرفية

أداء القروض المنتظمة- مباشرة وغير مباشرة- نمطي وإسلامي

القيمة بالمليار جنيه

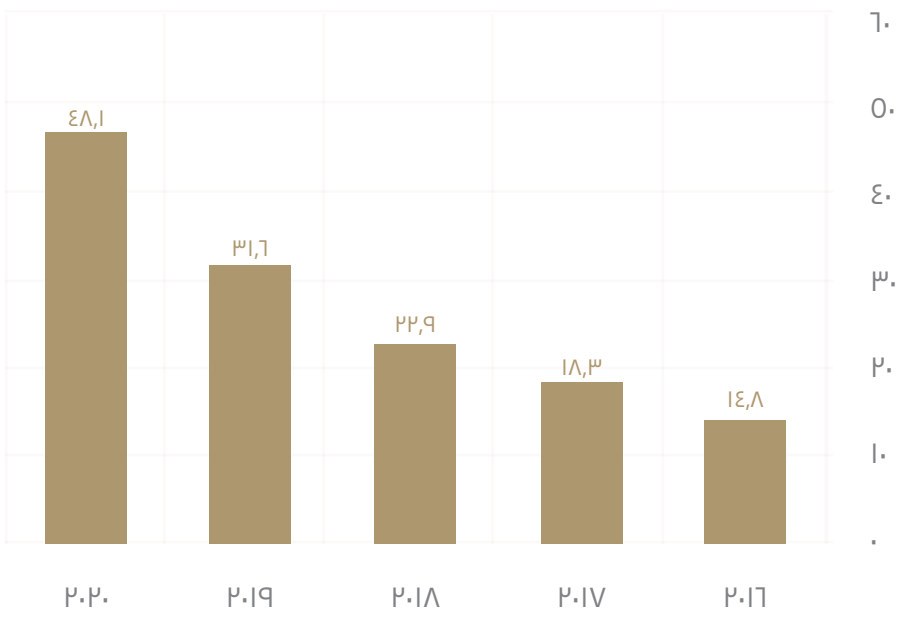

*** الأرصدة المذكورة أعلاه طبقًا للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو.**

ودائع العملاء

القيمة بالمليار جنيه

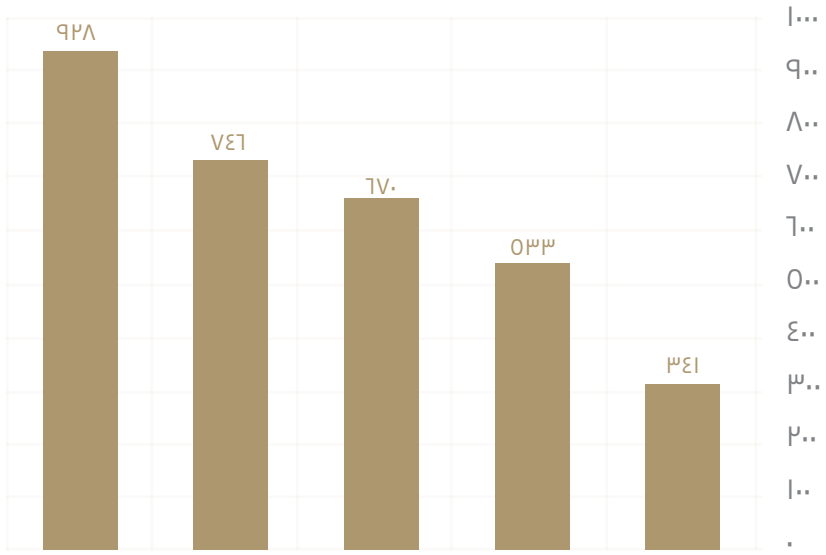

محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

أداء القروض المنتظمة- مباشرة وغير مباشرة- نمطي وإسلامي

القيمة بالمليار جنيه

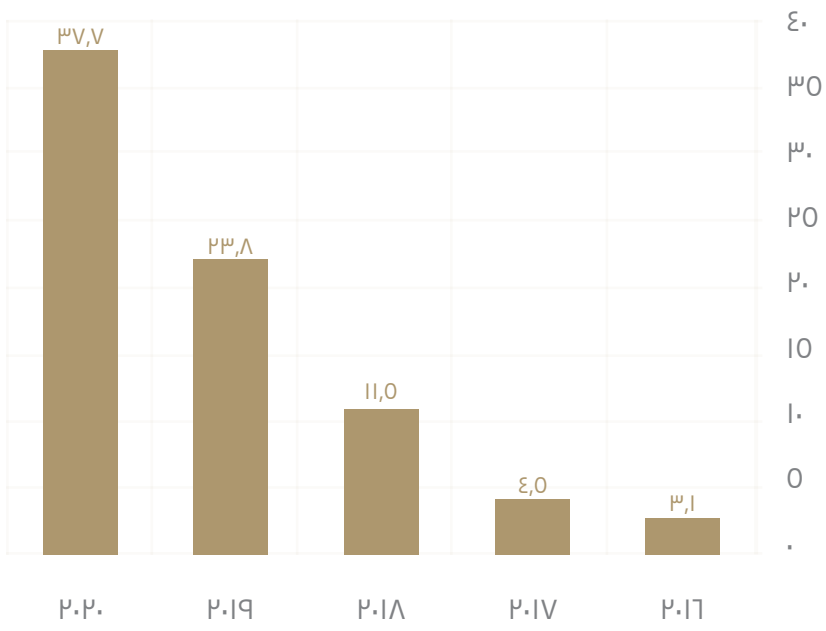

MAZARS - مصطفى شوقي

محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسب / محمد هاني فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبي الحسابات
عن القوائم المالية الملخصة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

إلي السادة / مساهمي بنك مصر
(شركة مساهمة مصرية)

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك مصر (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة, وذلك طبقًا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٤ فبراير ٢٠٢١ فقد أبدينا رأيًا غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ . ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا, يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وتقريرنا عليها.

القاهرة: ١٢ ابريل ٢٠٢١

مراقبا الحسابات

دكتور / أحمد مصطفى شوقي
مصطفى شوقي MAZARS

محاسب / محمد هاني فؤاد اسماعيل
الجهاز المركزي للمحاسبات

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك مصر

المستخرجة من القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

قائمة المركز المالي المستقلة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

الأصـــــــــــول	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		٣٨,٨٣٩,٧٩٣	٣٣,٥١٨,٨١٥
أرصدة لدى البنوك		٢٥٥,٥٨٨,٥٤٦	٢٣٣,٣٦١,٧٤٧
قروض وتسهيلات للبنوك	(٥)	٢,٨٣٢,٩٦٤	٥,٧١٢,١٨٦
قروض وتسهيلات للعملاء	(٦)	٣٣٥,٣٩٢,١١٧	٢٧١,٧٢٤,١٠٦
مشتقات مالية		-	٤,٥٤٠,٦٩٦
استثمارات مالية			
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧)	٣,٩٧١,٥٢٠	٤,٣٩٤,١٥٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٤٧١,٤٣٤,٣٢٢	١٨٧,٣١٨,١١٧
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٩)	٦٠,٢٥١,٧٩٣	١٧٥,١٠٤,٦٦٠
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		٢٠,٦٢٤,٤٤٠	١٨,٠٤١,٤٧٩
أصول غير ملموسة		٢٤٦,٥١٨	٣١٤,١٨٢
أصول أخرى		٣٣,٥٩٤,٣٣١	٢٩,٥٤٠,١٧٠
أصول ثابتة		٤,٩٩٥,٩٧٦	٣,٧٢٥,١٤١
اجمالي الأصول		١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠	**٩٦٧,٢٩٥,٤٥٨**
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك		٩١,٢٤٧,٣٦٨	٦١,٣٩٢,٠٠٠
ودائع العملاء	(١٠)	٩٢٧,٨١٣,٠٥١	٧٤٥,٧٧٤,٨٣٧
مشتقات مالية		٣٨,٠٨٠	-
قـروض أخرى	(١١)	٩٢,٤٠٤,٣٧٧	٧٠,٤٧٦,٦٦٩
التزامات أخرى		١٨,٩٤١,٦٢١	١٨,٣٣٢,٩٤١
مخصصات أخرى	(١٢)	٢,١٣٣,٨٨٩	١,١٠٢,٢٨٩
التزامات ضريبية مؤجلة		٦٣٦,١٠٢	٨٨٢,٧٢٧
التزامات مزايا التقاعد	(١٣)	٤,٦١٥,٤٠٣	٣,٧٢٩,٨٤٨
إجمالي الالتزامات		١,١٣٧,٨٢٩,٨٩١	٩٠١,٦٩١,٣١١
حقـــوق الملكيـــة			
رأس المال المدفوع	(١٤)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
احتياطيات	(١٥)	٦٣,٠٥٨,٤٩٣	٤٢,٠٠٢,٦٣١
أرباح محتجزة		١١,٨٨٣,٩٣٦	٨,٦٠١,٥١٦
إجمالي حقوق الملكية		٨٩,٩٤٢,٤٢٩	٦٥,٦٠٤,١٤٧
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠	٩٦٧,٢٩٥,٤٥٨
التزامات عرضية وارتباطات			
التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى		٧١,١١٣,٤٠٣	٦٤,٤٠٠,٥٤١

رئيس القطاع المالي
محمد محمد شريف سويلم

نائب رئيس مجلس الادارة
حسام الدين عبد الوهاب

نائب رئيس مجلس الادارة
عاطف عبد اللطيف المغربي

رئيس مجلس الادارة
محمد محمود الاتربي

مراقب حسابات البنك

الدكتور/ أحمد مصطفى شوقي

محاسب/ محمد هاني فؤاد اسماعيل
الجهاز المركزي للمحاسبات

بنك مصر

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
عائد القروض والإيرادات المشابهة		١١٢,١٦٦,١٠١	٩٨,٧٦٥,٣٢٦
تكلفة الودائـــع والتكاليف المشابهة		(٨٣,٥٤٢,٤٤٦)	(٨١,١٣٣,٧٦٨)
صافي الدخـل من العائـــــد		**٢٨,٦٢٣,٦٥٥**	**١٧,٦٣١,٥٥٨**
إيـــرادات الأتعاب والعمولات		٥,٣٧٩,٨١٠	٤,٨٩٢,٤٢٠
مصروفات الأتعاب والعمولات		(٢٨٤,٦٢٠)	(٣١٩,٦٥٦)
صافي الدخـل من الأتعـاب والعمـولات		**٥,٠٩٥,١٩٠**	**٤,٥٧٢,٧٦٤**
توزيعـــات أربـــــــاح		٢,٠٥٨,٩١٧	١,٧٧١,١٨١
صافي دخل المتاجرة		٥٨٧,٥٣٩	٩٦٨,٠٧٦
أرباح الاستثمارات المالية		١,٢٤٢,٥٣٦	١,٧٤٣,٢٩٩
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان		(١,٤٣٦,٧٧٠)	(٨٠٩,٣٠٣)
مصروفـات إداريـــــــة		(١٢,٠٨٨,٤٩٩)	(٩,٧٢٠,٤٥٩)
إيرادات تشغيـل أخرى		١٤٨,٤٠٤	١,١٣٠,٢٩١
الربح قبل ضرائب الدخل		**٢٤,٢٣٠,٩٧٢**	**١٧,٢٨٧,٤٠٧**
مصروفات ضرائب الدخل		(١٣,١٧٧,٠٦٨)	(٨,٦٨٥,٨٩١)
صافـــي أربـــاح العام		**١١,٠٥٣,٩٠٤**	**٨,٦٠١,٥١٦**
ربحية السهم (جنيه / سهم)	**١٦**	**٣,٣١**	**٢,٥٩**

بنك مصر

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
صافي أرباح السنة	**١١,٠٥٣,٩٠٤**	**٨,٦٠١,٥١٦**
بنود الدخل الشامل الاخر		
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١,٣١٧,٦٢٤)	-
اجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**(١,٣١٧,٦٢٤)**	**-**
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل	٥,٥٨٢,٢٦٢	-
صافي التغير في خسائر اضمحلال أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦١٥,٠٠٧	-
صافي التغير في فروق ترجمة القوائم المالية	(٢٣٨,٥٣٠)	-
تغطية التدفق النقدي - الذي تم تسويته في الأرباح والخسائر	٢,٦٩٥	-
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	**٥,٩٦١,٤٣٤**	**-**
الإجمالى	**١٥,٦٩٧,٧١٤**	**٨,٦٠١,٥١٦**

بنك مصر

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي رأسمالي	احتياطي القيمة العادلة	
الأرصدة في ٢٠١٨/٧/١		**١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٧٤٥,٥٨٣**	**١,٣٣٧,٧١٧**	**٨٤٠,٦٦٤**	**٦,٦٢٣,٦٩٢**	
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطيات		-	٣٩٧,٤٢٢	٢٧٧,٧٧٢	٨٨,٣٥٠	-	
تحويلات		-	-	-	-	-	
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بعد الضرائب		-	-	-	-	(٣,٥١٧,١٥٧)	
فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	
التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	
التغير في التدفقات النقدية		-	-	-	-	-	
صافي أرباح العام		-	-	-	-	-	
الأرصدة في ٢٠١٩/٦/٣٠	**(١٤,١٥)**	**١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,١٤٣,٠٠٥**	**١,٦١٥,٤٨٩**	**٩٢٩,٠١٤**	**٣,١٠٦,٥٣٥**	
الأرصدة في ٢٠١٩/٧/١		١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٤٣,٠٠٥	١,٦١٥,٤٨٩	٩٢٩,٠١٤	٣,١٠٦,٥٣٥	
محول إلى احتياطي مخاطر عام		-	-	-	-	-	
فروق تطبيق معيار ٩		-	-	-	-	(٣٢٣,٨٢٩)	
الأرصدة في ٢٠١٩/٧/١ (بعد التعديل)		**١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,١٤٣,٠٠٥**	**١,٦١٥,٤٨٩**	**٩٢٩,٠١٤**	**٢,٧٨٢,٧٠٦**	
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطيات		-	٨٥١,٣٥٢	٦١٤,٤٢٠	٨٨,٠٠٠	-	
التغير في اضمحلال أدوات دين من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-	
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بعد الضرائب		-	-	-	-	٤,٥٨٨,٤٦٧	
ارباح (خسائر) التخلص من ادوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-	
فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	
التغير في القيمة الأسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	
التغير في التدفقات النقدية		-	-	-	-	-	
صافي أرباح العام		-	-	-	-	-	
الأرصدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠	**(١٤,١٥)**	**١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,٩٩٤,٣٥٧**	**٢,٢٢٩,٩٠٩**	**١,٠١٧,٠١٤**	**٧,٣٧١,١٧٣**	

القيمة بالألف جنيه

	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطي تدعيمي	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية	احتياطي مخاطر تدفقات نقدية	احتياطي ECL أدوات دين من خلال الدخل الشامل	احتياطي مخاطر معيار IFRS 9	احتياطي المخاطر العام	أرباح محتجزة	الإجمالي
	٦,٩٢٧	**٢,٥٣٥,٧٨٣**	**٧,٥٧٩,٠٧٦**	**٢٣,٨٦٣,١٧٧**	**١,٤٧٦,٦٠٢**	**(٣٧,٧٨١)**	**-**	**-**	**-**	**٤,٠٦٢,٥٧٤**	**٦٥,٠٣٤,٠١٤**
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢,٤٩٩,٩٤٣)	(٢,٤٩٩,٩٤٣)
	-	٧٩٩,٠٨٧	-	-	-	-	-	-	-	(١,٥٦٢,٦٣١)	-
	-	-	(٢,٩٠٥,٦٥٠)	-	-	-	-	٢,٩٠٥,٦٥٠	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٥١٧,١٥٧)
	-	-	-	-	(٤٢١,٠٠٠)	-	-	-	-	-	(٤٢١,٠٠٠)
	-	-	-	(١,٦٢٧,٨١٤)	-	-	-	-	-	-	(١,٦٢٧,٨١٤)
	-	-	-	-	-	٣٥,٠٨٦	-	-	-	-	٣٥,٠٨٦
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,٦٠١,٥١٦	٨,٦٠١,٥١٦
	٦,٩٢٧	**٣,٣٣٤,٨٧٠**	**٤,٦٧٣,٤٢٦**	**٢٢,٢٣٥,٣٦٣**	**١,٠٥٥,٠٤٧**	**(٢,٦٩٥)**	**-**	**٢,٩٠٥,٦٥٠**	**-**	**٨,٦٠١,٥١٦**	**٦٥,٦٠٤,١٤٧**
	٦,٩٢٧	٣,٣٣٤,٨٧٠	٤,٦٧٣,٤٢٦	٢٢,٢٣٥,٣٦٣	١,٠٥٥,٠٤٧	(٢,٦٩٥)	-	٢,٩٠٥,٦٥٠	-	٨,٦٠١,٥١٦	٦٥,٦٠٤,١٤٧
	(٦,٩٢٧)	(٣,٠٧٤,٢٢٠)	-	-	-	-	-	(٢,٩٠٥,٦٥٠)	٥,٩٨٦,٧٩٧	-	-
	-	-	-	-	-	-	٩٠٢,٥٣٨	-	(٥,٨٨٩,٤١١)	٣٢٣,٨٢٩	(٤,٩٨٦,٨٧٣)
	-	**٢٦٠,٦٥٠**	**٤,٦٧٣,٤٢٦**	**٢٢,٢٣٥,٣٦٣**	**١,٠٥٥,٠٤٧**	**(٢,٦٩٥)**	**٩٠٢,٥٣٨**	**-**	**٩٧,٣٨٦**	**٨,٩٢٥,٣٤٥**	**٦٠,٦١٧,٢٧٤**
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٣٦٩,٤٩٧)	(٣,٣٦٩,٤٩٧)
	-	١,٥١٧,٩٦٣	٢,١٦٠,٢٨٤	-	-	-	-	-	-	(٥,٢٣٢,٠١٩)	-
	-	-	-	-	-	-	(٢٨٧,٥٣١)	-	-	-	(٢٨٧,٥٣١)
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٥٨٨,٤٦٧
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٦,٢٠٣	٥٠٦,٢٠٣
	-	-	-	-	(٢٣٨,٥٣٠)	-	-	-	-	-	(٢٣٨,٥٣٠)
	-	-	-	١٧,٠٦٩,٤٤٤	-	-	-	-	-	-	١٧,٠٦٩,٤٤٤
	-	-	-	-	-	٢,٦٩٥	-	-	-	-	٢,٦٩٥
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١,٠٥٣,٩٠٤	١١,٠٥٣,٩٠٤
	-	**١,٧٧٨,٦١٣**	**٦,٨٣٣,٧١٠**	**٣٩,٣٠٤,٨٠٧**	**٨١٦,٥١٧**	**-**	**٦١٥,٠٠٧**	-	**٩٧,٣٨٦**	**١١,٨٨٣,٩٣٦**	**٨٩,٩٤٢,٤٢٩**

بنك مصر

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)	٢٢١,٧٢٨,٠١٧	٣٠,١٠٩,٢٢٦
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)	(١٤٨,٩٤٩,٨١٦)	(١١٤,٦٩٦,٦٤٦)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)	٣٥,٦٢٧,٦٥٥	١٩,٦٤٤,٨٤٦
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة (١+٢+٣)	**١٠٨,٤٠٥,٨٥٦**	**(٦٤,٩٤٢,٥٧٤)**
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة	**١٨٣,٦٥٦,٦٩٨**	**٢٤٨,٥٩٩,٢٧٢**
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة	**٢٩٢,٠٦٢,٥٥٤**	**١٨٣,٦٥٦,٦٩٨**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي: -		
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣٨,٨٣٩,٧٩٣	٣٣,٥١٨,٨١٥
أرصدة لدى البنوك	٢٥٦,٦٨٢,٥١١	٢٣٣,٣٦١,٧٤٧
أذون الخزانة	١٤٢,٢٥٨,٢٦٠	١٢٢,٣٥٨,٤٤٥
أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	(٣٠,٦٨٠,٢٨١)	(٢٢,٧٩٧,٦١٣)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(٢٨,١٦٤,٢٥٦)	(٦٣,٣٦٦,٦٧١)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(٨٦,٨٧٣,٤٧٣)	(١١٩,٤١٨,٠٢٥)
النقدية وما في حكمها	**٢٩٢,٠٦٢,٥٥٤**	**١٨٣,٦٥٦,٦٩٨**

بنك مصر

قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة لألرباح

عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
صافـــي أربـــاح العـــام	**١١,٠٥٣,٩٠٤**	**٨,٦٠١,٥١٦**
يخصم:		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي	(٩٣,٢٣٠)	(٨٨,٠٠٠)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(٤٠٤,٠٠٦)	(١,٥١٧,٩٦٣)
يضاف:		
أرباح محتجزة	٨٣٠,٠٣٢	-
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	**١١,٣٨٦,٧٠٠**	**٦,٩٩٥,٥٥٣**
يوزع كالآتي:		
احتياطي قانـــوني	١,٠٩٦,٠٦٧	٨٥١,٣٥٢
احتياطي عـــــام	١,١٣٨,٦٧٠	٦١٤,٤٢٠
حصة العاملين من الأرباح	١,١٣٨,٦٧٠	٨٤٥,٧٨٨
حصة الدولة من الأرباح	٢,٣٣٣,٤٥٠	٢,٥٢٣,٧٠٩
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١١٣,٨٦٧	-
احتياطي تدعيمي	٥,٥٦٥,٩٧٦	٢,١٦٠,٢٨٤
إجمالي الأرباح الموزعة	**١١,٣٨٦,٧٠٠**	**٦,٩٩٥,٥٥٣**

بنك مصر

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

للسنة المالية المنتهية في٣٠ يونيو ٢٠٢٠

(١) معلومات عامة

تأسس بنك مصر (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجارى بتاريخ ٣ ابريل ١٩٢٠ في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في ١٥١ شارع محمد فريد بالقاهرة.

يقدم البنك خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال ٦٨٧ فرعا ووحدة مصرفية في جمهورية مصر العربية و٥ فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بمدينة باريس بالجمهورية الفرنسية ومكاتب تمثيل في روسيا والصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا ويوظف البنك ١٩,٧٢٣ موظفا في تاريخ الميزانية.

تم اعتماد هذه القوائم من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٢

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وملخص السياسات المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩, ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري إلى معايير المحاسبة المصرية.

ووفقا للنظام الأساسي للبنك تبدأ السنة المالية في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو وتعرض القوائم المالية مقربة لأقرب ألف جنيه مصري. ويبين الإيضاحين ٢ و٤ تفاصيل السياسات المحاسبية للبنك بما في ذلك التغيرات في تلك السياسات والتي تمت على القوائم المالية.

٢,١ تصنيف الأصول والالتزامات المالية

٢,٢,١ تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر
- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الاعمال لدي البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

٢,١,٢ يتم عرض التغير في الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:

- التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الاخر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

٢,٢ اضمحلال الأصول المالية

تم استخدام نموذج «خسائر الائتمان المتوقعة» بدلاً من نموذج «خسائر الائتمان المحققة» وذلك عند قياس الاضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

وفيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

أ/١ عملة التعامل والعرض

يتم قياس بنود القوائم المالية المستقلة لكل فرع من فروع البنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها الفرع نشاطه (عملة التعامل).

يتم عرض هذه القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري وهو أيضا عملة التعامل للفروع داخل جمهورية مصر العربية.

أ/٢ <u>المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية</u>

تمسك حسابات كل فرع بعملة التعامل الخاصة به وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة, ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية كل فترة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ, ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن إعادة التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة للأصول المالية بغرض المتاجرة أو المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة ضمن بنود الدخل الشامل الاخر (أدوات الدين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة, ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى, بينما يتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر), وتسجل فروق التقييم الناتجة عن تغير أسعار الصرف للبنود غير النقدية بالعملات الأجنبية (أدوات حقوق الملكية) ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة بالنسبة للأصول المالية من خلال الأرباح والخسائر في حين يتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن تغير أسعار الصرف لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر في حساب احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

أ/٣ <u>الفروع الأجنبية</u>

يتم ترجمة بنود قائمه الدخل والمركز المالي للفروع الأجنبية التي تختلف عملة التعامل لها عن عملة عرض القوائم المالية المستقلة إلى الجنيه المصري كما يلي:

- يتم ترجمة بنود الأصول والالتزامات بميزانية الفرع الأجنبي باستخدام سعر الأقفال في تاريخ هذه الميزانية.
- يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل باستخدام متوسط أسعار التحويل إلا إذا كان المتوسط لا يمثل تقريب مقبول للأثر المتراكم للأسعار السارية في تواريخ المعاملات, عندها يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات.

ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة في بند مستقل (احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية) ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية.

ب. الاعتراف بالإيراد

ب/١ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي يحتسب عنها عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ب/٢ إيرادات الأتعاب والعمولات

- يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة, حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية, ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. أما بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة, يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.
- ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.
- ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية, ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة, ويتم الاعتراف بأتعاب خدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ب/٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ج. اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومة من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

د. اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين
- المديونيات المستحقة
- عقود الضمانات المالية
- ارتباطات القروض وارتباطات أدوات الدين المشابهة
- لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يقوم البنك بتقييم محافظ أدوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الأصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلى أساس دوري فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها, كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل إدارة المخاطر الائتمانية.
- يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

١) أداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (أدوات الدين بالمرحلة الأولى)

٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (أدوات الدين بالمرحلة الأولى)

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة, كما يلي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الأولى على أساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات, فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع ان يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد ان يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثنى عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الأصل و التي تنتج عن احداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال اثنى عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية على أساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الأصل المالي مضروبة في القيمة عند الإخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والأدوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة في مدى زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.
- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في الصدارة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر للمركز الرئيسي ٢٠٠٨.
- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل خارج مصر, يتم تحديد معدلات احتمالات الإخفاق على أساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% على الأقل.
- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر, يتم حساب معدلات احتمالات الإخفاق على أساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الأجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها, ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% على الأقل.
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي, في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

هـ. الاستثمارات المالية من خلال الأرباح والخسائر

يتم قياس أدوات الملكية وأدوات الدين ووثائق الاستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.

و. الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل

يتم قياس أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين ووثائق الاستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل.

ز. الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تسجل ضمن هذا البند بالتكلفة المستهلكة ولا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة بل تخضع لمتطلبات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ح -الشركات التابعة والشقيقة

تتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقا لطريقة التكلفة ووفقا لهذه الطريقة, تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء, وفي حالة حدوث تدهور في قيمتها العادلة عن القيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية به وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة, وتحميله على

القائمة الدخل ببند خسائر اضمحلال استثمارات مالية أخرى، وفي حالة حدوث ارتفاع لاحق في القيمة العادلة يتم إضافته إلى ذات البند وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ط. أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقا بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبه، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبه.

ى . الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في تكلفة اقتناء برامج الحاسب الالي والرخص الخاصة بها وتظهر بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاستهلاك ومخصص خسائر الاضمحلال ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام بمعدلات استهلاك بنسب تتراوح من ٢٠% إلى ١٠٠% أو مدة الرخص للبرامج ايهما اقل.

ك. الأصول الثابتة والإهلاك

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال. ويتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل: -

الأصل	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
مباني وإنشاءات	٢,٥ %
أجهزة ومعدات	من ١٠% إلى٢٠%
أثاث	من ٦,٥% إلى ٢٥ %
وسائل نقل وانتقال	من٢٠ % إلى ٢٥ %
نظم آلية متكاملة	من ١٤,٥ % إلى ٢٥ %
تجهيزات وتركيبات	٦,٥% إلى ٣٣,٥%
تحسينات عقارات مستأجرة	١٢,٥ % أو مدة الايجار ايهما أقل

ل. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها (أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وكذا أرصدة أذون الخزانة) التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتنائها.

م. التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

يمنح بنك مصر العاملين به بعض المزايا بعد انتهاء فترة خدمتهم وتعتبر هذه المزايا من المزايا المحددة التي يتم تحميلها على المصروفات على مدار سنوات خدمة العامل والاعتراف بها ضمن الالتزامات وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وقواعد البنك المركزي الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٨. وتحسب الالتزامات الناشئة عن نظم المزايا المحددة التي اكتسبها العاملين في نهاية السنة المالية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعرفة خبير إكتواري باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المقدرة والتي تنطوي على افتراضات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين وأسعار الفائدة ومستوى التضخم. كما يمنح بنك مصر العاملين به مكافأة نهاية الخدمة وفقا لقانون العمل بفروع الخليج بدولة الإمارات العربية المتحدة، ووفقا للائحة العاملين بالبنوك المعتمدة من البنك المركزي الفرنسي بفرع باريس.

ن. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات, مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كليا أو جزئيا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود, وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام.

س. ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح الفترة كل من ضريبة الفترة المستحقة والضريبة المؤجلة, ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل على الأرباح والخسائر غير المحققة المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية التي يتم إدراجها ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للأسس الضريبية, هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل, ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبة المتوقعة خلال السنوات التالية, على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة حيث يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق قطاع إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ويقوم القطاع بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة

بالبنك بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع إدارة المخاطر يعد مسؤول عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

إدارة رأس المال

يتم مراجعة مدى كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) دوريا بواسطة إدارة البنك, من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم إعداد البيانات المطلوبة وتقديمها للبنك المركزي على أساس ربع سنوي .

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي: -

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا ادني لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبه بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٣,٢٥%.

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين.

وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل ١١ .

ويعرض الجدول التالي رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال عن القوائم المالية للمجموعة المصرفية في نهاية السنة الحالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وسنة المقارنة وفقا لقواعد البنك المركزي الصادرة في ضوء مقررات بازل ١١

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
رأس المال		
الشريحة الاولى (رأس المال الاساسي المستمر)	٨٧,٩٠٦,١٢١	٤٩,٣٩٦,٩٠٨
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)	١٨,٤٨٢,٩٨٣	٢٤,٨١٥,٣١٨
اجمالي القاعدة الرأسمالية	١٠٦,٣٨٩,١٠٤	٧٤,٢١٢,٢٢٦
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٥٦١,٨٦٢,٩٥٦	٥٠٩,٧٦٧,٧٣٤
معيار كفاية رأس المال (%)	**%١٨,٩٤**	**%١٤,٥٦**

*** وتبلغ نسبة الرافعة المالية للمجموعة المصرفية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ٥,٧٩% مقابل ٤,٠٣% في سنة المقارنة.**

(٤) إثر بداية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ضوء التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

آ. إثر بداية التطبيق على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

القيمة بالألف جنيه

فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض للعملاء	٣,١٢٤,٧١٦
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض البنوك	١,٣٣٨
مخصص خسائر الاضمحلال مخصصات أخرى	١,٢٠٠,٨٤١
مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات	٢,٨٩٣
مخصص خسائر الاضمحلال لأرصدة لدي البنوك	٥٦٧,٠٨٥
احتياطي ECL أدوات دين من خلال الدخل الشامل	٩٠٢,٥٣٨
إجمالي فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	**٥,٨٨٩,٤١١**

القيمة بالألف جنيه

		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٥)	**قروض وتسهيلات للبنوك**		
	قروض لآجال	٢,٨٧٨,٢٠٦	٥,٧٣٢,٠٧٧
	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال	(٤٥,٢٤٢)	(١٩,٨٩١)
		٢,٨٣٢,٩٦٤	**٥,٧١٢,١٨٦**

القيمة بالألف جنيه

		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٦)	**قروض وتسهيلات للعملاء**		
	أفراد ومشروعات صغيرة		
	حسابات جارية مدينة	٧,٤٥٣,٢٠٢	٥,٢٣١,٢٣٨
	بطاقات ائتمان	١,١١٩,٠٤٨	٥٩٢,١٧٥
	قروض شخصية	٤٣,٦٠٦,٣٢٥	٣٠,٢٣٧,٤٦٢
	قروض مباشرة	١٥,٨٧٥,١٣٦	٦,٤٨٠,٣٤٢
	قروض عقارية	٧,٣٧٤,٧٢٨	٤,٩٩٩,٤٤٠
	قروض أخرى	٦٤,٩٢٥	٤١,٤٠١
	إجمالي (١)	٧٥,٤٩٣,٣٦٤	٤٧,٥٨٢,٠٥٨
	مؤسسات كبيرة ومتوسطة		
	حسابات جارية مدينة	٤٥,٤٨٣,٦٩٧	٣٠,٩٩١,١٩٩
	قروض مباشرة	١٦٨,٨٣٣,٧٢٩	١٥٢,٥٨٧,٢٠٥
	قروض مشتركة	٥٥,٨٥٥,٠٤٤	٤٥,٩٢٦,٨٣١
	قروض أخرى	٥٨١,٠٩٦	٦٩٨,٢٨١
	إجمالي (٢)	٢٧٠,٧٥٣,٥٦٦	٢٣٠,٢٠٣,٥١٦
	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (١+٢)	٣٤٦,٢٤٦,٩٣٠	٢٧٧,٧٨٥,٥٧٤
	يخصم: مخصص قروض وتسهيلات للعملاء	(١٠,١٣٤,٦٦٤)	(٥,٥٨٧,٩٣٧)
	يخصم: العوائد المجنبة	(٣٦٥,٠٦٢)	(٣٣١,٤٩٧)
	يخصم: الخصم غير المكتسب	(٣٥٥,٠٨٧)	(١٤٢,٠٣٤)
	صافي القروض والتسهيلات للعملاء والأوراق التجارية المخصومة	٣٣٥,٣٩٢,١١٧	٢٧١,٧٢٤,١٠٦

مخصص اضمحلال القروض للعملاء

- وفيما يلي تحليل لحركة حساب مخصص اضمحلال القروض للعملاء خلال السنة :

القيمة بالألف جنيه

البيـــــان	٣٠ يونيو ٢٠٢٠			٣٠ يونيو ٢٠١٩		
	القروض غير المنتظمة	القروض المنتظمة	مجموع	القروض غير المنتظمة	القروض المنتظمة	مجموع
رصيد المخصص فى أول السنة	٢,٨٧٢,٢٠٦	٢,٧١٥,٧٣١	٥,٥٨٧,٩٣٧	٤,٨٥٦,٦٠٨	٣,٢٤٧,٤٣٩	٨,١٠٤,٠٤٧
فروق تطبيق المعيار في ٢٠١٩/٧/١	١,١٨٧,٨٦٧	٢,٠٢٦,٨٤٩	٣,٢١٤,٧١٦	٠	٠	٠
تحويلات	٠	٠	٠	(٩,٠٠٩)	٠	(٩,٠٠٩)
عبء (رد) الاضمحلال خلال العام	١,٤٨١,٢٠٤	(٢٠,٦٠٦)	١,٤٦٠,٥٩٨	١,٠٩٩,٥٩٦	(٤٠٧,٦١٢)	٦٩١,٩٨٤
متحصلات من قروض سبق إعدامها	٦٩٣,٩٨٧	٠	٦٩٣,٩٨٧	١,١١٣,٣٠٧	٠	١,١١٣,٣٠٧
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	(٨١,٦٠٨)	(٨١,٦٩٧)	(١٦٣,٣٠٥)	(٣١٤,٩٨٨)	(١٢١,٧٣٥)	(٤٣٦,٧٢٣)
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٦٥٩,٢٦٩)	٠	(٦٥٩,٢٦٩)	(٣,٨٧٣,٣٠٨)	(٢,٣٦١)	(٣,٨٧٥,٦٦٩)
رصيد المخصص فى آخر السنة	٥,٤٩٤,٣٨٧	٤,٦٤٠,٢٧٧	١٠,١٣٤,٦٦٤	٢,٨٧٢,٢٠٦	٢,٧١٥,٧٣١	٥,٥٨٧,٩٣٧

- تحليل مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات للأفراد

القيمة بالألف جنيه

البيان	أفـــــــراد ومشروعات صغيرة						
	حسابات جاريه مدينه	بطاقات ائتمان	قروض شخصيه	قروض مباشرة	قروض عقاريه	قروض أخرى	الإجمالي
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	١٥٥,٤٣٨	٢٢,٦٦٥	٤٥٥,٩٥١	٣٨٣,٣٠٠	٤٠١,٠١٥	٦٣,٠٠٩	١,٤٨١,٣٧٨
٣٠ يونيو ٢٠١٩	١٠٦,٨٣٣	٧,٦٦٤	٤٥١,٩٤٧	١٦٥,٧٣٠	١١٥,٥٤٤	٧,١٢٣	٨٥٤,٨٤١

- تحليل مخصص خسائر اضمحلال قروض وتسهيلات للمؤسسات

القيمة بالألف جنيه

البيان	مؤسســـات كبيرة ومتوسطة				
	حسابات جاريه مدينه	قروض مباشره	قروض مشتركه	قروض أخرى	إجمالي مؤسسات
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣,٣١٤,٧٥٧	١,٣٤٩,٧٧٥	٣,٨٩٤,٤٠٢	٩٤,٣٥٢	٨,٦٥٣,٢٨٦
٣٠ يونيو ٢٠١٩	٢,٤٨١,٩٩٨	٥١٧,٧٤٤	١,٧٣٠,١٩٤	٣,١٦٠	٤,٧٣٣,٠٩٦

القيمة بالألف جنيه

-	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٧) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
أدوات حقوق الملكية		
اسهم شركات	١٢٤,٥٦٣	٣٢٧,٨٩٠
اجمإلى أدوات حقوق الملكية	١٢٤,٥٦٣	٣٢٧,٨٩٠
استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير	٣,٨٤٦,٩٥٧	٤,٠٦٦,٢٦٩
اجمإلى استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	**٣,٩٧١,٥٢٠**	**٤,٣٩٤,١٥٩**

القيمة بالألف جنيه

	-	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
	الاستثمارات المالية		
(٨)	**استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل**		
	أدوات دين مدرجة في السوق	٣٣١,٧٩٥,٤٥٣	٥٥,٥٠٤,٣٩٤
	أدوات حقوق ملكية مدرجة في السوق	٣,٢٠٩,٨١٩	٢,٣٣٠,٦٩٠
	أدوات دين غير مدرجة في السوق	١٣١,٣٥٢,٢٥١	١٢٣,٢٩٧,٧٥٣
	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق	٥,٠٧٦,٧٩٩	٦,١٨٥,٢٨٠
	الإجمالى	**٤٧١,٤٣٤,٣٢٢**	**١٨٧,٣١٨,١١٧**

القيمة بالألف جنيه

	-	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(٩)	**استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة**		
	أدوات دين مدرجة في السوق	٣٤,٨٢١,٢٣١	١٦١,٠٠٨,٨٣٩
	أدوات دين غير مدرجة في السوق	٢٥,٤٣٠,٥٦٢	١٤,٠٩٥,٨٢١
	الإجمالى	**٦٠,٢٥١,٧٩٣**	**١٧٥,١٠٤,٦٦٠**

القيمة بالألف جنيه

	-	٣٠يونيو٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(١٠)	**ودائع العملاء**		
	ودائع تحت الطلب	٧٥,٥٢٩,٥١٧	٩٠,٨٥٤,٧٧٨
	ودائع لأجل وبإخطار	١١٦,٦١٥,٩٣٨	٨٧,٧٣٤,٥١٨
	شـهادات إدخـار	٥٣٢,٢٨٤,٩٨٩	٣٦٢,٥٤٥,٦٦٠
	ودائـع التوفيـر	١٨٨,٣٠٣,٢٢٠	١٩٦,٥٥٤,٥٩٧
	ودائـع أخـرى	١٥,٠٧٩,٣٨٧	٨,٠٨٥,٢٨٤
	الإجمالي	**٩٢٧,٨١٣,٠٥١**	**٧٤٥,٧٧٤,٨٣٧**
	ودائع مؤسسات	١٧٨,٢٦٤,٠٩٦	١٥٣,٣٦٨,٧٦٩
	ودائع أفراد	٧٤٩,٥٤٨,٩٥٥	٥٩٢,٤٠٦,٠٦٨
	الإجمالي	**٩٢٧,٨١٣,٠٥١**	**٧٤٥,٧٧٤,٨٣٧**

القيمة بالألف جنيه

	البيـــــان	سـعر العائد	المستحق خلال العام	الرصـيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الرصـيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
(١١)	**قـــروض أخـــرى**				
	وديعة مساندة	بعائد	٠	١٣,٦٩٥,١٩٣	١٢,٧٦٤,٦٣٧
	قروض طويلة الأجل الشركة المصرية لإعادة التمويل	%١٠,٢٥	١,٣٣٣	١٠,٧٧٨	١٢,١١١
	قروض صندوق اجتماعي - دعم مشروعات زراعية	%٨,٥	٠	٠	١١,٠٠٠
	قروض الصندوق اجتماعي - برامج تمويلية	%١٠	٣,٠٨٠	٧,٦٩٠	٠
	قروض صندوق اجتماعي - بداية	%٨,٥	٠	٠	٣,٧٥٠
	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ١	%٧,٧٥	٨٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ٢	%٩,٥	١٠٦,٨٠٠	٢٩٣,٢٠٠	٤٠٠,٠٠٠
	قروض صندوق اجتماعي - بدايتي ٣	%١٠,٥	٦٢,٥٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٠
	قروض طويلة الأجل من بنوك خارجية	بعائد	١١٥,٦٢٥	٥٣,٥٣٢,١٤٧	٢٩,٦٢٧,٦٤٣
	قروض قصيرة الأجل من بنوك خارجية	بعائد	١,٤٥٩,٠٧١	٢٣,٥٤٧,٠٦٥	٢٧,٤٥٧,٥٢٨
	قروض قصيرة الأجل من بنوك محلية	بعائد	٦٠,٠٠٠	٩٦٨,٣٠٤	٠
	إجمالي قروض أخرى			**٩٢,٤٠٤,٣٧٧**	**٧٠,٤٧٦,٦٦٩**
	أرصدة متداولة			١,٨٨٨,٤٠٩	٢٧,٧٧٤,٢٥٠
	أرصدة غير متداولة			٩٠,٥١٥,٩٦٨	٤٢,٧٠٢,٤١٩
	اجمالي قروض أخرى			**٩٢,٤٠٤,٣٧٧**	**٧٠,٤٧٦,٦٦٩**

القيمة بالألف جنيه

		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(١٢)	**مخصصـــات أخـــرى**		
	مخصص ضرائب ومطالبات قضائية	٥٩٢,٣٧٠	٣٥٢,٣٨٢
	مخصص الالتزامات العرضية والارتباطات	١,٥٣٧,٧٠٢	٧٣٨,٦١٣
	أخـــرى	٣,٨١٧	١١,٢٩٤
	الإجمالي	**٢,١٣٣,٨٨٩**	**١,١٠٢,٢٨٩**

القيمة بالألف جنيه

		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
(١٣)	**التزامات مزايا التقاعد**		
	المزايا العلاجية بعد التقاعد	٣,٦٧٢,٤٠٦	٣,٠٧٨,٨٣٢
	مكافأة نهاية الخدمة	٩٤٢,٩٩٧	٦٥١,٠١٦
	الإجمالي	**٤,٦١٥,٤٠٣**	**٣,٧٢٩,٨٤٨**
	المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل:		
	التزامات المزايا العلاجية بعد التقاعد	٨١٥,٠٣٦	٧٨٦,٠٠٠
	التزامات مكافأة نهاية الخدمة	٤٠٥,٠١٧	١٠٨,٥٧٩
	الإجمالي	**١,٢٢٠,٠٥٣**	**٨٩٤,٥٧٩**

(١٤) رأس المال

أ. رأس المال المرخص به

بُناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٢ مارس ٢٠١٥ تم زيادة راس المال المرخص به ليصبح ٣٠٠٠٠ مليون جنية مصري بدلا من ١٥,٠٠٠ مليون جنيه مصري

ب. رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١٥,٠٠٠ مليون جنيه مصري موزعا على ٣٠٠٠ مليون سهم مملوكة بالكامل للدوله بقيمة اسميه للسهم خمسة جنيهات مصريه.

(١٥) الاحتياطيات

القيمة بالألف جنيه

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
احتياطي قانونـــي	٢,٩٩٤,٣٥٧	٢,١٤٣,٠٠٥
احتياطي عام	٢,٢٢٩,٩٠٩	١,٦١٥,٤٨٩
احتياطي رأسمالي	١,٠١٧,٠١٤	٩٢٩,٠١٤
احتياطي تدعيمـــــي	٦,٨٣٣,٧١٠	٤,٦٧٣,٤٢٦
احتياطي القيمة العادلة	٧,٣٧١,١٧٣	٣,١٠٦,٥٣٥
احتياطي خـــــاص	٠	٦,٩٢٧
احتياطي مخاطر بنكية عام	١,٧٧٨,٦١٣	٣,٣٣٤,٨٧٠
احتياطي مخاطر تدفقات نقدية	٠	(٢,٦٩٥)
احتياطي فروق ترجمة عملات أجنبية	٨١٦,٥١٧	١,٠٥٥,٠٤٧
فروق قيمة اسمية عن قيمة حالية للودائع المساندة	٣٩,٣٠٤,٨٠٧	٢٢,٢٣٥,٣٦٣
احتياطي مخاطر بنكيه معيار IFRS 9	٠	٢,٩٠٥,٦٥٠
احتياطي المخاطر العام	٩٧,٣٨٦	٠
احتياطي ECL أدوات دين من خلال الدخل الشامل	٦١٥,٠٠٧	٠
إجمالي الاحتياطيات	**٦٣,٠٥٨,٤٩٣**	**٤٢,٠٠٢,٦٣١**

(١٦) نصيب السهم في الربح

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال السنة

صافي الربح الخاص بمساهمي البنك (١)	٩,٩١٥,٢٣٤	٧,٧٥٥,٧٢٨
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة (٢)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
نصيب السهم في الربح (٢:١)	**٣,٣١**	**٢,٥٩**

(١٧) ارقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض بنود القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ لتتسق و تبويب السنة الحالية

MAZARS - مصطفى شوقي

محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسب / محمد هاني فؤاد إسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

تقرير مراقبي الحسابات
عن القوائم المالية الملخصة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

إلي السادة / مساهمي بنك مصر
(شركة مساهمة مصرية)

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك مصر (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة, وذلك طبقًا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ فقد أبدينا رأيًا غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا, يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتقريرنا عليها.

القاهرة: ٢٩ يونيو ٢٠٢١

مراقبا الحسابات

محاسب / محمد هاني فؤاد اسماعيل
الجهاز المركزي للمحاسبات

دكتور / أحمد مصطفى شوقي
مصطفى شوقي MAZARS

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك مصر

المستخرجة من القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

القيمة بالألف جنيه

الأصـــــــــــول	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		٤٤,١٨٢,١٨٢	٣٨,٨٣٩,٧٩٣
أرصدة لدى البنوك		٢٠٩,١٧٩,٨٣١	٢٥٥,٥٨٨,٥٤٦
قروض وتسهيلات للبنوك	(٤)	٣,٢٢٤,٢٣١	٢,٨٣٢,٩٦٤
قروض وتسهيلات للعملاء	(٥)	٤٤٥,٣٥٧,٧٤٧	٣٣٥,٣٩٢,١١٧
استثمارات مالية			
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٦)	٤,١٩٩,٤٥٧	٣,٩٧١,٥٢٠
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٧)	٥١٤,٨٥٣,٥٤٥	٤٧١,٤٣٤,٣٢٢
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		٥٢,٠١٧,٨٥٧	٦٠,٢٥١,٧٩٣
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		٢١,٢١٥,٤٣١	٢٠,٦٢٤,٤٤٠
أصول غير ملموسة		٢٠٣,٩٧٢	٢٤٦,٥١٨
أصول أخرى		٤٢,٣٦١,٥٠٩	٣٣,٥٩٤,٣٣١
أصول ثابتة		٥,٢٩٣,٢٩٨	٤,٩٩٥,٩٧٦
اجمالي الأصول		**١,٣٤٢,٠٨٩,٠٦٠**	**١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠**
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك		٩٤,٦١٢,٨٨١	٩١,٢٤٧,٣٦٨
ودائع العملاء	(٨)	١,٠٣٨,٤٩٧,٧٨٥	٩٢٧,٨١٣,٠٥١
مشتقات مالية		٥٤,٦٥٩	٣٨,٠٨٠
قروض أخرى	(٩)	٧٩,١٩٣,١٣٦	٩٢,٤٠٤,٣٧٧
التزامات أخرى		٢٤,٦٦٩,١٤٦	١٨,٩٤١,٦٢١
مخصصات أخرى	(١٠)	٢,٣٦٥,١٠٩	٢,١٣٣,٨٨٩
التزامات ضريبية مؤجلة		٦٣٢,٠٧٩	٦٣٦,١٠٢
التزامات مزايا التقاعد	(١١)	٥,٠٢٠,٧٥٠	٤,٦١٥,٤٠٣
إجمالي الالتزامات		**١,٢٤٥,٠٤٥,٥٤٥**	**١,١٣٧,٨٢٩,٨٩١**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(١٢)	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
احتياطيات	(١٣)	٦٥,٦٩٣,٢١٨	٦٣,٠٥٨,٤٩٣
أرباح محتجزة		١٦,٣٥٠,٢٩٧	١١,٨٨٣,٩٣٦
إجمالي حقوق الملكية		**٩٧,٠٤٣,٥١٥**	**٨٩,٩٤٢,٤٢٩**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**١,٣٤٢,٠٨٩,٠٦٠**	**١,٢٢٧,٧٧٢,٣٢٠**
التزامات عرضية وارتباطات			
التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى.		**١٢٢,٠١٨,٨٩٠**	**٧١,١١٣,٤٠٣**

رئيس القطاع المالي — نائب رئيس مجلس الادارة — نائب رئيس مجلس الادارة — رئيس مجلس الادارة

محمد محمد شريف سيوفي — حسام الدين عبد الوهاب — عاطف عبد اللطيف المغربي — محمد محمود الأتربي

مراقب حسابات البنك

الدكتور/ أحمد مصطفى شوقي

محاسب/ محمد هاني فؤاد اسماعيل

الجهاز المركزي للمحاسبات

بنك مصر

دليل فروع

دليــل فـروع بنك مصـر المحلية

بنـك مصـر- المركز الرئيســي

العنـوان: ١٥١ شــارع محمـد فريـد, وســط البلد – القاهرة – مصر

التليفون: ٢٣٩١٠٦٥٦ /٢٣٩١٤٢٣٩ (٠٢) ٠٠٢

الفاكـس: ٢٣٩٣٥٣٨١ (٠٢) ٠٠٢

الموقـع الإلكترونــي: www.banquemisr.com

مركـز الاتصالات: ١٩٨٨٨

البريـد الإلكتروني: BM19888@banquemisr.com

www.facebook.com/BanqueMisr.1920

www.twitter.com/MisrBank

www.instagram.com/banque.misr

www.youtube.com/user/banquemisr1920

www.linkedin.com/company/banque-misr

دليل فروع بنك مصر الدولية

مكتب بنك مصر الإقليمي - دولة الإمارات العربية المتحدة

العنوان: برج سيتي سنتر، الطابق الثالث، شارع ٢٧ بورسعيد – ديرة

ص.ب ١٥٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة

التليفون: ٢٧١٥١٧٥ (٤) ٠٠٩٧١

الفاكس: ٢٧٢٠١٥٦ (٤) ٠٠٩٧١

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

مركز الاتصالات: ٦٥٢٢٧٢٢ (٢) ٠٠٩٧١

البريد الإليكتروني: custservice@gulf-banquemisr.ae

فرع أبوظبي

العنوان: شارع خليفة - بناية ديينا

ص.ب ٥٣٣ - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

التليفون: ٦٥٢٢٧٢٢ (٢) ٠٠٩٧١

الفاكس: ٦٢٧٣٠٠٠ (٢) ٠٠٩٧١

الموقع الإليكتروني www.banquemisr.ae

فرع دبي

العنوان: برج سيتي سنتر، الطابق الأرضي، شارع ٢٧ بورسعيد – ديرة.

ص.ب ١٥٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة

التليفون: ٢٧١٥١٧٥ (٤) ٠٠٩٧١

الفاكس: ٢٧١٤٠٧١ (٤) ٠٠٩٧١

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

فرع الشارقة

العنوان: بناية كريستال بلازا – A 10 – كورنيش البحيرة

ص.ب ٢٥٤ - الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

٠٠٩٧١ (٦) ٥٤٨٤٤٠١

التليفون: ٠٠٩٧١ (٦) ٥٤٨٤٤٠١

الفاكس: ٠٠٩٧١ (٦) ٥٤٨٤٣٤٣

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

فرع إمارة العين

العنوان: شـارع العين الرئيسـي - بناية العسـلية - خلف مسـجد الشـيخة سلمة

ص.ب ٥٩٢٣٢- العيـن - الإمـارات العربيـة المتحـدة

التليفـون: ٧٥١١١٠٤ (٣) ٠٠٩٧١

الفاكس: ٧٥١٤٣٣٤ (٣) ٠٠٩٧١

الموقـع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

فرع رأس الخيمة

العنـوان: بنايـة الهـلال الأحمـر - ميدان الصدف

ص.ب ٦١٨ - رأس الخيمـة - الإمـارات العربيـة المتحـدة

التليفون: ٢٣٣٩٢١٩ (٧) ٠٠٩٧١

الفاكس: ٢٣٣٩٣١٦ (٧) ٠٠٩٧١

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.ae

بنك مصر أوروبا –ألمانيا

العنوان: Marienstr. ١٥, ٦٠٣٢٩-D Frankfurt am Main

التليفون: ٢٩٩٧٤٤٢٠ (٦٩) ٠٠٤٩

الفاكس: ٢٩٩٧٤٤١٤ (٦٩) ٠٠٤٩

الموقع الإليكتروني: www.misr.de

البريد الإليكتروني: info@misr.de

فروع بنك مصر لبنان

رياض الصلح	شتورة
أشرفية	رأس بيروت
جونية	فرن الشباك
النبطية	صيدا
كورنيش المزرعة	شياح
طرابلس	زلقا

المركز الرئيسي

العنـوان: شـارع ريـاض الصلـح، مبنـى بنك مصر لبنان، وسـط البلد

ص.ب ٧-١١ بيـروت- لبنان

التليفـون: ٩٨٧٧٧٧ (١) ٠٠٩٦١ / ٩٨٦٦٦٦ (١) ٠٠٩٦١

الفاكـس: ٩٦٤٢٩٦ (١) ٠٠٩٦١ / ٩٦٤٢٢٣ (١) ٠٠٩٦١

الموقع الإليكتروني: www.bml.com.lb

البريد الإليكتروني: mail@bml.com.lb

ساحل العاج: مكتب تمثيل بنك مصر لبنان بكوت ديفوار

العنوان: BP 1249 Abidjan 04 Imm. Broadway center - 04

Ave. Noguès Plateau - Abidjan - Côte d'Ivoire

التليفون: ٠٠٢٢٥٠٧٦٨٦٨٦٩

بنك مصر باريس – فرنسا

العنوان : Rue Auber ٩, ٧٥٠٠٩ باريس- فرنسا

التليفون : ٤٤٩٤٣٢٣١ (١) ٠٠٣٣ -٤٤٩٤٣٢٣٢ (١) ٠٠٣٣

الفاكس : ٤٢٦٦٥٩٧٨ (١) ٠٠٣٣ -٤٤٩٤٣٢٦٧ (١) ٠٠٣٣

الموقع الإليكتروني: www.banquemisr.fr

البريد الإليكتروني: euromisr@banquemisr.fr

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة كوانزو بجمهورية الصين الشعبية

العنوان: وحده رقم ١٠ ,الدور رقم ٢٤ ,مركز تشاو تاي فوك المالي الدولي(CTF) الطريق الشرقي جيجيانغ, بلدة جيجيانغ الجديدة, حي تيانهي, منطقة كوانزو

ص.ب ٥١٠٦٢٣

التليفون: ٣٧٣٩٢٥٨٤ (٢٠) ٠٠٨٦ -٨٧٥٧٨٨٠٦ (٢٠) ٠٠٨٦

الفاكس: ٣٧٣٩٢٧٦٤ (٢٠) ٠٠٨٦

البريد الالكترونى: GuangzhouRepOffice@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى روسيا

العنوان: لدور رقم ٢٥ ,برج فوستوك, ١٢ ,بريسنينسكايا إمب., موسكو, ١٢٣٣١٧ ,االتحاد الروسي

التليفون: ٧٩٧٢٨٩٨ (٤٩٥) ٠٠٧

الفاكس: ٧٩٧٢٨٩٩ (٤٩٥) ٠٠٧

البريد الالكترونى: MoscowRepOffice@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر - مدينة سيول بكوريا الجنوبية

العنوان: ١٢F- رقم ٣ ,مبنى هيوريونغ, ٣٢ موغيو رو, سول ٠٤٥٢١ , كوريا الجنوبية

التلفون: ٧٠٤٦٨٠٣٣٨٠ +٨٢

الفاكس: ٧٠٤٨٥٥٣٣٨٠ +٨٢

البريد الإليكتروني: sbshim@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر فى ميلانو - إيطاليا

العنوان: يازا سان سيبولكرو ١ , ٢٠١٢٣ ميالنو , إيطاليا

التليفون : ٢٢٠ ٣٦٥٦٦ ٠٢ ٣٩+

الفاكس : ٢٢١ ٣٦٥٦٦ ٠٢ ٣٩+

البريد الإليكتروني: habdelhamid@banquemisr.com

بنك مصر
BANQUE MISR

بنك مصر- المقر الرئيسي :

العنوان : ١٥١ شارع محمد فريد – القاهرة

تليفون: ٠٠٢ (٠٢) ٢٣٩١٠٦٥٦/٢٣٩١٤٢٣٩

فاكس : ٠٠٢ (٠٢) ٢٣٩٣٥٣٨١

الموقع الالكترونى: www.banquemisr.com